الاقتصاد والاعمال

Al-Iktissad Wal-Aamal

ARAB BUSINESS MAGAZINE

Issue 338 / Year 29 / February 2008

شباط / فبراير 2008 / السنة التاسعة والعشرون / العدد 338

مؤتمرات الاقتصاد والاعمال

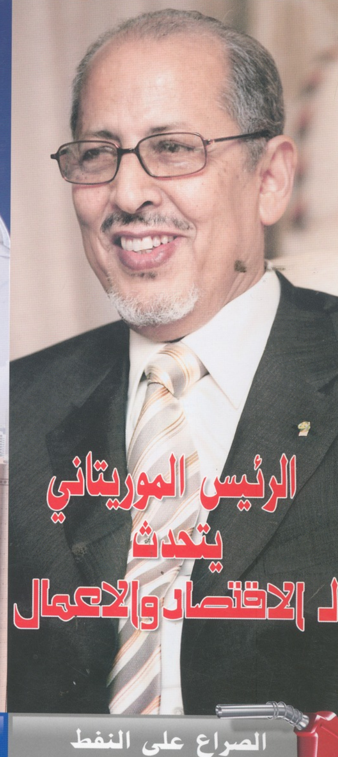
الاردن: 2 مارس

السودان: 10 مارس

عمان: 13 أبريل

أبوظبي والمستقبل: الشراكة مع العالم

ISSN 1991-2404



الرئيس الموريتاني يتحدث لـ الاقتصاد والاعمال

د. جورج مخول: Morgan Stanley يتوسع في المنطقة

الصراع على النفط

الصناديق السيادية ومخاطر الاستثمار


www.chanel.com

الشركة العربية للصحافة والنشر والاعلام
ابيكو ش.م.ل.
يصدر عنها مجلة
الاقتصاد والأعمال

رئيس التحرير: رؤوف أبو زكي
المدير المسؤول: اميل خوري

The Arab Press for publishing and Info. Co.
APPICO S.A.L. Publishes
Al-Iktissad Wal-Aamal
Arab Business Magazine

Editor-in-Chief:
RAOUF ABOU ZAKI

HEAD OFFICE:
Lebanon: Beirut, Minkara Center
P.O.Box: 113/6194 Hamra-Beirut 1103 2100
Tel : + 961 1 353577/8/9 - 780200
Fax: + 961 1 354952 - 780206
Email: iktissad@iktissad.com

SAUDI ARABIA:
P.O.Box: 5157 Riyadh 11422
Tel: + 966 1 293 2769
Fax: + 966 1 293 1837

U.A.E:
P.O.Box: 55034 Dubai
Tel : + 971 4 2941441
Fax: + 971 4 2941035
Email: iktissad@iktissad.com

www.iktissad.com

Advertising contact:
E-mail: advert@iktissad.com
Fax: +961 1 863958
Contact person: Fawaz Kaddouh

سعر العدد
- لبنان 6000 ل.ل • سورية 150 ل.س • الاردن 4 دينارات
- السعودية 25 ريالا • الكويت 2 دينار • البحرين 2.5 دينار
- قطر 25 ريالا • الامارات 25 درهما • عمان 2.5 ريال
- اليمن 500 ريال • مصر 10 جنيهات • ليبيا 9 دنانير
- تونس 7 دنانير • المغرب 70 درهما

- FRANCE - GERMANY - GREECE - ITALY - SPAIN - SWITZERLAND 8 Euro
- CYPRUS 4 LC • U.K. 4 LS • CANADA $ 11
- AUSTRALIA $ 10 Aus • U.S.A. $ 8

الاشتراك السنوي:
الدول العربية 80 $
الدول الاوروبية 80 Euro
الدول الاميركية 100 $
الدوائر الحكومية والمؤسسات 150 $

التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات
الطباعة: شمص للطباعة والنشر ش.م.ل



هذا العدد

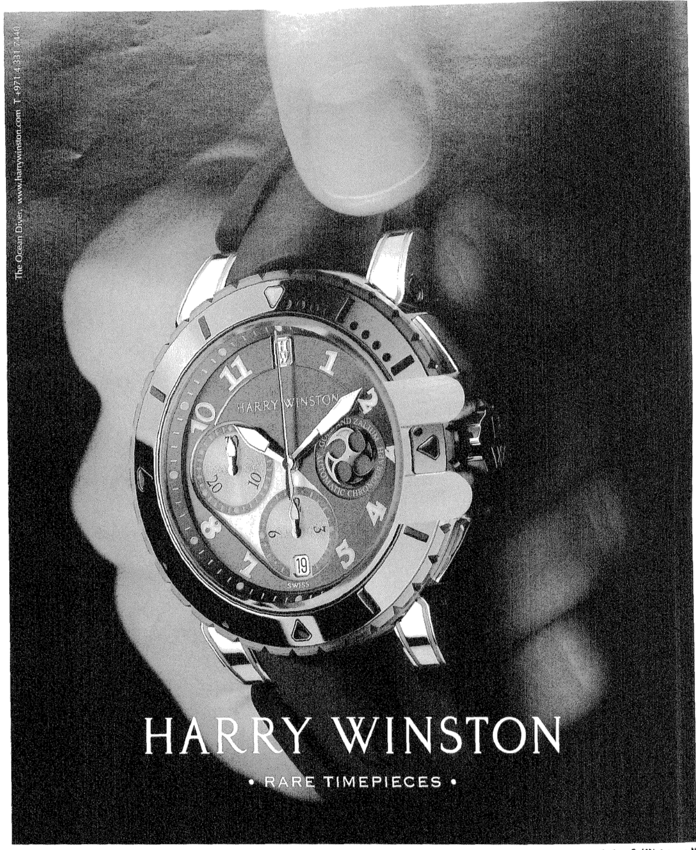
مع قرارها شراء 5 في المئة من "سيتي غروب" تضيف حكومة أبو ظبي إلى ستراتيجيتها المتكاملة المجسدة في "خطة 2030" بُعدَ الشراكة مع العولمة ليتكامل مع مخططها التنموي الهادف إلى تنويع مصادر الدخل وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص. ويأتي الحديث عن "**أبو ظبي والمستقبل**" متزامناً مع انعقاد "**ملتقى أبو ظبي الإقتصادي الثاني**" (3 و4 فبراير الحالي) الذي تنظمه "**مجموعة الاقتصاد والأعمال**".

وقرار حكومة أبو ظبي ضخ 7,5 مليارات دولار في "سيتي غروب" يقود إلى طرح موضوع استثمارات **الصناديق السيادية** الذي برز بقوة مؤخراً، حيث تم تسليط الأضواء على هذه التوجهات المستجدة للحكومات الخليجية في ظل الفوائض المتراكمة لديها. وقد تم التطرق إلى هذه التوجهات سواء من حيث مخاطرها، أو من حيث اصطدامها "بالحساسيات السيادية" الأخرى سواء القديمة منها أو الحديثة عندما حاولت "موانئ دبي" دخول السوق الأميركية.

وكان من الطبيعي وفي ظل الأوضاع الجيوسياسية التي تسود المنطقة العربية والعالم، متابعة موضوع **النفط** وأسعاره والعوامل التي تتفاعل سلباً وإيجاباً في السوق العالمية لهذه المادة التي تشغل بال الخبراء والمحللين.

وفي ظل الاهتمام المتزايد بالمنطقة العربية وبخاصة الخليجية منها، تقدم "**الاقتصاد والأعمال**" تحليلاً واسعاً حول ستراتيجية بنك "مورغان ستانلي" في المنطقة، وتوجهاته الاستثمارية وانتشاره الجغرافي.

ووسط هذا الحراك الاقتصادي غير المسبوق، تتابع "**مجموعة الاقتصاد والأعمال**" نشاطها في مجال تنظيم المؤتمرات من خلال سعيها إلى تزخيم الاستثمار العربي باتجاه البلدان العربية. فبعد أن نظّمت مع بداية هذا العام "**ملتقى الجزائر الإقتصادي الثالث**" (20 و21 يناير)، و"**ملتقى أبو ظبي الإقتصادي الثاني**" (3 و4 فبراير)، تستعد المجموعة لتنظيم 4 ملتقيات خلال الشهرين المقبلين في الأردن، ومصر، والسودان وسلطنة عُمان تتناول ثلاثة منها مناخ وفرص الاستثمار في الأردن والسودان وعُمان، ويتناول الرابع قطاع النقل العربي. وبذلك، يرتفع عدد المؤتمرات المنظمة خلال الأشهر الأربعة الأولى إلى 6 أحداث اقتصادية متميزة.



البحرين، المنامة- مركز البحرين للمجوهرات هاتف: ٩٧٣١٧٥٣٥٠٩١+ **مصر، القاهرة-** فيلوباتير بالس، هاتف: ٢٠٢٢٧٩٢٧٠٨٠+، **الهند، نيودلهي-** جوت امبيكس بي في تي، هاتف ٩١١١٤٠٥١٩٠٩+
إيران، طهران- شركة طهران للساعات هاتف: ٩٨٢١٢٦١٣٧٥٢+ **الأردن، عمّان-** داماس المعرض المميز هاتف: ٩٦٢٦٤٦٢٤٤١١ + **الكويت، الصفاة-** غادة للمجوهرات والهدايا،
هاتف: ٩٦٥٢٤٠٠٩٥١+ **لبنان، بيروت-** كوهينور هاتف: ٩٦١١٧٨٨٧٠٨+ **المغرب، الدار البيضاء-** المايستر بوتيك هاتف: ٣٦٢٧٠٥ ٢٢ ٢١٢+، **الرباط-** دايمونتير بوتيك هاتف: ٢١٢٣٧٧١٧٠٦٢+
سلطنة عمان، مسقط- القيراط بوتيك هاتف ٩٦٨٢٤٥٦١٨٨١+ **قطر، الدوحة-** شركة مجوهرات غادة، هاتف: ٩٧٤٤٤٠٨٤٠٨+ **المملكة العربية السعودية، الرياض-** مجوهرات الفردان العليا
المعرض الرئيسي هاتف: ٩٦٦١٤٦٢١١٦٢+ **جدة-** معرض هاري وينستون للساعات النادرة هاتف: ٩٦٦٢٦٦٤٠٠٧٤+ **الخبر-** مجوهرات الفردان هاتف: ٩٦٦٣٨٩٨٠٠٠٩+ **سوريا، دمشق-** واتش تاون، هاتف: ٩٦٣١١٢٧٣٦١١٥+
دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي- مؤسسة المنارة التجارية هاتف: ٩٧١٢٦٢٧٢٢٢٢+ **العين-** مؤسسة المنارة التجارية هاتف: ٩٧١٣٧٦٦٨٦٠٠+ **دبي-** أحمد صديقي وأولاده، هاتف: ٩٧١٤٣٥٥٩٠٩٠+
لمزيد من المعلومات: هاري وينستون ذ.م.م، كابريكورن تاور، شارع الشيخ زايد، دبي، الإمارات العربية المتحدة، هاتف: ٩٧١٤٣٣١٧٤٤٠+ فاكس: ٩٧١٤٣٣١٧٤٤١+

محتويات شباط / فبراير 2008 الاقتصاد والأعمال العدد 338

اقتصاد وأعمال



14



94

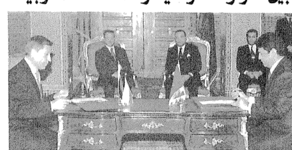


40



124

شراكة ستراتيجية
بين "موارد" الأردنية و"CDG" المغربية



العاهلان الأردني والمغربي يشهدان توقيع الاتفاقية

بحضور الملك **عبدالله الثاني** والملك **محمد السادس**، وقعت شركة "موارد الدولية" اتفاقية شراكة وتعاون ستراتيجية مع مجموعة "صندوق الإيداع والتدبير للتنمية" المغربية الحكومية. وتولى التوقيع على الاتفاقية كل من رئيس مجلس إدارة "موارد الدولية" **أكرم أبو حمدان**، ورئيس مجلس إدارة "صندوق الإيداع والتدبير للتنمية "CDG" **مصطفى الباكوري**.

وستدخل هذه الاتفاقية بين الشركتين في إطار شراكة ستراتيجية لإنشاء وتطوير عدد من المشاريع في المغرب والأردن. وتهدف إلى تطوير وتبادل الخبرات المشتركة في مجال الاستثمار والتطوير وتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، وصولاً إلى الارتقاء بالعلاقة الاقتصادية بين الأردن والمغرب.

وأشار **أبو حمدان** إلى أن الشركتين عاينتا عدداً من المشاريع في الأردن والمغرب واتفقتا على أن يتم تصنيفها بالقصيرة ومتوسطة وطويلة المدى". وشملت المشاريع المقترحة، بموجب الاتفاقية، عدداً من المشاريع في الأردن صنّفت بـ"فورية" ويصل حجم الاستثمار المتوقع فيها إلى نحو 900 مليون دولار ومشاريع بقيمة 1,3 مليار دولار في المغرب.

أما المشاريع الأردنية المذكورة في الاتفاقية فهي: مشروع العبدلي، مشروع المركز التجاري في مدينة الشرق، مشروع جدار عمان متعدد الاستخدام، وعدد من المشاريع على الشاطئ الشرقي للبحر الميت. وتضم قائمة المشاريع المغربية: مشروع مدينة زناتة الجديدة، مشروع حمامات مولاي يعقوب، مشروع القنيطرة، مشروع الحسيمة، ومشروع العيون. والجدير بالذكر أن "موارد الدولية" هي شركة منبثقة عن مؤسسة "موارد" الأردنية، تم تسجيلها في "لوكسمبورغ" في مارس 2007، برأس مال مليار دولار. أما مجموعة "CDG" فهي مؤسسة حكومية، تأسست في العام 1959، وتعمل في مجالات الاستثمارات الدولية وتتمتع بخبرة واسعة كأكبر مطور ومنفذ للمشاريع التنموية في المغرب.

"تعمير الأردنية"
تضع حجر أساس "مدينة أهل العزم"



الأمير علي بن الحسين يزيح الستار عن حجر الأساس

ممثلاً الملك الأردني **عبد الله الثاني**، كشف الأمير **علي بن الحسين** (نائب الملك) الستار عن حجر الأساس لمشروع "مدينة أهل العزم" السكني الذي تنفذه شركة "تعمير الأردنية القابضة" في منطقة الجيزة جنوب عمّان. حضر الاحتفال رئيس الوزراء الأردني المهندس **نادر الذهبي** ووزير الأشغال العامة والإسكان **سهل المجالي**، ووزير الزراعة **مزاحم المحيسن**، ومديرة المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري **سناء مهيار**، ورئيس مجلس إدارة شركة "تعمير الأردنية القابضة" المهندس **خالد الدحلة**.

وفي المناسبة، لفت **الدحلة** إلى أن المدينة تضم أكثر من 16 ألف وحدة سكنية، ويستفيد منها أكثر من 84 ألف مواطن. وبيّن أن المشروع جاء استجابة للرؤية الملكية في تأمين المسكن المناسب لذوي الدخل المتوسط والمحدود ضمن بيئة حضرية نموذجية. وأضاف أن هذا المشروع يعتبر نموذجاً حياً للشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب مشروع "قرى المعلمين" الذي تقوم الشركة بتنفيذه بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.

ومن جانبه، أوضح الوزير **سهل المجالي** أنه سيتم تنفيذ المدينة خلال 6 سنوات، ضمن مراحل، حيث تشمل المرحلة الأولى تنفيذ 3 آلاف شقة.

وتعتبر "مدينة أهل العزم" السكنية المشروع الإسكاني الأكبر حجماً في المملكة، وتقام المرحلة الأولى للمشروع على مساحة 3 ملايين متر مربع، وسيتم انجازها في العام 2012. وستضم المدينة إلى جانب الوحدات السكنية أكثر من ألفي وحدة تجارية، تتوزع بالتساوي بين محلات ومكاتب بمساحات تتراوح ما بين 100 إلى 200 متر مربع. ويستهدف المشروع شريحة الأسر من ذوي الدخل المحدود والمتوسط وتقدم للمستفيدين وحدات سكنية بأسعار تفضيلية تتوافق وإمكاناتهم المادية، كما يقدم حلولاً تمويلية ميسرة بالتعاون مع بنوك عدة بنظام القروض التقليدية والإسلامية، ومن خلال شركات تأمين الرهن العقاري.

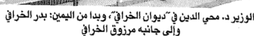
"تشجيع الاستثمار" الأردنية:
مكتب في أبو ظبي

افتتحت مؤسسة "تشجيع الاستثمار" الأردنية مكتباً تمثيلياً لها في أبو ظبي، هو الرابع بعد الكويت وقطر والصين.

افتتحت المكتب وزيرة الاقتصاد الشيخة **لبنى القاسمي** بحضور المدير التنفيذي للمؤسسة **معن النسور** ورئيس غرفة صناعة الأردن **حاتم حلواني** ورئيس غرفة تجارة الأردن **حيدر مراد**، إضافة إلى سفير الأردن في الإمارات وسفير الإمارات في الأردن.

معن النسور





الوزير د. محي الدين في "ديوان الخرافي"، وبدا من اليمين: بدر الخرافي وإلى جانبه مرزوق الخرافي



د.محي الدين مع محمد الشايع والوفد المرافق في "الأفنيوز"

زيارة وزير الاستثمار المصري إلى الكويت

مبادرة تنويه وتشجيع للاستثمارات الكويتية

زار وزير الاستثمار المصري د. محمود محي الدين دولة الكويت خلال الشهر الماضي على رأس وفد ضم رئيس "الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة" عاصم رجب، وعدداً من رجال الأعمال المصريين. وهذه الزيارة هي الثالثة للوزير د. محي الدين خلال السنوات الثلاث الماضية، الأمر الذي يعكس أهمية العلاقات بين البلدين لا سيما على صعيد الاستثمارات الكويتية في مصر والتي تتزايد عاماً بعد عام وتتخذ الطابع الستراتيجي في غالب الأحيان.

تضمن برنامج زيارة وزير الاستثمار المصري د. **محمود محي الدين** لقاءً مع وزير المالية الكويتي **مصطفى الشمالي** حيث جرى البحث في إمكانات مشاركة شركات المقاولات المصرية في المشاريع الكويتية، لاسيما لجهة مشاريع البنية التحتية التي تطرحها الحكومة. كما تطرق البحث إلى الاستثمارات الحكومية الكويتية في مصر والتي تُدار من قبل "الهيئة العامة للاستثمار الكويتية"؛ فضلاً عن إمكانات الاستثمار الكويتي في قطاعي التأمين والتمويل العقاري في مصر.

وزار د. **محي الدين** غرفة تجارة وصناعة الكويت فاستقبله رئيسها **علي ثنيان الغانم**، وعقد لقاءً ضم جمعاً من ممثلي القطاع الخاص الكويتي لاسيما منهم الذين لهم استثمارات في مصر. عرض د. **محي الدين** للعلاقات الاقتصادية بين مصر والكويت التي شهدت تطوّرات مهمة لاسيما على صعيد الاستثمارات الكويتية التي سجلت قفزة نوعية ليس من حيث حجمها فحسب، بل من حيث تنوّعها، فلم تعد تقتصر على القطاعين السياحي والعقاري، لكنها امتدت إلى قطاعات حيوية كالمصارف والتأمين والصناعة وتجارة التجزئة والخدمات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وقال د. **محي الدين** أن الاستثمارات الكويتية تحتل المرتبة الأولى بين الاستثمارات العربية والأجنبية، وتمثل نحو 25 في المئة في قطاع الصناعة، و15 في المئة في قطاع السياحة، و14 في المئة في مجال الخدمات المالية بعد استحواذ "بنك الكويت الوطني" مؤخراً على "البنك الوطني المصري".

إلى ذلك، أشار د. **محي الدين** إلى أن تطور العلاقات بين البلدين طاول التبادل التجاري الذي ارتفع من 75 مليون دولار في العام 2001 إلى أكثر من مليار دولار في العام 2007.

وقال رئيس غرفة الكويت **علي ثنيان الغانم** أن الاستثمارات الكويتية في مصر تتمتّع بمكانة خاصة كونها الأضخم والأقدم. مشيراً إلى أن برامج الإصلاح التي وفرتها الحكومة خلقت مناخاً جاذباً للاستثمار العربي والأجنبي.

وكان من الطبيعي أن يخص الوزير د.**محي الدين** رجل الأعمال الكويتي **ناصر الخرافي** بزيارة إلى ديوانيته نظراً للموقع الخاص الذي يحتله **ناصر الخرافي** في مصر، حيث بدأ الاستثمار فيها مطلع سبعينات القرن الماضي، وباتت له استثمارات ستراتيجية حالياً تقدر بأكثر من 3 مليارات دولار وتشمل قطاعات حيوية لا سيما في المجال الصناعي، فضلاً عن حجم العمالة الكبير الذي تستوعبه "مشروعات الخرافي" في مصر والذي يقدر بنحو 50 ألف موظف وعامل.

وأكد الوزير المصري خلال اللقاء في "ديوانية الخرافي" والذي ضم أركان "مجموعة الخرافي" وعدداً من المستثمرين الكويتيين، على مضي الحكومة في توفير البيئة الاستثمارية الملائمة في مصر لا سيما لجهة تقليص المهلة المطلوبة لتأسيس الشركات من 6 أشهر إلى 3 أيام بفضل اعتماد "الشباك الواحد". كما أشار إلى مشروع قانون سيعرض على مجلس الشعب المصري قريباً لجهة إنشاء محاكم اقتصادية مخصصة لفضّ النزاعات بين المستثمرين ورجال الأعمال. ولم يفت د. **محي الدين** الإشادة بـ"مجموعة الخرافي" التي وصفها بأنها "سفيرة المستثمرين الكويتيين في مصر".

إلى ذلك، زار د. **محي الدين** "مجمّع الأفينيوز" الذي افتتحته مؤخراً "شركة مباني العقارية" حيث استقبله رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب **محمد عبد العزيز الشايع**. كما اجتمع وزير الاستثمار المصري خلال وجوده في الكويت بعدد من رؤساء الشركات الكويتية لا سيما الراغبة بالاستثمار في بلاده وفي مقدمها "مركز سلطان" الذي يخطط لافتتاح نحو 20 متجراً لتجارة التجزئة في مختلف أنحاء مصر. ■

"دبي المالية" تمتلك 60 في المئة من "بنك طيب"

محمد القرقاوي

أنهت "مجموعة دبي المالية" و"بنك طيب"، صفقة شراء 60 في المئة من أسهم "بنك طيب" من قبل "مجموعة دبي المالية"، الشركة المالية القابضة للمجموعة (العضو في "دبي القابضة").

وفي إطار الصفقة، تمّت إعادة هيكلة مجلس إدارة البنك، حيث أنتخب **سعود باعلوي**–رئيس مجلس إدارة "مجموعة دبي"– رئيساً لمجلس إدارة "بنك طيب"، في حين يواصل **إقبال ممداني** مهامه كنائب لرئيس مجلس الإدارة، وتولي مهام الرئيس التنفيذي للبنك. وتمّ تعيين 5 أعضاء جدد في مجلس الإدارة من قبل "مجموعة دبي المالية"، كما سيضم مجلس الإدارة 4 شخصيات من أعضاء مجلس الإدارة السابق.

وقال رئيس "دبي القابضة"، **محمد القرقاوي**: "يتماشى هذا الاستثمار الستراتيجي مع التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بدعم عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي، والاستثمار في تنمية قطاع الأعمال المصرفية في المنطقة. وتأتي هذه الخطوة في وقت مناسب تشهد فيه المنطقة جهوداً كبيرة لتنويع البنية الاقتصادية، وتعزيز مكانة دول مجلس التعاون الخليجي ضمن النظام الاقتصادي العالمي".

وقال **سعود باعلوي**: "إننا نرى في هذه الصفقة خطوة حيوية بالنسبة لـ"مجموعة دبي"، ومما لا شك فيه أن تضافر خبراتنا وطاقاتنا المشتركة سيمهد الطريق لمزيد من التوسّع والنمو، وبالتالي تحقيق قيمة وفائدة أكبر للمساهمين. فنحن في "مجموعة دبي" لدينا كل الثقة، ليس فقط بخلق فرص نمو جديدة لـ"بنك طيب" في البحرين ودبي، وإنما أيضاً بتعزيز أعمال البنك في الأسواق التي يركز عليها بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، الهند، كازاخستان، تركيا، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

"القدرة" و"جلوبل": بنك استثماري في أبو ظبي



صلاح الشامسي

تتجه شركة "القدرة" القابضة إلى إنشاء بنك استثماري في أبو ظبي بشراكة مع "بيت الإستثمار العالمي – جلوبل"، مقره الكويت.

كما وقّعت "القدرة"، ممثلة برئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب المهندس **صلاح الشامسي**، اتفاقية مع "الشركة التجارية العقارية–الكويت" لإنشاء شركة تطوير عقاري، وسيكون لها مقران أحدهما في أبو ظبي والآخر في الكويت. كما تتجه "القدرة" إلى توقيع اتفاقية مهمة مع "اجيلتي" الكويتية في القطاع الصناعي.

وتركز "القدرة" كما يبدو على السوق الكويتية حيث أشار **الشامسي** إلى أن "الشركات الكويتية تستحوذ على معظم الشراكات والتحالفات التي تقوم بها". مشيراً إلى أنه سيكون للشركات والأفراد في الكويت نسبة كبيرة من الاكتتاب العام المزمع طرحه قريباً.

بحسب دراسة لـ "HSBC" الشركات الخليجية: ثقة أقل ومخاوف من التضخّم

أظهر مؤشر HSBC لثقة الشركات في منطقة الخليج، للربع الرابع من العام 2007، أنّ الشركات لا تزال متفائلة، إنما بمستوى أقل من أي فترة أخرى خلال العام 2007. فمن خلال دراسة ميدانية شاملة لمستويات الثقة، شارك فيها نحو 1082 من رجال الأعمال من الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، أظهر المؤشر انخفاضاً من 100 نقطة إلى 97,8 خلال العام 2007، ما يشير إلى بعض التراجع في التوجه السائد بين رجال الأعمال والشركات العاملة في المنطقة نحو التوسّع والنموّ.

وأظهر المؤشر أنّ 52 في المئة من الشركات تتوقّع المحافظة على أرباحها خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، بتراجع 6 نقاط عن الربع الأول؛ فيما توقّع 66 في المئة من الشركات تحقيق نموٍّ في العوائد خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، مقارنة بـ 71 في المئة في بداية العام. كما سجل المؤشر أنّ التضخّم بات يشكّل قلقاً رئيسياً بالنسبة للشركات، فرأى 57 في المئة منها أنّ للتضخّم تأثيراً سلبياً على أعمالها، مقارنة بـ36 في المئة في الربع الأول من العام.

وعلى الرغم من هذا التوجّه، فإنّ مستويات الثقة تبقى عالية جداً، حيث أنّ 66 في المئة من الشركات تتوقّع نمواً في الدخل خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، و52 في المئة منها تتوقّع زيادة في هوامش الربح، و65 في المئة منها تتوقّع ارتفاع العوائد ما بين 5 و15 في المئة؛ إضافة إلى أنّ 57 في المئة من الشركات تتوقّع نمواً في عدد العاملين فيها.

أمّا بالنسبة لموضوع العملات الإقليمية، فإنّ 47 في المئة من رجال الأعمال يرون أنّ إعادة التقييم ستعود بأثر إيجابي على أعمالهم، بينما 59 في المئة من رجال الأعمال يتوقّعون قيام السلطات المعنية في بلادهم بإعادة تقييم عملاتها مقابل الدولار الأميركي.

ومن أوجه الاختلاف في نتائج الربع الرابع، والمثيرة للاهتمام على المستوى الإقليمي، تسجيل قطر أعلى مستويات للثقة في منطقة الخليج. وقد اعتبرت الدولة الخليجية الوحيدة التي أظهرت ارتفاعاً في المؤشر على مدى العام، بينما بقيت مستويات الثقة في الدول الأخرى منخفضة بشكل طفيف أو ثابت. وسجلت البحرين أقل مستويات للثقة.

مؤتمرات "الاقتصاد والأعمال"

4 ملتقيات اقتصادية في الأردن ومصر والسودان وعُمان

تنظم مجموعة "الاقتصاد والأعمال"، في أقل من شهرين، (بين مطلع مارس ومنتصف أبريل المقبلين) أربعة ملتقيات اقتصادية واستثمارية في ثلاثة بلدان عربية، هي: الأردن، مصر والسودان، وسلطنة عُمان، وذلك في إطار برنامج حافل من النشاطات أعدته المجموعة للعام 2008 الجاري، بدأ بـ"ملتقى الجزائر الاقتصادي الثالث"، الذي انعقد يومي 20 و21 يناير الماضي، ثم "ملتقى أبو ظبي الاقتصادي الثاني"، المقرر عقده يومي 3 و4 فبراير الجاري. وستتوالى المواعيد طوال العام لملتقيات ومؤتمرات أخرى وفي بلدان عربية وأجنبية مختلفة، بينها "مؤتمر الاستثمار السياحي والعقاري" في حضرموت (اليمن)، يومي 26 و27 مارس المقبل، و"الملتقى الاقتصادي التركي – العربي" في إسطنبول، يومي 12 و13 يونيو المقبل.

"ملتقى الأردن الاقتصادي الثالث"

2 و3 مارس 2008



العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني يتسلّم درع ملتقى الأردن الاقتصادي الثاني من رؤوف أبو زكي وبدا الى اليسار سعيد خوري

يستضيف الأردن، يومي 2 و3 مارس المقبل، "**ملتقى الأردن الاقتصادي**" في دورته الثالثة، الذي ينعقد، برعاية العاهل الأردني الملك **عبدالله الثاني**، في مركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات في البحر الميت.

ويأتي انعقاد الملتقى، الذي تنظمه مجموعة "الاقتصاد والأعمال" بالاشتراك مع الحكومة الأردنية ممثلة بـ"مؤسسة تشجيع الاستثمار"، استكمالاً للنجاح الذي حققه الملتقى في دورتيه السابقتين، إذ حضر الدورة الثانية أكثر من 1200 مشارك من 23 دولة. ومن المتوقع أن يستقطب الملتقى في دورته الثالثة أعداداً كبيرة من المشاركين من القيادات العليا في المؤسسات المصرفية والمالية والاستثمارية العربية والدولية.

وتنعقد الدورة الثالثة للملتقى، في ظل نمو اقتصادي يشهده الاقتصاد الأردني على الرغم من التحديات الكبرى التي يواجهها، منها إرتفاع أسعار النفط، في ظل محاولة المحافظة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع برامج الخصخصة ومواجهة مشكلة البطالة المتزايدة.

وسيشكل الملتقى المنبر الأمثل لتحليل ومناقشة هذه المواضيع وغيرها من المسائل الحيوية، التي تواجه الاقتصاد الأردني. ومن المقرر أن يتضمن برنامج الملتقى مواضيع عدة، أبرزها: تطورات الاقتصاد الأردني؛ المخاطر الناتجة عن حالة عدم الاستقرار الإقليمي وتأثيرها على الأداء الاقتصادي؛ تطور برامج الخصخصة؛ مناخ الاستثمار وإجراءات الإصلاح الجديدة؛ مشاريع التطوير العقاري وآفاق الاستثمار فيها؛ آفاق وتطورات القطاع المصرفي؛ ستراتيجيات وفرص الاستثمار في سوق عمّان للأوراق المالية؛ واقع الأعمال في الأردن: تجارب حية لمستثمرين عرب؛ الاستثمار في التعليم– التكنولوجيا.

ويشارك في رعاية الملتقى عدد كبير من المؤسسات العربية والإقليمية الرائدة، وفي طليعتها: "موارد"، "تعمير الأردنية"، "البنك العربي"، شركة "أوريون"، "شركة الثقة للاستثمارات الأردنية– جوردانفست"، "العبدلي"، "شركة تطوير العقبة"، "سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة"، "الأردن دبي كابيتال"، شركة "هورايزن مانجمنت ش.م.ل"، "بيت الاستثمار العالمي"، "بنك لبنان والمهجر"، "الهيئة التنفيذية للتخاصية"، "البنك الإسلامي الأردني"، "شركة خدمات بطاقة الائتمان"، "ميدغلف".

"الملتقى العربي للنقل"

10 و11 مارس 2008

ينعقد في القاهرة، يومي 10 و11 مارس المقبل، "**الملتقى العربي للنقل البري والبحري والنهري**"، وذلك برعاية رئيس مجلس الوزراء المصري د. **أحمد نظيف**.

تنظم الملتقى مجموعة **الاقتصاد والأعمال**، بالاشتراك مع وزارة النقل والمواصلات في جمهورية مصر العربية، وبالتعاون مع جامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "إسكوا"، والإتحاد الدولي للنقل الطرقي "IRU".

ويهدف الملتقى إلى تسليط الضوء على قطاع النقل المصري وخطط ومشاريع تطويره، ثم على مشاريع النقل في الدول العربية الأخرى وآفاق التطور في هذا النطاق. ويتطرق الملتقى إلى دور الخدمات اللوجيستية في تحفيز الطلب على خدمات النقل، ودور ◄

التكنولوجيا الحديثة في هذا القطاع ومدى تطبيقها في مصر والعالم العربي. كما سيتم استعراض أهم فرص الاستثمار المتاحة في قطاع النقل المصري والعربي على مستوى الموانئ ووسائل النقل البحري، الطرق السريعة وشبكات النقل العربي، السكك الحديد والقطارات، إضافة للنقل النهري.

كذلك سيناقش الملتقى بالتفصيل فرص الاستثمار في المناطق الحرة، كما سيلقي الضوء على أحدث الدراسات التي تبحث في جدوى الاستثمار ضمن النقل النهري والبحري وتشغيل خطوط نقل الركاب وتحديات مجال الدعم اللوجيستي والقضايا التي تهم شركات النقل اللوجيستي، كذلك سيناقش الملتقى دور النقل في دعم الصناعة والتجارة والسياحة العربية ودور قطاع التأمين في هذا المجال.

أما في جانب تمويل مشاريع النقل وصيغ الشراكة، فسيناقش الملتقى مساعي وزارة النقل لتطوير العلاقة مع القطاع الخاص وكيفية تعامل المصارف مع تمويل عمليات تطوير قطاع النقل وأشكال التمويل وأبرز نماذج التمويل المختلط، إضافة إلى دور مؤسسات التمويل الدولية. أما في جانب المعلوماتية، فيحلّل الملتقى دور نظم المعلومات في تعظيم العائد على الاستثمار في مشاريع النقل.

ومن المتوقع أن يشهد الملتقى مشاركة واسعة من القيادات الحكومية والخاصة ومن المستثمرين وقادة الشركات العاملة في قطاع النقل والأنشطة المرتبطة به، وستشكل المشاركة في الملتقى فرصة للتعارف وتبادل المعلومات والمصالح والتفاعل مع أصحاب القرار.

"ملتقى السودان الدولي الثاني للاستثمار"

17 و18 مارس 2008



الرئيس السوداني عمر حسن البشير في افتتاح ملتقى السودان الدولي للاستثمار

برعاية الرئيس السوداني الفريق أول **عمر حسن البشير**، ينعقد يومي 17 و18 مارس المقبل، في قاعة الصداقة في الخرطوم **"ملتقى السودان الدولي الثاني للاستثمار"**، الذي تنظمه وزارة المالية والاقتصادي والوطني في السودان ومجموعة "الاقتصاد والأعمال"، بالاشتراك مع مجموعة "عارف" كشريك ستراتيجي.

ويأتي الملتقى في إطار البرنامج الترويجي المكثّف للتعريف بمناخ وفرص الأعمال والاستثمار في السودان، في ضوء المتغيرات الجديدة والحوافز المقدمة للمستثمرين والإهتمام الحكومي بحركة الاستثمار الخارجي التي تجسّدت مؤخراً بالإعلان عن إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار، الذي يشرف عليه ويترأسه الرئيس **عمر البشير**، ويضم في عضويته نواب رئيس الجمهورية ومساعديه ووزراء الرئاسة والمالية والاستثمار.

وينعقد الملتقى أيضاً في ظل التطورات الإيجابية التي يشهدها الاقتصاد السوداني، إذ يعتبر من بين الاقتصادات الأسرع نمواً في العالم، والأكثر جاذبية للاستثمارات الخارجية، فقد أشارت التقارير بأن السودان إحتل، في العام الماضي، المرتبة الثانية عربياً في استقطاب الاستثمارات الخارجية، ويؤكد ذلك التدفق الاستثماري الذي شهدته السودان في الفترة الأخيرة، والذي شمل قطاعات مختلفة، بينها القطاعات العقارية والمصرفية والسياحية والخدمات. وكان اللافت أن أهم مصدر لهذه الاستثمارات دول الخليج العربية، وفي طليعتها الكويت والسعودية والإمارات وقطر.

ويناقش الملتقى مناخ الاستثمار وفرص الأعمال في السودان، في ضوء المتغيرات الجديدة والحوافز المقدمة للمستثمرين والاهتمام الحكومي بحركة الاستثمار الخارجي. ويشارك فيه حشد من رجال الأعمال والمستثمرين وقادة المؤسسات والمجموعات الاستثمارية من الدول العربية وعدد من الدول الأجنبية.

ومن أهم المشاريع الاستثمارية التي شهدها السودان مؤخراً دخول مجموعات مصرفية عدة من الإمارات والكويت ولبنان وقطر في عمليات خصخصة لمصارف سودانية وفي إنشاء مصارف جديدة، إضافة إلى الإعلان عن مشاريع ضخمة أبرزها لمجموعة "عارف الاستثمارية الكويتية" وشركة "الديار القطرية"، فيما هناك مشاريع كبرى معروضة للاستثمار في ظل الطلب المتزايد على المشاريع السكنية والتجارية والسياحية. وقد دخلت مجموعة "روتانا الفندقية" إلى الخرطوم وافتتحت فندقاً من مستوى عال، فيما اشترى مستثمر سعودي مجمعاً سياحياً تمهيداً لتطويره، وذلك في وقت أشرف مشروع "برج الفاتح" المملوك من ليبيا على الإنتهاء.

يشار إلى أن مجموعة "الاقتصاد والأعمال" كانت نظمت في العام 2002 الدورة الأولى لهذا الملتقى، وقد انعقد برعاية وحضور الرئيس **عمر البشير**، وحضره أكثر من 1300 مشارك من رجال الأعمال والمؤسسات المالية والاستثمارية من السودان والدول العربية والأجنبية.

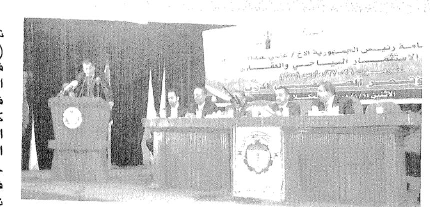
"ملتقى عُمان الاقتصادي"

13 و14 أبريل 2008

تحتضن مسقط، يومي 13 و14 أبريل المقبل، **"ملتقى عُمان الاقتصادي"**، الذي ينعقد في منتجع بر الجصة (Shangri La's Resort) بحضور عدد من الوزراء والمسؤولين العمانيين والعرب، ومجموعة واسعة من رجال المال والأعمال والمستثمرين وقادة المؤسسات العربية والأجنبية، وكافة المهتمين والمتابعين لتطور الاقتصاد العماني وفرص الأعمال والاستثمار فيه.

ويتناول الملتقى تطور الاقتصاد العماني وسياسات التنمية الاقتصادية فيه وتطور بيئة الاستثمار وفرص وآفاق الأعمال والاستثمار في البنى التحتية، والصناعة والسياحة والعقار والزراعة والمصارف، وذلك في ضوء النمو الاقتصادي القوي الذي شهدته السلطنة والذي بلغ معدله 6,4 في المئة في العامين 2005–2006. ومن المتوقع أن يستمر على هذه الوتيرة في العام 2007.

كما حققت سلطنة عُمان إفادة كبيرة من ارتفاع أسعار النفط منذ العام 2003، على الرغم من التراجع التدريجي في احتياطها النفطي. إلا أن هذا التراجع يحمل معه فرصاً كثيرة، إذ أن سلطنة عمان تركّز على تعزيز إنتاج النفط من خلال إنفاق 10 مليارات دولار لتعزيز جهود الاستكشاف والتطوير، كما تركّز على تنويع القاعدة الاقتصادية وخلق المزيد من فرص العمل من خلال مشاريع تطوير الصناعة التحويلية والثقيلة والزراعة والسياحة وغير ذلك. وفي كل هذه الخطط والمشاريع فرص واسعة للأعمال والاستثمار. ■



صلاح العطار متحدثاً، ويبدو من اليمين: طه عبدالله هاجر، الوزير نبيل الفقيه، الوزير د. صالح حسن سميع وعمر عبدالرحمن باجرش والزميل باسم كمال الدين

يُعقد في حضرموت في 26 مارس

مؤتمر حول "الاستثمار السياحي والعقاري"

تستضيف مدينة المكلا في حضرموت، يومي 26 و27 مارس المقبل، مؤتمر "الاستثمار السياحي والعقاري"، الذي تنظّمه "غرفة تجارة وصناعة حضرموت" و"وزارة السياحة اليمنية" و"الهيئة العامة للاستثمار" في اليمن ومجموعة "الاقتصاد والأعمال"، بالتعاون مع جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا.

وكانت الهيئات المنظّمة عقدت مؤتمراً صحفياً للإعلان عن موعد انعقاد المؤتمر، شارك فيه وزير السياحة اليمني **نبيل الفقيه**، ووزير شؤون المغتربين د. **صالح حسن سميع**، ورئيس الهيئة العامة للاستثمار **صلاح العطار**، ومحافظ حضرموت **طه عبدالله هاجر**، ورئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة حضرموت **عمر عبد الرحمن باجرش**.

تحدث **باجرش** عن فكرة مؤتمر الاستثمار السياحي التي أطلقتها غرفة تجارة وصناعة حضرموت ضمن خطتها العامة لإعادة الهيكلة. وقال: "قررنا البدء بتنظيم مؤتمر حول الاستثمار السياحي والعقاري لما يمثل هذان القطاعان من أهمية كبيرة ولما تمتلكه محافظات حضرموت والمهرة وشبوة من موارد سياحية وعقارية وفرص استثمارية واعدة". ولفت إلى أن "المؤتمر يشكل امتداداً لمؤتمر فرص الاستثمار في اليمن الذي انعقد في صنعاء أبريل من العام الماضي".

وكشف **باجرش** "أن الغرفة باشرت التحضيرات الفعلية للمؤتمر، حيث عهدنا لمجموعة "الاقتصاد والأعمال" الجانب التنظيمي حتى نستطيع إقامة مؤتمر على مستوى يليق باليمن عموماً. وقد لقينا الدعم الكامل من الجهات الحكومية وفي مقدمها رئيس الوزراء د. **علي محمد مجور**، فضلاً عن دعم السلطة المحلية في سبيل إنجاح هذه الفعالية. وأشكر أيضاً الشيخ **عبدالله بقشان** على دعمه لهذا المؤتمر خاصة أننا نعتبره شريكاً استراتيجياً لنا".

هاجر: دفع عملية التنمية

ولفت محافظ حضرموت **طه عبدالله هاجر** إلى "أن البذور الأولى للمؤتمر تعود إلى الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية **علي عبدالله صالح** إلى حضرموت الشهر الماضي، وبارك خلالها مبادرة الغرفة بإقامة هذا المؤتمر الذي سيعطي أهمية كبيرة لمحافظة حضرموت، خاصة أنه يتناول الاستثمار في قطاعي السياحة والعقار. ولو تحدثنا عن السياحة في حضرموت لوجدنا أن المحافظة تزخر بجميع مكونات ومقومات السياحة".

وشدد **هاجر** على حرص المجالس المحلية في المحافظة على إنجاح هذا المؤتمر وعلى تقديم الدعم المطلوب للمستثمرين وعلى حل جميع المشاكل التي تعيق الاستثمار في سبيل بناء الثقة مع المستثمر.

سميع: انطلاقة اليمن من حضرموت

أما وزير شؤون المغتربين د. **صالح حسن سميع** فاعتبر أن "هذا المؤتمر سيكون ناجحاً بكل المقاييس لأنه ينعقد في مكان (حضرموت) يمكن تشبيهه بجنوب الصين. فإذا كان الاستثمار في الصين بدأ من الجنوب عن طرق مهاجريها في المقام الأول، فربما تكون البداية في اليمن من حضرموت كمحطة لاستثمارات حيوية وجادة". ودعا الهيئة العامة للاستثمار إلى مباشرة التنفيذ الجاد لنظام النافذة الواحدة انطلاقاً من حضرموت. وبهذا قد يشكل هذا المؤتمر فرصة تاريخية لينطلق من هذه المحافظة نحو خوض تجربة استثمارية ناجحة تعمّ كل أرجاء الوطن.

الفقيه: السياحة مورد لا ينضب

وقال زير السياحة **نبيل الفقيه**: "إن مؤتمر "الاستثمار السياحي والعقاري" يأتي تنفيذاً لتوصيات "مؤتمر فرص الاستثمار في اليمن" باستمرار عقد المؤتمرات والمعارض الهادفة إلى جذب الاستثمارات بشكل عام وإلى القطاع السياحي بشكل خاص. وندشن هذه المرحلة من خلال إقامة هذا المؤتمر في حضرموت عروس البحر العربي، وحاضرة السياحة التي تمتلك العديد من المقومات السياحية". ودعا رجال الأعمال إلى الاستثمار في القطاع السياحي، في ضوء توجه الحكومة نحو تنمية القطاعات الواعدة البديلة عن النفط. "فالسياحة هي المورد الذي لا ينضب". وختم بالإشارة إلى "توجه وزارة السياحة إلى تعديل قانون السياحة بما يؤمن دفعاً للمستثمرين وللقطاع الخاص للاستثمار في القطاع السياحي".

العطار: دعمنا تام وغير مشروط

وختاماً، تحدث رئيس الهيئة العامة للاستثمار في اليمن **صلاح العطار**، فأشار إلى أن برنامج رئيس الجمهورية الانتخابي وبرنامج الحكومة والخطة الخمسية الحالية أكدت كلها على ضرورة تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة. ولا بد أن يتحقق ذلك في ظل الظروف الراهنة عبر شراكة أوسع مع القطاع الخاص الذي يجب أن يلعب دوراً أساسياً في هذا المجال.

وأوضح **العطار** أن هذا المؤتمر يشكّل خطوة إضافية للتعريف بالمناخ الاستثماري في اليمن وبالفرص المتاحة في القطاعين السياحي والعقاري. والهيئة العامة للاستثمار ستقدم كل الدعم لنجاح المؤتمر. كما كشف أن الهيئة ستطلق أثناء انعقاد المؤتمر النافذة الواحدة في محافظة حضرموت. ■

الملك عبد الله الثاني:

تحقيق العدالة الاجتماعية هدف مبادراتنا الإنمائية



الملك عبد الله الثاني

أعلن الملك **عبدالله الثاني** أنه وجه الحكومة للعمل على الانتهاء من تصور كامل لبرنامج إسكاني شامل يعكس رؤيته لتطوير مبادرة وطنيّة للإسكان يستفيد منها موظفو القطاع العام ومنتسبو القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والمتقاعدون، والمواطنون ذوو الدخل المحدود.

وأكد، في مقابلة لجريدة "الدستور" الأردنية، أن الصعوبات الاقتصادية والمعيشية التي يمر بها المواطن الأردني والتصدي لها تتصدر اهتماماته وأولوياته، مشدداً على "أننا لن نتخلّى عن المواطن وسنعمل جاهدين على معالجة الآثار الاقتصادية لارتفاع الأسعار، خاصّة لذوي الدخل المتدني والمحدود". وقال: "لقد وجهت الحكومة، منذ فترة، لإيجاد مظلة شاملة للأمان الاجتماعي من أجل التعويض المباشر على المتأثرين بارتفاع الأسعار، وخاصة الفئة الأقل حظاً. كما أكدنا على ضرورة إيجاد معادلة تربط بين زيادة الرواتب ومعدلات التضخم، وشمول جميع الأسر غير المقتدرة وغير المستفيدة من التأمين الصحي بمظلة هذا التأمين. أنا أعلم جيداً، من خلال تشرفي بالخدمة في القوات المسلحة الأردنية، وتواصلي مع أخواتي وإخواني في مختلف المحافظات، الأهمية التي يوليها المواطن الأردني للسكن الكريم له ولعائلته. وكما وعدت في خطاب العرش بأن يكون العام 2008 هو عام الإسكان، فقد وجهت الحكومة للعمل على الانتهاء من تصور كامل لبرنامج إسكاني شامل يعكس رؤيتنا لتطوير مبادرة وطنيّة للإسكان. وقد كلفت الحكومة بإنشاء مؤسسة تختص بتمويل المشاريع الإسكانية، بحيث يتمكن المواطن، من الحصول على السكن الملائم، بما يتماشى مع مستوى دخله، وعلى نحو لا يتحمل فيه أعباء كبيرة. وسنعلن خلال الأسابيع المقبلة عن هذه المبادرة الوطنيّة وتفاصيلها، وبرنامج تنفيذها".

ورداً على سؤال عما تحقق من إنجازات في مسيرة التنمية المستدامة، قال الملك **عبد الله الثاني**: "أنا فخور بما حققه الأردن خلال الفترة الماضية من نمو اقتصادي فاق التوقعات، ولسنا حتى الآن تطوراً وتقدماً نوعيين في الكثير من المجالات، لا سيما التعليم. كما تؤكد المؤشرات على زيادة فرص العمل المتاحة للأردنيين وعلى الزيادة في الإنتاجية.. ولسنا أيضاً شراكة فاعلة وإيجابية بين القطاعين الخاص والعام.. كما أشاهد تصميماً أكيداً على السير قدماً في هذا المسار من مختلف الجهات الرسمية والأهلية. ولكنني حتى الآن لست راضياً على عدم انعكاس هذا النمو والتحسّن على شرائح عديدة في المجتمع الأردني. ونريد أن نرى توزيعاً أكثر عدالة للنمو الاقتصادي ينعكس على مستوى الدخل للمواطن وعلى وضعه المعيشي. وهذا بالطبع هو التحدي الأكبر للحكومات، والتي يجب أن تضع السياسات اللازمة لضمان تحقيق العدالة في توزيع مكتسبات التنمية، وفي تحسين مستوى الخدمات التعليمية والصحية والإسكانية في مختلف المناطق في المملكة. وهذا كان أحد الأسباب الرئيسية لإطلاقنا العديد من المبادرات التنموية، وفي مقدمها إقامة مناطق تنموية في المفرق وإربد ومعان، لتكون نواة للأنشطة الاقتصادية التي ستساهم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتجذب الاستثمارات. إن شاء الله سنرى نتائج هذه المشاريع والمبادرات خلال السنوات المقبلة، ونحن مصممون على إنجاحها، كما نجحت منطقة العقبة الاقتصاديّة الخاصّة. كما نولي الاهتمام لإنشاء مشاريع تنموية مختلفة في عجلون والشوبك والطفيلة والكرك وجرش والبلقاء، وفي مناطق الأغوار ووادي عربة والأزرق".

وأكد الملك ارتياحه للجهود التي تقوم بها الحكومة لجهة التواصل مع المواطنين والوقوف على مشاكلهم واحتياجاتهم في مختلف المحافظات، وقال: "نحن نوجّه الحكومات باستمرار للخروج إلى الميدان لتكون بين الناس ومعهم، تتعرف على أوضاعهم ومشاكلهم واقتراحاتهم، ولتكون قريبة منهم تطلعهم على إجراءاتها وبرامجها الهادفة إلى توفير الحياة الكريمة لهم، وكذلك لمتابعة المشاريع والبرامج المعنية بتحسين مستوى حياة الأردنيين.

وبالنسبة لي، فإن الإنجاز كان وسيبقى الأساس في تقييم عمل أي حكومة، والإنجاز الأهم في رأيي هو تمكين المواطنين من إيجاد فرص العمل، وتوفير الخدمات الأساسية لهم ولعائلاتهم. ولدينا الكثير من الدراسات التي تم تحضيرها بعناية على مدى السنوات الماضية، والمطلوب الآن هو التنفيذ، كي نتمكن من إنشاء المشاريع الاقتصادية ليس فقط في العاصمة، وإنما في مختلف المحافظات في المملكة".

وأشاد الملك **عبد الله** بالعلاقات التي تربط الأردن بالدول العربية الأخرى، وبالذات مع دول الخليج العربي، مشيداً بمساعداتها المالية والنفطية، التي ساهمت، كما قال، في احتواء بعض الصعوبات الاقتصادية التي تواجهنا والصمود أمامها، والتي مكنتنا من المضي قدماً في تنفيذ برامجنا ومشاريعنا التنموية". وأضاف: "بالتوازي مع الدعم العربي حرصنا على الاستمرار في سعينا للاعتماد على الذات والتعامل مع واقعنا الاقتصادي وفق هذا المنظور، لتحقيق النهوض الاقتصادي وتوفير العيش الكريم للمواطنين". وأكد أن "الأردن لا يربط دوره القومي والوطني بحجم المساعدات التي يتلقّاها من أي دولة، فهذا واجبنا على الرغم من ضيق إمكاناتنا". وأكد حرص الأردن "على ترسيخ ثقافة الاعتماد على الذات، لأننا ندرك أنها تقود إلى التنمية الحقيقيّة والمستدامة، ونؤمن أيضاً بأن الأدوار والمسؤوليّات العربيّة تكامليّة، وأن الاستثمار في قدرات أي بلد عربي من أي بلد شقيق آخر سيعود بالنفع على البلدين والشعبين. ولا شكّ في أن نهوض الأردن اقتصادياً وتنموياً، سيجعلها وجهة للاستثمار العربي وهذا ما نطمح اليه". ■

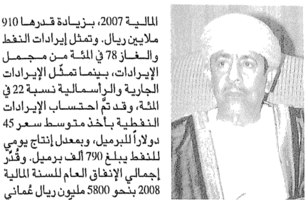

NAKHEEL

وزير الاقتصاد العُماني: زيادة الإنفاق في الموازنة بنسبة 19 في المئة

جدّد وزير الاقتصاد العُماني والمشرف على وزارة المالية **أحمد بن عبد النبي مكي** إصرار السلطنة على ربط عملتها بالدولار الأميركي رغم ما يعانيه من تراجعات مستمرة في مواجهة العملات الرئيسية، مبرراً ذلك بأنّ المصلحة الوطنية تقتضي عدم فكّ الارتباط بين العملتين، ومشيراً إلى وجود استثمارات خارجيّة وأصول بالعملة الأميركية.

وأشار الوزير مكي إلى أنّ الصادرات النفطية العُمانية تزايدت منذ انخفاض الدولار، كما أنّ الواردات ستكون أرخص. وأبدى استياءه من ظاهرة "تهريب" المحروقات إلى الدول المجاورة عبر الحدود البرّيّة، مشيراً إلى أنه من المقدر أن يصل الدعم الحكومي لهذه المحروقات بحلول نهاية العام الحالي إلى 250 مليون ريال.

وكشف مكي عن الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام الجديد، موضحاً أنّ الإيرادات العامة للدولة للسنة المالية 2008 قُدّرت بنحو 5400 مليون ريال عُماني مقابل 4490 مليوناً في ميزانية السنة المالية 2007، بزيادة قدرها 910 ملايين ريال. وتمثل إيرادات النفط والغاز 78 في المئة من مجمل الإيرادات، بينما تمثّل الإيرادات الجارية والرأسمالية نسبة 22 في المئة، وقد تمّ احتساب الإيرادات النفطية بأخذ متوسط سعر 45 دولاراً للبرميل، وبمعدل إنتاج يومي للنفط يبلغ 790 ألف برميل. وقُدّر إجمالي الإنفاق العام للسنة المالية 2008 بنحو 5800 مليون ريال عُماني مقابل 4890 مليوناً للسنة المالية 2007، بنسبة زيادة قدرها 19 في المئة.



• الوزير أحمد بن عبد النبي مكي

ومن المؤشرات الإيجابيّة في موازنة العام الجديد، بحسب الوزير **مكي**، انخفاض نسبة العجز من إجمالي الإيرادات ومن الناتج المحلي، مع الأخذ في الاعتبار الالتزامات الجديدة الناتجة عن التوسّع في الخدمات الحكومية في مختلف القطاعات ومجالات التنمية.

الخليج: الشركات العائلية تُدير 90 في المئة من النشاط التجاري

بيّن تقرير أطلقته "إثمار كابيتال"، بالتعاون مع مؤسسة "داو جونز"، أن التعاون المتزايد بين الشركات العائلية ومؤسسات الاستثمار في الشركات الخاصة سيتيح المزيد من فرص تطوير الأعمال لكلا الطرفين. وذكر التقرير أن "عدد الشركات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي تجاوز 5 آلاف شركة، تدير ما يزيد على 90 في المئة من الأنشطة التجارية في المنطقة. وتقدر قيمة الأصول الكلية لهذه الشركات بأكثر من 500 مليار دولار، وتشغل 70 في المئة من قوة العمل في دول المجلس".

وأوضح التقرير أن "30 في المئة فقط من الشركات العائلية، على مستوى العالم، تمكنت من الاستمرار في ممارسة نشاطها حتى الجيل الثاني من الإدارة العائلية، في حين استطاع أقل من 6 في المئة مواصلة المنافسة حتى ما بعد الجيل الثالث، إذ تحتاج الشركات العائلية إلى إعادة هيكلة مستوياتها الإدارية، لتتمكن من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، في وقت تستطيع مؤسسات الاستثمار في الشركات الخاصة لعب دوراً رئيسياً في تحقيق هذه الأهداف".

وأوضح التقرير "أن الشركات العائلية في أوروبا، التي تمتلك علاقات شراكة مع مؤسسات الاستثمار في الشركات الخاصة، نجحت في تعزيز حضورها بنسبة 60 في المئة في أسواق جديدة. كما تمكن ثلثا هذه الشركات من الارتقاء بقدرتها التنافسية. ويتضاعف متوسط قيمة الشركات المدعومة بمؤسسات الاستثمار في الشركات الخاصة عند مرحلة التخارج عقب فترة ملكية متوسطة لا تتجاوز ثلاث سنوات ونصف. كما أن الجانب الكبير من نمو رؤوس أموال الشركات المملوكة لمؤسسات الاستثمار في الشركات الخاصة، مستمدة من عوائد النمو العضوي وعمليات الاستحواذ، ما يعكس التصور السائد بأن دور الاستثمار في الشركات الخاصة يقتصر على خفض التكاليف على المدى القصير، حيث تؤكد الإحصاءات أن مستويات القوى العاملة حافظت على معدلها أو ارتفعت في مرحلة التخارج مقابل مرحلة بدء الاستثمار، وذلك في 80 في المئة من الصفقات الأميركية و60 في المئة من الصفقات الأوروبية".

اتفاقية تعاون بين غرفة أبوظبي و"أكاديمية اتصالات"

وقّعت مؤخراً غرفة تجارة وصناعة أبوظبي اتفاقية تعاون مع مركز تطوير الكفاءات في "أكاديمية اتصالات"، نصت على أن يتم ربط الموقع الالكتروني ونظام تقييم الكفاءات الالكتروني التابع للأكاديمية بواجهة الموقع الرئيسي للغرفة، بحيث يتم توفير الاستبيانات الشخصية الوظيفية واختبارات القدرة المتفق عليها إلكترونياً، كما يتم توفير برنامج الرخصة الدولية للكفاءات الوظيفية وجميع البرامج التدريبية والتوعوية الخاصة بنظام الكفاءات الوظيفية لغرفة تجارة وصناعة أبوظبي، إضافة إلى توفير ورش عمل لتدريب موظفي الغرفة على نظام تقييم الكفاءات الوظيفية الالكتروني.

وأكد مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي **أحمد المنصوري** حرص الغرفة على الارتقاء بمستوى الموارد البشرية، ومستوى الأداء الخاص بالموظفين باعتبارهم اللبنة الأولى التي يرتكز ويقاس عليها نجاح المؤسسة ومستوى تطورها وتقدمها.

والجدير ذكره أن عدد أعضاء غرفة تجارة وصناعة أبوظبي وصل في نهاية العام 2007، إلى 63 ألف عضو، مقارنة بـ56 ألفاً في نهاية العام 2006، أي بزيادة 12,5 في المئة.

تصويب

ورد في العدد 337 من "الاقتصاد والأعمال" (ص 88) خطأ غير مقصود، إذ ورد أن **فيصل إبراهيم العقيل** هو رئيس مجلس إدارة شركة "مواد الإعمار القابضة"، فيما الصواب انه مدير إدارة التطوير في الشركة المذكورة. لذا اقتضى التصويب.

"البنك العربي" و"يوروبنك" اليوناني يتنافسان على صفقة "بنك القاهرة"

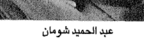
أبدى كل من "البنك العربي" المحدود و"يوروبنك" اليوناني رغبتهما في دخول المنافسة على حصة تقدر بنحو 67 في المئة من أسهم "بنك القاهرة" المطروحة للبيع.

وتلقى مستشار الطرح الخاص بالعملية بنك "جي بي مورغان" عدداً من طلبات المؤسسات المالية العالمية والإقليمية الراغبة في دخول المزايدة، من بينها عدد من المؤسسات التي سبق أن تنافست على صفقة "بنك الإسكندرية قبل عامين، والتي فاز بها آنذاك "بنك سان باولو" الإيطالي.

ومن المنتظر أن يتم حصر قائمة المؤسسات الراغبة في الشراء مطلع فبراير الحالي، على أن يتم توقيع مذكرة ضمان سرية المعلومات والسماح بهذه المؤسسات بعمليات الفحص النافي للجهالة تمهيداً لتقديم العروض المالية والفنية قبل نهاية شهر أبريل المقبل، على أن يتم تشكيل لجنة حكومية مصرية تتولى فحص هذه العروض وإقرارها في قائمة مختصرة تدخل المزايدة السعرية على شراء البنك.

وطبقاً لمعلومات حصلت عليها "الاقتصاد والأعمال" فإن تحالف "البنك التجاري الدولي CIB" و"البنك العربي الأفريقي الدولي" قرر عدم خوض المنافسة على صفقة "بنك القاهرة"، نظراً لانشغال الطرفين بترتيبات عملية الاندماج المزمع إنجازها بين الطرفين قريباً.

وحسب هذه المعلومات فإن "دويتش بنك" الألماني يسعى للقيام بمهمة المستشار الفني والمالي للصفقة لحساب أصحاب العروض الذين يتقدمون للمنافسة، وكانت معلومات ترددت في وقت سابق في الدوائر المصرفية المصرية تشير إلى رغبة "دويتش بنك" في الاستحواذ على "بنك القاهرة" في ضوء تحرك نشط يقوم به البنك، منذ فترة، في السوق المصرية.



عبد الحميد شومان

ويذكر أنّ هناك مخاوف من ضعف الإقبال الخارجي على المشاركة في هذه الصفقة، نظراً لظروف السوق العالمية وانشغال المؤسسات المصرفية الكبرى بمواجهة آثار أزمة الرهن العقاري في السوق الأميركية وإدارة الفوائض الضخمة التي ترتبت على الطفرة النفطية الراهنة.

"الساير" الكويتية تؤسّس شركة قابضة في مصر

قررت مجموعة "الساير" الكويتية تأسيس شركة قابضة في مصر برأس مال مرخص به قدره 500 مليون جنيه، والمدفوع 25 مليوناً.

ومن المنتظر أن تعمل هذه الشركة، التي أصدرت الهيئة العامة لسوق المال المصرية قرار الموافقة على تأسيسها، في مجال الخدمات المالية والاستثمارات المختلفة لتصبح الذراع الاستثمارية للمجموعة الكويتية في السوق المصرية. علماً أن الحجم الإجمالي لاستثمارات المجموعة تبلغ نحو 7 مليارات دولار.

ومن المنتظر أن تضم الشركة القابضة الجديدة، التي تحمل اسم "جبلة"، كلاً من "المجموعة المتحدة" للوساطة في الأوراق المالية، التي تمتلك "الساير" 92 في المئة من رأس مالها، إضافة إلى شركتين جديدتين سيتم تأسيسهما لاحقاً، تعمل إحداهما في مجال الاستثمار العقاري، والثانية في معالجة المخلفات البيئية.

وحسب مصادر قريبة من مجموعة "الساير"، فإنّ الشركة القابضة تستهدف العمل عبر 3 أذرع تشمل، العقارات، والخدمات المالية وتقديم الحلول البيئية للمصانع والشركات، وذلك من خلال استثمار نحو 100 مليون جنيه كمرحلة أولى في غضون العامين المقبلين.

ومن المنتظر أن تعمل الشركة العقارية المزمع إنشاؤها في مجالات الاستثمار العقاري المباشر وعمليات البناء والتشييد، وكذلك التمويل العقاري لتنشيط عمليات الشراء، خاصة في المدن الجديدة.

كما ستبدأ "المجموعة المتحدة للوساطة" في الأوراق المالية بتوسيع أنشطتها تحت مظلة "جبلة"، حيث ينتظر أن تضيف إلى أنشطتها نشاط إتمام عمليات التسوية في الجلسة ذاتها ونشاط التداول الإلكتروني. وهي تعتزم زيادة رأس مالها إلى 10 ملايين جنيه، بهدف توسيع قاعدة عملائها.

بنك "إنفست" الدانماركي يتحالف مع "مينا فارم" المصرية

أعلنت شركة "مينا فارم" للأدوية استحواذ بنك "انفست" الدانماركي على 10 في المئة من أسهمها، بسعر 680 جنيهاً للسهم. وبهذه العملية ترتفع حصة بنك "إنفست" في "مينا فارم" إلى 70 مليون جنيه، أي ما يعادل 12,6 مليون دولار.

وقال رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في "مينا فارم" د. **وفيق برديسي**: "إن من شأن هذه الصفقة تعزيز خطة توسّع كبيرة للشركة في السوق المحلية، وكذلك على الصعيد الدولي، اعتماداً على ستراتيجية متميزة يتبناها بنك "إنفست" في نُظم الإدارة والمنتجات والتقنيات المستخدمة". وأوضح أن التحالفات الستراتيجية مع أبرز شركات الأدوية العالمية ساهمت في تمكين "مينا فارم" من الحصول على محفظة دواء متميزة، والمساهمة على الصعيد الإقليمي في تقديم أفضل المنتجات للمستهلكين، حيث تمكنت الشركة من خلال إحدى شركاتها التابعة والمتخصصة في مجال التقنية الحيوية من إجراء تحوّل جيد في صناعة الأدوية والتكنولوجيا الحيوية في الدول النامية، كما حرصت على دعم برنامج البحوث والتطوير الخاص بها من خلال التحالف مع الشركات الأخرى.


NUMERUS CLAUSUS
N° 8/88
J.D
JAQUET DROZ
MANUFACTURÉ EN SUISSE

"ديار" الإماراتية تربح 535 مليون درهم

535 مليون درهم هي الأرباح التي حققتها شركة "ديار" للعام 2007 بزيادة 30 في المئة عن الأرباح المحققة في العام 2006.

من اليمين: الوزير خرباش وزاك شاهين

ويرجع هذا النمو في الأرباح الصافية إلى ازدياد حجم أعمال الشركة حيث شهد النصف الثاني من العام الماضي إطلاق عدد من المشاريع التي حظيت بإقبال كبير، فضلاً عن الارتفاع في مبيعات الشركة وإدارتها الفعالة للمشاريع.

وفي هذا الإطار، لفت وزير الدولة للشؤون المالية والصناعة في الإمارات ورئيس مجلس إدارة شركة "ديار" د. **محمد خلفان بن خرباش** إلى أن "هذه النتائج تجسد مدى قوة النهج الذي تتبعه "ديار" في أعمالها وقدرتها على إتباع أساليب مبتكرة في إنشاء المشاريع وإدارتها الفعالة لمواردها". وكانت "ديار" أطلقت خلال العام 2007 مشاريع عقارية بلغت قيمتها 6 مليارات درهم في دبي.

بدوره، أكد الرئيس التنفيذي للشركة **زاك شاهين** أن العام 2008 سيشهد إطلاق عدد من المشاريع الضخمة في مناطق راقية في دبي مثل الواجهة المائية ومرسى دبي ومدينة دبي الملاحية وداون تاون جبل علي والمدينة العالمية للإنتاج الإعلامي، وعدد آخر من المناطق. كما ستقوم الشركة، في إطار خطط التوسّع، بوضع قدمها في عدد من الأسواق الرئيسية.

وكانت "ديار" قد تحوّلت إلى شركة مساهمة عامة في يوليو 2007 بعد النجاح الكبير الذي حققه اكتتابها العام بتغطية بلغت 14 ضعفاً. وبعد تحوّلها إلى شركة مساهمة عامة حققت "ديار" أرباحاً صافية بلغت 411 مليون درهم في أقل من 6 أشهر.

"الوطنية العقارية": مشاريع في مصر وليبيا وأبو ظبي

خليل العبد الله

أعلنت "الشركة الوطنية العقارية" الكويتية عن عدد من المشاريع التي تستعد لتنفيذها في كل من ليبيا وأبو ظبي ومصر والأردن.

وأوضح مدير عام الشركة **خليل العبد الله** طبيعة هذه المشاريع من خلال الآتي:

– تنفيذ مشروع في جزيرة الريم –أبو ظبي قريباً على مساحة 360 ألف متر مربع بحجم استثمارات يصل إلى مليار دولار. ويهدف المشروع إلى بناء مجمّع تجاري و4 أبراج سكنية فاخرة ومكاتب، إضافة إلى مناطق زراعية ومطاعم. وستؤسس الشركة لهذه الغاية شركة في أبو ظبي مملوكة بنسبة 100 في المئة.

– مشروع جديد في ليبيا سيبدأ خلال 6 أشهر لبناء 400 فيللا فاخرة على البحر المتوسط بتحالف مع "هيئة الاستثمار الليبية" وشركة مالطية. وتمّ تأسيس شركة مشتركة تملك "الوطنية العقارية" 50 في المئة منها.

– تبدأ الشركة خلال 6 أشهر تنفيذ مشروع "تلال اكتوبر" في مدينة 6 اكتوبر بمصر باستثمارات تصل إلى مليار دولار، ويهدف المشروع إلى تطوير نحو 3,7 ملايين متر مربع لبناء مدينة سكنية متكاملة المرافق تضم أبراجاً سكنية ومجمّعات تجارية وجامعة خاصة ومستشفى.

وتمّ تأسيس شركة "كويت وادي النيل للتنمية العقارية" برأس مال مليار جنيه تملك "الوطنية العقارية" 80 في المئة منه، والباقي للحكومة المصرية.

ومعروف أنّ "الوطنية العقارية" تقوم حالياً بتنفيذ مشروع في "أربيل" العراقية، وتقترب من تشغيل المرحلة الأولى من مشروع المستودعات الحدودية في منطقة العقبة الأردنية.

تأسيس "قطر للمقاولات" برأس مال 100 مليون ريال

أعلن، مؤخراً في الدوحة، عن تأسيس شركة "قطر للمقاولات"، كشركة مساهمة برأس مال بقيمة 100 مليون ريال قطري، تعمل في مجال المقاولات والاستثمار العقاري والصناعي، داخل قطر وخارجها.

وأعلن عضو اللجنة التأسيسية **ناصر المير** أن الشركة، بعد صدور قرار تأسيسها عن وزارة الاقتصاد والتجارة في بداية شهر ديسمبر من العام 2007، أقرت نظامها الأساسي وانتخبت أعضاء مجلس إدارتها من: الشيخ **نواف بن محمد بن جبر آل ثاني** (ممثل "شركة الإخوة السبعة القابضة")، (رئيساً وعضواً منتدباً)، **محمد راشد سريع الكعبي** (نائباً للرئيس)، والشيخ **طلال بن محمد بن جبر آل ثاني** (ممثل "شركة داندي المحدودة")، **ناصر أحمد محمد المير**، الشيخ **جبر بن محمد بن محمد حسن العبد الله آل ثاني**، و**فراس محمد رضوان** (ممثل "شركة سيمكس التجارية") **محمد جاسم سعيد المريزيق** (ممثلاً عن "شركة الوطنية للأغذية") (أعضاء).

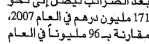
وأوضح رئيس مجلس الإدارة أن شركة "قطر للمقاولات" ستسعى لاستحواذ على إحدى شركات المقاولات القائمة حالياً في السوق القطرية لتكون انطلاقتها بمشاريع قوية، إلى جانب سعيها للتحوّل إلى شركة مساهمة عامة من خلال طرح أسهمها في السوق المالية وذلك في أقرب فرصة يتيحها القانون.

171 مليون درهم صافي أرباح "الواحة"



حسين جاسم النويس

حققت شركة "الواحة" أعلى مستوى لأرباحها الصافية منذ تأسيسها في العام 1997، مع ارتفاع مجموع أرباحها الصافية بعد الضرائب ليصل إلى نحو 171 مليون درهم في العام 2007، مقارنة بـ 96 مليوناً في العام 2006، وبزيادة بلغت 78 في المئة.



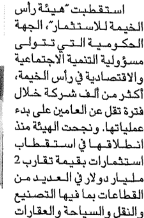
وقد أوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع 5 في المئة كأرباح نقدية و5 في المئة على شكل أسهم منحة على مساهمي الشركة.

"العام 2007 كان مميزاً على جميع الصعد"، بحسب رئيس مجلس إدارة شركة "الواحة" **حسين جاسم النويس**، الذي أوضح أن "الشركة استطاعت أن تحقق أعلى مستويات للأرباح منذ تأسيسها، ويعدّ هذا العام إحدى اللبنات الرئيسية في مسيرة تطور شركة "الواحة" وستراتيجية عملها المستقبلية. ومرد ذلك إلى مواصلة عمليات التوسّع في كل القطاعات الاستثمارية الرئيسية للشركة وستراتيجية العمل الجديدة التي تبنتها خلال العام 2007 والقائمة على الدراسة المتأنية والمتوازنة لكافة المشاريع، وذلك لتحقيق أعلى مستويات الربحية وضمان حقوق كافة المساهمين في الشركة".

وكانت عائدات شركة "الواحة" بلغت خلال العام الماضي 465 مليون درهم بزيادة 51 في المئة مقارنة بالعام 2006، كما ارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 97 في المئة لتصل إلى نحو 132 مليون درهم. وارتفعت قيمة الأصول التشغيلية للشركة مع نهاية ديسمبر 2007 لتصل إلى 4,35 مليارات درهم، والذي يعكس زيادة قدرها 27 في المئة.

وكشف **النويس** أن الشركة ستعمل على استكمال عملية إعادة الهيكلة لاستغلال الفرص المتاحة في المنطقة، وفي إمارة أبوظبي على وجه الخصوص، والتي تشهد معدلات نمو كبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية مع التركيز على قطاعات الطيران والنقل البحري والاستثمارات المالية، الأمر الذي سيسهم وبشكل فعّال في تعزيز الفرص الاستثمارية التي تضمن أفضل العوائد لكافة المساهمين ولتكون الشركة أحد الروافد الرئيسية للاقتصاد الوطني".

"هيئة رأس الخيمة للإستثمار" تستقطب ألف شركة خلال عامين



د. خاطر مسعد

استقطبت "هيئة رأس الخيمة للاستثمار"، الجهة الحكومية التي تتولى مسؤولية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في رأس الخيمة، أكثر من ألف شركة خلال فترة تقل عن العامين على بدء عملياتها. ونجحت الهيئة منذ انطلاقها في استقطاب استثمارات بقيمة تقارب 2 مليار دولار في العديد من القطاعات بما فيها التصنيع والنقل والسياحة والعقارات والخدمات والنشاط التجاري وغيرها.

وقال الرئيس التنفيذي لـ"هيئة رأس الخيمة للاستثمار" د. **خاطر مسعد**: "توفّر الهيئة الكثير من الفرص الاستثمارية المميزة، كونها تأتي في مقدم مبادرات حكومة رأس الخيمة الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الإمارة".

وتعود الزيادة الملحوظة في عدد الشركات، إلى مكانة الإمارة وما توفّره من بيئة مناسبة للاستثمارات التجارية من حيث وفرة المساحات، وأسعارها المعقولة، وسرعة إصدار رخص الإنشاء، والإعفاء الضريبي، وعدم وجود قيود في ما يخص انتقال رؤوس الأموال، وعدم فرض ضرائب على المواد الأولية المستوردة، فضلاً عن قربها من الأسواق الإقليمية. كما تسهّل الهيئة إنجاز إجراءات التسجيل التجاري بالإضافة إلى تقديم المساعدة في الحصول على الرخص القانونية في المجالين الصناعي والبيئي.

وبهدف تلبية مطالب العدد المتزايد من الشركات التي تتخذ من رأس الخيمة مقراً لها، أعلنت الهيئة مؤخراً عن افتتاح مركز للأعمال، بهدف تأمين الدعم اللازم لإطلاق مشاريع جديدة. ويتمتع المركز بالقدرة على استقبال ما يصل إلى 50 شركة جديدة.

"أرابتك القابضة" تمتلك 55 في المئة من "الخليج لصناعات الصلب"

استحوذت شركة "أرابتك القابضة" على حصة الأكثرية (55 في المئة) من أسهم شركة الخليج لصناعات الصلب. وقال المدير التنفيذي للشركة **رياض كمال**: "إن الاستحواذ سيسمح للشركة بالدخول إلى قطاعات إضافية في السوق".

وتعتبر "أرابتك" من أكبر شركات الإنشاءات في دولة الإمارات العربية من حيث القيمة السوقية. وهي تأسست كشركة مساهمة عامة بغرض الاستثمار في قطاع الإنشاءات والمقاولات من خلال شراء وتملك حصص وأسهم في شركات مقاولات قائمة، ويبلغ رأس مال الشركة 400 مليون درهم إماراتي، موزعاً على 400 مليون سهم.



رياض كمال

وحققت الشركة، وفق بياناتها المالية للعام 2007، أرباحاً موحّدة بلغت 494 مليون درهم إماراتي، مقارنة بـ 217 مليوناً للعام 2006، وبنسبة نمو بلغت 127 وبلغ صافي الربح للسهم الواحد نحو 0,82 درهم.

وقال **كمال** أن "أرابتك" ستستمر في العام 2008 في تنويع وزيادة حجم أعمالها، وهي تقوم حالياً بالإجراءات القانونية لتأسيس شركة للركائز الخرسانية، بالمشاركة مع شركة ماليزية. وبتأسيس هذه الشركة يرتفع عدد الشركات التابعة إلى 12.

"CPC": مجمّع صناعي في الهند

في أولى خطواتها للانطلاق من الإقليمية إلى العالمية، باشرت شركة "مواد الإعمار القابضة CPC" في إنشاء مجمّع صناعي متكامل الخدمات في مدينة "بوني" في الهند على مساحة 1,7 مليون متر مربع، وبتكلفة إجمالية تزيد على 100 مليون يورو.

وأشار مدير إدارة تطوير الأعمال في شركة "مواد الإعمار القابضة" **د. فيصل إبراهيم العقيل** إلى أن "المجمّع الجديد في الهند يأتي في إطار استكمال خطط الشركة للتوسّع عالمياً بعد تدعيم وجودها في السوق السعودية، ونجاح تجربتها في التطوير الصناعي في مصر وبالتحديد في مدينة السادس من أكتوبر، وذلك للاستفادة من التوسّع العمراني الذي تشهده مختلف دول العالم وحاجة أسواقها إلى تصنيع المواد المختلفة اللازمة لتنفيذ خطط هذا التوسّع".

كما أوضح أن "المرحلة الأولى للمشروع تتضمن إعداد البنية التحتية للأرض وتحديد مساحات القطع وستكون مدتها 20 شهراً يتم خلالها تطبيق برنامج ترويجي وتسويقي للمجمّع الصناعي بهدف جذب المستثمرين في قطاع الصناعة من داخل وخارج الهند. أما المرحلة الثانية، فستكون إنشاء مصانع لشركة "CPC-الهند للتطوير الصناعي".

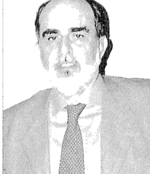


د. فيصل إبراهيم العقيل

وأكد **العقيل** أن دخول "CPC" السوق الهندية يهدف إلى توفير بيئة ملائمة لتطوير الصناعة، والمساهمة في دفع عجلة التنمية الصناعية والمشاركة في النهوض بالاقتصاد الهندي الواعد، وذلك بتوفير أعلى مستوى من الخدمات المقدمة للمصنّعين الذين سيتواجدون داخل المجمّع، وتقديم كافة التسهيلات لإقامة مشاريعهم هناك خاصة لجهة توافر الأيدي العاملة والمواد الخام".

فينشنزو نيتشي رئيساً لـ "الكاتيل- لوسنت" في الشرق الأوسط وأفريقيا

أعلنت شركة "ألكاتيل-لوسنت" عن تعيين **فينشنزو نيتشي**، رئيساً للشركة في الشرق الأوسط وأفريقيا. وسيضطلع **نيتشي** بمسؤولية شركة "ألكاتيل-لوسنت" المتنامي في أكثر من 62 دولة في أفريقيا والشرق الأوسط. وتقول الشركة: "إن **نيتشي** سيضيف خبرات عالية إلى هذا المنصب، خاصة بعد أن خدمته الشركة في المنطقة لمدة طويلة. وكان قد عمل سابقاً في وظيفة نائب رئيس "ألكاتيل" في الشرق الأوسط. وعندما التحق **نيتشي** بشركة "ألكاتيل" في العام 1980، إحتل مناصب عدة في إيطاليا وشرق أفريقيا وبلجيكا. وقبل التحاقه بـ "ألكاتيل"، عمل في شركة "جنرال إلكتريك" في ليبيا ونيجيريا".



فينشنزو نيتشي

وتعليقاً على تعيينه قال **نيتشي**: "أشعر بالفخر لتعييني في هذا المنصب المليء بالتحديات، وأشعر شخصياً بالسرور البالغ لعودتي إلى أفريقيا حيث عملت لأعوام عدة". وأضاف: "يعتبر الشرق الأوسط وأفريقيا من الأسواق الواعدة بالنسبة لشركة "ألكاتيل-لوسنت"، ونحن ملتزمون بمساعدة عملائنا في هذه المنطقة لتنمية أعمالهم من خلال خدمات جديدة ومفيدة. ولدينا مجموعات عمل موهوبة ومخلصة لعملها سواء في هذه المنطقة أو في مركز الخدمة الدولي في مصر والذي يتم من خلاله خدمة عملائنا هنا وفي أنحاء العالم أيضاً".

"مجموعة الصايغ الإماراتية": شركة طيران، وبنك في السودان ومصنعان

تعتزم "مجموعة الصايغ الإماراتية" إطلاق سلسلة مشاريع متنوعة يفوق رأس مالها الـ 200 مليون دولار، بغية توسيع أعمالها داخل الإمارات وخارجها. وتتوزع هذه المشاريع بين إنشاء شركة طيران جديدة "الصايغ للطيران"، برأس مال قيمته 100 مليون دولار، وتأسيس "بنك الجزيرة" السوداني الأردني، برأس مال 80 مليون دولار، وبناء مصنع للأصباغ في أبوظبي، وآخر لصناعة المواد الأولية البلاستيكية في المنطقة الحرة في جبل علي.

وأكد **سليم الصايغ**، الرئيس التنفيذي لشركة "الأصباغ الوطنية ناشيونال" التي تتخذ من الشارقة مقراً لها، "أن "الصايغ للطيران" ستبدأ بأسطول يضم 8 طائرات. ومن المقرر أن تبدأ أيضاً بتخصيص 5 طائرات للشحن و3 للركاب. وقد تم التعاقد على شراء 5 طائرات ايرباص وهناك 3 أخرى تحت التعاقد. إلى ذلك، هناك توجه إلى شراء 3 طائرات لرجال الأعمال، وتوسيع أعمال المجموعة لتشمل بعض الدول الأوروبية والدول العربية". وأشار **الصايغ** إلى "أن رحلات الشحن ستنطلق في الشهر المقبل، فيما ستبدأ رحلات الركاب في شهر أبريل المقبل. وستبدأ رحلات الشركة بواقع رحلتين أسبوعياً إلى الشارقة واسطنبول وموسكو والصين والهند وبيشكيك عاصمة قرغيزستان التي سيكون للشركة مقر رئيسي فيها".

وأوضح **الصايغ** أن "المجموعة ستطلق "بنك الجزيرة" السوداني الأردني، الذي سيباشر أعماله الشهر المقبل في كل من الأردن والسودان، ضمن مخططها لتوسيع مجالات استثماراتها".

وكشف عن "خطة لبناء مصنع كبير للأصباغ في أبوظبي وفق أحدث التكنولوجيا المستخدمة في هذا المجال. إلى جانب افتتاح مصنع لصناعة المواد الأولية البلاستيكية المستخدمة في صناعة الأصباغ في المنطقة الحرة بجبل علي خلال الأشهر القليلة المقبلة، والذي سيكون مزوّداً بخزانات كبيرة تبلغ طاقتها التخزينية نحو 80 ألف متر مكعب".

"بيت التمويل الخليجي" يطوّر "مدينة الطاقة - ليبيا"

يعتزم "بيت التمويل الخليجي" تطوير مشروع "مدينة الطاقة – ليبيا" لتشكل أول ضاحية متكاملة لإدارة الطاقة في البلاد، تقوم على تلبية متطلبات صناعة النفط والغاز التجارية والفنية واحتياجاتها من الموارد البشرية، وتصبح مركز صناعة الطاقة في المنطقة. وتأتي خطوة "بيت التمويل الخليجي" في إطار خطته الستراتيجية الرامية إلى تأسيس سلسلة من مدن الطاقة حول العالم.

ولهذه الغاية زار رئيس مجلس إدارة "بيت التمويل الخليجي" **عصام جناحي** رئيس الوزراء الليبي **د. علي المحمود البغدادي** لإطلاعه على رؤية البنك لمشروع "مدينة الطاقة – ليبيا"، التي سيجري تطويرها على أرض تبلغ مساحتها 528 هكتاراً بالقرب من البحر الأبيض المتوسط وعلى مسافة 70 كلم غرب العاصمة طرابلس.



عصام جناحي

وسيضم المشروع مجمّعات سكنية ومرافق للضيافة ومؤتمرات تكون قادرة على دعم مختلف مكونات الطاقة.

ووقع اختيار "بيت التمويل الخليجي" على ليبيا، كونها تمتلك أكبر احتياطي مؤكد للنفط في القارة الأفريقية، حيث يساهم قطاع النفط بحدود 95 في المئة من عائدات الصادرات الليبية، فضلاً عن أنّ المواطن الليبي يتمتّع بأعلى دخل فردي على مستوى أفريقيا. وفي هذا السياق، قال **جناحي** أن "نمو قطاع النفط والغاز أدى إلى خلق اهتمام متزايد من قبل شركات الطاقة العالمية. وستكون مدينة الطاقة في ليبيا بمثابة المركز لشركات الطاقة التي ترغب في الاستفادة من الإنتاج المتزايد للنفط والغاز، ومن موقع ليبيا الستراتيجي والجودة العالية لمنتجات النفط الليبية، بالإضافة إلى المخزون المتنامي للغاز الطبيعي".

ومن المتوقع أن تقوم ليبيا خلال السنوات القليلة المقبلة بزيادة إنتاجها من النفط بنسبة 40 في المئة ليصل إلى نحو 3 ملايين برميل يومياً، بدلاً من 1,8 مليون برميل (يومياً) حالياً.

"إرنست ويونغ" في ليبيا

أعلنت "إرنست ويونغ"، عن انطلاق عملياتها في ليبيا مع افتتاح مكتبها الجديد في العاصمة طرابلس.

ويضم المكتب الجديد، الذي بدأ عمله في ديسمبر 2007 نحو 25 موظفاً ممن يتمتعون بخبرات واسعة في السوق الليبية وفي قطاع الخدمات المالية المتخصصة. وتخطط "إرنست ويونغ" لزيادة عدد موظفي مكتبها في ليبيا إلى نحو 50 موظفاً نهاية العام 2008. ويقدم المكتب خدماته المتخصصة في مجالات الضرائب، والتأمين، وخدمات المخاطر، واستشارات حلول الأعمال.

وقال رئيس مجلس إدارة "إرنست ويونغ" الشرق الأوسط **أحمد العيبان**: "نسعى دائماً لتلبية متطلبات عملائنا حيثما يتواجدون، ومن هذا المنطلق حرصنا على الدخول إلى السوق الليبية التي باتت إحدى الأسواق الواعدة في المنطقة. وحرصاً منا على إدماج العنصر المحلي، بدأنا بضم عدد من الكفاءات المحلية للعمل في مكتبنا ودعم أنشطة عملائنا في ليبيا".

ويقود الشريك المسؤول في "إرنست ويونغ" الشرق الأوسط **فؤاد علاء الدين** جهود الشركة في تأسيس مكتبها الجديد، وقال: "ما من شك أن ليبيا تتفاعل إيجاباً مع البيئة الاقتصادية المحيطة بها، وذلك بفتح أبوابها للشركات العالمية، ونأمل من خلال خبرتنا العالمية والمحلية أن نعمل كمحفز لإحداث تغيير إيجابي في قطاع الأعمال الليبي".

"أسيك" المصريَّة تشتري 35 في المئة في مصنع إسمنت جزائري

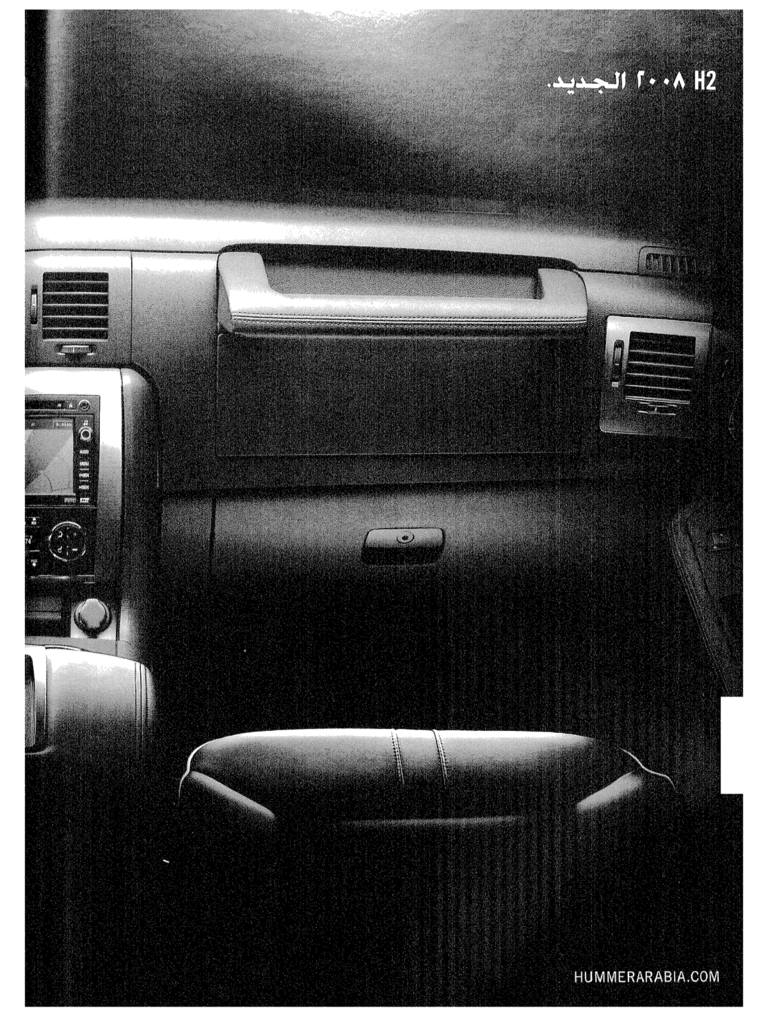
استحوذت "شركة أسيك القابضة للإسمنت" (ACH) المملوكة لـ "مجموعة القلعة للاستثمارات المالية"، على 35 في المئة من "مصنع زهانة الجزائري للإسمنت". وكانت "أسيك" قدّمت إلى الحكومة الجزائرية عرضاً بقيمة 32 مليون يورو مقابل الحصّة المذكورة، في العام الماضي.

وقال العضو المنتدب لـ "شركة أسيك" (ACH) **أحمد خليفة** أنّ قرار الحكومة الجزائريّة بتخصيص نسبة من مصنع زهانة تمّ بشرط أن تُضاعف "أسيك" إنتاج المصنع، فيما وعدت الحكومة الجزائرية ببيع باقي حصّتها البالغة 65 في المئة خلال فترة تتراوح من 3 إلى 5 سنوات.

وأضاف خليفة أنّ الشركة أبرمت صفقتين ناجحتين في الجزائر: الأولى، تمثّلت بالحصول على 35 في المئة من "زهانة"؛ والثانية، بمنحها حقّ الإدارة الكاملة للشركة، مع الالتزام بزيادة الإنتاج من 800 ألف طن إلى 2 مليون طن سنوياً.

وستقوم "ACH" بتدريب العمالة في "مصنع زهانة للإسمنت" لتصل بهم إلى الكفاءة اللازمة لتحقيق أهداف الإنتاج. ومن المتوقّع أن تصل القيمة الإجمالية لعمليتي إعادة التأهيل ورفع الطاقة الإنتاجية للمصنع إلى نحو 77 مليون دولار. وستبدأ عمليات التحديث في يوليو 2008.

ويقع "مصنع زهانة" على بُعد 40 كلم من مدينة أوران في المنطقة الغربية، ويبلغ إجمالي طاقته الإنتاجية حالياً نحو 800 مليون طن سنوياً، ما يمثّل 70 في المئة فقط من الطاقة الفعلية للمصنع. كما يساهم المصنع بنحو 7 في المئة من إجمالي الإنتاج القومي من الإسمنت.


H2 ٢٠٠٨ الجديد.
HUMMERARABIA.COM

تعديل من هنا. تجميل من هناك.

- مقصورة داخلية بتصميم جديد بالكامل
- محرّك V8 ٦,٢ ليتر ٣٩٣ حصاناً جديد بالكامل
- ناقل حركة بـ٦ سرعات جديد بالكامل
- تشغيل عن بعد. كاميرا للرؤية الخلفية.
- صف ثالث للمقاعد قياسي



HUMMER

مـا لـه مـثـيـل

"جافزا العالمية" تستثمر 800 مليون دولار في السنغال


خلال حفل التوقيع على العقد

وقعت "جافزا العالمية" عقداً مع الحكومة السنغالية لتطوير "منطقة داكار الاقتصادية الخاصة المتكاملة". ووقع العقد رئيس "دبي العالمية" **سلطان أحمد بن سليم**، ووزير الاقتصاد والمالية السنغالي **عبدالله ديوب**، والمديرة العامة لهيئة السنغال لدعم الاستثمار **اميناتا نيان**، وبحضور رئيس وزراء السنغال ام. **حاجيبو سوماره** والمديرة التنفيذية لـ"جافزا" و"عالم المناطق الاقتصادية" **سلمى حارب**.

وبموجب العقد، ستستثمر "جافزا العالمية" 800 مليون دولار لإقامة منطقة اقتصادية خاصة في داكار تمتد على مساحة 6,5 ملايين متر مربع على أربع مراحل حيث يتم تطوير مساحة 1,5 مليون متر مربع تقريباً في كل مرحلة. ومن المقرر البدء بعمليات الإنشاء في المرحلة الأولى في أواخر العام 2008، بينما يتوقع أن يبدأ تشغيلها في العام 2011.

وأوضح **بن سليم** أن "هذا الاتفاق يسهم في توطيد العلاقات القائمة بين السنغال و"دبي العالمية"، حيث من المقرر أن يستضيف هذا المشروع الصناعي واللوجيستي نحو ألف شركة، بالإضافة إلى توفيره فرص عمل كبيرة على مدى السنوات العشرين المقبلة".

بدورها، اعتبرت **سلمى حارب** أن ستراتيجية "جافزا" طويلة الأمد تقوم على تطوير شبكة لوجيستية عالمية بما يعود بالنفع على عملائنا".

وتجدر الإشارة إلى أن "موانئ دبي العالمية" مشغل المحطات البحرية العالمي والشركة الشقيقة لـ"جافزا العالمية" تقوم بتشغيل وتطوير محطة حاويات داكار، بموجب صفقة سيتم فيها استثمار مبلغ يتجاوز 700 مليون دولار. وكانت "جمارك دبي العالمية" التابعة لـ"دبي العالمية" وقعت اتفاقية مع إدارة الجمارك السنغالية تهدف إلى تطوير الأساليب والإجراءات الجمركية وإدارة وتوفير الأنظمة المختصة بمراقبة البضائع وإدارة البيانات الإحصائية.

شهادة "الإيزو" لـ"مركز دبي المالي"


ناصر الشعالي

أعلنت سلطة "مركز دبي المالي العالمي"، عن حصولها على شهادة المنظمة الدولية للمعايير "إيزو 9001:2000" من قبل "سجل لويدز"، مؤسسة مستقلة لضمان الجودة وإدارة المخاطر، وذلك تقديراً لالتزام السلطة بالإدارة المستمرة للجودة، والارتقاء بخدمات وعمليات "مركز دبي المالي العالمي" وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير العالمية.

وقال الرئيس التنفيذي لسلطة "مركز دبي المالي العالمي" **ناصر الشعالي**: "تؤكد شهادة الإيزو حرصنا وتصميمنا، على تلبية جميع المتطلبات العالمية لمزاولة الأعمال بما يضاهي أكثر المراكز المالية عراقة في العالم، وهو ما استطعنا تحقيقه إلى حد كبير في زمن قياسي.

يضاف إلى ذلك، أن هذه الشهادة الدولية المرموقة، تشكل اعترافاً بجهودنا المتواصلة لتشجيع جميع قطاعات ومؤسسات "مركز دبي المالي العالمي" والشركات العاملة فيه على تطبيق أفضل الممارسات المعتمدة عالمياً".

وتعتبر المنظمة الدولية للمعايير (إيزو)، أكبر مطور في العالم للمعايير العالمية الطوعية القائمة على الإجماع. وتمثل شهادة "الإيزو 9000" سلسلة من المعايير المعترف بها عالمياً والتي تحدد متطلبات تطبيق أنظمة الجودة في الإجراءات وعمليات التشغيل.

عقد بين "درة البحرين" و"الطاقة المركزية"


من اليسار: خليل عيسى، الرئيس التنفيذي لشركة الطاقة المركزية وجاسم الجودر ومحمود عبد الرحمن

منحت "درة البحرين"، أكبر منتجع فاخر سكني وتجاري يجري تنفيذه في مملكة البحرين، شركة "الطاقة المركزية" عقد امتياز لمدة 25 سنة لتصميم وبناء وتشغيل وحدة لتحلية مياه البحر سيستفاد منها في ري جميع مرافق المنتجع.

وقال الرئيس التنفيذي لـ"درة البحرين" **جاسم الجودر**: "تفي خدمات شركة "الطاقة المركزية" بمتطلباتنا المتشددة ومعاييرنا الرقابية والقواعد البيئية العالمية. ونحن على ثقة من أنها ستقدم خدمات عالية الجودة تتناسب مع تميز "درة البحرين" من حيث التصميم والتطوير".

وستقوم وحدة التحلية هذه بري جميع المساحات المزروعة في المنتجع الذي تبلغ تكلفته 6 مليارات دولار، وتشمل جزره الـ15 والمركز التجاري وملعب بطولات الغولف الذي صممه **ايرني إلس**. وستقام الوحدة في الجزيرة الرئيسية وعلى مسافة من المنتجع.

أخبار العالم من دي اتش ال

الاقتصاد والاعمال

روسيا: إنتاج مليون سيارة بشراكة أجنبية في العام 2012
سيصل حجم إنتاج مصانع السيارات، التي تساهم فيها شركات أجنبية في روسيا الى مليون سيارة سنوياً في العام 2011 أو 2012. ويذكر ان «شركة تويوتا»، افتتحت مؤخراً مصنعاً في ضواحي سانت بطرسبورغ، كما وقعت شركتا «سوزوكي» و«إتيوشا» اليابانيتين، لانشاء مصنع في سانت بطرسبورغ مطلع 2009.

الولايات المتحدة: موجودات أسواقها المالية بلغت 53.2 تريليون دولار
كشف تقرير عن الثروات في العالم، ان الولايات المتحدة ستبقى اغنى دولة «حتى اشعار آخر»، وان موجودات اسواقها المالية بلغت 53.2 تريليون دولار من اصل 167 تريليون دولار في الاسواق المختلفة في 100 دولة حول العالم في العام 2006.

الإمارات: أبو ظبي تستثمر 15 مليار دولار في طاقة المستقبل
وصلت قيمة الاستثمارات الموضوعة في مبادرة «مصدر»، التي أطلقتها حكومة أبو ظبي في العام 2006، 15 مليار دولار. وتسعى «مصدر» إلى إرساء دعائم قطاع اقتصادي جديد كلياً من شأنه أن يحول إمارة أبو ظبي إلى مقر لتصدير التكنولوجيا.

الجزائر: 32 مليار دولار الفائض التجاري في 2007
ارتفع فائض الميزان التجاري للجزائر بنسبة 25.3 في المئة إلى 32.08 مليار دولار العام الماضي، مقارنة مع العام 2006. وارتفعت صادرات الجزائر الى 59.52 مليار دولار العام الماضي. شكلت الصادرات النفطية نسبة 97.8 في المئة منها.

"القلعة" تطلق مجموعتها "جذور"
الدخول في الصناعات الغذائية من الباب الواسع

أضافت "شركة القلعة للاستشارات المالية" (Citadel Capital) قطاعاً جديداً إلى نشاطها في مجالات الاستثمار المباشر والاستحواذ وإعادة الهيكلة. فبعد أن ركزت منذ تأسيسها في العام 2004 على قطاعات التعدين والبترول والغاز والإسمنت والأسمدة والنقل النهري في مصر وفي غير بلد عربي، دخلت "سيتاديل" مؤخراً ومن الباب الواسع في قطاع الصناعات الغذائية انطلاقاً من مصر.

في إطار خطة طموحة وبعيدة المدى أطلقت "القلعة" مؤخراً المجموعة الغذائية "جذور"، وهي أول مجموعة غذائية متكاملة مصرية، ورصدت لها مبلغ 250 مليون دولار. واستقطبت إلى المجموعة عدداً من الشركاء من أفراد ومؤسسات. وحققت المجموعة خلال الأشهر الأربعة الماضية انطلاقة قوية من خلال قيامها بعدد من عمليات الاستحواذ الناجحة شملت 4 شركات استراتيجية متواجدة بقوة في السوق المصرية، تتميّز بتنوّع نشاطاتها في سوق الصناعات الغذائية إضافة إلى تكاملها.

وتعتزم المجموعة التوسّع من خلال استحواذات لاحقة مما سيمنحها فرصاً أكبر لتقديم سلة منتجات متنوعة للمستهلك تحميه من التغييرات المفاجئة في الأسعار، حيث تمتلك المجموعة كل مصادر إنتاجها، كما يؤكد **هشام الخازندار**، المدير العام والشريك المؤسس في "شركة القلعة للاستشارات المالية". وتتكون "جذور" من 3 أقسام رئيسية هي: قسم المنتجات الزراعية والألبان، قسم المنتجات الاستهلاكية، وقسم المنتجات الغذائية التحويلية والتي سيعاد استغلالها لإنتاج مواد غذائية أخرى.

وقد تمّ ذلك من خلال القيام بـ 3 عمليات استحواذ وباستثمار أساسي في مجال المنتجات الغذائية التحويلية. وتمثل ذلك في الآتي:

"مزارع دينا"

الخطوة الأولى للمجموعة الغذائية "جذور" تمت في سبتمبر الماضي وتمثلت بشراء "مزارع دينا" في مصر بقيمة إجمالية بلغت 480 مليون جنيه مصري (نحو 89 مليون دولار). وتعتبر "مزارع دينا" أكبر المزارع الخاصة في مصر وتقع على طريق القاهرة – الإسكندرية الصحراوي، وعلى مساحة إجمالية تبلغ 9461 فداناً، بعد أن أضيف إلى المساحة الأساسية 226 فداناً بقيمة 20 مليون جنيه مصري (نحو 3,7 ملايين دولار).



هشام الخازندار

ويتنوّع إنتاج هذه المزارع بمنتجات الألبان واللحوم والمزروعات مما يجعلها مورّداً أساسياً للمجموعة الغذائية "جذور". وفي أولى عمليات تطوير القدرة الإنتاجية تم مؤخراً توقيع عقد مع شركة "دي لافال" – (De Laval) السويدية الرائدة في صناعة الألبان لشراء 3 محطات حلب حديثة، وتطوير 5 محطات من أصل الـ 7 الموجودة في المزارع، وبقيمة إجمالية تصل إلى 3,7 ملايين "يورو"، مما سيسمح باستيعاب إنتاجية قطعان البقر (3700 رأس منتج للحليب)، ويجري استيراد ألفي بقرة من شمال أميركا ليصل الإجمالي إلى 6 آلاف رأس بنهاية العام الحالي وإلى 10 آلاف بحلول العام 2010. وبحسب مدير الإنتاج الحيواني في "مزارع دينا" **محمد واعر**، فإن هذه المعدات المتطورة ستنتج نحو 72 ألف طن من الحليب سنوياً.

استحواذ كامل واستثمار في 4 شركات متنوّعة ومتكاملة في إنتاجها

"الرشيدي الميزان"

وكانت العملية الثانية في الاستحواذ إتمام صفقة شراء شركة "الرشيدي الميزان" المصرية المشهورة في إنتاج الحلاوة الطحينية، ومن خلال مزاد أجرته شركة "أكتيس" البريطانية التي كانت تمتلك غالبية أسهم الشركة. وتمكّنت "القلعة" من الفوز بها بمبلغ 355 مليون جنيه (نحو 66 مليون دولار) رغم منافسة اثنتين من كبرى شركات الصناعات الغذائية.

"المصريين لمنتجات الألبان"

وجاءت الخطوة الثالثة في شراء شركة "المصريين لمنتجات الألبان" بمبلغ 84 مليون جنيه مصري (نحو 15,5 مليون دولار) من مالكيها الأصليين، وهم مجموعة من رجال الأعمال الذين أسسوا شركة "شيبسي" ثم باعوها لشركة "بيبسيكو".

"شركة NCMP"

إلى ذلك، وفي خلال يناير الماضي، أعلنت "شركة القلعة للاستشارات المالية" عن شراء حصة 31,5 في المئة من "الشركة الوطنية لمنتجات الذرة" (NCMP)، بمبلغ 162,5 مليون جنيه (نحو 30 مليون دولار)، وهي تعتبر من اللاعبين الأساسيين في سوق تصنيع المواد الغذائية التحويلية مثل السكر والنشا والغلوكوز. وقد انضمت هذه العملية إلى مجموعة "جذور".

وكانت "شركة NCMP" أنتجت في العام 2006 نحو 74 ألف طن من "الفروكتوز" وأكثر من 237 ألف طن من الذرة المطحونة، وحققت أرباحاً صافية بلغت 58 مليون جنيه من أصول إجمالية تبلغ 457 مليوناً.

وهكذا، كونت "القلعة للاستشارات المالية" "مجموعة جذور" التي تعوّل على شبكة ضخمة من المورّدين والتي توفّر لها المواد الخام مثل الحليب والسكر والذرة، إضافة إلى خبرة التعبئة والتغليف. كما ستشكل هذه الشبكة من المورّدين ميزة تنافسية هائلة للمجموعة، في مواجهة منافسة المنتجات المستوردة في السوق الداخلية (مصر)، ومستقبلاً في سوق التصدير. ■

الوليد بن طلال يرفع حصته في "سيتي بنك" إلى 5 في المئة



الأمير الوليد بن طلال مجتمعاً في باريس مع توماس باري وكوفي بكنر

أعلن المكتب الخاص للأمير **الوليد بن طلال** أنه استثمر في اكتتاب خاص، ضمن مجموعة مستثمرين عالميين، ما مجموعه 47 مليار ريال، وهي عبارة عن سندات قابلة للتحويل إلى أسهم في شركة "سيتي بنك". وبالتالي، باتت حصة الأمير **الوليد بن طلال**، المباشرة أو غير المباشرة عن طريق شركة "المملكة القابضة" التي يرأس مجلس إدارتها، في "سيتي بنك" ما يقارب الـ 5 في المئة.

والمعروف أنّ الأمير **الوليد**، من خلال "المملكة القابضة" التي يملك 95 في المئة من أسهمها، مستثمر في "سيتي بنك" منذ العام 1991، إذ تمتلك "المملكة القابضة" 3,6 في المئة من أسهم "سيتي بنك".

إلى ذلك، أعلنت "المملكة القابضة" أنها قررت تأسيس صندوق "المملكة زفير الثاني"، الذي ستديره شركة "المملكة زفير أفريقيا الإدارية" (كزام)، وهي شركة إدارية مشتركة بين "المملكة القابضة" وشركة "زفير الإدارية"، تركز على الفرص المتاحة في المنطقة والشركات العاملة في أفريقيا. وجاء تأسيس الصندوق بعد النجاح الذي حققه صندوق "المملكة زفير الأول".

وقررت "المملكة القابضة" طرح الصندوق الجديد، البالغ قيمة أصوله 500 مليون دولار، وفق القواعد التي تحكم الصندوق الأول، وستضخّ "المملكة القابضة" في الصندوق الجديد مبلغ 250 مليون دولار، نصفه سيشكل رأس المال المملوك من "المملكة" في الصندوق، إضافة إلى تملّكها نسبة 75 في المئة من الشراكة العامة.

وكان الأمير **الوليد بن طلال** اجتمع في باريس مع رئيس شركة "زفير الإدارية" **توماس باري**، والشريك الإداري لـ"كزام" **كوفي بكنر**، لمناقشة استثمارات "المملكة القابضة" بشكل عام وفي القارة الأفريقية بشكل خاص. وحضر اللقاء العضو التنفيذي للاستثمارات المباشرة المهندس **أحمد حلواني** الذي سيشرف على إدارة صندوق "المملكة زفير الثاني".

يذكر أنّ صندوق "المملكة زفير الأول"، استثمر أكثر من 100 مليون دولار في الأسهم الخاصة العائدة لقطاعات عده أهمها: قطاع الاتصالات، الخدمات المالية، تقنية المعلومات، العقار، قطاعات التجزئة، المناجم والخدمات التجارية.

"جلوبل": زيادة 35 في المئة على رأس المال



مها الغنيم

أوصى مجلس إدارة "بيت الإستثمار العالمي – جلوبل" إلى الجمعية العمومية بزيادة رأس المال بنسبة 35 في المئة ليصل إلى نحو 116 مليون دينار كويتي (425 مليون دولار). وقالت رئيسة مجلس الإدارة والعضو المنتدب **مها الغنيم** أنّ سعر السهم لن يقل عن دينار كويتي بواقع 100 فلس اسمياً و800 فلس علاوة إصدار، مشيرة إلى أن ذلك سيرفع حقوق المساهمين إلى ما يزيد على 570 مليون دينار.

وأوضحت أن الزيادة تستهدف استقطاب شركاء ستراتجيين جداً لمواكبة الأعمال التوسّعية واغتنام الفرص، علماً أن "جلوبل" متواجدة في أكثر من 14 سوقاً حول العالم.

"المملكة القابضة": ارتفاع الدخل بنسبة 25 في المئة

حقّقت النتائج المالية الموحّدة لـ"شركة المملكة القابضة" نهاية العام 2007، ارتفاعاً بنسبة 25 في المئة، مقارنة بالنتائج المالية للعام 2006، كما تعدّت نتائج الربع الرابع من العام 2007 نتائج الربع الثالث منه بنسبة 13 في المئة. وبلغت قيمة الإيرادات 7,3 مليارات ريال، وقيمة صافي الدخل 1,2 مليار، بمعدل زيادة بلغ 25 في المئة عن نتائج العام 2006.

ونجحت "شركة المملكة القابضة" في تحقيق أرباح عالية من محفظتها الاستثماريّة في القطاع الفندقي، وذلك من خلال الاستثمار في "شركة المملكة للاستثمارات الفندقية" (KHI)، والتي تملك "المملكة" الحصّة الأكبر فيها، و"شركة فيرمونت رافلز للفنادق"، و"شركة الفور سيزونز"، التي تملك الشركة 45 في المئة منها.

"البركة": 3 مليارات درهم لمشاريع في الإمارات

"تعتزم "مجموعة البركة للاستثمارات العقارية" السعودية تطوير مشاريع تجارية وسكنية في الإمارات العربية المتحدة بتكلفة تفوق الـ 3 مليارات درهم خلال السنوات الثلاث المقبلة"، كما أفصح الرئيس التنفيذي **عمران خان**.

وسيكون "مشروع أبراج سانالي"، بقيمة 1,3 مليار درهم في داون تاون دبي والذي سيُنجَز العام 2009، أول مبادرات الشركة ضمن سلسلة هذه المشاريع، إلى جانب تطوير برج عقاري مؤلف من 30 طابقاً في عجمان، ومشروع آخر في "دبي لاند".

"جيه جيه دبليو": أرباح قياسية وخطة لاستثمار 1,5 مليار دولار في أوروبا وأميركا


الشيخ محمد بن عيسى الجابر

حققت مجموعة "فنادق ومنتجعات جيه جيه دبليو"، إحدى أذرع مجموعة "أم بي آي إنترناشونال" التي يملكها الشيخ **محمد بن عيسى الجابر** زيادة في الأرباح من 66 مليون دولار العام 2006 إلى 276 مليوناً العام 2007. وتعود الزيادة الكبيرة في الأرباح إلى خطة التوسّع التي تنفّذها المجموعة حيث خصصت للعام 2007 مبلغ مليار دولار للاستثمار في كل من بريطانيا والنمسا وفرنسا والبرتغال. وشملت الخطة امتلاك مجمّع "كورزو" وقصر "شوارزنبورغ" الفخم في فيينا، ومجموعة "ايتون" البريطانية، كما أعيد في شهر سبتمبر الماضي افتتاح فندق "بلزاك" في باريس بعد تجديده، وافتتاح فندقها الجديد "ذورينغ" في فيينا، ليصبح لدى "جيه جيه دبليو" أكثر من 50 فندقاً في العالم، وتبلغ قيمة موجوداتها أكثر من ملياري دولار.

وتركّز مجموعة "جيه جيه دبليو" توسّعها على سوق الفنادق الفخمة، وقد خصصت مبلغاً يفوق الـ1,5 مليار دولار للاستثمار في أوروبا وأميركا للعام 2008.

"سعودي أوجيه" تبيع 35 في المئة من "أوجيه تليكوم" إلى "الاتصالات السعودية"

محمد الحريري

أعلنت شركة "سعودي أوجيه"، التي تمتلك الحصة الأكبر في "أوجيه تليكوم" المحدودة، عن توصلها إلى اتفاق مع شركة "الاتصالات السعودية" لبيعها حصة قدرها 35 في المئة من شركة "أوجيه تليكوم" بقيمة 2,85 مليار دولار.

وقال رئيس مجلس إدارة "أوجيه تليكوم"، ونائب رئيس "سعودي أوجيه" **محمد الحريري**: "قامت شركة "سعودي أوجيه" بالعديد من الخطوات الناجحة في مجال الاتصالات منذ استثمارها الأول في شركة "Cell C" ومن ثم إستحواذها على الحصة الأغلبية في "Térk Telecom". وتأتي هذه الصفقة كخطوة كبيرة في مسيرة تطوّر "أوجيه تليكوم"، كما أنها تؤكد على نجاح ستراتيجية شركة "سعودي أوجيه" في مجال الإتصالات. ونحن نرحّب بشركة "الاتصالات السعودية" كمساهم في "أوجيه تليكوم".

وتعتبر "أوجيه تليكوم" واحدة من أكبر شركات الاتصالات في المنطقة، حيث وصلت عائداتها للعام 2006 إلى نحو 6,9 مليارات دولار قبل حسم الفوائد والضرائب والاستهلاك وسداد الديون؛ كما وصلت قاعدة المشتركين إلى نحو 35 مليون مشترك.

ويذكر أن بعد إتمام هذه الصفقة، سوف تبقى شركة "سعودي أوجيه" محافظة على الحصة الأغلبية في "أوجيه تليكوم".

"مدينة المعرفة الاقتصادية" و"سيسكو": شراكة ستراتيجية "ذكية"

وقّعت شركة مُطوّري "مدينة المعرفة الاقتصادية – المدينة المُنوّرة" وشركة "سيسكو" اتفاقية ستراتيجية تهدف لتطوير البنية التحتية لمشروع المدينة الذكية التي تمتد على مساحة 5 ملايين متر مربع.

وستقوم "سيسكو" بتوفير المنظومة الشبكية للمدينة باستخدام حلول وتقنيات الربط العقاري "Connected Real Estate"، حيث سيتم ربط جميع مباني "مدينة المعرفة الاقتصادية" مما يسّهل إدارتها مركزياً عبر شبكة آمنة تعتمد على بروتوكول الإنترنت، الأمر الذي من شأنه أن يخفّض تكاليف العمليات التشغيلية للمدينة. وستعمل الشبكة على تسهيل الاتصالات الصوتية والمرئية والمتحرّكة ونقل البيانات في مختلف المباني التجارية والسكنية.

وكانت الشركات المطوّرة لـ"مدينة المعرفة الاقتصادية"، ومنها "مؤسسة الملك عبدالله لوالديه للإسكان التنموي" و"مجموعة صافولا"، قد أنهت مُؤخراً كافة الاتفاقات الرئيسية الخاصة بالمشروع، واستكملت الإجراءات القانونية استعداداً لتأسيس شركة مساهمة لتطوير "المدينة" سيُطرح 30 في المئة من أسهمها للاكتتاب العام.

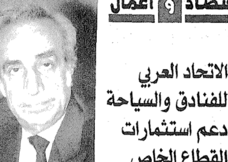
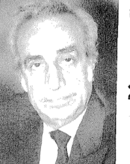
"البابطين" السعودية تتوسّع في السوق المصرية

بدأت شركة "البابطين للطاقة والاتصالات"، إحدى شركات مجموعة "البابطين السعودية"، تنفيذ خطة توسّع طموحة في السوق المصرية تستهدف تنمية حجم أعمالها وحصولها على حصة متزايدة من سوق أعمدة الإنارة وأبراج نقل الطاقة.

تقدمت الشركة بطلب إلى هيئة التنمية الصناعية في مصر لشراء مساحة إضافية من الأراضي في مدينة السادس من أكتوبر لاستيعاب التوسّعات التي تعتزم تنفيذها في مصانعها، بهدف تلبية الطلب المتزايد على منتجاتها في السوق المصرية، وفي أسواق شمال أفريقيا وبعض الدول الأفريقية الأخرى التي تصدّر منتجاتها إليها. وتمتلك "البابطين للطاقة والاتصالات" 3 مصانع للأعمدة والأبراج المجلفنة وأعمدة الإنارة وصواري أبراج نقل الطاقة وتوزيع الكهرباء وأبراج الاتصالات، وكذلك جلفنة المشغولات الحديدية على الساخن من خلال استخدام أحدث التقنيات.

وكانت الشركة حصلت مؤخراً على عقد لتوريد أبراج نقل الطاقة الكهربائية مع "الشركة المصرية لنقل الكهرباء" تبلغ قيمته 70 مليون جنيه.

الاتحاد العربي للفنادق والسياحة دعم استثمارات القطاع الخاص



عثمان العائدي


ناصر الخرافي


زهير جرانة

خلص المشاركون في الاجتماع العام السنوي للاتحاد العربي للفنادق والسياحة في مدينة أغادير الشهر الماضي إلى ضرورة تفعيل السياحة البينية بين مختلف الدول العربية، إلى جانب تقديم الدعم الضروري من الحكومات لاستثمارات القطاع الخاص في مشاريع سياحية.

وقال رئيس الاتحاد العربي للفنادق والسياحة **عثمان العائدي**: "إن الهيئة العامة للاتحاد أوصت بإعطاء العناية اللازمة لقضايا التخصص في السياحة وتأهيل الموارد البشرية للرقي بالخدمات السياحية ولمواكبتها للمستجدات الطارئة في هذا المجال على الصعيد العالمي".

وأجمعت الوفود المشاركة في اجتماع أغادير على أن القطاع الخاص يعتبر الدافع الأساسي وراء أي نهضة سياحية، وبالتالي فإن على الحكومات تقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين العرب والأجانب، وأن تعمل على توفير حوافز استثمارية وفي مقدمها توفير البنية الأساسية، والقروض وتبسيط إجراءات التنقل بين الأقطار العربية وغيرها.

ووافق اجتماع أغادير على تفعيل خطة لدعم بعض البلدان العربية في مجالات التدريب وتأهيل الكوادر والعاملين في القطاع السياحي خاصة في فلسطين والعراق والسودان، إلى جانب تنظيم دورات تدريبية في الفنادق العربية.

"مجموعة الخرافي" تفتتح "بورت غالب" في مصر

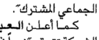
افتتحت "مجموعة الخرافي" أكبر منتجع سياحي في مرسى علم في مصر المملوك لها باستثمارات قيمتها 7 مليارات جنيه، وذلك خلال حفل حضره وزير السياحة المصري **زهير جرانة** ومسؤولون من وزارة السياحة ومنطقة البحر الأحمر.

وأشاد رئيس "مجموعة الخرافي" **ناصر الخرافي** بالمناخ الاستثماري في مصر، وقال انه مشجع جداً في ظل التسهيلات والدعم اللذين تقدمهما الحكومة المصرية، وأشار في كلمته التي ألقاها نيابة عنه المهندس نائب رئيس "مجموعة الخرافي للمشاريع الصناعية" **إبراهيم صالح**، إلى أن "مجموعة الخرافي" تولي استثماراتها في مصر أهمية خاصة كتوجه ستراتيجي يقوم على أن مصر هي الأولى بالاستثمارات كواجب قومي.

وقال **الخرافي** إن المجموعة تسعى لإقامة منتجع سياحي متكامل من خلال جذب شركات الإدارة العالمية والشركات الاستثمارية في المنطقة للتوافق مع المخطط العام الذي وضعته المجموعة.

من جانبه ثمّن وزير السياحة المصري **زهير جرانة** الدور التنموي والاستثماري لـ"مجموعة الخرافي" وقال إنها لعبت دوراً مهماً في تنمية منطقة مرسى علم، بداية من تشييد مطار مرسى علم الدولي الذي شجّع على زيادة الرحلات إلى المنطقة ورفع عدد السائحين إلى البحر الأحمر بصفة عامة. ووصف **جرانة** ما تمّ إنجازه على أرض الواقع في منطقة "بورت غالب" السياحية بأنه شهادة نجاح لمصر ومناخها الاستثماري.

"أجيليتي" تنخرط بالعمل الإنساني وتتوقع نمو إيراداتها في 2007



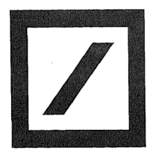
أعلنت شركة "أجيليتي" في الكويت عن إطلاقها، بالتعاون مع شركتي "تي إن تي"، و"يو بي إس" المتخصصتين في توفير الخدمات اللوجيستية والنقل، برنامج "فرق الطوارئ اللوجيستية" الموحّد لمساعدة القطاع الإنساني ومده بالخدمات اللوجيستية الخاصة في حالات الطوارئ في المناطق المنكوبة نتيجة الكوارث الطبيعية، وذلك في إطار مبادرتين أطلقهما كل من "المنتدى الاقتصادي العالمي" (دافوس)، والأمم المتحدة لتسهيل الدعم الذي يوفره القطاع الخاص لعمليات الإغاثة الإنسانية.

وقال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة "أجيليتي" **طارق سلطان العيسى** إنه يترتب على التواجد العالمي مجموعة من المسؤوليات والمهام الاجتماعية ينبغي الإيفاء بها، لا سيما في الأسواق الناشئة حيث تنتشر مشكلات الفقر والمرض والكوارث. وأضاف: "نحن في موقع يسمح لنا بتقديم المساعدة من خلال العمل الجماعي المشترك".


طارق سلطان العيسى

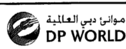
كما أعلن **العيسى** أن الشركة تتوقع "نمواً في إجمالي إيراداتها يتجاوز نسبة 10 في المئة العام 2007 مقارنة بالعام 2006 حيث قاربت الـ6 مليارات دولار". كما كشف عن "اعتزام الشركة القيام بعمليات استحواذ لا تتجاوز 10 ملايين دولار العام 2008، على أن تتراوح القيمة الإجمالية للصفقات المنوي القيام بها ما بين 150 و250 مليون دولار".

وأشار **العيسى** إلى أن الشركة استثمرت مؤخراً في شركات لخدمات الإمداد والتموين في أبوظبي وكينيا، وتعتزم الاستثمار في مشروع للسكك الحديد في السعودية ومشروعات للبنية التحتية في الفيليبين.



نهنئ شركة موانئ دبي العالمية على اكتتاب عام قياسي.

يفخر دويتشه بنك بعمله مع شركة موانئ دبي العالمية لسنوات عدة. لقد كنا شركاء دائمين، نواكب مسيرة التطور، من مؤسسة محلية و من ثم إقليمية وصولا إلى العالمية و نحن فخورون بأننا كنا جزء من تلك الرحلة.



موانئ دبي العالمية
DP WORLD

اكتتاب عام أولي

المنظم العالمي المشترك،
منظم سجل الأوامر المشترك،
مدير سجل الأسهم وحافظ الأسهم لدى بورصة دبي العالمية

نوفمبر ٢٠٠٧

موانئ دبي العالمية
DP WORLD

٣,٠ مليار دولار أميركي
اعادة تمويل تسهيلات قائمة

قائد ترتيب الصفقة المشترك ومنظم سجل الأوامر

أكتوبر ٢٠٠٧

موانئ دبي العالمية
DP WORLD

١,٥ مليار دولار أميركي
صكوك لـ ١٠ أعوام

منظم سجل الأوامر المشترك ومدير الصفقة

يوليو ٢٠٠٧

موانئ دبي العالمية
DP WORLD

١,٧٥ مليار دولار أميركي
سند تقليدي لـ ٣٠ عام

منظم سجل الأوامر المشترك ووصي السندات

يوليو ٢٠٠٧

موانئ دبي العالمية
DP WORLD

استشارة التصنيف الإئتماني

مستشار التصنيف الإئتماني الأوحد

يونيو ٢٠٠٧

موانئ دبي العالمية
DP WORLD

القيمة غير معلنة
استشارة بيع أصول P&O الأميركية لـ AIG Highstar

المستشار المالي الأوحد

مارس ٢٠٠٧

موانئ دبي العالمية
DP WORLD

القيمة غير معلنة
استشارة بيع حصة أقلية في ميناء Shekou

المستشار المالي الأوحد

مارس ٢٠٠٧

موانئ دبي العالمية
DP WORLD

٦,٨ مليار دولار أميركي
قرض مشترك للإستحواذ على P&O

منظم سجل الأوامر المشترك، قائد ترتيب الصفقة المشترك ووكيل الحفظ

أبريل ٢٠٠٦

موانئ دبي العالمية
DP WORLD

٥,٢ مليار جنيه استرليني
استشارة الإستحواذ على P&O

المستشار المالي الأوحد ووسيط المؤسسات

مارس ٢٠٠٦

موانئ دبي العالمية
DP WORLD

١,٦٥ مليار دولار أميركي
تمويل الإستحواذ على CSXWT

مرتب الصفقة ومنظم سجل الأوامر الأوحد

فبراير ٢٠٠٥

موانئ دبي العالمية
DP WORLD

١,١٤٢ مليار دولار أميركي
استشارة الإستحواذ على CSXWT

المستشار المالي الأوحد

فبراير ٢٠٠٥

موانئ دبي العالمية
DP WORLD

٢٠٢ مليون دولار أميركي
استشارة الإستحواذ على حصة ٣٩٪ في Asia Container Terminals

المستشار المالي الأوحد

ديسمبر ٢٠٠٤

Deutsche Bank — A Passion to Perform.
دويتشه بنك — شغف الإنجاز.

يعمل دويتشه بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال مكاتب تمثيلية في كل من أبو ظبي ودبي مرخصة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وله فرع في مركز دبي المالي العالمي تحت إشراف سلطة دبي للخدمات المالية. إن أيا من الخدمات المالية أو المنتجات المطروحة من قبل دويتشه بنك داخل مركز دبي المالي العالمي متاحة فقط لعملاء الجملة الذين يستوفون الشروط والمعايير الرقابية المحددة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية.

فهد الرشيد رئيساً تنفيذياً لـ "إعمار المدينة الاقتصادية"

عـيِّنت شـركـة "إعـمـار المديـنـة الاقتصادية"، المطوِّرة لمشروع "مدينة الملك عبد الله الاقتصادية" في رابغ، **فهد الرشيد**، رئيساً تنفيذياً للشركة، مع استمرار **د. عبد الرؤوف مناع** كعضو في مجلس الإدارة. وسيتولى **الرشيد** الإشراف على تنفيذ الستراتيجيات الهادفة لإنجاز المشروع بحسب الجدول الزمني المحدد، وتعزيز حضور "المدينة" كوجهة تستقطب كبار المستثمرين من كافة أنحاء العالم.



فهد الرشيد

ونوّه **محمد علي العبّار**، رئيس مجلس إدارة "إعمار المدينة الاقتصادية"، بخبرة وكفاءة الرشيد جرّاء عمله كوكيل المحافظ والمسؤول عن المدن الاقتصادية في الهيئة العامة للاستثمار مما يؤهله بقوة لقيادة سير العمل في المشروع.

أرباح "العربية للإستثمار" 100 مليار دولار

حققت "الشركة العربية للإستثمار" – مقرها الرياض – أرباحاً صافية في العام 2007 تجاوزت الـ 100 مليون دولار، مقارنة بـ 82 مليوناً في العام 2006.

وكان مجلس الإدارة أقرّ في اجتماعه الأخير الموازنة التقديرية وخطة الاستثمار للعام الحالي، واستعرض أداء 42 مشروعاً تساهم فيها الشركة موزعة على 13 بلداً عربياً في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.

صالح الحميدان

"صافولا" ترصد 18 مليار ريال للتوسُّع

بفعل تراجع أرباحها للربع الأخير من العام الماضي بنسبة 24 في المئة نتيجة تأثر هوامشها الربحية بارتفاع أسعار المواد الأولية، تتطلع "مجموعة صافولا السعودية للصناعات الغذائية" (أكبر مُنتِج لزيت الطعام عالمياً) إلى فرص للتوسع العمودي ودخول قطاع المنبع لتحقيق سيطرة أفضل على هوامش الأرباح، وذلك من خلال شراء حصص في شركات لزيت الطعام في كلٍّ من الهند وأندونيسيا وباكستان، إلى جانب شركات مُنتِجة للحبوب الزيتية مثل الذرة ودوار الشمس؛ بحسب الرئيس التنفيذي **سامي باروم**، الذي لفت إلى أن "صافولا" التي تنتج 1,4 مليون طن سنوياً من زيت الطعام لم تحدد أي استثمارات بعد.

إلى ذلك، كشف باروم "أن الشركة، التي تُعدُّ أيضاً ثاني أكبر مُنتِج للسكر ومالكة أضخم سلسلة لمتاجر التجزئة في الشرق الأوسط، رصدت 18 مليار ريال للتوسّع في شمال أفريقيا وآسيا الوسطى". مُشيراً إلى أن نحو 60 في المئة من المبلغ سيوجه لتوسعة نشاطات قائمة مثل زيت الطعام وإنتاج السكر ومتاجر التجزئة، ومتوقعاً بدء إنتاج مصنع الشركة الجديد لزيت الطعام في الجزائر، الذي بلغت كلفته الاستثمارية 140 مليون دولار، نهاية مايو على أبعد تقدير.

باروم، الذي أوضح أن محفظة "صافولا" العقارية تقدر قيمتها بنحو 800 مليون ريال، قال إن المجموعة تعتزم تعزيز موقعها في القطاع العقاري السعودي من خلال عقد شراكات لإقامة مشاريع كبرى ونوعية في المملكة.

"معادن" تؤسس شركة للبنية التحتية

كشفت شركة التعدين العربية السعودية "معادن" أنها ستنشئ شركة فرعية تحت مُسمّى "شركة البنية التحتية" بهدف تطوير البنية التحتية لموقع رأس الزور الخاضع حالياً للتطوير.

إلى ذلك، وقّعت "معادن" عقداً مع شركة "اي بي بي" للمقاولات المحدودة لبناء محطتين فرعيتين للربط الكهربائي في رأس الزور، وتبلغ قيمة العقد 375 مليون ريال ويشمل إنجاز أعمال الإنشاء والهندسة والاختبار والتشغيل التجاري للمحطتين بطاقة 380 كيلوفولت و115 كيلوفولت، على أن يتم الانتهاء من المشروع أواخر سبتمبر 2009.

"الحكير": التركيز على الإمارات و"سبينس"

صرّح رئيس مجموعة "الحكير" التجارية **سامي الحكير** "أن المجموعة تعتزم استثمار 3,8 مليارات درهم في عدد من المشاريع العقارية والسياحية والفندقية والترفيهية وتجارة التجزئة في دبي وأبوظبي، بينها 3,4 مليارات لإنشاء أكبر قاعة ألعاب ترفيهية مغلقة في "دبي لاند". إلى ذلك، وقّعت المجموعة إتفاقية تعاون مع شركة "أبراج كابيتال"، حصلت بموجبها على إمتياز العلامة التجارية لمتاجر التجزئة "سبينس" في السعودية، حيث تنوي "الحكير"، بحسب الاتفاقية، استثمار 1,5 مليار ريال لافتتاح 30 مركز "سبينس" في المملكة خلال السنوات الخمس المقبلة.

من جانب آخر، أنهت مجموعة "عبد المحسن الحكير" تنفيذ مشروع "نوفوتيل بزنس بارك" بكلفة 250 مليون ريال، الذي تملكه بالشراكة مع شركة "عبدالرحمن بن صالح الراجحي وأولاده" والواقع على طريق الدمام – الخبر، ويضم 4 أبراج أحدها فندق 5 نجوم (160 غرفة) والباقي أبراج مكتبية بواقع 5 أدوار لكل برج.

جوال نت JAWALNet

الباقة المفتوحة | خدمة 3.5G

www.jawalnet.com.sa

سرعة فائقة... وقدرة تحميل غير محدودة

باقة جوال نت المفتوحة تتيح لك الاستمتاع بخدمة الانترنت عالية السرعة وبدون أي حدود للتحميل اليومي أو الشهري. كما تقدم لك خدمة جوال نت باقات متنوعة لتختار منها ما يناسبك.

الفئة	الباقة المفتوحة*	جوّال نت ٥ جيجا* (٥ جيجا مشمولة)	جوّال نت ١٠٠٠ (١ جيجا مشمولة)	جوّال نت ٥٠٠ (٥٠٠ ميجا مشمولة)	جوّال نت ٢٥٠ (٢٥٠ ميجا مشمولة)	جوّال نت ١٢٠ (١٢٠ ميجا مشمولة)	جوّال نت ٣٠ (٣٠ ميجا مشمولة)	جوّال نت ايزي*** (حسب الاستخدام)
رسوم الاشتراك الشهرية	٤٥٠ ريال	٢٤٠ ريال	١٠٠ ريال	٧٠ ريال	٥٠ ريال	٣٠ ريال	١٠ ريال	مجاناً
رسوم الاستخدام الإضافي	لا يوجد	٢ ريال لكل ميجا**						٢ ريال لكل ميجا
رمز التفعيل	٢٩٩٩٩	٢٥٠٠٠	٢١٠٠٠	٢٥٠٠	٢٢٥٠	٢١٢٠	٢٠٣٠	٢٠٠٠

*متوفرة فقط لشرائح الجيل الثالث (3G) **بعد الانتهاء من الميجا المشمولة ضمن الفئة ***خدمة جوال نت ايزي متوفرة تلقائياً لعملاء سوا و لنا

باقة جوال نت لا تشمل استخدام الانترنت أثناء تجوالك خارج المملكة والأسعار تخضع إلى المشغل الآخر

جميع باقات جوال نت (باستثناء باقة جوال نت ٥ جيجا) متاحة لكافة عملاء سوا و لنا

للاستعلام عن باقات جوال نت أرسل 9944 برسالة قصيرة إلى الرقم 902

وللاشتراك أرسل رمز التفعيل الموضح بالجدول برسالة قصيرة إلى الرقم 902

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال على الرقم 902



الجوّال ALJAWAL

موريتانيا الجديدة: مناخ سياسي واستثمار ملائم

"ملتقى موريتانيا الاقتصادي" ينعقد في يناير 2009

اتجهت الأنظار مؤخراً نحو موريتانيا، بعد أن نجحت في معركة الديموقراطية، حين تمكنت من إجراء انتخابات نزيهة وشفافة، انتهت بفوز الرئيس **سيدي ولد الشيخ عبد الله**، وتشكيل حكومة جديدة على رأسها الوزير الأول **الزين ولد زيدان**، والإعلان عن برنامج للتنمية، للسنوات المقبلة والتحضير له بعملية إصلاح واسعة تتناول البنى التحتية والتشريعات والشؤون الاجتماعية والقضائية.



رئيس الحكومة الموريتانية الزين ولد زيدان مع مدير عام مجموعة الإقتصاد والأعمال رؤوف أبوزكي، وبدا من اليمين: د. سيدي ولد التاه مستشار الوزير الأول لمشاريع البنى التحتية، وزير الاستثمار محمد عبدالله اياها وحسين فواز

لقي هذا النجاح صدى ايجابياً في جميع الأوساط الخارجية، ترجم دعماً فاق التوقعات، حين حصلت موريتانيا على تمويلات لبرنامجها الإنمائي، تجاوز بكثير ما طلبته وما تحتاجه للسنوات الثلاث المقبلة، وذلك خلال اجتماعات الهيئات المانحة في باريس مؤخراً.

وعلى الرغم من المسؤولية التي ألقاها هذا الدعم العربي والدولي على موريتانيا، فإن السؤال المطروح هو هل تكسب موريتانيا معركة التنمية والاستثمار كما كسبت في السياسة؟ فمن دون التنمية والإستثمار لا يمكن المحافظة على المكتسبات، ولا يمكن السير في طريق التقدم ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

والقيادة الموريتانية مدركة لحجم التحديات ولديها الإرادة والعزم على فتح جميع الورشات في وقت واحد، من البنى التحتية إلى قطاعات الإنتاج والخدمات، والإصلاحات القضائية والتشريعية، من دون إغفال تأهيل الموارد البشرية انطلاقاً من برامج التعليم بجميع مراحله، وصولاً إلى برامج التكوين المهني والتدريب. ولعله من حسن الحظ أن القيادة الموريتانية لها طابع اقتصادي بإمتياز. فالرئيس **سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله** هو من رواد نشأة الدولة الموريتانية في السبعينات، ومن الذين بنوا اقتصادها في تلك المرحلة، حيث تبوأ مناصب وزارية اقتصادية. أما الوزير الاول **الزين ولد زيدان** فهو اقتصادي بدوره أيضاً، وتولى في فترة سابقة منصب محافظ البنك المركزي.

وإذا كان الشعور في موريتانيا أنهم يبدأون من الصفر في مسيرة البناء والنمو على حد تعبير أحد المسؤولين، فإن البلد يملك الكثير من المقومات والمزايا والثروات التي تؤهله للتطور بسرعة. ولا شك أن هذه المقومات والثروات الطبيعية، مضافاً إليها الإرادة السياسية كفيلة بنقل البلاد من واقعها الحالي لتسير في طريق النمو، ما يخلق الكثير من فرص الاستثمار المجدية والمتنوعة نظراً للاحتياجات الملحة في جميع المجالات. ومن الواضح أن موريتانيا لم تأخذ حتى الآن نصيباً مهماً من الاستثمار الخارجي، في حين أن الفرصة سانحة بفضل الدعم الدولي والعربي، وتوافر الفوائض المالية.

ويرى الرئيس الموريتاني، أن بلاده تعاني من نقص حاد في الاستثمار الخارجي، قد يكون واحداً من أسباب التخلف، ومرد ذلك إلى أن مناخ الاستثمار لم يكن مؤاتياً في السابق من جميع النواحي السياسية والتشريعية. ولذلك عمد الرئيس إلى إنشاء المندوبية العامة لترقية الاستثمار الخاص برتبة وزارة تتبع مباشرة لرئاسة الجمهورية، وعين على رأسها رجل أعمال شاب، هو الوزير **محمد عبد الله ياها** الذي اثبت نجاحه في العمل الخاص، فعهد إليه بمهمة مخاطبة المستثمرين بلغتهم والترويج لمناخ وفرص الاستثمار ومراجعة قانون الاستثمار ليواكب المتغيرات ويلبي احتياجات البلاد.

ولا بدّ من الإشارة إلى ميزات موريتانية عدة تزيد من أهمية مناخ الاستثمار، وهي البساطة والتواضع والكرم والترحيب وفتح الأبواب والانفتاح على الغير لدى أبناء الشعب الموريتاني من مختلف المستويات وصولاً إلى أعلى المسؤولين في الدولة. يعزز ذلك ما تتمتع به المرأة الموريتانية من تطور وانفتاح ومستوى علمي وثقافي.

هذه بعض الملاحظات والمشاهدات التي خلصت إليها الزيارة التي قامت بها مؤخراً، بعثة من مجموعة "الاقتصاد والأعمال" إلى موريتانيا، حيث التقت عدداً من المسؤولين، وفي مقدمهم رئيس الجمهورية **سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله** الذي أدلى بحديث شامل (في مكان آخر من هذا العدد)، والوزير الأول **الزين ولد زيدان**، وزير الاستثمار **محمد ولد ياها** ورئيس الغرفة... وخلال اللقاءات اطلع المدير العام لـ"الاقتصاد والأعمال" **رؤوف أبوزكي** المسؤولين الموريتانيين على الدور الذي يمكن أن تلعبه المجموعة في مجال التعريف بما يجري في موريتانيا من تطورات إيجابية والمساهمة في عملية الترويج لمناخ وفرص الاستثمار، وأشار إلى أن المجموعة سبق إن زارت موريتانيا في أواخر الثمانينات، حيث واكبت بداية حركة الاستثمار العربي التي انطلقت مع مجموعة "دله البركة". وأبدى الرئيس **ولد الشيخ عبد الله** ارتياحه لما تقوم به المجموعة، مشيراً إلى أنه شخصياً يعوّل على دور "الاقتصاد والأعمال" في التعريف والترويج لموريتانيا إسوة بما تقوم به في بلدان أخرى. ورحّب الرئيس الموريتاني بفكرة عقد مؤتمر عربي دولي تنظمه المجموعة في موريتانيا في شهر يناير 2009 وأعطى تعليماته إلى المعنيين للتعاون وتسهيل عقد هذا الحدث وسيكون تحت مسمى "ملتقى موريتانيا الإقتصادي". ■


TM
1
B

الرئيس الموريتاني يتحدّث لـ " الاقتصاد والأعمال"

سيدي محمد ولد الشيخ عبد اللّه: الاستثمار والدعم يدخلان من باب الديموقراطية



يعتبر رئيس الجمهورية الموريتانية سيدي محمد ولد الشيخ عبد اللّه من رواد نشأة الدولة الموريتانية، ومن المساهمين في وضع أسس هذه الدولة وإنجاز البنى التحتية في السبعينات، حين كان يتولى وزارة الاقتصاد ووزارة الصيد البحري. وصل إلى سدة الرئاسة في معركة انتخابية تميّزت بالشفافية والنزاهة، وبادر إلى إرساء قواعد الديموقراطية وتعزيز مؤسسات الدولة. ينظر الكثيرون بإعجاب إلى طريقته في التعاطي مع المعارضة، وخصوصاً منافسه في الانتخابات الرئاسية، الذي يتمتع بمعاملة بروتوكولية خاصة تضعه في مرتبة متقدمة في البلد.

خلال الزيارة التي قامت بها بعثة "الاقتصاد والأعمال" في موريتانيا إلى الرئيس ولد الشيخ عبد اللّه، أكد أن موريتانيا بلد خام واعد، يحتاج إلى دعم الأشقاء والأصدقاء للتقدم والتطور. وبتواضع يتميز به الموريتانيون عموماً، قال الرئيس ولد الشيخ عبد الله أن المستثمر الذي يأتي إلى موريتانيا، تتكون عنده للوهلة الأولى فكرة مفادها أن البلد غير جذاب وهناك بلدان أكثر جاذبية منه، لكن هذه النظرة سرعان ما تتغير حين يلقى المستثمر الترحيب والانفتاح والاستعداد لتلقي الملاحظات والأخذ بها إذا كانت في محلها. ويتعزز ذلك حين يلقى المستثمر إرادة صلبة لدى المسؤولين للتعاون معه ومساعدته، وحين يكتشف المزايا الكثيرة التي يتمتع بها البلد. وأكد الرئيس الموريتاني لـ"الاقتصاد والأعمال" أن موريتانيا تملك الكثير من الثروات والمزايا التنافسية، ولا بدّ أن يتعرف عليها المستثمر وأن يتم التعريف بها، ونحن نعتقد أن لمجموعتكم دوراً مهماً في هذا المجال".

في حديثه لمجلة "الاقتصاد والأعمال" تطرق الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله إلى الدعم الدولي الذي حظيت به موريتانيا من شركائها في التنمية خلال اجتماع الهيئات المانحة العربية والدولية في باريس قبل نحو شهرين، فتوجه بالشكر إلى الأصدقاء الدوليين، وأشاد بالدعم السخي من الأشقاء العرب والبنك الإسلامي للتنمية. واعتبر أن موريتانيا في مرحلة مصالحة مع الذات، ولن يكون مسموحاً عرقلة المستثمر أو الإساءة إليه. ونوّه بالمندوبية العامة لترقية الاستثمار الخاص والدور الذي تقوم به.

وأشار الرئيس الموريتاني إلى أن الاستثمار العربي لم يغب عن موريتانيا منذ السبعينات، وأمام هذا الاستثمار حالياً فرص جيدة ومجدية في مختلف المجالات، وكل القطاعات مفتوحة للاستثمار. هنا أبرز ما جاء في حديث الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله:

■ **اختاركم الشعب الموريتاني في إنتخابات ديموقراطية نموذجية، وهذا الاختيار هو بمثابة عقد بينكم وبين الموريتانيين، مما يشكل عبئاً وتحدياً. كيف تواجهون هذا التحدي؟**

□ لقد سجلت بارتياح روح المسؤولية والنضج والوعي المدني والضمير الوطني، التي برهن عليها الفرقاء السياسيون وهيئة الناخبين والشعب الموريتاني بأسره، أثناء الاستحقاقات الانتخابية. وأنتهز هذه الفرصة لتهنئة السلطات الانتقالية على الشفافية والحكمة التي أدارت بها المسلسل الانتخابي.

وهذه الاعتبارات تزيد إدراكي لجسامة المسؤوليات الملقاة على عاتقي، وإحساسي بالمسؤولية السياسية التي تحملتها أمام الله تبارك وتعالى، وأمام الشعب الموريتاني الذي شرفني بمنحي ثقته الغالية، التي أعتبرها في واقع الأمر تكليفاً وعبئاً ثقيلاً، أرجو من الله العلي القدير التوفيق في الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها.

اجتماعات باريس: عودة الثقة

■ **جرت مؤخراً في باريس اجتماعات شركاء موريتانيا في التنمية، التي انتهت إلى نتائج فاقت التوقعات. نحن حضرنا هذه الاجتماعات ولاحظنا الحماس والتشجيع والتأييد لموريتانيا ومصداقيتها. مصداقية الديموقراطية ومصداقية البرنامج الرئاسي المتكامل الذي يبدو وكأنكم من خلاله ترسمون هوية اقتصادية جديدة لموريتانيا. ما هي أبرز ملامح هذه الهوية؟**

□ نتائج اجتماع الهيئات المموِّلة في باريس برهنت على استرجاع موريتانيا ثقة المنظومة الدولية واستعداد مؤسسات التمويل لمواكبة مسيرة البلاد التنموية ومشاركتهم إيانا تشخيص معوقات التنمية واختيار الحلول المقترحة، وتصور النظرة الستراتيجية، وترتيب الأولويات وانتقاء محفظة حزمة المشروعات المدرجة في برنامج الاستثمارات العمومية، وخطة العمل التي عرضتها الحكومة، خلال هذا الاجتماع، الذي كان ناجحاً بكل المقاييس، بإجماع جميع المراقبين.

اجتماع الهيئات المانحة في باريس برهن على ثقة المنظومة الدولية ومؤسسات التمويل

وأنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى الشركاء الذين ساعدونا على تنظيم هذا المنتدى، خاصة أصدقاؤنا في "البنك الدولي" و"الاتحاد الأوروبي" و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، كما أشيد بالدعم السخي الذي تقدم به أشقاؤنا العرب، سواء على مستوى الحكومات أو من جانب الصناديق العربية، وخاصة "البنك الإسلامي للتنمية".

ولا يفوتني هنا، أن أنوه بالاهتمام بفرص الاستثمار في بلادنا، الذي لمسناه لدى المستثمرين من خلال حضور متميز، عربي ودولي، في اليوم المخصص للقطاع الخاص، المنظم من طرف المندوبية العامة لترقية الاستثمار الخاص، على هامش الاجتماعات يوم 6 ديسمبر.



الرئيس عبدالله مصافحاً مدير عام مجموعة الإقتصاد والأعمال رؤوف أبوزكي

نموذج في الديمقراطية

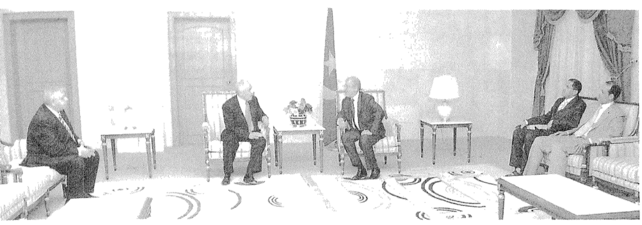
ولا شك أن نجاح المرحلة الانتقالية وشفافية ونزاهة الاستحقاقات الانتخابية، وما نجم عنها من إقامة مؤسسات ديموقراطية، وآفاق إرساء دعائم دولة القانون، شجع المجتمع الدولي على تعزيز هذه التجربة ومواكبة موريتانيا الجديدة، لتكون نموذجاً للسلم والأمن والوئام في عالم تهزه الحروب الأهلية والاضطرابات الاجتماعية والعنف السياسي والتطرف.

ولاشك أن نتائج الاجتماع فاقت توقعاتنا، إذ أعلن المولون عن مساهمات تزيد على الحاجيات التي عبرنا عنها، حيث لم يبق لدى الحكومة عذر في عدم تنفيذ المشروعات التي يعلق عليها شعبنا آمالاً كبيرة، والتي بلادنا في حاجة ماسة إليها.

وقد أصدرنا تعليماتنا إلى الحكومة لتسريع وتحديد المشاريع ذات الأولوية ووضع برنامج لتنفيذ هذه المشاريع، حتى تتسنى ترجمة التعهدات إلى واقع ملموس.

فتح جميع الورشات

■ **المعروف أن سيادتكم صاحب خبرة عميقة في الاقتصاد والعلاقات الدولية، وانتم من رواد نشأة الدولة الموريتانية، وعندما نتحدث عن موريتانيا الجديدة لا بدّ أن تكون هناك نقطة بداية. فمن أين**



الرئيس يلتقي وفد "الاقتصاد والأعمال" بحضور وزير الاستثمار سيدي محمد عبدالله ولد اياها ومدير ديوان رئيس الجمهورية سيدي محمد ولد أمجان

ستبدأون لتحسين مناخ الأعمال؟

□ نبدأ إن الاستغلال الأمثل لثرواتنا الطبيعية الضخمة والمؤهلات المتوفرة لنا، في جميع المجالات، بغرض تسريع وتيرة النمو والحد من وطأة الفقر، سبيلاً الى عصرنة اقتصادنا وتعزيز البنية الهيكلية لنظامنا الإنتاجي، ستظل في حكم المستحيل، ما لم نحسن من القدرة التنافسية لعوامل الإنتاج، ونسهل اندماجنا في فضاءات اقتصادية واسعة، ونربط اقتصادنا بدوائر العولمة، قصد الحصول على حصص معتبرة من أسواق حركة رؤوس الأموال والتبادلات التجارية وتداول البضائع وأفواج السياحة وغيرها من متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة.

وهذا ما يعتمد على وجود بنى تحتية عصرية، من موانئ ومطارات وطرق وسكك حديد وخدمات أساسية، مثل الماء والكهرباء والصرف الصحي والمواصلات والنظام المصرفي، علاوة على اليد العاملة والموارد البشرية المؤهلة.

إقامة المؤسسات الديموقراطية بإنتخابات نزيهة شجعت المجتمع الدولي لدعم موريتانيا الجديد

إلا أن هذا كله لن يتحقق إلا بإصلاح شامل للإدارة والنظام القضائي ومراجعة واسعة للنصوص التشريعية وتحسين مناخ الاستثمار، وضمان السلم والاستقرار.

وزارة الاستثمار

■ **لاشك أن تحسين مناخ الأعمال يشجع الموريتانيين على الاستثمار والمساهمة في مسيرة التنمية، لكن الاستثمار الخارجي ضروري، وجميع الدول باتت تسعى لاستقطاب رؤوس الأموال والمستثمرين. في موريتانيا حالياً مندوبية عامة للاستثمار، ونلاحظ أنها تقوم بأوسع حملة ترويجية للبلاد في جميع الأوساط العربية والدولية. ما هي الآمال التي تضعونها في هذه المندوبية؟**

□ تعاني موريتانيا من نقص حاد في الاستثمار الخارجي المباشر، على الرغم من مواردها الطبيعية الهائلة من مناجم وأسماك وثروة حيوانية وأراض زراعية خصبة ومؤهلات سياحية جذابة، بالإضافة إلى موقعها الجيوستراتيجي المتميز.

وقد أدركنا أن ذلك يعود، ربما بالدرجة الأولى، إلى عدم ملاءمة مناخ الاستثمار.

ومن أجل تجاوز هذه العقبة أسست مندوبية عامة لترقية الاستثمار الخاص، برتبة وزارة، تابعة مباشرة لرئاسة الجمهورية، عهد إليها بمهمة تحسين مناخ الاستثمار والترويج لموريتانيا كوجهة للاستثمارات الخارجية.

وهي الدائرة الحكومية المكلفة بتطوير النسيج الصناعي والتجاري وتنمية القطاع الخاص المحلي وعصرنة الاقتصاد الوطني بوجه عام وتعزيز قدرته التنافسية.

وتجدر الإشارة أن المندوبية العامة لترقية الاستثمار الخاص، تعمل الآن على مراجعة قانون الاستثمار، حتى يوفّر للمستثمرين كافة الضمانات والتسهيلات والحوافز الضرورية.

المصالحة مع الذات

■ **الحديث عن الاستثمار، لا بدّ أن يقودنا إلى تجربة السنوات السابقة التي شهدت تجارب لم تكلل بالنجاح، قام بها عدد من المستثمرين وخصوصاً بعض المستثمرين العرب. هل هناك إعادة نظر تجاه الاستثمار الخارجي وكيفية جذب المستثمرين والتعامل معهم؟**

□ موريتانيا بصدد مراجعة نفسها في جميع المجالات: المصالحة مع الذات وبناء وحدة وطنية صلبة، وتعزيز تماسك النسيج الاجتماعي، وإعادة توزيع الدخل القومي بشكل يحد من وطأة الفقر، ويمنح فرصاً متساوية للجميع وترسيخ روح المواطنة في ظل سلطان العدل وسيادة القانون، وترشيد تسيير المال العام، وبطبيعة الحال، إصلاح السياسات الاقتصادية المتبعة ومن بينها تجاربنا في مجال الاستثمار، وطريقة التعامل مع الشركاء الأجانب.

لا تساهل ولا تسامح

ولا أخفي عليكم أنني تألمت كثيراً، من باب الحرص على مصلحة البلد وسمعته، من فشل تجربة بعض

شعار جديد لبنك عريق

البنك العربي الوطني



800 124 4141
www.anb.com.sa

المستثمرين وانسحابهم من موريتانيا، لأسباب لم يعد ذكرها مفيداً، وعلى إفلاس الشركات التي أقيمت بيننا وبين عدد من الدول، خاصة بعض أشقائنا العرب.

ومهما يكن من أمر، فإنني أطمئن الجميع أن موريتانيا الجديدة لن تتسامح ولن تقبل أي تلاعب أو احتيال على مصالح المستثمرين الذين يراهنون علينا ويقبلون المخاطرة بأموالهم من أجل الإسهام في تشييد اقتصادنا.

لم يغب الاستثمار العربي

■ ما هو وضع الاستثمار العربي في موريتانيا حالياً، ما هي مصادره والى أي مشاريع ذات أهمية للبلد وذات جدوى اقتصادية؟

□ الاستثمار العربي لم يغب يوماً، منذ السبعينات، رغم تواضع حجمه وتنوعه، مقارنة مع احتياجاتنا وآمالنا. فالمصرف العربي الليبي- الموريتاني الذي أصبح "مصرف شنقيط" لعب دوراً محورياً في خلق رأس مال وطني، وأشقاؤنا العرب موجودون في الشركة العربية للصناعة والتعدين التي تستغل منجم الجبس وفي رأس مال أسنيم، منذ عقود من الزمن.

وفي السنوات الأخيرة، دخل الاستثمار العربي في قطاعات المواصلات والمناجم والسياحة والنقل الجوي.

كما يدرس العديد من المستثمرين العرب مشاريع هامة في قطاعات المصارف والتنقيب عن النفط والغاز و السياحة و الإعمار وصيد الأسماك وغيرها.

وأملنا كبير في أن يزداد تدفق الأموال العربية نحو بلادنا، حيث تتوفر فرص واعدة في قطاعات النفط والغاز والمناجم وصيد الأسماك والزراعة والثروة الحيوانية والسياحة وغيرها.

خليج نواذيبو: مشروع رائد

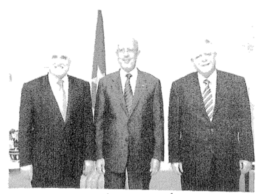
■ تستطيع موريتانيا أن تلعب دوراً محورياً في محيطها العربي والأفريقي، لكن بعض العوائق تحدّ من إمكاناتها وعلى سبيل المثال ضعف طاقة الموانئ البحرية والمطارات. فهل من خطط لمعالجة ذلك؟ وهل المجال مفتوح أمام الاستثمار الخارجي؟ وهل يكون مشروع خليج نواذيبو نموذجاً منها، لا سيما أن مستثمرين عرباً أبدوا رغبة بالدخول فيه؟

حصلنا من شركائنا على أكثر من احتياجاتنا ومن غير المسموح التباطؤ في التنفيذ

□ تتمتع موريتانيا بموقع جيوستراتيجي متميز، يجعل منها حلقة وصل وبوابة طبيعية بين المغرب العربي وغرب أفريقيا وشمال أميركا وأوروبا.

ومعلوم أن لنا جاليات نشطة في حقل التجارة في معظم البلدان الغربية ووسط أفريقيا، علاوة على ازدواجيتنا الثقافية التي تسهل التواصل مع الدول الناطقة باللغة الفرنسية.

صحيح أن النقص الشديد في طاقة موانئنا ومطاراتنا وغياب شبكة النقل البري من طرق وسكك



الرئيس متوسطاً أبوزكي (اليسار) والزميل حسين فواز

حديد، كفيلة بتسهيل حركة تداول البضائع وتخفيض كلفتها، تحول دون تحقيق اندماج اقتصادنا في فضاءات واسعة تعوض الحجم المتواضع لسوقنا الداخلية.

ومن أجل رفع هذا التحدي، الذي يمثل أحد أبرز معوقات التنمية، نعمل الآن على إعداد حزمة من المشروعات ذات الأولوية، على رأسها، مشروع الاستصلاح المندمج لخليج نواذيبو، الذي يتضمن توسيع وإعادة تأهيل وعصرنة الميناء ومطابقته للمعايير الدولية، حتى يصبح ميناء عصرياً قادراً على منافسة بقية موانئ الساحل الأفريقي.

وأؤكد هنا أن الباب مفتوح أمام المستثمرين العرب للمشاركة في إنجاز مختلف مكونات هذا المشروع الطموح. ويسرني أن أشير إلى الاهتمام الذي أبداه بعض المستثمرين العرب بهذا المشروع، الذي سيغير، بحول الله، وجه عاصمتنا الاقتصادية.

الموارد البشرية

■ تشكّل الموارد البشرية أهم عناصر تحقيق برامج التنمية، ما هي تصوراتكم لهذا الأمر بدءاً من برامج التعليم ورفع مستوى المؤسسات التعليمية في جميع المراحل، وصولاً إلى برامج التكوين والتدريب المهني.

□ هنا تكمن مشكلة جوهرية مطروحة على البلد بأكمله، حيث نعاني من نقص الموارد البشرية المؤهلة في القطاع الخاص. ولعل فشل النظام التربوي يشكل أكبر عائق يعترض سبيل بناء إدارة فعّالة وتشييد اقتصاد عصري، جدير بإمتصاص البطالة والقضاء على الفوارق الاجتماعية والحد من وطأة الفقر.

ويشكل إصلاح النظام التربوي وتكوين يد عاملة مدربة، تحدياً حقيقياً أمام حكومتنا، حيث ستظل العمالة الأجنبية تستفيد من عائدات نمو اقتصادنا، في وقت لا نجد فرصاً لتوظيف آلاف حملة الشهادات الجامعية، وتهدر قوى العمل باستنزاف طاقات أفواج شبابنا الذي يهاجر بحثاً عن لقمة العيش.

ويتطلب رفع هذا التحدي كثيراً من العمل الجاد في سبيل تحسين منظومتنا التربوية والرفع من أدائها وملائمة برامجها الكوينية مع حاجياتسوق العمالة، والعمل على كذلك على تقديم الدعم والتسهيلات لتشجيع أية مبادرة ذات مصداقية في هذا المجال. ■



أبو ظبي والمستقبل ستراتيجية الشراكة مع العالم

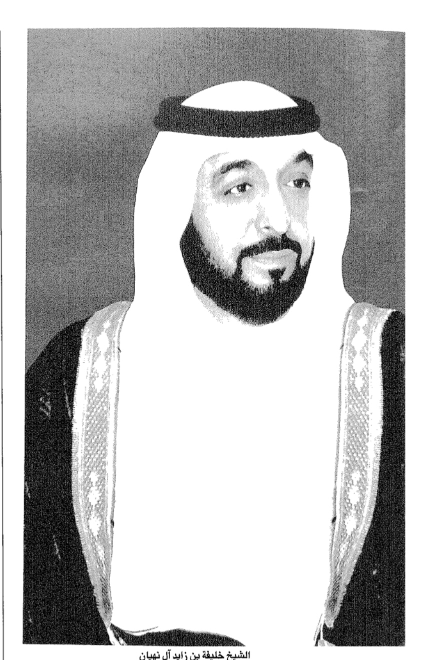
الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

كتب رشيد حسن

مع موجودات خارجية تقدرها بعض المصادر الغربية بنحو 900 مليار دولار، ومع الاتجاه لزيادة إنتاج النفط من 2,6 برميل يومياً إلى 4 ملايين برميل يومياً تواجه حكومة أبوظبي حتمية بلورة مجموعة من القرارات والتوجهات الحاسمة والستراتيجية بشأن المستقبل. لكن أهم هذه المسائل على الإطلاق هي ولا شك ما هو نموذج التنمية الاقتصادية الأمثل لأبوظبي في الداخل وكيف يمكن لهذه الإمارة الصغيرة أن تجد لنفسها دوراً في العالم ينسجم مع الأهمية المتعاظمة لثرواتها النقدية والحاجة الماسة لاستثمار تلك الثروة من دون معوقات إدارية أو مخاطر سياسية. في هذا المقال عرض لأهم مرتكزات التفكير الستراتيجي لحكومة أبوظبي وتوجهاتها العريضة بشأن المستقبل.

في أواخر العام استفاقت الأوساط المالية في العالم على قرار حكومة أبوظبي ضخ 7,5 مليارات دولار لشراء حصة تقارب الـ 5 في المئة من "سيتي غروب" المصرفية الأميركية. وجه المفاجأة في قرار أبوظبي لم يكن في ضخامة الاستثمار فحسب، بل استهدافه لأول مرة ما يمكن اعتباره هدفاً ستراتيجياً حساساً في الولايات المتحدة الأميركية، وهو بدا بمثابة تجاوز لمألوف السياسة الحذرة والكتومة التي تمت بلورتها في عهد مؤسس الدولة الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

حقيقة الأمر أن عملية "سيتي غروب" كانت بالفعل مبادرة غير مسبوقة في تاريخ الإمارة المحافظة والتي حرصت تاريخياً على التزام أعلى درجات الحنكة والبعد عن الأضواء في إدارتها لموجوداتها النقدية. لكن هذه العملية الجريئة لم تحصل في فراغ، بل تمت على



الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

تراكم الموجودات الخارجية والقفزة المتوقعة في إنتاج النفط تحديان يحتمان بلورة خيارات جديدة محليا ودوليا

خلفية جملة من المهدات والتحولات الجذرية التي طرأت على ستراتيجية أبوظبي ليس فقط في ما يتعلق باستخدام فوائضها المالية الضخمة بل أيضا في ما يتعلق بالتوجه الستراتيجي للدولة وتعيين موقعها وتحالفاتها ودورها في عالم اليوم المترابط والساحة المفتوحة للعولمة وفرصها الوفيرة وتحدياتها أيضا. أي أن العملية لم تكن في نهاية المطاف سوى مؤشر لا أكثر على مجموعة من التحولات التي حصلت أساسا في أبوظبي نتيجة لتفكير مستمر ونقاش معمق تديره الاسرة الحاكمة بقيادة رئيس الدولة حاكم أبوظبي صاحب السمو **الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان** وتشارك فيه قيادات النخبة وفعاليات البلد وكفاءاته منذ سنوات. وقد تمثل هذا النقاش بجهد منهجي يبذل منذ سنوات وتبلور في مجموعة من الخطط والوثائق السياسية المهمة والتي سعت جميعها لبلورة الأجندة السياسية والاقتصادية وبصورة خاصة الإجابة على السؤال التالي: كيف يمكن لأبوظبي أن تجد لنفسها دوراً في العالم ينسجم مع الأهمية المتعاظمة لثرواتها النقدية والتي تمثل اليوم أكبر احتياط قابل للاستثمار متوفر لأي دولة في العالم. إذ لا يمكن لدولة تمتلك اليوم ما يقارب في بعض التقديرات الـ 900 مليار دولار أن تلتزم السياسات نفسها التي تبلورت في عهد المؤسس يوم كانت الفوائض النقدية متواضعة بالمقارنة ويوم كانت ظروف الاقتصاد الدولي تتميز بإنغلاق أكبر لأسواق الدول المتقدمة وتطور أقل في أسواق المال الدولية وحساسية خاصة أزاء الاستثمارات التي قد ترد من حكومات منطقة الخليج. بكلام أكثر تفصيلا فإن التغيير الاساسي في ستراتيجية الاستثمار المعتمدة من حكومة أبو ظبي يمكن رده إلى عدد من العوامل والمستجدات المحلية والدولية أهمها ما يلي:

التحدي الكبير لتفعيل الثروة الوطنية

1– إن الثروة النقدية للإمارة (وفي ظل توقع استمرار الارتفاع في اسعار النفط لمدة طويلة) ستستمر على الأرجح في التراكم وبوتائر غير مسبوقة أولا بسبب الزيادة التراكمية للأموال الفائضة سنويا عن دخل النفط وثانيا بسبب العائد السنوي على محفظة الاستثمارات والذي يرفع بدوره من حجم الموجودات الخارجية سنة بعد سنة. وهذه المحفظة الهائلة من الموجودات الخارجية لا يمكن خزنها أو تعقيمها بل لا بد من تحريكها وتفعيلها وهو ما لا يمكن أن يتم من دون زيادة نشاط الإمارة في تملك المزيد من الأصول المنتجة على النطاق العالمي. وهنا تبرز المعضلة الأساسية في ضوء ازدياد الحساسية السياسية لدى الدول الصناعية تجاه عمليات تملك حكومات غنية بالسيولة مثل دول الخليج أو الصين أو روسيا لاصول قد تعتبرها تلك الدول ستراتيجية وأساسية لأمنها.

2 – إن التحدي الكبير المتمثل في التوظيف المنتج لتلك الثروة الهائلة مرشح للازدياد أولا بالنظر للنمو العضوي في حجم المحفظة سنة بعد سنة، وثانياً بالنظر لخطط أبوظبي لرفع إنتاجها من النفط من معدله الحالي البالغ 2,6 مليون برميل يومياً إلى 4 ملايين برميل بحلول العام 2011. وهذه الزيادة المتوقعة في دخل النفط والتي تقارب الـ 54 في المئة يمكن أن تتحول بكاملها أو بجزء كبير منها إلى فائض نقدي يضاف إلى الثروة الحالية بحيث قد نشهد وفي وقت غير بعيد تجاوز الموجودات الخارجية للإمارة للرقم الـ 2000 مليار دولار! النقطة المهمة هنا هي أن أبوظبي حتى وإن كانت تفضل عدم زيادة الإنتاج ليست حرّة في تقرير معدلاته أولا لأن الموضوع متعلق بستراتيجية "أوبك" لإبقاء نوع من التوازن بين العرض والطلب على

"شمس أبوظبي" عنوان لزمن العولمة والمجتمعات المتقدمة

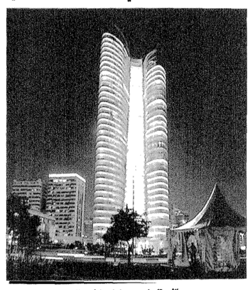
النفط في السوق الدولية وبالتالي عدم السماح باضطراب الاقتصاد العالمي وثانياً لأن النفط كسلعة لم يعد سلعة "سيادية" بل بات سلعة "كونية" لا يمكن للقرارات التي تتخذ بشأنه إلا أن تكون قرارات مستوحاة من المصلحة الشاملة للاقتصاد الدولي وليس للدولة المنتجة فحسب.

3 – إن تحدي استثمار السيولة الفائضة من الدخل السنوي للدولة والذي بات يأتي من مصدرين اساسين (هما العائد على صادرات النفط والعائد على محفظة الاستثمارات) لا يتعلق فقط بسياسة استثمار

أبوظبي أصبح لها مجموعة مؤسسات للاستثمار تغطي الكرة الأرضية وتتنافس على الأداء في ظلّ الستراتيجية المرسومة من الحكومة

تلك الموجودات في الخارج بل يتعلق بالدرجة نفسها من الأهمية باستثمار تلك الأموال في الداخل أي في تمويل النمو الاقتصادي وتطوير مستوى المعيشة والخدمات المقدمة للمواطنين. فلا يمكن لأبوظبي أن تكون عملاقاً استثمارياً في الخارج واقتصاداً صغيراً أو ومحدوداً في الداخل وليس معقولاً أن يكون هدف الحكومة تعظيم العائد على أموالها وتنمية موجوداتها الخارجية من دون العمل في الوقت نفسه على تنمية الاقتصاد المحلي وبالتالي الإدارة العقلانية للاقتصاد في المدى الطويل، وهو ما يحتاج بدوره إلى اتخاذ قرارات حاسمة بشأن المكونات المستقبلية لذلك الاقتصاد ونوع التوجه المرغوب للنمو وأخيراً التخصصات الاقتصادية الأمثل لأبوظبي في إطار العولمة والاقتصاد الشامل للمنافسة الدولية. بتعبير آخر أن الفريق الاقتصادي لأبوظبي والذي يقوده ولي العهد الشيخ ورئيس المجلس التنفيذي محمد بن زايد آل نهيان يريد للنمو الاقتصادي الداخلي ان لا يكون عشوائياً أو تجريبياً كما حصل في العديد من الدول النامية بل أن يتبع منذ الآن النموذج Economic model الأكثر فعالية ملاءمة للبلد وذلك من خلال التخطيط السليم والرؤية الاقتصادية ووضع الأهداف الكمية التي يتعين بلوغها مرحلة بعد مرحلة.

4 – أخيراً، فإن أبوظبي لا تغفل عن أن النفط الذي



برج "اديا": ضوء ساطع في أبو ظبي

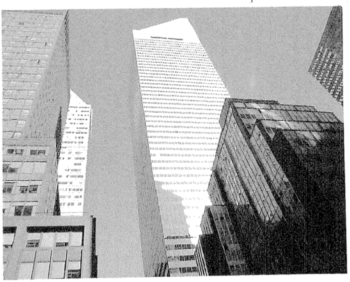
تتمتع به هو ثروة ناضبة. فعلى أي إدارة حكيمة للبلاد أن تخطط ليس فقط لعشر سنوات أو عشرين سنة بل لمئة سنة ربما لأن الزمن يمر (بدليل أنه مر الآن نحو 35 عاماً على أول عملية تصحيح لاسعار النفط الخام العام 1973). وهذا يعني أن الثروة المتجمعة من استنزاف الثروة الستراتيجية للنفط يجب أن تتحول إلى أصول بديلة منتجة للعائد تمكن البلد من متابعة النمو الاقتصادي في زمن ما بعد النفط، وهذه الأصول قد يكون بعضها محلياً وقد يكون بعضها أو معظمها أصولاً خارجية تجعل أبوظبي شريكة فعلية في الاقتصاد العالمي عبر سلعة المال بعد أن كان الاقتصاد العالمي شريكاً لها عبر استنزاف ثروتها المحلية الرئيسية المتمثلة بالنفط وهذه الصيغة، كيفما نظر إليها، صيغة عادلة ومنصفة للطرفين.

هدف أبوظبي التحول إلى قاعدة للعولمة قادرة على اجتذاب أفضل المهارات والمعارف والشركات القائدة في العالم

صيغة للشراكة الشاملة

إن مفهوم الشراكة مع العالم يمثل الآن حجر الزاوية في الخيارات الستراتيجية لحكومة أبوظبي وهو خيار يتم العمل لتطبيقه في المجالين المحلي والخارجي من دون فصل أو استثناء. فأبوظبي تطرح بوضوح اقتراح الشراكة في الداخل بسبب حاجتها لبناء اقتصاد متقدم تكنولوجياً وتنافسي تجارياً وهو ما يعزز الحاجة للشراكات الستراتيجية مع الشركات الدولية خصوصاً في مجال الصناعات النفطية البتروكيميائية والطاقة البديلة والصناعات الأساسية وغيرها، كما تطرح أبوظبي مفهوم الشراكة نفسها في الخارج عبر الإدماج "الودّي" والعقلاني لثروتها النقدية في دورة الاقتصاد العالمي و"توطين" تلك الثروة عبر توجيهها لمجالات الاستثمار التي تضيف قيمة على اقتصادات الدول المتقدمة وتعزز دورها كمحرك ايجابي للنمو وليس فقط كاستثمار مالي. إن المساهمة في تعويم "سيتي غروب" وربما في تعويم عدد آخر من المؤسسات المالية الدولية التي ترنحت تحت تأثير الخسائر الهائلة لأزمة الرهن العقاري مثال مهم على الروحية البناءة التي تدعم الشراكة المتنامية بين أبوظبي والدول المتقدمة. وهذه الشراكة تتجاوز في الحقيقة موضوع استثمار الفوائض المالية إلى تطوير مذهب في السياسة الخارجية والعلاقة المتوازنة مع العالم يوفر الأمان والحماية لتلك الثروة، كما يوفر حالة التراضي المطلوبة لتسهيل استثمارها دون معوقات أو مخاطرات سياسية.

إن أبوظبي تمثل حالة من حالات عدة تشهد الآن أكبر عملية تحول للثروة والرساميل من العالم الصناعي المتقدم إلى الاقتصادات الناشئة في دول الخليج وآسيا الجنوبية والصين وروسيا. ويشير الرسم البياني إلى جانب هذا الكلام إلى أن الاحتياطات النقدية القابلة للاستثمار لدى دول الخليج والجزائر تقارب الـ 1500 مليون دولار (خصوصا إذا أضفنا ليبيا) وهو ما يزيد على 55 في المئة من مجموع الموجودات العالمية القابلة للاستثمار



"سيتي غروب" عنوان لدور أبوظبي

أزمة السكن والفنادق تنفرج في العام 2009

في سياق الاستعداد لتلقي تبعات الانفتاح والتطور المتوقع في المرافق السياحية، بدأت أبو ظبي وعبر شركات البناء والعقار الرئيسية مثل "الدار" و"القدرة" و"صروح" تنفيذ مجموعة ضخمة من المشاريع العقارية والسياحية الهادفة إلى توفير الطاقة الإيوائية والإسكانية اللازمة لاستيعاب العدد الكبير والمتزايد من السياح وكذلك الكفاءات والشركات التي ترغب في العمل انطلاقاً من أبو ظبي.

ويشار هنا إلى أن المدينة ما زالت تشكو من نقص حاد في معروض الوحدات السكنية والغرف الفندقية أدى إلى تضخم أسعار الإيجارات بنسبة 30 في المئة سنوياً خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، وعلى سبيل المثال فإن العرض الإضافي الذي طرح في السوق في العام 2007 لم يتجاوز الـ 1,100 حدة سكنية في مقابل عرض فعلي يزيد على الـ 21 ألف وحدة، ويتوقع ان يستمر الخلل في العام 2008 الجاري مع توقع طلب فعلي يزيد على الـ 24 ألف وحدة سكنية في مقابل عرض متوقع لا يتجاوز الـ 11 ألف وحدة.

إلا أن المسؤولين يتوقعون أن يشهد العام 2009 حلّ هذه المشكلة بطرح نحو 150 ألف وحدة جديدة مع اكتمال عدد من المشاريع السكنية الضخمة التي يجري تنفيذها من قبل الشركات الرئيسية في السوق.

كما يتوقع في الوقت نفسه طرح الآلاف من الغرف الفندقية الجديدة، الأمر الذي سيسهم أيضاً في حل مشكلة التهافت على الغرف الفندقية والارتفاع الهائل في أسعار تلك الغرف في أبو ظبي.

خارج العالم الصناعي والتي تقدرها بعض المصادر بنحو 2800 مليار دولار.

التعامل مع حساسيات الغرب

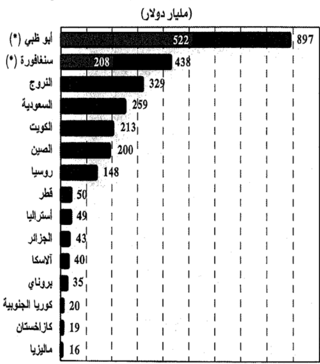
ومن المفارقات الملفتة أن التراكم الهائل للسيولة لدى الدول الناشئة وروسيا يتم في وقت يمر الغرب ولا سيما مؤسساته المالية في أزمات خانقة وتواجه فيه العديد من الدول مخاطر تباطؤ النمو أو حتى الركود الاقتصادي. وهذا الوضع المتناقض يخلق فرصاً لا سابق لها أمام الدول الناشئة ذات الفوائض لتملك أفضل الاصول المالية والصناعية في العالم المتقدم بإسعار يمكن اعتبرها جيدة بل ومجزية. وعلى سبيل المثال بينما تباع المصارف في الشرق الاوسط بأسعار تقارب الست مرات القيمة الدفترية فإن المصارف الغربية تباع بسعر قريب جداً من قيمتها الدفترية ومن دون علاوات تذكر.

من الصعب استثمار 900 مليار دولار من الموجودات الخارجية من دون تفاهم شامل اقتصادي وسياسي مع الدول الصناعية القوية

لكن هذا الاختلال غير المسبوق في موازين القوة المالية والاستثمارية بين الدول الصناعية والدول الناشئة بدأ يثير بوضوح ردود فعل سياسية سلبية، إذ تشعر العديد من الحكومات ولأول مرة بتهديد فعلي للعديد من صناعاتها وموجوداتها الستراتيجية بما في ذلك المصارف والشركات الصناعية والتكنولوجية

الموجودات الخارجية القابلة للاستثمار

(مليار دولار)



(*) يشير اللون الأزرق لتقديرات الحد الأدنى للموجودات الخارجية.

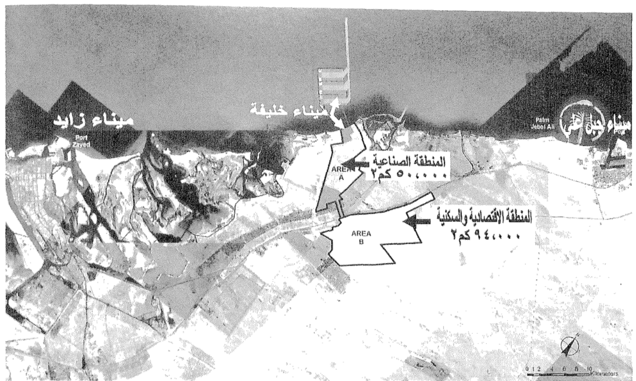
الرئيسية. وتكفي الإشارة هنا إلى إحباط مسعى دبي للاحتفاظ بعدد من الموانئ الأميركية التي كانت مملوكة من شركة "P&O" المملوكة الآن من شركة موانئ دبي، وكذلك إحباط تملك الصين لشركات أميركية عاملة في مجال الكمبيوتر والنفط وكذلك ربط الاستثمارات الأخيرة في المصارف الأميركية لعدد من الحكومات مثل الصين وأبوظبي وسنغافورة بشرط عدم الحصول على مقاعد في مجالس إدارة تلك المؤسسات.

مرتكزات ستراتيجية الاستثمار

هذه المقاومة النفسية لاستثمارات الاقتصادات الناشئة في الغرب مرشحة للبقاء كعامل محدد لقدرة أبوظبي على التملّك واسع النطاق للاصول الستراتيجية في الغرب إضافة إلى الاستثمارات المالية التي تتم في معظمها عبر المصارف والمؤسسات الاستثمارية الدولية الأميركية والأوروبية في غالبيتها. وبالطبع أن مجرد أن تكون النسبة الأكبر من استثمارات "جهاز أبوظبي" للاستثمار مدارة بالواسطة عبر مدراء المحافظ الغربيين والأميركيين هي ربما أحد عناصر الحماية الاساسية بالنظر للقوة السياسية الكبيرة لتلك المؤسسات والتي تعتبر نفسها بالتالي المستفيد الأول من العلاقة التاريخية والمستمرة في حكومة أبوظبي. لكن هذه الأخيرة لا تريد الاعتماد على هذه العلاقة وحدها كعامل مسهل لاستثماراتها الخارجية بل تحل محلها أكثر فأكثر إدارة ديناميكية وحكيمة للموجودات الخارجية تقوم على مرتكزات أساسية أهمها:

1 – أخذ حصص أقلية وعدم السعي للسيطرة على مؤسسات معينة إلا كجزء من "كونسورتيوم" أو بالاتفاق مع شريك ستراتيجي يتمثل عادة بالشركات الرئيسية في الغرب. علماً أن هذه السياسة بدأت تشهد استثناءات معينة حيث يسمح الظرف ولا سيما في مجال الطاقة ربما بالنظر لتولي تلك العمليات من مؤسسة حكومية لها إدارتها وستراتيجيتها المختلفة والمحددة في مجالها. لكن أبوظبي تحافظ عموماً على نهج الاستثمار الودي الذي يتحاشى الأضواء أو الصفقات التي قد تستجر جدلاً إعلامياً أو حتى مجرد الإثارة الصحافية والتي قد تؤدي إلى تركيز الأضواء على أبوظبي. وأحد الأمثلة الطريفة في السياسة الحذرة لـ"جهاز أبوظبي" للاستثمار أنه لم يمتلك منذ تأسيسه العام 1976 شعاراً مميزاً (لوغو) وهو ربما المؤسسة الكبرى الوحيدة في العالم التي تعمل من دون أي "لوغو" مميز حتى الآن.

2 – تعزيز الشراكة مع المؤسسات الاستثمارية الغربية (كما في شراء أبوظبي عبر شركة "مبادلة" الحكومية لحصة 7,5 في المئة في مؤسسة كارلايل غروب) أو الاستثمار المباشر في صناديق الاستثمار الدولية الكبرى مع أخذ حصة أحياناً من الاستثمارات التي تقوم بها في أنحاء مختلفة من العالم. وتشير مصادر مالية مطلعة أن "جهاز أبوظبي" أحدث تبديلاً أساسياً في إدارة محافظه الخارجية بالتحول من



مشروع ميناء خليفة الضخم بتكلفة 10 مليارات دولار

الإدارة الذاتية عبر التعامل المباشر مع مدراء المحافظ إلى الإدارة غير المباشرة بواسطة المؤسسات المالية والاستثمارية الدولية. وتقدر تلك الأوساط أن نحو 80 في المئة من محفظة "جهاز أبوظبي" للاستثمار تم تحويله إلى مدراء محافظ دوليين.

3 – تعزيز استثمارات أبوظبي في الاقتصادات الناشئة بما في ذلك الاقتصادات العربية، وهي خطوة بعيدة النظر تقوم على الوضع الخاص لأبوظبي في المنطقتين وعلى تعريف مختلف لمخاطر الاستثمار في المنطقة العربية التي تمتلك أبوظبي علاقات سياسية حميمة بحكوماتها كما تمتلك خبرة واسعة بأوضاعها الاقتصادية وفرصها الاستثمارية تضعها في موقع مفضل بالمقارنة مع المستثمرين الأجانب. في موازاة ذلك يستمر الاهتمام القوي لأبوظبي بأسواق الدول الناشئة بصورة عامة وخصوصا الاستثمار في أسهم الشركات في تلك الأسواق، علماً أن الطلب القوي على بورصات الدول النامية من قبل دول النفط أدى حتى الآن إلى ارتفاع كبير في أسعار تلك الأسهم. وفي حديث نادر أدلى به إلى صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية كشف أحد كبار مسؤولي "جهاز أبوظبي" للاستثمار بأن نحو 14 في المئة من مجموع استثمارات "جهاز أبوظبي" بالأسهم هي الآن في الأسواق المالية للدول النامية. ولهذا السبب ربما فإن "جهاز أبوظبي" للإستثمار يوجه اهتماماً موازياً للأسواق الناشئة ذات الطاقة الاستيعابية الهائلة مثل الصين والهند وروسيا وبعض الاسواق الأفريقية مظهراً بصورة خاصة اهتمامه بعمليات الخصخصة في الصين وبعض الدول العربية مثل تونس ومصر والسعودية. وظهر هذا الاهتمام خصوصا في عرض أبوظبي شراء 2,5 في المئة من "البنك التجاري والصناعي" للصين فيما يتركز اهتمامها أيضا على الاستثمار في القطاع المالي وقطاع البنى الأساسية في الهند وقطاعات النفط والمصارف والمراكز التجارية في روسيا.

4 – بدأت أبوظبي، وفي سياق تنويع وتفريع ستراتيجيتها الاستثمارية بتطبيق منحى قطاعي بدل الجغرافي على قسم كبير من استثماراتها وذلك عبر التركيز على تعزيز استثماراتها في مجالات ستراتيجية مثل الطاقة وتوليد وتوزيع الكهرباء ومشاريع المياه والتحلية والطاقة البديلة فضلا عن القطاعات العقارية والسياحية والقطاع المالي. وجميع هذه القطاعات تقريباً تمثل فرصاً ضخمة للاستثمار في الاقتصادات الناشئة ولا سيما في العالم العربي وآسيا الجنوبية والهند والصين وأفريقيا وأميركا الجنوبية، إذ أن كل تلك البلدان تعاني من نقص كبير في كافة هذه المجالات كما لا تتوافر لها بالضرورة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المطلوبة لتنمية تلك القطاعات وبالتالي تفعيل مواردها ودفع التنمية الاقتصادية في بلدانها.

ستراتيجية للتنويع .. بتفعيل اقتصاد الطاقة

على الصعيد الداخلي، قطعت أبوظبي بصورة واضحة مع المفهوم الكلاسيكي للتنويع الاقتصادي باتجاه التعويل على مفهوم تعظيم القيمة المضافة على النفط الخام بدءا بتطوير تقنيات إنتاج الخام ومروراً بعمليات التصنيع والتسويق المختلفة التي تطرأ عليه وانتهاء بصناعة البتروكيميائيات الاساسية والمتخصصة والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة.

وتستهدف هذه الستراتيجية تطبيق نمط في التنويع يستند إلى الميزات النسبية للبلد بدلاً من السعي لتوفير كل شيء وفق النظرية البالية للاكتفاء الذاتي. فاقتصاد العولمة ألغى فكرة الاكتفاء ليحل محلها فكرة العمل وفق الميزات التنافسية، بمعنى أن يركز كل بلد على النشاطات التي يمكنه المنافسة فيها والاستخدام الأمثل لموارده وميزاته الطبيعية تاركاً بالتالي المجالات الأخرى التي قد يكون فيها للآخرين ميزات تنافسية حاسمة.

تأهيل الاقتصاد المحلي للعولمة عبر الإنفاق الهائل على البنى الأساسية وتحرير السوق وتطوير القوانين والخدمات وخلق بيئة مثالية للعمل والحياة المعاصرة

بهذا المعنى فإن أبوظبي تنوي تحقيق أعلى درجة من التنويع لكن عبر تعميق انخراطها في اقتصاديات الطاقة بما يؤمن تعظيم القيمة المضافة على النفط الخام وبالتالي تعظيم القيمة التصديرية لمنتجات ومشتقات النفط بما في ذلك الصناعات البتروكيميائية ومشتقاتها. وقد أشارت وثيقة مهمة بعنوان "أجندة السياسة العامة 2007–2008" تم إعدادها مؤخراً من قبل دائرة التخطيط والاقتصاد في الإمارة إلى هذا الجانب بوضوح عندما ذكرت " إن النهج الذي تتبناه أبوظبي حيال مسألة التنويع الاقتصادي لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه محاولة ابتعاد عن النفط والغاز لأن الأهمية المستمرة التي تحظى بها الهيدروكربونيات في اقتصاد الإمارة تعتبر هي الوسيلة التي تسمح بتحقيق التنويع على نطاق أوسع"

وقد تم رصد عشرات المليارات من الدولارات لتوفير البنية الأساسية لصناعات المستقبل وخصوصاً في المنطقة الصناعية المقرر إقامتها حول ميناء خليفة الضخم في منتصف الطريق الذي يربط بين أبوظبي ودبي، علماً أن موانئ أبوظبي وقعت اتفاقاً للتعاون المرفأي مع "موانئ دبي" المعروفة بخبرتها الواسعة في هذا المجال يتم ذلك وسط السعي الحثيث لرفع طاقة إنتاج البتروكيميائيات في شركة "بروج" إلى مليوني طن وترفيع طاقة مصفاة تكرير النفط بتكلفة 10 مليارات دولار والاستعداد لتلزيم مشروع استخراج وتنقية الغاز الحامض Sour Gas على واحدة أو أكثر من الشركات الدولية الأربع التي تقدمت بعروض.

في هذا المجال أيضاً تبدو حكومة أبوظبي مقتنعة تماماً بأن الطريق الأفضل للبلد هو في استدراج الشراكات وخلق المصلحة الفعلية لكبرى الشركات ومؤسسات الخبرة الدولية للقدوم واستقدام قاعدتها المعرفية لتكون في تصرف البلد وذلك عبر إنشاء المشاريع المشتركة المتقدمة أو عقد الشراكات والتحالفات الفاعلة. وهذا المبدأ تم التشديد عليه أيضاً في "أجندة السياسة العامة" كما يتم تطبيقه عملياً في مبادرات أساسية مثل شركة "مصدر" التي تتجه للتخصص في أبحاث وتطبيقات الطاقة البديلة بالتعاون مع جامعة "MIT" الأميركية المتخصصة في أبحاث التكنولوجيا وعدد من الشركات القائدة في هذا الحقل.

لكن في مقابل العمل على تفعيل الصناعات المتصلة

نخبة صاعدة ومؤسسات عملاقة تقود المرحلة الجديدة

كيف تعد أبو ظبي لولوج ساحة العولمة والعمل في بيئة عالمية مفتوحة على المنافسة وقانون بقاء الأقوى؟ ومن هي القوى الجديدة التي تهيئ لنقل البلد من مرحلة إلى مرحلة وكيف تعمل وما هي النتائج الفعلية التي تمكنت من تحقيقها في الفترة السابقة؟

واقع الأمر أن التحولات الشاملة التي تتجمع إرهاصاتها في أبو ظبي ليست وليدة تفكير عفوي ولا إجراءاتٍ منفصلة عن بعضها بل هي وليدة رؤية متكاملة لأبو ظبي المستقبل تبدأ مع الشيخ محمد بن زايد ولي العهد ورئيس المجلس التنفيذي لأبو ظبي وتنتقل عبر الحلقة الضيقة من عناصر النخبة السياسية والاقتصادية الجديدة العاملة بإشرافه فتتحول إلى رؤية سياسية تنموية متكاملة ترجمت حتى الآن بمجموعة من الخطط التفصيلية التي تم إقرارها أو يتم الإعداد للإعلان عنها في وقت قريب. من أهم هذه الخطط الرؤية العمرانية المعنونة "أبو ظبي 2030" الأجندة السياسية العامة 2007–2008 التي أقرها المجلس التنفيذي. كما يتم الإعداد للإعلان عن "الرؤية الاقتصادية" لأبو ظبي والتي يتوقع أن تتضمن البرنامج التفصيلي والأهداف الكمية التي يتم العمل على تحقيقها ضمن أفق زمني محدد.

لكن التحول الجذري الحاصل في أبو ظبي يتعدى رسم الخطط وبلورة الرؤية الستراتيجية إلى خلق واقع جديد على الأرض ومراكمة الإنجازات التي تحوّل الرؤية الاقتصادية والتنموية إلى مبادرات عملية وشركات ومؤسسات تصب كلها في رسم الصورة الجديدة لاقتصاد أبو ظبي ودورها الجديد في النطاقين الاقليمي والدولي. ومن أبرز هذه الإنجازات تقليص وإعادة تأهيل الإدارة الحكومية وتنقية مناخ الاستثمار واستكمال الأطر القانونية والتنظيمية التي تسهل تأسيس الأعمال وتدفق الاستثمارات من دون عوائق. ومنها أيضا تخصيص عشرات المليارات من الدولارات لتحديث وتوسيع البنى الأساسية بحيث يمكنها استيعاب ودعم التوسع الاقتصادي الذي تتسارع وتيرته بقوة بفضل خطط التنمية والتنفيذ الواسع لاستثمارات ضخمة في كافة القطاعات.

لكن الإنجاز الأهم الذي يجري العمل عليه هو تطوير ثقافة الأعمال والأداء والمنافسة وبالتالي المحاسبة على مختلف المجالات بما في ذلك الأجهزة الحكومية التي يريد الشيخ محمد بن زايد الارتقاء بها إلى مستوى فعالية وأداء القطاع الخاص وذلك عبر استخدام مؤشرات الإنجاز في الدوائر الحكومية وفي الوقت نفسه كسر الاحتكارات الحكومية ليس فقط عن طريق إدخال القطاع الخاص بل أيضا عن طريق فتح السوق للشركات الأجنبية وكذلك تأسيس أكثر من شركة حكومية في المجال نفسه بما يغذي التنافس ويسمح مع الوقت بوضع مقاييس مرجعية Benchmarks للاداء. وهناك أكثر من مثال على ستراتيجية تغذية المنافسة بين الشركات الحكومية أبرزها أن هناك الآن أكثر من خمس شركات ومؤسسات تعمل جميعها في مجال الاستثمار وتتقاطع في ما بينها في العديد من النشاطات. فإلى جانب "جهاز أبو ظبي" للاستثمار أُنشئ في يونيو من العام الماضي مجلس أبو ظبي للاستثمار وكلف بالتركيز بصورة خاصة على استثمارات أبو ظبي في منطقة الخليج والدول العربية، كما أنشئت شركة طاقة للتركيز

بقطاع الطاقة وتوسعة القاعدة الصناعية للاقتصاد فإن اهتمام أبوظبي يتركز في الوقت نفسه على تطوير المدينة نفسها لتصبح ما اصطلح على تسميته بـ"المدينة العالمية" أو المدينة المفتوحة على اقتصاد وقيم وثقافة ومؤسسات العولمة بما يجعل منها مقصداً جاذباً للشركات العالمية وللكفاءات والمهارات فضلاً عن تحولها في الوقت نفسه إلى مقصد مفضل للسياح من مختلف أنحاء العالم. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف رصدت الحكومة أكثر من 100 مليار دولار لإنفاقها على تطوير البنى الأساسية والخدمات وذلك ضمن الخطة العمرانية المعروفة بإسم "أبوظبي 2030". كما تمّ تأسيس شركات عقار وتطوير عملاقة مثل "الدار" وصروح" و"القدرة" و"طموح" وغيرها والتي تعكف الآن على تنفيذ عدد من مشاريع المنتجعات والفنادق والأحياء السكنية وأبراج الأعمال الجديدة بهدف توفير الطاقة الاستيعابية التي تحتاجها أبوظبي لاستقبال الموجات المتوقعة من السياح و الشركات والأعمال. وقسم كبير من هذه التدفقات سيحصل كنتيجة طبيعية للنمو الاقتصادي المتسارع ولتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية الضخمة والتي يتوقع بناؤها حول قطاع الطاقة والصناعات الأساسية والتحويلية والخدمات.

تلك هي الآن الثورة الهادئة التي يتم تنفيذها على الارض خطوة خطوة وهي ثورة بكل معنى الكلمة، لأنها تتناول التسليم بخيارات مصيرية تتلخص في نهاية الأمر بأنه ليس في استطاعة أبوظبي فصل مستقبلها وتطورها عن مستقبل العالم وأن حظها الحقيقي في ضمان الاستقرار طويل الأمد والرفاهية لشعبها هو في بناء نظام يقوم على التكامل مع اقتصاد العولمة والشراكة الشاملة مع العالم على كافة المستويات. كما أنه يعني داخلياً فتح السوق وإخضاعها تدريجياً للعمل في ظل قوانين المنافسة والمقاييس الصارمة للاقتصاد المعولم لأن دمج الاقتصاد المحلي بالمنظومة الاقتصادية العالمية مستحيل من دون فتح هذا الاقتصاد على السوق الدولية وتطوير مهاراته وخبراته وقبوله العمل وفق قوانين اللعبة وعلى قدم المساواة مع اللاعبين الآخرين. ■

صناعات المستقبل

حددت حكومة أبو ظبي عددا من الصناعات الأساسية التي سيتم التركيز على إقامتها في المنطقة الصناعية لميناء خليفة بن زايد وهذه الصناعات تتضمن بصورة أساسية القطاعات التالية:

- **الصناعات المعدنية الأساسية**
- **المعدات الثقيلة**
- **تجميع العربات والسيارات**
- **البتروكيميائيات**
- **أحواض بناء وصيانة السفن**
- **مواد ومعدات البناء**
- **الصناعات الغذائية والمشروبات**
- **الصناعات الخفيفة**
- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**
- **الطاقة البديلة**
- **التجارة والتوصيل والدعم اللوجيستي**

على قطاع الطاقة بمعناه الواسع الذي يشمل الغاز الكهرباء والمياه والطاقة البديلة وأطلقت بعد ذلك شركة "مبادلة للتنمية" وحددت مهماتها بصورة عريضة بحيث يمكن أن يدخل فيها الكثير مما تقوم به المؤسسات الباقية. وتجدر الإشارة إلى أن "طاقة" أضيفت إلى الشركة الدولية للاستثمارات البترولية IPIC التي تعمل منذ العام 1984 لتصبح هذه منافسا قويا للشركة الأولى المملوكة مناصفة بين جهاز أبو ظبي للاستثمار وشركة النفط الوطنية (أدنوك). هذا مع العلم أن "مبادلة" أيضا تمتلك حصة 51 في المئة من مشروع "دولفن الضخم" للغاز وتقوم بتطوير حقول نفط في سلطنة عمان كما أنها عقدت مؤخراً صفقة بقيمة 877 مليون دولار لتملك 90 في المئة من شركة "برل أنرجي" النشطة في جنوب شرق آسيا والمملوكة من شركة "آبار" المملوكة بدورها من أبو ظبي ومساهمين.

ومن أجل زيادة الشفافية وتقليد المحاسبة للإدارات التنفيذية في تلك الشركات تحرص حكومة أبو ظبي رغم احتفاظها بحصة الأكثرية على تكوين معظم الشركات الجديدة كشركات مساهمة عامة يتم التداول بأسهمها من قبل الجمهور والمؤسسات الاستثمارية في الداخل والخارج. وهو ما يفرض على الإدارات التنفيذية موجبات صعبة للإفصاح ونشر التقارير الفصلية عن الأداء كما يجعلها في الوقت نفسه وبسبب لجوئها إلى سوق الدين خاضعة لتصنيف طاقتها الاقتراضية ونوعية دينها من قبل مؤسسات التصنيف الدولية مثل "موديز" و"ستاندرد أند بورز" و"فيتش" وغيرها.

في موازاة هذه التطورات على صعيد الاستثمار، أنشئت في الوقت نفسه شركة طيران "الاتحاد" لتكون الناقلة الجوية للإمارة مع العمل على تحويلها إلى إحدى أكبر شركات الطيران حجماً وتغطية في المنطقة، كما أنشئت شركة "موانئ أبو ظبي" لتحل محلّ السلطة الموانئ. ايضاً تم إطلاق مجموعة من شركات التطوير العقاري الكبرى الحكومية والمختلطة عالية التمويل وذلك بهدف أخذ المبادرة في ورشة تطوير المدينة وتوفير ما تحتاجه من مرافق ترفيهية وسياحية ومشاريع سكنية وتجارية بحيث تأتي النهضة العقارية والسياحية مواكبة للنمو الحاصل والمتوقع في القطاعات الإنتاجية والخدمية فضلاً عن النمو المتوقع في قطاع السياحة. ويجدر بالطبع الإشارة إلى القطاع المالي الذي يعتبر الأكثر تطوراً بسبب عمله في ظل قوانين المنافسة منذ مدة طويلة ويوفر "بنك أبو ظبي الوطني" المملوك من الحكومة في هذا المجال دعماً مهماً لعملية التحول الجارية بسبب نفوذه الكبر في السوق المالية ووالدور الأساسي الذي يقوم به في تمويل عملية التنمية وتلبية حاجات الشركات الجديدة إلى الخدمات المالية المختلفة.

ويصح القول أن هذه الشركات تمثل مجتمعة عنوان المرحلة الجديدة من التطور الاقتصادي لأبو ظبي والذي يتسم بستراتيجية الأداء والمنافسة مع التوجه وبثقة متزايدة نحو الأسواق العالمية التي باتت أكثر انفتاحاً وبالتالي أكثر توفيرا لفرص الاستثمار والتعاون والشراكة في مختلف المجالات. وفي كثير من الحالات تم بروز هذه الشركات والقيادات الشابة الجديدة بصورة متزامنة مع الإصلاحات الكبرى الجارية على غير صعيد وهذه القيادات هي التي بدأت بتسلم دفة الاقتصاد وقيادة عملية الانتقال الدقيقة بين مرحلة التأسيس السابقة وبين المرحلة الحالية للتوسع والانتقال من حدود الاقتصاد المحلي الصغير إلى المجال الشاسع للعولمة ومن مرحلة المؤسسات المحلية إلى مرحلة المؤسسات ذات التوجه والتكوين العالمين.


Touareg
فقط عندما تكون السيارة بمثابة منزل لكل أفراد العائلة بعيداً عن منزلهم، فهي "Das Auto"



Das Auto.

خطة بنك "مورغان ستانلي" في أسواق المنطقة

كتب رشيد حسن

البنوك الاستثمارية في العالم في عجلة من أمرها. فبعد عقود طويلة كانت المنطقة، بالنسبة لهذه المؤسسات، في أسفل أولوياتها، وإذا بها تصعد فجأة إلى مرتبة قريبة في أهميتها من أسواق كبيرة مثل الصين وروسيا والبرازيل والهند. وبدأ بالتالي سباق غير معلن على فتح المكاتب الرئيسية أو إقامة الشراكات الكاملة مع لاعبين إقليميين بارزين. وبين هذه المؤسسات، "مورغان ستانلي"، الذي لفت بشكل خاص حجم مبادراته وخطوات التوسّع التي نفّذها في وقت قصير نسبياً، جعلت منه ربما أكبر البنوك الاستثمارية في الشرق الأوسط. فما هي طبيعة الخطة التي ينفّذها "مورغان ستانلي" وما أهدافه منها؟ وكيف ينظر هذا البنك الاستثماري العريق إلى الفرص الجديدة وإلى مستقبل الأسواق المالية في المنطقة؟

في شهر نوفمبر الماضي فاجأ "مورغان ستانلي" الأسواق المالية بالإعلان عن خسائر بلغت نحو 9,4 مليارات دولار للفصل الأخير من السنة المالية المنتهية في 30 نوفمبر 2007. وكشف البنك عن أنّ الجزء الأساسي من الخسارة (نحو 8 مليارات دولار) يعود إلى التدهور المستمرّ في قيمة محفظة السندات المغطاة بالرهونات العقارية. ونتيجة لتلك الخسائر الكبيرة فقد انتهى الفصل الأخير من العام بخسارة صافية للبنك الاستثماري قيمتها 3,6 مليارات دولار. إلاّ أنّ البنك أوضح في الوقت نفسه أنّ الخسائر التي نجمت عن رهان خاطئ من قِبَل أحد مكاتب المتاجرة في الشركة قابله تحقيق أرباح قياسية في كافة مجالات النشاط الأخرى مثل صرافة الاستثمار والمشورة المالية وعمليات الأسهم. نتيجة لهذه الخسارة غير المعهودة قرّر البنك بيع حصة 9,9 في المئة إلى مكتب الاستثمار التابع للحكومة الصينية مقابل 5 مليارات دولار، على أن يكون الاستثمار عبارة عن "حصة نائمة" في المؤسسة، أي كاستثمار مالي محض لا يخوّل المكتب الاستثماري الصيني المشاركة في مجلس الإدارة أو اتّخاذ القرارات.

الملفت أنه على الرغم من الإعلان عن الخسارة، فإنّ ثقة السوق الكبيرة بتقاليد "مورغان ستانلي" وبقيادة رئيسه اللبناني الأصل جون ماك أدّت إلى ارتفاع سعر سهم البنك في تداولات "وول ستريت" الذي اعتبر أنّ الإجراءات الحاسمة والسريعة التي تمّ اتّخاذها في مواجهة خسائر محفظة السندات المغطاة بالرهونات العقارية "ينظّف" سجلات البنك من أيّ أصول رديئة، ويمكنه بالتالي من التركيز على خطط التوسّع والعودة إلى الربحية العالية في السنة التالية.

قيادة البنك الاستثماري زارت المنطقة 7 مرّات في 18 شهراً، ومجلس الإدارة عقد لأوّل مرّة اجتماعاً في "مركز دبي المالي"

3 أسواق رئيسية مستهدفة

لكن الخسائر الكبيرة لـ"مورغان ستانلي" في السوق الأميركية جاءت في الوقت نفسه مصداقاً غير مباشر لستراتيجية التنويع خارج أسواق الدول المتقدّمة في الأسواق الناشئة الرئيسية في الصين وروسيا التي ينفّذها جون ماك منذ سنوات عدّة، وأدّت إلى عمليات توسّع ملحوظة في الأسواق الآسيوية وفي روسيا وأخيراً في الشرق الأوسط وتركيا.

ففي السنتين الماضيتين، قام البنك بتنفيذ أكبر خطة في تاريخه لتوسيع حضوره ودوره في المنطقة العربية. وأكبر دليل على الأهمية الخاصة التي يعطيها البنك للمنطقة هو أنّ رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي زارا المنطقة 7 مرّات في الأشهر الـ18 الأخيرة، بما في ذلك زيارتان للمملكة العربية السعودية؛ كما أنّ مجلس إدارة البنك تعمّد هذا العام أن يعقد اجتماعه خارج الولايات المتحدة وفي مقرّه في "مركز دبي المالي"، وذلك من قبيل التأكيد على حجم اهتمامه بالمنطقة.

تحوُّل نحو الشرق الأوسط

وعلى الرغم من أنّ علاقة "مورغان ستانلي" بالمنطقة تعود إلى السبعينات، فإنّ البنك لم يهتم بفتح مكاتب وشركات مالية متكاملة ومجهّزة بالمهارات العالية والمقيمة إلاّ في المدّة الأخيرة، مع اتضاح حجم التطوّر الهائل الذي تعيشه المنطقة بما في ذلك الاتساع الكبير في حجم الأسواق المالية وعدد الشركات الكبرى وتطوّر وتفرّع المنتجات والأدوات الاستثمارية، وبالتالي ازدياد الحاجة إلى الخبرات الرفيعة في هذا المجال لخدمة العملاء وحاجاتهم الجديدة. لذلك فإنّ سلسلة الخطوات التي نفّذها "مورغان ستانلي" في المدّة الأخيرة هي عملياً نتيجة لقرار ستراتيجي على أعلى المستويات بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كواحدة من 3 أسواق ناشئة رئيسية

يتركّز عليها اهتمام البنك الاستثماري الدولي الآن، وتضمُّ هذه المناطق الـ 3 أيضاً كلاً من الصين وروسيا.

ثمار التوسّع السريع

نتيجة لستراتيجية التوسّع الإقليمي، أصبح لـ"مورغان ستانلي" مكتب إقليمي في دبي يعمل فيه نحو 80 شخصاً، وشركة مالية مشتركة في السعودية يعمل فيها نحو 40 شخصاً، ومكتب في "مركز قطر المالي"، كما تقدّم بطلب لفتح فرع في مصر. وقام البنك، في الوقت نفسه، بتملّك شركة وساطة مالية في تركيا، وأنشأ بالتالي وجوداً رئيسياً له في تلك السوق الصاعدة. علماً أنّ هذه لا تتبع إدارياً لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل لإدارة العمليات الدولية في البنك الأم.

بسبب هذا التوسّع المتسارع، بات "مورغان ستانلي" يعتبر نفسه أكبر مؤسسة للاستثمار والخدمات المالية في الشرق الأوسط، بل إنّ الرئيس الإقليمي للشركة اللبناني د. **جورج مخول** لا يتردد في القول بأنّ أحد أهداف البنك ليس فقط تطوير أعماله في السوق، بل المساعدة في الوقت نفسه على توفير الزخم لتطوير الأسواق المالية في المنطقة، سواء من حيث تطوير المنتجات أم تنمية الحجم، أم المساهمة في تعزيز قواعد الشفافية. ويشدّد د. **مخول** بذلك على قاعدة أساسية في عمل "مورغان ستانلي"، هي فلسفة الشراكة والعلاقة طويلة الأمد بأيّة سوق يقرّر دخولها والانخراط مباشرة فيها، مشدّداً على أنّ "مورغان ستانلي" كان رائداً في دخول أسواق مثل الصين أوائل التسعينات. وهذه السياسة القائمة على التوظيف ومواكبة التحوّلات في البلدان التي يعمل فيها، ساعدت "مورغان ستانلي" على تحقيق احترام خاص وموقع تنافسي قوي في العديد من الأسواق.

أهداف ستراتيجيّة

المثير في عملية توسّع "مورغان ستانلي" في المنطقة هي أنّها تترافق لأوّل مرّة بتبدّل في طبيعة اهتمام الشركات المالية الدولية بالعالم العربي، والذي كان متركّزاً في السابق على السعي لاستقطاب الاستثمارات والفوائض المالية من دول الخليج لتوجيهها إلى أسواق الدول المتقدّمة. أمّا اليوم فقد تبدّل الأمر وبرز اتجاه متزايد لتوجّه استثمارات مالية من أسواق الدول المتقدّمة إلى الأسواق الناشئة بما في ذلك سوق الشرق الأوسط. وباتت هذه السوق، وخاصة في منطقة الخليج، تحتوي على مجموعة كبيرة من الشركات العربية ذات الحجم الدولي والإدارات الكفوءة والربحية العالية. كما أنّ أسواق الرساميل العربية شهدت تضاعفاً في حجم ترسملها الإجمالي مرّات عدّة، واكتسبت مع الوقت نضجاً أكبر وأخضعت تدريجياً ونتيجة لعملية الانفتاح لتطبيق معايير الشفافية والإدارة الرشيدة المطبّقة في الأسواق المتقدّمة، الأمر الذي عزّز الثقة بهذه الأسواق وبالاستثمار فيها من الصناديق والمؤسسات المالية الأجنبية.

لذلك، ليس صدفة أن يكون أحد أهمّ أهداف "مورغان ستانلي" من توسيع حضوره الإقليمي وخصوصاً في "مركز دبي المالي العالمي" المساهمة في استقطاب الاستثمارات الخارجية إلى الأسواق المالية العربية وخاصة الخليجية. ولهذا السبب أنشأ البنك الاستثماري في مركزه الإقليمي في دبي إدارة للأبحاث والتحليل المالي سيكون من مهماتها متابعة 12 سوقاً مالية عربية وتغطية 40 من أسهم الشركات الرئيسية التي يمكن أن تستقطب استثمارات خارجية. في الوقت نفسه، عزّز "مورغان ستانلي" استعداداته للعب دور رئيسي في السوق الإقليمية عبر زيادة أعمال المشورة

بعض أهم العمليات التي نفّذها "مورغان ستانلي" في المنطقة

– تولّى ترتيب صفقة بيع "الوطنية للاتصالات" إلى "كيوتل".

– تولّى ترتيب عملية الاندماج بين "مجموعة بنك الإمارات" و"بنك دبي".

– لعب دور المنسّق العام والمستشار الحصري للهيكلة المالية في عملية إصدار سندات بقيمة 1,55 مليار دولار لحساب "شركة النفط المصرية الحكومية".

– لعب دور إدارة سجلات البيع في عملية بيع الكويت لحصّتها في "شركة سانوفي–أفنتيس" للمنتجات الدوائية بقيمة بلغت نحو 4,8 مليارات يورو، وذلك على مرحلتين (أواخر 2004 ومطلع 2005).

– قام بترتيب قيام كونسورتيوم بقيادة "سعودي أوجيه" في عملية تملّك الأخيرة لـ 55 في المئة من "ترك تليكوم" بقيمة 6,55 مليارات دولار.

– لعب دور مدير سجلات الاكتتاب المشارك في إصدارين لسندات بالفائدة العائمة بقيمة 625 مليون دولار لحساب "بنك المشرق".

– تولّى قيادة إصدار لسندات بالفائدة العائمة بقيمة 500 مليون دولار لحساب "بنك الإمارات".

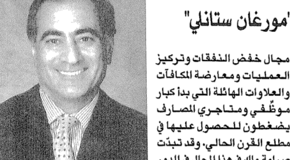
– تولّى دور منسّق عام الإصدار في عملية طرح أسهم "شركة فنادق المملكة" للاكتتاب العام.

– تولّى دور الاستشاري المالي في عملية بيع "مجموعة أنيل" الإيطالية لنشاطاتها في حقل الاتصالات إلى رجل الأعمال المصري نجيب ساويروس في صفقة قُدّرت قيمتها بنحو 15 مليار دولار.

– لعب دور إدارة السجلات في عملية إصدار الحكومة المصرية لسندات دين بقيمة 1,25 مليار دولار.

– لعب دور الاستشاري في عملية بيع "مجموعة أنيل" الإيطالية لحصّتها البالغة 26,1 في المئة في الشركة المملوكة من نجيب ساويروس، وهي حصّة كانت حصلت عليها في نطاق عملية بيعها نجيب ساويروس لنشاطاتها في قطاع الاتصالات.

جون ماك
من لبنان إلى رئاسة "مورغان ستانلي"



جون ماك من أبوين لبنانيين هاجرا إلى الولايات المتحدة في مطلع القرن العشرين واستوطنا في ولاية نورث كارولاينا حيث عمل الأب شارل مخول في تجارة التجزئة، وقام لاحقاً بتبديل اسم العائلة إلى ماك. ودرس جون في جامعة ديوك متخرّجاً منها في العام 1968.

بدأ جون ماك العمل في "مورغان ستانلي" في قسم المتاجرة بالسندات العام 1972 وأصبح نائباً للرئيس بعد 4 سنوات فقط، قبل أن يصبح مديراً تنفيذياً في العام 1979. وفي ذلك الموقع تمكّن ماك من تحويل قسم السندات ذات العائد الثابت إلى واحدة من أكثر إدارات الشركة ربحية في "وول ستريت"، وتبوأ منصب رئيس الشركة في العام 1993.

في العام 1997 لعب ماك الدور الأول في ترتيب عملية دمج "مورغان ستانلي" بـ"شركة دين ويتر" في صفقة كلّفت نحو 10 مليارات دولار. نتيجة لتلك الصفقة أصبح رئيس "دين ويتر" فيليب بورسيل رئيساً لـ"شركة مورغان ستانلي" الجديدة. إلاّ أنّ الاتفاق تضمّن أيضاً تعهّداً من بورسيل بترك منصبه لـ جون ماك بعد 5 سنوات. ويبدو أنّ بورسيل استطاب الموقع فرفض التخلّي عنه في الأجل المتّفق عليه، الأمر الذي أغضب ماك ودفعه لترك الشركة لتولّي موقع رئيس "شركة كريدي سويس فرست بوسطن". لكن ماك ثأر بعد سنوات قليلة عندما ساءت علاقة بورسيل بالمساهمين الرئيسيين الذين اضطروه للاستقالة وسعوا لعودة جون ماك لرئاسة "مورغان ستانلي" في العام 2005.

يعتبر جون ماك شخصية دولية مثيرة بسبب الشهرة التي اكتسبها في مجال خفض النفقات وتركيز العمليات ومعارضة المكافآت والعلاوات الهائلة التي بدأ كبار موظّفي ومتاجري المصارف يضغطون للحصول عليها في مطلع القرن الحالي. وقد تبدّت صرامة ماك في هذا المجال في الدور الكبير الذي لعبه في تقليص تكلفة العمليات في "كريدي سويس فرست بوسطن" الذي كان يشكو من انفلات حبل المصاريف على غاربه. إذ قام بخفض جهاز الموظّفين في البنك بنحو 10 آلاف شخص وخفّض تكلفة التشغيل بنحو 3 مليارات دولار، وأجبر رئيس البنك وعدداً من المصرفيين الرئيسيين على إعادة نحو 400 مليون دولار من التعويضات التي كانت المؤسسة التزمت بها نحوهم. وتمكّن ماك بقوّة الإقناع الكبيرة التي يمتلكها من جعل العديد من "نجوم" البنك وكبار موظّفيه يقبلون بخفض حجم الرواتب والعلاوات الضخمة التي كانوا يتقاضونها خدمة لـ"المصلحة المشتركة ومصلحة البنك والمساهمين"، حتّى اشتهر جون باسم "جون السكين" في "وول ستريت" بسبب فعاليته الكبيرة في إدارة التشغيل وتصحيح الاختلال في المصالح بين المساهمين وبين موظفي المؤسسات المالية في "وول ستريت"، الذي اعتبر ماك أنهم أمالوا الميزان لجانبهم على حساب المساهمين والمستثمرين.

المالية التي يقدّمها في السوق، وأنشأ وحدة للصرافة الاسلامية تعمل تحت إشراف هيئة شرعية. وأحد الأدلّة الأخيرة على الدور المتزايد للبنك الاستثماري هو قيامه بإدراج 4 إصدارات بمنتجات مهيكلة في "مركز دبي المالي" في غضون السنة الحالية.

دور في انطلاقة "مركز دبي"

ومعروف أنّ البنك لعب دوراً كبيراً في تطوير "مركز دبي المالي العالمي" عبر تقديم المشورة الثمينة لسلطات دبي، كما أنّه عضو في مجلس إدارة السوق ويعتبر نفسه صاحب مصلحة في متابعة التجربة عن قُرب بهدف تطويرها لترتقي إلى مصاف أفضل المراكز الدولية من حيث الشفافية ونظام المعاملات والبُنى الأساسية التي تنظّم عمل السوق وتحقّق فعاليته القصوى. وهذا يجعل من "مورغان ستانلي" أحد أكبر اللاعبين في "مركز دبي المالي" وفي المنطقة عموماً وقوّة إيجابية في

ستراتيجيّة "مورغان" وضعت في صيف 2007 وتمّ تنفيذ معظم بنودها في أقلّ من سنتين

د. جورج مخول: أحد أهمّ أهدافنا تلبية الطلب الأجنبي المتزايد على الاستثمار في الأسواق المالية للمنطقة

مواكبة الأسواق المالية، لأنّ البنك الاستثماري الأميركي العريق له وزنه واحترامه، وهو عندما يعمل في سوق يحرص على حماية مصالحها ومصالح مستثمريها بالذات من خلال لعب دور إيجابي في تطوير أفضل شروط التعامل في تلك الأسواق.

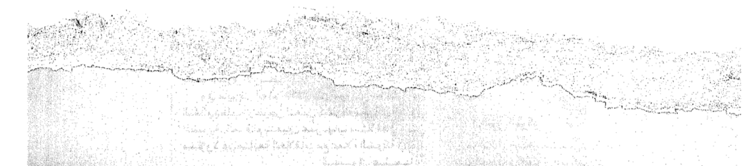
وبمجرد اتخاذ القرار الستراتيجي في صيف 2005 بدخول سوق المنطقة، نفّذ "مورغان ستانلي" ما يمكن اعتباره أسرع عملية توسّع لمصرف استثمار دولي في التاريخ الحديث للمنطقة، وتمّ التمهيد للخطة الطموحة في شهر مارس من العام 2006 باتّخاذ "مورغان ستانلي" مقراً إقليمياً له في "مركز دبي المالي العالمي"، والذي بات يضمّ الآن مقرّ الرئيس الإقليمي للشركة د.جورج مخول، ومقرّ وحدة أبحاث السوق وإدارة تسويق السندات والأسهم الدولية ووحدة المؤشرات المالية وإدارة صرافة الاستثمار وغيرها من الإدارات ذات المسؤوليات الإقليمية.

ثمار التوسّع السريع

وفي سبتمبر من العام نفسه، أعلن "مورغان ستانلي" حصوله على ترخيص بالعمل كشركة مالية انطلاقاً من "مركز قطر المالي"، وتمّ فتح الفرع فعلياً في مطلع العام 2007.

تبع ذلك إعلان البنك الاستثماري عن تأسيس "مورغان ستانلي السعودية" في مارس من العام 2007، وذلك عبر تأسيس شركة مشتركة مع مجموعة

ما الذي يجعل الإستيراد عبر دي اتش ال في غاية السهولة؟



إجـــــراءات أقـــــــل.

www.dhl.com

لماذا تعقّد الأمور بينما يمكنك الاتصال بدي اتش ال؟ لن تقلق بعد الآن بشأن الجمارك أو الإجراءات لأننا سنتكفل بكل ذلك. لديك رقم واحد فقط للإجابة عن استفساراتك. وعندما ننتهي من خدمتك، لن تكون هناك إلا فاتورة واحدة وبعملة واحدة فقط. ليس هناك وسطاء، ولا نفقات مخفية. لن تجد خدمات الاستيراد بهذه السهولة في أي مكان آخر. قم بزيارة www.dhl.com اليوم.

DHL

وليد شمّاعة

صعود الخليفة المنتظر



من أبرز التحوّلات التي شهدتها "مؤسسة مورغان ستانلي" مؤخراً كانت تعيين وليد شمّاعة (53 عاماً) اللبناني في 27 نوفمبر الماضي رئيساً مشاركاً Co-president لـ"مورغان ستانلي" مع جيمس غورمان بحيث أصبح الإثنان يحتلان أعلى منصبين في الشركة بعد الرئيس التنفيذي جون ماك (63 عاماً). وقد فسّرت الصحافة المالية في نيويورك الخطوة بالقول أنّها تجعل من الرجلين أقوى المرشحين لخلافته في "مورغان ستانلي"، علماً أنّ ماك أشار ربما إلى نيّته هذه منذ سنوات عندما بدأ بتكليف الرجلين بمهمات تتعدّى مسؤولياتهما المباشرة إلى شؤون تتعلّق بتطوير أعمال الشركة والتخطيط الستراتيجي.

وبرز اسم وليد شمّاعة بصورة خاصة في مطلع العام عندما قام ماك بنقله إلى لندن (وكان رئيساً للصرافة الاستثمارية في البنك) ليرأس "مورغان ستانلي" أوروبا، وذلك قبل تعيينه رئيساً مشاركاً في أواخر شهر نوفمبر الماضي وهو ثاني أعلى منصب في البنك الاستثماري الدولي بعد الرئيس التنفيذي.

وعاد اسم شمّاعة للتردّد بقوّة في الصحافة المالية في المرحلة التي تلت إعلان "مورغان ستانلي" عن القسط الأول من خسائره في أزمة الرهونات العقارية والتي قُدّرت يومها بنحو 3,6 مليارات دولار، وقد تمّ تحميل المسؤولية الأولى في تلك الخسائر للرئيسة المشاركة السابقة زوي كروز التي أُجبرت على الاستقالة بعد 25 عاماً من العمل مع "مورغان ستانلي". ويقال أنّ شمّاعة الذي كُلّف بعملية ترتيب البيت بعد ظهور الخسائر الكبيرة لعب دوراً أساسياً في الموقف المتشدّد ممّن اعتبرهم مسؤولين عن الأزمة، وبالتالي في إزاحة كروز التي اعتبر خطيئتها الرئيسية عدم الاهتمام ببناء فريق تقييم المخاطر في قسم التعامل بالسندات، الأمر الذي كان أحد أهمّ أسباب المراهنة الخاطئة من قِبَل بعض العاملين في قسم المتاجرة في البنك على السندات المغطاة بالرهونات العقارية. وقام وليد شمّاعة بسرعة بتنفيذ مجموعة من المناقلات المهمة في المواقع العُليا استهدفت تركيز بُنية الإدارة وتعزيز فريق تقييم المخاطر، كما ظهر تأثيره في التغييرات الجديدة في توجيه اهتمام أكبر لسوق الشرق الأوسط باعتبارها إحدى أهمّ الأسواق الناشئة التي تركّز عليها الشركة، إلى جانب سوقي الصين وروسيا. وكان شمّاعة لعب دوراً أساسياً في تطوير عمليات البنك في المنطقة وتطوير صرافة الاستثمار في عمليات البنك الدولية.

"كابيتال" التي أسّسها فهد المبارك في العام 2001 ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارتها والعضو المنتدب، وانضمّ إلى الشركة باسل القضيب كرئيس تنفيذي في مارس 2006، وهو استمر في هذا المنصب بعد اتفاق الشراكة مع "مورغان ستانلي" في مطلع العام 2007. وكان القضيب عمل في عدد من الشركات والمصارف الإقليمية، وهو انتقل إلى "كابيتال غروب" من "بنك جي بي مورغان" حيث عمل لمدّة كرئيس لصرافة الاستثمار لمنطقة الشرق الأوسط.

وفي مايو من العام 2007، أعلن "مورغان ستانلي" عن التقدّم بطلب ترخيص للعمل كشركة مالية في السوق المصرية، كما قام بتعيين عمر دياب ممثلاً له في مصر مسؤولاً عن متابعة العلاقات مع عملاء الشركة في تلك السوق. علماً أنّ "مورغان ستانلي" يقوم بتقديم المشورة المالية للحكومة المصرية ولعدد من الشركات والمؤسسات في مصر، لكنه قرّر ترفيع تمثيله في السوق المصرية إلى وجود فعلي بهدف مواكبة النموّ الكبير في حركة الاستثمار

أبرز محطات التوسّع الإقليمي: فتح شركات متكاملة في دبي والسعودية ومصر وتركيا وفرع في قطر ووحدة لمؤشرات الأسواق ووحدة لتحليل أسهم 40 شركة في المنطقة

وكجزء من خطة التوسّع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي أغسطس من العام نفسه، أعلن البنك الاستثماري عن تأسيس وحدة أبحاث للأسواق المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برئاسة سين غاردنر الذي كان يرأس وحدة تحليل قطاع الاتصالات في البنك. وضمّ إلى الفريق كلاً من مي عطية ومروة الشيخ وتمام البربير، علماً أنّ الثلاثة كانوا يشغلون مسؤوليات في مجال التحليل المالي في "شركة إي أف جي هرمس" المصرية، كما تمّ في وقت لاحق تعيين فهمي الغصين الذي يأتي من "سيتي غروب" مديراً لتوزيع الأسهم والأدوات الرأسمالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

السوق التركية

ونفّذ "مورغان ستانلي" في الفترة نفسها خطوة ستراتيجية في السوق التركية عندما قام بتملّك شركة الوساطة المالية "أريجيل منكول ديغرلر" المرخص لها بالعمل في تركيا. ومهّدت تلك الخطوة لفتح أول مكتب متكامل للبنك في تركيا مطلع العام 2007. ومنذ دخوله السوق التركية قام "مورغان ستانلي" بترتيب عدد كبير من مهمات المشورة المالية مثل عمليات التملّك الاستثماري والاندماج وعمليات البيع وإصدارات الأسهم الأوّلية، وهو يعتبر الشركة المالية الأولى في تركيا في مجال تمويل الديون وتوفير الحلول لإدارة المطلوبات منذ العام 1997، كما يحتلّ المركز الثاني لجهة ترتيب إصدارات الأسهم وعمليات سوق الرساميل، والمركز الأول في إصدارات الدين التركية الحكومية منذ العام 1997، والمركز الأول في حجم عمليات الأسهم التي يتمّ التداول بها في السوق. ■

الرئيس الإقليمي لـ "مورغان ستانلي" د. جورج مخول:

توسعنا في المنطقة قرار ستراتيجي اتخذ قبل ارتفاع أسعار النفط

دبي - طارق زهنان

من مكتبه في مركز دبي المالي يتابع د. جورج مخول رئيس "مورغان ستانلي" لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنفيذ ستراتيجية التوسع الطموحة للبنك الاستثماري، متجولاً باستمرار بين مراكز نشاط البنك المتنامية في المنطقة. وقد وقع اختيار قيادة "مورغان ستانلي" على د. مخول لقيادة خطة التوسع هذه، نظراً لكفاءاته العالية والخبرات الغنية والمتنوعة التي راكمها خلال عمله مع مؤسسات الأبحاث وشركة "برايسس ووترهاوس" الاستشارية في اليابان، ثم في "مورغان ستانلي" الذي عمل فيه لمدة سبع سنوات كمسؤول عن استثمارات قطاع الميديا والاتصالات في اليابان، قبل أن يعمل لسنوات لاحقة كرئيس لاستثمارات قطاع التجزئة في القارة الأوروبية. وبدأ د. مخول حياته المهنية رئيساً لمركز الأبحاث العلمية الوطنية في كولومبيا في الولايات المتحدة، قبل أن يبدأ مساره المالي في شركة "برايس ووترهاوس كوبرز" العالمية التي انضم إليها في العام 1994 في نيويورك. ويحمل د. جورج مخول شهادة الدكتوراه في هندسة الكهرباء من جامعة سيراكوز.

في هذا الحوار يعرض د. مخول لرؤية "مورغان ستانلي" للتطورات المثيرة التي تعيشها المنطقة حالياً ولستراتيجية البنك الاستثماري الهادفة للانخراط التام في هذه التطورات، ليس فقط بهدف الإفادة من فرصها العديدة، بل أيضاً في محاولة للتأثير فيها والمساهمة الجادة في تنمية وتطوير السوق المالية في المنطقة. وهنا الحوار:

ستراتيجية متكاملة

■ ما هو الموقع الذي يحتله "مورغان ستانلي" في منطقة الخليج العربي، في ظل التحولات الحالية؟ وما هي الرؤية الستراتيجية للشركة في هذه المنطقة من العالم؟

□ استبق "مورغان ستانلي" معظم البنوك الاستثمارية العالمية، بولوجه المنطقة وفق ستراتيجية واضحة المعالم، تقوم على التواجد المباشر في عدد من أسواقها الرئيسية، ومدها بحزمة شاملة من الخدمات والمنتجات الاستثمارية مماثلة، كماً ونوعاً، لتلك التي يوفرها البنك في مختلف أماكن انتشاره. وسرعان ما نجح البنك في إنجاز عملية بناء متكاملة للبنية التحتية، على المستوى اللوجيستي، كما على مستوى الكوادر البشرية، وفق قناعة بأن هذه المنطقة من العالم هي الأكثر نمواً مقارنة بباقي مناطق انتشار شبكة مكاتب وفروع "مورغان ستانلي".

ما تشهده دول المنطقة مشابه لما شهدته الصين في التسعينات

تقتضي الإشارة إلى أن المستويات العالية لأسعار النفط وما نتج عنها من فوائض مالية لم تكن الدافع الوحيد للقرار الستراتيجي بالدخول إلى المنطقة، فالقرار اتخذ في صيف العام 2005. وحينها كانت أسعار النفط ما زالت في حدود 60 دولاراً للبرميل الواحد، أضف إلى ذلك أن تلك الفورة النفطية ليست الأولى، ولطالما شكل النفط المصدر الرئيسي للثروات في هذه المنطقة من العالم. وبذلك فإن الركائز التي تم عليها بناء ستراتيجية المؤسسة ترتبط بالتحول الذي تشهده المنطقة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية المدعمة بقرار سياسي، إضافة إلى عوامل أخرى أساسية مثل الاتساع الكبير في حجم الأسواق المالية وعدد الشركات والنمو الديموغرافي والفوائض المالية.

خدمات الوساطة والمتاجرة

■ كيف تقيّمون الفرص المتوافرة في السوق وحجم استجابة البنك لهذه الفرص؟

□ ما تشهده دول المنطقة مشابه لما شهدته الصين في التسعينات من القرن الماضي. والدروس التي تعلمها البنك من تجربته في الصين منذ العام 1992، أكدت أن

النجاح والريادة يتطلبان الاندفاع والتواصل المباشر مع حاجات السوق، ووضع كافة إمكانات البنك وقدراته في خدمة أهدافه.

■ **هل ترون فرصة لنمو خدمات الوساطة والمتاجرة على مستوى المنطقة؟ وهل الأسواق المالية المحلية قادرة على جذب الاستثمارات المؤسساتية بعيداً عن المضاربة؟**

□ نرى أن هذا النشاط هو أكثر الأنشطة المالية قدرة على النمو، في ظل التحول الذي تشهده أسواق المال في المنطقة. فهي ما زالت في بداية تكوينها وتطورها، مع ما يعنيه ذلك من إمكانات مستقبلية للنمو وجذب الاستثمارات.

سوق الدين ضرورة أساسية لتطور الأسواق المالية وليس كافياً للمنطقة تطوير سوق الرساميل

فمنذ الأشهر الستة المنصرمة، تشهد المنطقة إقبالاً من قبل المستثمرين الدوليين على الاستثمار في أسواق الأسهم المحلية وغيرها من الأدوات المالية. و"مورغان ستانلي" قادر على لعب دور فعال في تطوير أسواق المال، والمساهمة في نقلها من مفهوم المضاربة إلى مفهوم الاستثمار المؤسساتي. وهذا الانفتاح التدريجي للأسواق المحلية على الاستثمار الأجنبي نتيجة تخفيف القيود القانونية أمامه، سيشكل عاملاً إيجابياً لتطور تلك الأسواق، مع ضرورة المحافظة على السياسة المتدرجة في فتح الأسواق، وفق نظرة طويلة الأمد تتناغم مع واقع المنطقة.

■ **ما الذي يميز "مورغان ستانلي" عن أقرانه من المصارف الاستثمارية العالمية العاملة في المنطقة؟**

□ أترك الإجابة على هذا السؤال إلى عملاء "مورغان ستانلي" وعملاء المصارف المنافسة. لكن بالإمكان الإضاءة على الالتزام الذي يبديه "مورغان ستانلي" نحو جميع الأسواق التي يتواجد فيها، حيث يحافظ على وجوده في جميع الأسواق التي دخلها. وعلى مستوى المنطقة فإن البنك قرن القول بالفعل، فدخل إلى أسواق المنطقة بكامل قوته، مؤكداً رغبته في دعم نموها وتطورها.

الخدمات الاستشارية

■ **ما هي القطاعات التي تحظى بالأولوية وتحوز على الحصة الأكبر من نشاط "مورغان ستانلي"؟**

□ حتى تاريخه، فإن نشاط الخدمات الاستشارية Advisory Services هو الأكثر نمواً، في ظل العدد الكبير من الشركات المحلية الكبرى الآخذة بالتوسع والاندماج. يضاف إليها مشاريع خصخصة الشركات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، وما تتطلبه تلك العمليات من خدمات استشارية ذات معايير عالمية. ويأتي في هذا الإطار الدور الذي لعبه البنك في ترتيب صفقة بيع "الوطنية للاتصالات" إلى "كيوتل"، والمساهمة في ترتيب عملية الاندماج ما بين "مجموعة بنك الإمارات" و"بنك دبي الوطني". ومثل تلك الصفقات تشكل دلالة على حجم النمو الاقتصادي الذي تشهده المنطقة.

دبي في طريقها للتحول إلى سوق مالية دولية مع التوافر التدريجي لعامل الحجم وتدفقات الاستثمار

■ **هل تتوقعون قيام بعض الشركات العالمية بشراء إحدى المؤسسات والشركات المحلية العاملة في المنطقة؟**

□ مما لا شك فيه أن هذا الأمر سيحصل مستقبلاً، متى توافرت الفرص والأطر القانونية المناسبة. ولعل البداية ستكون قيام إحدى المؤسسات الأجنبية بتملك أحد المصارف المحلية، فهناك قطاعات تحظى باهتمام المستثمرين الأجانب، وهم في انتظار الوقت المناسب للقيام بذلك. وهنا تقتضي الإشارة إلى أن فتح الأسواق أمام المستثمرين الأجانب يشكل عنصراً أساسياً لتطور ونمو الأسواق والشركات المحلية، فلطالما ساهمت المنافسة في دفع الشركات نحو بذل أقصى طاقاتها ونحو المزيد من الإنتاجية. كذلك فإن عمليات الاندماج بين المصارف المحلية ستستمر، فالمشاريع الضخمة التي تشهدها المنطقة تتطلب وجود مصارف كبيرة الحجم وقادرة على مواكبة حاجات تلك المشاريع.

■ **إلى أين يمكن للتطور الحالي في الأسواق المالية الإقليمية أن يؤدي؟ وهل تعتقدون أن أسواق المنطقة اكتسبت الآن الحجم الكافي لدعم قيام صناعة مالية متطورة؟**

□ لكي تتطور الأسواق المالية في المنطقة تحتاج بقوة إلى تطور سوق الدين، لأن هذه السوق، وليس سوق الرساميل، هي الرافعة الحقيقية لتطور ونضج الأسواق المالية. لكن سوق الدين تعتمد بدورها، وبالدرجة الأولى، على نمو سوق الدين الحكومي، لأن هذه السوق تلعب عادة دور مرجعية قياس، توفر بدورها الأساس لتحديد منحى العائد على الأدوات الاستثمارية الأخرى. بتعبير آخر فإن المحرك الأساسي لنمو السوق المالية ليس المنتجات الأولية بل المشتقات. وهذا الجانب ما زال ضعيفاً في المنطقة، بل الذي يحصل في الخليج الآن هو تراجع الدين الحكومي بسبب الفوائض المالية وقيام الحكومات، كما في السعودية، بإطفاء الدين وبالتالي استرداد السندات من السوق.

دبي: مركز مالي دولي

■ **ما هو تقييمكم لمستقبل دبي كسوق مالية دولية؟**

□ دبي تتجه لأن تصبح سوقاً مالية دولية، لا تختلف عن أسواق أخرى. ويلعب المركز المالي الدولي الآن دور المحرك أو عامل التسهيل الأساسي لهذا التحول. بتعبير آخر، فإن كافة العوامل المطلوبة لتحول دبي إلى سوق مالية دولية رئيسية أصبحت متوافرة باستثناء عامل حجم السوق وعمقها والتدفقات الاستثمارية الإقليمية والدولية إليها، وهذا العامل يحصل الآن بوتائر متسارعة بسبب جاذبية البلد ومناخه الاستثماري وموقعه الستراتيجي على خريطة الأسواق المالية الدولية. ■

الصناديق السيادية: ومخاطر الاستثمار

مع تزايد الثروات في عدد من الدول النامية والناشئة، أخذت صناديق الاستثمار، التابعة لحكومات هذه الدول، تتكاثر، وتنمو قدراتها ونطاق توظيفاتها يتسع أكثر فأكثر. ترافق ذلك مع تحوّل أساسي في ستراتيجيات وخيارات الاستثمار لدى هذه الصناديق، من المحافظة الشديدة إلى اتخاذ درجات أكبر من المخاطرة. وقد قدرت الشركة المالية "ميريل لينش" أن تصل الأموال التي تديرها صناديق الثروات السيادية إلى نحو 7,9 تريليون دولار أميركي بحلول العام 2011، أي بنمو وسطي يقدر بـ 1,2 تريليون في السنة، خلال السنوات الخمس المقبلة، في حين يقدر مستواها الحالي بقيمة 2,5 تريليون دولار. وإذا أضيفت الاحتياطات النقدية لدى المصارف المركزية، يصبح مجموع الموجودات السيادية 11,1 تريليون دولار العام 2011.

توقعت "ميريل لينش" أيضاً أن تتطور سياسات الاستثمار لهذه الصناديق في أربعة اتجاهات رئيسية: من الموجودات قليلة المخاطر مثل سندات الخزينة الأميركية والودائع المصرفية، إلى الموجودات الأكثر مخاطرة مثل الأسهم وسندات الشركات والأدوات المالية المركبة؛ ومن الموجودات التابعة للقطاع العام إلى الموجودات التابعة للقطاع الخاص؛ ومن الدولار إلى العملات الأجنبية الأخرى؛ ومن الإدارة الداخلية للموجودات إلى الاعتماد المتزايد على مديري استثمار من خارج الصناديق نفسها، يتولون إدارة الاستثمارات الأكثر تخصصاً وتعقيداً والتي تتطلب كفاءات وخبرات متقدمة لا تتوفّر عادة لدى الصناديق السيادية.

اتجاهات توظيف جديدة

ومن أبرز الأمثلة على التحوّلات الكبرى في استثمارات الصناديق السيادية، نمط التوظيفات الجديدة لدى "جهاز أبو ظبي للاستثمار" الذي يعد أكبر صندوق استثمار سيادي في العالم، حيث تقدر استثماراته بين 650 مليار دولار، بحسب صحيفة "وول ستريت جورنال"، و875 مليار دولار، بحسب "مورغان ستانلي". فقد قام هذا الصندوق مؤخراً بشراء حصة بنسبة 5 في المئة تقريباً من "سيتي غروب"، أكبر مصرف في الولايات المتحدة، بمبلغ 7,5 مليارات دولار، حيث ستحصل الهيئة على سندات قابلة للتحويل إلى أسهم بسعر يتراوح ما بين 31,83 دولاراً و37,24 دولاراً في الفترة الممتدة ما بين مارس 2010 وسبتمبر 2011. وستدفع "سيتي غروب" معدل فائدة بنسبة 11 في المئة على هذه السندات، وهي نسبة تتجاوز النسب المدفوعة على سندات الشركات الأميركية العادية. وبذلك يصبح الصندوق أكبر مساهم في هذه المجموعة المصرفية الأميركية الكبرى، بعد أن كان الأمير **الوليد بن طلال**، الذي اشترى حصته في العام 1999، هو المساهم الأكبر في هذه المجموعة. كما حصل مصرف الاستثمار

توقّع ارتفاع الموجودات السيادية إلى نحو 11,1 تريليون دولار في العام 2011

الأميركي "ميريل لينش" على مبلغ 6,6 مليارات دولار لتعزيز أمواله الخاصة من مصادر مختلفة بما في ذلك الصناديق السيادية، بعد تسجيله خسائر ضخمة في النصف الثاني من العام الماضي بلغت نحو 16,7 مليار دولار نتيجة أزمة القروض السكنية وتراجع قيمة بعض الأدوات المالية المركبة، وانخفاض سعر سهمه إلى النصف تقريباً منذ نحو عام حتى اليوم.

وقامت مؤخراً مؤسسة الاستثمار الحكومية في سنغافورة بخطوة مماثلة، حيث أعلنت عن نيتها شراء سندات قابلة للتحويل إلى أسهم في بنك سويسرا المتحد بنحو 11 مليار فرنك سويسري. وسيستخدم البنك هذا المبلغ لتعزيز رأس ماله وزيادة معدل الملاءة لديه، كما فعلت قبله المجموعة المصرفية "سيتي غروب"، وذلك بعد الخسائر الضخمة التي أصابت كلا المصرفين من القروض السكنية دون العادية التي موّلاها في الولايات المتحدة، والتي تجاوزت حتى الآن مستوى 10 مليارات دولار لدى كل منهما. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخسائر الكبرى خفضت معدل الملاءة لدى المصرفين بشكل بارز، خاصة لدى "سيتي غروب" حيث وصل إلى 7,3 في المئة في نهاية الفصل الثالث، ويقدّر أن يكون قد انخفض أكثر في الفصل الرابع.

استثمارات مباشرة

والواقع أن تملّك الصناديق السيادية حصصاً في شركات في أوروبا والولايات المتحدة ليس اتجاهاً فريداً، بل يندرج في سياق موجة عامة من الاستثمار المباشر في الشركات الغربية من قبل المؤسسات والشركات الحكومية في الدول ذات الفوائض النقدية الكبيرة. يأتي ذلك في ظل انتقال الثقل والثروة المالية من الولايات المتحدة، التي أصبحت أكبر دولة مدينة في العالم، إلى مجموعة من الدول ذات الفوائض النقدية المتزايدة التي أصبحت تفوق حاجة الحكومة الأميركية إلى الإستدانة. أضف إلى ذلك أن تراجع معدلات الفوائد على الدولار وانخفاض سعر صرفه أيضاً جعلا مردود الاستثمارات في السندات الحكومية الأميركية دون مستوى التضخم في عدد من البلدان



"سيتي غروب": 7,5 مليارات دولار من "جهاز أبو ظبي للاستثمار"

المستثمرة، مما دفع الصناديق السيادية في هذه البلدان إلى السعي نحو تعزيز مردود محافظها، وبالتالي زيادة اهتمامها بالتوظيفات الأكثر مخاطرة كالأسهم والأدوات المالية القريبة من الأسهم. كما أن حجم الأموال المتراكمة والمتنامية لدى هذه الصناديق أصبح يفوق بكثير المستوى المطلوب للغرض الذي أنشئت لأجله، سواء كان ذلك الحفاظ على الاستقرار المالي أو النقدي أو الادخار للأجيال القادمة، مما يسمح لها في حمل مراكز أكثر مخاطرة والتعرض لمدى أكبر من المغامرة من خلال الدخول في مجالات توظيف أكثر مخاطرة نسبياً.

"جهاز أبو ظبي للاستثمار" الأكبر عالمياً، والسعودية تنافسه إذا ما أنشأت صندوقها السيادي للثروة

وتعتبر "هيئة الاستثمار الكويتية" أقدم صندوق سيادي قائم، حيث تأسس في العام 1953، يليها صندوق "تماسيك هولدنغ" في سنغافورة في العام 1974، ثم "جهاز أبو ظبي للاستثمار" الذي أنشئ منذ العام 1976 ليصبح اليوم أكبر صندوق سيادي في العالم. وفي السنوات القليلة الماضية تسارع تأسيس الصناديق السيادية في عدد من الدول ذات الفوائض النقدية شملت ليبيا وقطر العام 2005، والصين وروسيا العام 2007. وتأتي أموال الصناديق السيادية بشكل أساسي من مصدرين رئيسيين: الفوائض النقدية الضخمة المتراكمة لدى الدول النفطية كالسعودية والإمارات والكويت وروسيا والنروج، والفوائض النقدية الآتية من التصدير لدى عدد من الدول الأخرى غير النفطية وفي مقدمها الصين التي تتمتع بأكبر احتياطات نقدية في العالم تبلغ قيمتها 1,2 تريليون دولار. ويعزى جزء من زيادة الاحتياطي النقدي في الصين أيضاً، بقيمة 200 مليار دولار سنوياً في السنوات القليلة الماضية، إلى قيام المصرف المركزي بشراء الدولار من المصدرين المحليين للحؤول دون ارتفاع سعر صرف العملة الصينية، اليوان.

فئتان من الصناديق السيادية

وتنقسم الصناديق السيادية إلى فئتين رئيسيتين: صناديق المواد الأولية، التي تنشأ من خلال إيرادات تصدير المواد الأولية. وتخدم هذه الصناديق أهدافاً متعددة، لا سيّما تثبيت إيرادات الموازنة والادخار للأجيال اللاحقة ودعم ميزان المدفوعات عند الحاجة. لكن بالنظر إلى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار معظم المواد الأولية في السنوات الأخيرة، تحوّل العديد من الصناديق المنشأة أساساً لتثبيت إيرادات الموازنة أو دعم ميزان المدفوعات إلى صناديق إدخار حيث يمكنها الاستثمار في نطاق أوسع بكثير من صناديق التثبيت أو الدعم المالي التي تركز عادة على التوظيف في موجودات سائلة ومتدنية المخاطر. أما الفئة الثانية من الصناديق، فهي تنشأ بشكل أساسي عبر تحويل الموجودات من احتياطات العملات الأجنبية المتراكمة لدى المصارف المركزية نتيجة الفوائض الكبيرة في الحسابات الجارية من موازين المدفوعات لدى الدول الناشئة المصدرة. الفرق بين هاتين الفئتين هو أن موجودات صناديق المواد الأولية تأتي من العملات الأجنبية المقبوضة من الحكومات حيث لا تتحول هذه العملات إلى العملة المحلية أو تدخل في الاقتصاد المحلي، وبالتالي لا تحتاج إلى إجراءات مقابلة لعزل الضغوطات التضخمية عبر إصدار سندات دين محلية. في المقابل فإن الصناديق التي ليست ناشئة عن بيع المواد الأولية تحقق جزءاً أساسياً من موجوداتها من العملات الأجنبية المتراكمة والمتأتية عن تثبيت العملة ويمكن اعتبارها بالتالي كموجودات مقترضة.

ولا تقتصر موجة إنشاء الصناديق السيادية على الدول ذات الفوائض المالية الضخمة، كما بالنسبة لدول الخليج والدول سريعة النمو كالهند والصين، بل أصبحت دول نامية عديدة تعمل على إنشاء صناديق سيادية جديدة أو إحياء صناديق تنمية قائمة مع تفعيل سياساتها الاستثمارية تحديثها وتغذية موجوداتها عبر تحويل أية فوائض نقدية قد تحققها إلى هذه الصناديق، كتلك المترتبة على خصخصة الشركات والمؤسسات العامة. في المقابل، فإن اليابان الذي يتمتع باحتياطات نقدية في مصرفه المركزي بقيمة 880 مليار دولار مازال يحتفظ بها في توظيفات متدنية المخاطر مثل سندات الخزينة الأميركية، والتي تعطي

حجم بعض الصناديق السيادية الكبرى في العالم

(مليار دولار)

البلد	الصندوق	الحجم	سنة الإنشاء	مصدر الأموال
الإمارات	جهاز أبو ظبي للاستثمار	875	1976	نفط
النروج	صندوق التقاعد الحكومي	380	1996	نفط
سنغافورة	شركة الاستثمار الحكومية	330	1981	مختلف
السعودية	عدة صناديق	300	–	نفط
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	250	1953	نفط
الصين	شركة الاستثمار العامة	200	2007	مختلف
سنغافورة	هولدنغ تماسيك	160	1974	مختلف
أخرى		100	–	
ليبيا	صندوق احتياط النفط	50	2005	نفط
قطر	هيئة الاستثمار القطرية	50	2005	نفط
الجزائر	صندوق ضبط الإيرادات	43	2000	نفط
أوستراليا	صندوق المستقبل الأوسترالي	40	2004	مختلف
آلاسكا (الولايات المتحدة)	مؤسسة الصندوق المستمر	35	1976	نفط
روسيا	صندوق الأجيال القادمة	32	2007	نفط
بروناي	هيئة استثمار بروناي	30	1983	نفط
أخرى		100		
مجموع كل الدول		2875		

المصدر: "مورغان ستانلي"

معدل فائدة بنسبة تتجاوز 4 في المئة، أي أعلى بكثير من معدلات الفائدة على السندات الحكومية المحلية التي لا تتجاوز 1 في المئة. لكن العديد من الخبراء يتوقعون أن تطال اليابان موجة إنشاء صناديق الاستثمار السيادية، خاصة وأن احتياطاتها تعتبر عالية جداً بالمقارنة مع دول صناعية رئيسية أخرى، حيث لا تتجاوز 67 مليار دولار في الولايات المتحدة، و50 ملياراً في كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا. وبذلك تصبح الصناديق السيادية وسيلة لتحقيق إيرادات أكبر من دون الاضطرار لتغيير سياسات المصارف المركزية أو تعريضها لمخاطر أعلى.

صناديق الدول النامية تعيد الاستقرار إلى الأسواق الأميركية

وقد تسبق المملكة العربية السعودية اليابان في إنشاء الصناديق السيادية، حيث أعلنت المملكة مؤخراً عن نيتها إطلاق صندوق سيادي للثروة قد يتجاوز حجمه "صندوق أبو ظبي للاستثمار"، ليحتل بدوره المركز الأول في العالم. ومن المتوقع أن يتم إنشاء هذا الصندوق تحت رعاية "صندوق الاستثمار العام"، أو تحت رعايته الذي تحد قوانينه من مجالات الاستثمار المسموحة له والتي تقتصر كذلك على الموجودات المحلية فقط. وفي السابق كانت الثروة المالية السعودية المحققة من الزيادة في الصادرات النفطية تتوزّع بين "مؤسسة النقد السعودية" (ساما) والمؤسسات الحكومية المحلية. وحتى الآن، تعتبر سياسة "ساما" محافظة جداً ومقتصرة على الاستثمار في سندات الخزينة الأميركية بشكل رئيسي، إلى جانب بعض التوظيفات المحدودة في الأسهم. لكنها قد تلحق ببعض المصارف المركزية في دول الخليج الأخرى التي أخذت مؤخراً تدخل في مجال الاستثمارات البديلة كأسهم الشركات الخاصة غير المدرجة في البورصة (Private Equity)، بالإضافة إلى صناديق التحوّط التي تتميّز بدرجة عالية من المخاطرة في سياساتها الاستثمارية.

جدل دولي حول المراقبة

ومع تنامي أهمية وحجم صناديق الاستثمار السيادية، أخذت جهات وهيئات دولية عدة تنادي بوضع قواعد لمراقبة عمل هذه الصناديق، خاصة وأن معظمها يشكو من عدم الشفافية وقلة الإفصاح، حيث لا تنشر ميزانياتها أو تعلن عن سياساتها ووجهات استثمارها. وفي أكتوبر الماضي، اتفق ممثلون عن الدول الصناعية السبع الكبرى وعدد من مدراء صناديق الاستثمار السيادية على وضع قواعد عامة للعمل، حيث يقوم حالياً صندوق النقد الدولي بتحديد القواعد للصناديق السيادية فيما تعمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على وضع إجراءات خاصة بالأطراف الذين يتلقون الاستثمار. غير أن بعض

التوجهات الاستثمارية الجديدة لعام 2008:
دور المؤسسات المستثمرة في منطقة الخليج

markaz.com/panel

التقرير و تسجيل الفيديو متوفران **للتنزيل الآن**

مجموعة من الآراء والتوصيات التي طرحها نخبة من المتخصصين من الجهات التالية

المركز / مركز قطر المالي / بلتون فاينانشالز / أويك / ستاندارد شارتيرد بانك / إم أى بي سي جروب إنفسمنت بانكينك سيرفيسيس / جينيس-أكينسون اسيت مانيجمينت / ماكنزي / كريدت أجريغول / أسك إنفسمنت مانجرز / يورو ماني

+965 224 8000 | markaz.com

2008 عام جديد... تحديات جديدة

هانحن نعيش بواكير عام 2008، وهاهي التحديات التي تواجهها مؤسسات ادارة الاصول تتنامى على مستوى المنطقة والعالم. يجمع هذا التقرير مجموعة من الآراء والتوصيات التي طرحها نخبة من المتخصصين في حلقة نقاشية استضافها المركز. للحصول على نسخة من التقرير يرجى زيارتنا على markaz.com/panel



المركز المالي الكويتي ش.م.ك | إدارة الأصول | خدمات مالية وتمويلية



قمة الدول الصناعية السبع الكبرى: هاجس الرقابة والشفافية

الصناديق اعترض على هذه الخطوات، لا سيما "صندوق التقاعد الكندي" الذي حذّر من وضع قواعد عامة لا تميّز بين الصناديق المختلفة، حيث أن هناك صناديق عديدة قامت أساساً على الاستثمار في القطاع الخاص حصرياً وعلى تحقيق إيرادات عالية وتنافسية مثل صناديق التقاعد وذلك مهما كبر حجمها كما في النروج، لكن معظم الصناديق الأخرى لا تهدف إلى تحقيق عائدات محددة، وبالتالي لا تخضع لضغوطات الربح والخسارة التي تتعرض لها الصناديق التابعة للقطاع الخاص. كما أن بعض مدراء الصناديق السيادية الكبرى يشارك في هذا الرأي ولا يعتبرون أن عليهم إظهار أي شفافية إلا تجاه حكوماتهم المحلية، إذ أن الصناديق التي يديرونها تابعة لها وليس للقطاع الخاص. أضف إلى ذلك أن مجموع موجودات صناديق الاستثمار السيادية في العالم اليوم لا يتجاوز 1,5 في المئة من مجموع الاستثمارات العالمية الخاصة والعامة والمقدرة بنحو 165 تريليون دولار.

غير أن النمو السريع لهذه الصناديق وأثره على الأسواق المالية هو السبب وراء سعي بعض الهيئات الدولية إلى تحديد قواعد عملها لجعلها أكثر شفافية. فإن بعض الصناديق السيادية توظف أموالاً في صناديق التحوّط ذات المخاطر المرتفعة، إما مباشرة أو من خلال الاستثمار في صناديق استثمار تقليدية، لكنها توظف جزءاً من موجوداتها في صناديق التحوّط لتعزيز فرصها في تحقيق مردود أعلى. وهذا ما يزيد بدوره من المخاطر الكلية بالنظر إلى ترابط المؤسسات المختلفة، الأمر الذي يقوي من مخاطر حدوث أزمات كليّة (Systemic risk) التي تطال، مثل كرة الثلج، حلقة أوسع بكثير من الجهات والمؤسسات المعنية أساساً، كما حدث مؤخراً بالنسبة لأزمة القروض السكنية الأميركية.

في المقابل، يشير بعض الخبراء الماليين إلى الأهمية المتزايدة للصناديق السيادية بالنسبة للاقتصاد العالمي والأسواق المالية الدولية، حيث أنها أسهمت في تجنيب العالم هزات مالية كبرى، سواء نتيجة الارتفاع الحاد الأخير في أسعار النفط أو بتأثير من أزمة القروض السكنية في الولايات المتحدة. فإن أياً من هذين التطورين كان يمكن أن يحدث خضة كبيرة في الأسواق المالية الدولية، لكن ذلك لم يحدث. ويعزى ذلك، حسب رأي العديد من هؤلاء الخبراء، إلى الأموال الوفيرة التي يعاد ضخها في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية من قبل الصين والدول المصدرة للنفط، لا سيّما من خلال الصناديق السيادية، والتي تسهم في إعادة الاستقرار إلى الاقتصاد الكلي والأسواق الدولية خصوصاً في

الكويت: 5 مليارات دولار في "سيتي غروب" و"ميريل لنش"

أعلنت "الهيئة العامة للاستثمار" في الكويت عن استثمارها ما قيمته نحو 5 مليارات دولار، توزّعت بين "مجموعة سيتي المصرفية"، و"مؤسسة ميريل لنش" (Merry Lunch). فقد تم استثمار ما قيمته نحو 3 مليارات، من خلال المشاركة في إصدار أسهم ممتازة قابلة للتحوّل إلى أسهم عادية (Convertible Preferred Securities) في الإصدار الأخير في أسهم رأس مال "مجموعة سيتي المصرفية" والذي يبلغ إجمالي قيمته نحو 12,5 مليار دولار. أما القيمة المتبقية والبالغة 2 مليار دولار، فشاركت بها في الإصدار الأخير في أسهم "ميريل لينش" (Convertible Preferred Stock) والذي تبلغ قيمته نحو 6,6 مليارات دولار. وتأتي هذه الخطوة انطلاقاً من الدور الذي تلعبه الهيئة بصفتها مستثمراً طويل الأجل، إذ ترى أن هناك فرصاً استثمارية سانحة ومتوافرة في أسواق الأسهم العالمية وخاصة في القطاع المالي.

الاستثمارات المحلية

وتُعدّ "الهيئة العامة للاستثمار" في الكويت من أكبر المؤسسات العامة التي تستثمر في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث بلغ إجمالي استثماراتها نحو 3,9 مليارات دينار من إجمالي المبلغ الذي توظّفه المؤسسات العامة والمقرر بنحو 6,2 مليارات دينار كويتي. وتتوزّع استثمارات "الهيئة العامة للاستثمار" على 8 شركات أبرزها "بيت التمويل الكويتي" وبما قيمته نحو 1,230 مليار دينار كويتي، وشركة الاتصالات المتنقلة "زين" بما قيمته نحو 1,779 مليار دينار كويتي، كما تساهم في كل من "الشركة الكويتية للاستثمار"، "بنك بوبيان"، "الشركة الدولية للتمويل"، "شركة إسمنت الكويت"، "الشركة الوطنية للاتصالات" و"شركة المواشي". وسبق لمجلس الوزراء الكويتي أن خصص نسبة 6 في المئة من حصة الحكومة في الشركة الثالثة للهاتف النقّال لـ "الهيئة العامة



بدر السعد

الولايات المتحدة. وقد ساهمت "صناديق الاستثمار السيادية" تحديداً في التخفيف من أثر أزمة القروض السكنية على المصارف الدولية من خلال ضخ نحو 27 مليار دولار في هذا القطاع.

.. وحول أثرها على السيادة

في هذا الإطار، شكل استثمار "جهاز أبو ظبي للاستثمار" بقيمة 7 مليارات دولار في رأس مال "سيتي غروب"، الذي تعرض لخسائر كبيرة نتيجة أزمة القروض السكنية، إشارة إلى الأسواق العالمية بأن الدول النفطية العربية تسهم في إعادة الاستقرار إلى الشركات والأسواق الأميركية حفاظاً على قيمة استثماراتها فيها. من جهة أخرى، يفسر اهتمام "هيئة الاستثمار الكويتية" بسوق القروض السكنية الأميركية حرصها على إيجاد فرص استثمار جيدة يمكن أن تؤدي إلى مردود عال في المستقبل. فبعد تركيزها على الاستثمار في الأسواق الآسيوية في الأشهر الأخيرة، تحولت نحو التوظيف في الأسواق الأوروبية، والأميركية بشكل خاص، التي أصبحت اليوم تبدو دون قيمتها الحقيقية وتقدم بالتالي فرصاً جيدة لتحقيق نسب نمو أعلى بكثير من غيرها. لكن على الرغم من المخاوف المتزايدة من أنماط التوظيف الجديدة لدى "صناديق الاستثمار السيادية" واتجاهها المتنامي نحو المنتجات والموجودات المالية عالية المخاطر، فإنّ الاستثمارات ذات المخاطر العالية لا تشكل تهديداً لمجموع الموجودات في ضوء النمو السريع والمتزايد لموجوداتها بشكل عام مما يذوّب بدوره حصة الاستثمارات المخاطرة.

استثمارات الصناديق السيادية تثير حساسية "سيادية" في بعض الدول الغربية

من جهة ثانية، صدرت بعض الخطابات المنددة أو المعارضة لاستثمارات الصناديق السيادية في الشركات والمصارف الغربية، حيث أعلن الرئيس الفرنسي أنه سيدافع عن المدراء الفرنسيين تجاه الصناديق السيادية "العدوانية"، كما أعرب بعض السياسيين الأميركيين عن قلقهم تجاه تنامي الاستثمارات المباشرة للصناديق السيادية في المؤسسات الأميركية وعن الحاجة إلى ضبطها ومراقبتها عن كثب. فعلى الرغم أن الاستثمار الخارجي المباشر هو أمر محبذ في الأنظمة الليبرالية الغربية، فإن الصناديق السيادية هي تابعة لحكومات الدول التي تنتمي إليها، مما يجعل موضوع استثماراتها أكثر حساسية إذ يحمل في طياته عنصراً سياسياً، وبالتالي يمكن اعتباره بمثابة تدخل سياسي وليس مجرد توظيف عادي. غير أن حاجة الشركات الغربية، لا سيّما في الولايات المتحدة، إلى التمويل بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي والخسائر المرتبطة بأزمة القروض السكنية الأميركية، يجعل هذه الشركات وحكومات بلدانها الأم أكثر تقبلاً لشراء الصنايق السيادية حصص فيها، ما يشكل فرصة لهذه الصناديق لتنويع مجالات استثمارها وتعزيز مصادر دخلها.

ويبدو أن الصناديق السيادية المختلفة قد تعلّمت من تجربة "هيئة الاستثمار الكويتية" التي اضطرت في الثمانينات إلى بيع جزء مهم من استثمارها في شركة "النفط البريطانية" (British Petroleum) عند تجاوزها سقف الـ20 في المئة بطلب من حكومة تاتشر آنذاك. والتجارب الأحدث لشركة "موانئ دبي" وعدد من الشركات الصينية عند محاولتها تملّك حصص غالبية في شركات أساسية أو الدخول في قطاعات ستراتيجية. وعليه، لا يتوقع أن تحافظ هذه الصناديق على سياسة محافظة ومتأنية في التوظيف لئلا تقفل في وجهها أبواب بعض الأسواق المالية في البلدان الصناعية الكبرى، مما ينقلب ضدها أيضاً إذ يحرمها من مجالات استثمار قيّمة ومهمة من جهة، ويضطرها إلى زيادة توظيفها في بلدانها الأم ما يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية في أسواقها المحلية. ■

للاستثمار"، ولعبت "الهيئة العامة للاستثمار" دوراً مهماً في السوق المحلية، من خلال العمل على رفع مستوى الوعي الاستثماري لدى المستثمرين، وتشجيع الشركات على طرح أدوات مالية كصناديق الاستثمار للحد من الاستثمار الفردي. وتساهم الهيئة في العديد من الصناديق الاستثمارية التابعة لشركات الاستثمار الكويتية.

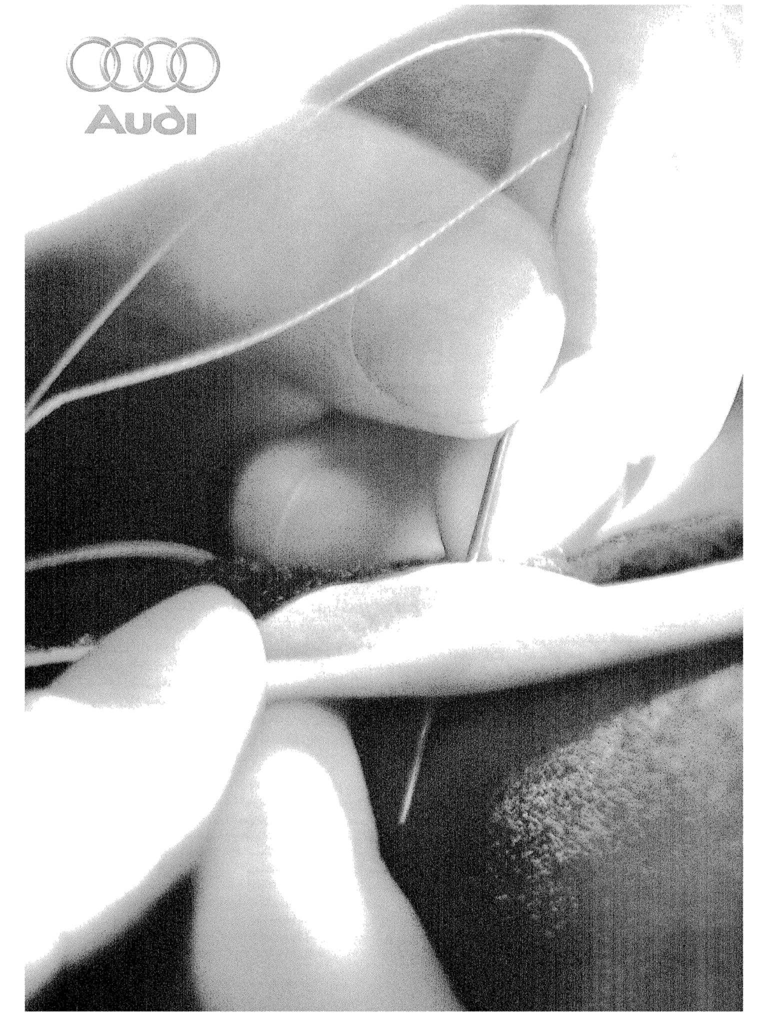
وكان مجلس إدارة "الهيئة العامة للاستثمار" أصدر القرار الرقم 2/2–2006/2005 في العام 2005، والذي تضمن الموافقة على الستراتيجية الجديدة للهيئة والمعدة من قبل مؤسسة "ميرسر" الاستشارية وذلك بعد دراسة النشاط الاستثماري للهيئة والنُظم والإجراءات الإدارية المتبعة، ومقارنة نشاطاتها مع أفضل المؤسسات المشابهة. وتضمنت هذه الستراتيجية التوزيع النوعي والجغرافي للأصول في احتياطي الأجيال القادمة، وتم تعديل بعض النسب الموجودة المعمول بها في الستراتيجية السابقة تماشياً مع الأهداف الجديدة، والتي تؤدي عند تحقيقها إلى مضاعفة الأصول في احتياطي الأجيال القادمة خلال 10 سنوات.

الرابعة عالمياً

وتحتل "الهيئة العامة للاستثمار" في الكويت المرتبة الرابعة من حيث الموجودات بين الصناديق السيادية على مستوى العالم، إذ تقدر موجوداتها بنحو 243 مليار دولار، يذكر أن دولة الكويت تملك أقدم صندوق ثروة سيادية (Sovereign Wealth Fund) في العالم، وكانت أسست في العام 1953 "المجلس الاستثماري الكويتي" في لندن، وفي العام 1982 تم تأسيس "الهيئة العامة للاستثمار" كجهاز حكومي مستقل مسؤول عن إدارة الأصول والاحتياطات المالية للدولة.

أبرز الشركات التي تستثمر فيها الهيئة في الكويت

المؤسسة التي تستثمر فيها الهيئة	نسبة المساهمة (في المئة)
بيت التمويل الكويتي	24.079
بنك بوبيان	20
شركة الاتصالات المتنقّلة "زين"	24.608
الشركة الوطنية للاتصالات	23.54
إسمنت الكويت	29.363
الشركة الكويتية للاستثمار	76.194
الدولية للتمويل	18.40
المواشي	51.549


Audi



صراع عالمي على النفط

اعداد: "مركز الاقتصاد والأعمال للأبحاث"

في العام 2005، وعندما كان معدل سعر النفط في حدود 40 دولاراً للبرميل، صدر عن مؤسسة "غولدمان ساكس" تقرير تحليلي توقع أن يصل هذا السعر إلى 100 دولار للبرميل. وقد قوبل ذلك التوقع في حينه بالتشكيك من قبل العديد من المحللين. أما اليوم، وبعد بلوغ سعر البرميل عتبة الـ 100 دولار بأسرع مما كان متوقعاً، فلم يعدّ هناك من يشكك بإمكان تعدي هذه العتبة بسهولة في المستقبل المنظور. وعلى الرغم من أن سعر النفط اليوم هو ضعف ما كان عليه منذ نحو السنة، وأربعة أضعاف مستوى العام 2002، فإن البعض يرى أن العالم في المستقبل سينظر إلى الوراء بحسرة لسعر الـ 100 دولار للبرميل بأنه كان منخفضاً نسبياً.

هذا الرأي المقلق تشارك فيه، إلى حد كبير، وكالة الطاقة الدولية التي تضمن تقريرها السنوي الأخير في شهر نوفمبر المنصرم، وعلى غير عادة، مخاوف وتحذيرات من الاتجاه المتوقع لسعر النفط مستقبلاً ووقعه على الاقتصاد العالمي.

وكالة الطاقة الدولية تحذّر.. والحل بترشيد الاستهلاك

ورأت الوكالة أنه إذا لم تتخذ الحكومات قرارات جريئة وسريعة بشأن ترشيد استعمال الطاقة، فإن العالم مقبل على نقص كبير في إمدادات النفط خلال عقدين من الزمن قد يؤدي بدوره إلى صراعات حادة على النطاق العالمي.

لماذا الارتفاع السريع؟

أصبح واضحاً اليوم أن ما حدث ويحدث في سوق النفط ينطلق من تطورات هيكلية طويلة الأمد، ويخضع أيضاً لأسباب ومؤثرات آنية في المدى القصير. والمخاوف التي عبّرت عنها وكالة الطاقة الدولية تتعلق بشكل خاص بالتطورات الهيكلية في سوق النفط، أو بكلام آخر تطور الطلب العالمي على النفط من جهة، والاحتياطات وطاقة الإنتاج من جهة أخرى.

ارتفاع الطلب

فالطلب العالمي على النفط يرتفع منذ سنوات بوتيرة سريعة ومتواصلة، تدفعه بشكل أساسي الزيادة الكبيرة في الطلب على الطاقة في كل من الصين والهند. وهذان البلدان، اللذان يتعدى عدد سكان كل منهما المليار نسمة، يشهدان نمواً وتوسّعاً اقتصادياً غير مسبوقين في حجمهما ومجالاتهما على نطاق الدول النامية، وطلباً متسارعاً على الطاقة لأغراض الإنتاج الصناعي والاستهلاك عامة. وينمو الطلب على الطاقة في الصين بمعدل 15 في المئة سنوياً منذ سنوات، بحيث أنها تخطت في العام 2003 اليابان لتصبح ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة، علماً أن استهلاكها الإجمالي أخذ يقترب من استهلاك الولايات المتحدة. وتسير الهند بخطى مماثلة.

وفي المقابل، فإن الولايات المتحدة والدول

الصناعية الأخرى لم تحقق حتى الآن تقدماً كافياً في ترشيد استهلاكها من الطاقة بما يؤثر في نسبة نمو الطلب العالمي. وهكذا، وبعد ارتفاع الطلب العالمي بنحو 1,5 برميل يومياً خلال العام 2007، فإن وكالة الطاقة الدولية تتوقع زيادة أكبر بواقع 2,2 مليون برميل يومياً خلال العام 2008. علماً أنه في حال دخول الاقتصاد الأميركي في مرحلة ركود، كما تشير التوقعات الأخيرة، فإن ذلك قد يقلل بعض الشيء من هذا النمو، ولكن ليس بما قد يؤثر في سوق النفط بشكل ملحوظ ولفترة طويلة. والمقلق أنه فيما تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على النفط سيرتفع بمعدل 2 في المئة سنوياً حتى العام 2012، فإن توقعات أخرى تقول أن الطلب الإجمالي سيزداد من نحو 90 مليون برميل يومياً كما هو حالياً، إلى 140 مليون برميل في اليوم خلال 25 سنة، أي بنسبة 56 في المئة.

ارتفاع الأسعار نتاج تطوّرات هيكلية بعيدة المدى

... وتراجع الإنتاج

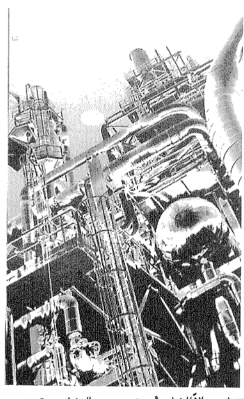
عصر النفط الرخيص انتهى... ولن يعود

والسؤال المطروح هو هل سيكون بإمكان الدول المنتجة والمصدّرة للنفط تلبية هذا الطلب المتنامي؟ وتبدو الإجابة على هذا السؤال غير مشجعة في ضوء المعطيات الحالية. فاحتياطات بحر الشمال وخليج المكسيك النفطية آخذة بالانخفاض وقد تستهلك كلياً خلال العقدين المقبلين. وهناك اليوم أنباء متزايدة عن تراجع طاقة إنتاج الكثير من الآبار المهمة في العديد من الدول النفطية، وكلام بأن تقديرات الاحتياطات المؤكدة في بعض الحقول الكبيرة كان مبالغ فيها. وفيما تواجه "دول الأوبك" ضغوطاً مستمرة لرفع إنتاجها من أجل التأثير في سوق النفط، فيبدو أنه ليس لديها الطاقة الإنتاجية الإضافية الضرورية لذلك في الوقت الحاضر حتى لو أرادت رفع الإنتاج.

ويبدو واضحاً أن المرحلة المقبلة ستتطلب إنفاقاً متزايداً على مشاريع الاستكشاف والتطوير وصيانة الحقول الحالية ومحاولة رفع إنتاجيتها واستعمال التطورات التكنولوجية المستمرة في هذا المجال، وذلك كله سعياً وراء حجم متناقص من احتياطات النفط والغاز العالمية. وقد يضطر العالم في النهاية إلى استغلال احتياطات النفط الثقيل جداً المتوفّرة مثلاً في مساحات شاسعة من كندا، أو النفط في الصخور الرملية وغير ذلك من احتياطات تبدو مكلفة جداً أو بعيدة المنال حالياً، خاصة من حيث الأضرار البيئية التي ستترتب على استغلالها. وبالإجمال، فإن كل ذلك يعني أن تكلفة استخراج النفط ستتجه إلى الارتفاع بشكل مستمر أيضاً في المرحلة المقبلة، وهو ما سينعكس في سعره، خاصة أن بعض أساليب الاستخراج لن تكون ذات جدوى اقتصادية إلا إذا كان سعر النفط على مستوى مرتفع.

الدول الصناعية الأقل تضرراً من ارتفاع الأسعار، والدول النامية هي الضحية

ولو كانت معطيات العرض والطلب في السوق لا



تترك مجالاً للشك بأن منحى سعر النفط سيبقى نحو الارتفاع في السنوات المقبلة، فإن عنصراً أساسياً آخر سيكون له دور كبير في هذا المجال، وهو تطور طرأ على هيكلية سوق النفط في العقدين الأخيرين، يتعلق بالدور المهم جداً للسوق الآجلة للنفط في تحديد الأسعار، والمضاربات التي تحصل فيها، وتأثرها بالكثير من العوامل والتطورات قصيرة الأجل. وقد كانت السوق الآجلة هذه عاملاً مهماً في إضعاف قدرة "منظمة الأوبك" على التحكّم بسوق النفط في السنوات الأخيرة والحدّ من ارتفاع السعر.

ومن خلال هذه السوق والمضاربات التي تحصل فيها، كان هناك مجموعة من المؤثرات الآنية التي أدت في الفترة الأخيرة إلى قفزات متتالية في سوق النفط أوصلته إلى عتبة الـ100 دولار للبرميل، منها مثلاً:

– الاضطرابات في نيجيريا والتفجيرات التي حصلت في الجزائر.

– اغتيال بنازير بوتو وحال عدم الاستقرار في باكستان، التي تعتبر من ركائز السياسة الأميركية في المنطقة كما في الشرق الأوسط.

– العلاقات المضطربة بين الولايات المتحدة وإيران والتحرشات التي حصلت في مضيق هرمز في المرحلة الأخيرة.

– انخفاض المخزون النفطي الأميركي في آخر أرقام صدرت بهذا الشأن، حيث أن السوق الآجلة تتابع المؤشرات قصيرة الأجل وتتأثر بها إلى حد كبير.

– التقلبات في سعر الدولار واتجاهه نحو الانخفاض بشكل حاد.

وتنوّع المؤثرات أعلاه ومداها، هو خير تفسير لحال الاضطراب في أسواق النفط العالمية، والأهمية



الوزير علي النعيمي متحدثاً خلال قمة أوبك الأخيرة

المتزايدة لعنصر الخوف في تحديد سعر النفط ومدى تقلباته، ومنحى ارتفاعه السريع في الآونة الأخيرة في ضوء الأوضاع العالمية المضطربة.

النفط الرخيص

وفي ضوء كل ما سبق، فإنه ليس في الأفق ما يشجع على توقع تراجع ملحوظ في سعر النفط في المديين القصير والمتوسط، وذلك باستثناء حصول ركود اقتصادي عالمي حاد، أو تحوّل جذري وسريع في السياسات الحكومية في الدول الصناعية وفي الصين والهند نحو ترشيد فاعل في استعمال الطاقة بما يؤثر في منحى نمو الطلب، أو أيضاً حصول اكتشافات جديدة ضخمة وسهلة التطوير. ويبدو من الصعب أن تتحقق أي من هذه الاحتمالات في المستقبل المنظور، بحيث يمكن القول أن ميزان العرض والطلب في السوق سيسوء قبل أن يعود ويتحسن ربما في المدى الطويل، وسيؤدي إلى ارتفاع إضافي في سعر النفط إلى مستويات قياسية جديدة.

ماذا يعني سعر النفط على مستوى 100 دولار للبرميل أو أكثر للدول المنتجة والمستهلكة؟

لقد انتهى عصر النفط الرخيص إلى غير رجعة على ما يبدو. وفيما تبع فورات نفطية حادة في السابق، كما في أوائل السبعينات أو الثمانينات من القرن الماضي، انخفاض سريع في الأسعار، فإن ذلك لن يحدث هذه المرة، إذ لم يعدّ هناك مجال لإغراق الأسواق والسيطرة على حركة المضاربة في السوق الآجلة. والسؤال المطروح اليوم هو من سيكون الرابح والخاسر مما حدث ويحدث؟ وما هي بالفعل موازين الربح والخسارة؟ وفي محاولة الإجابة على هذه الأسئلة يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

الدول المنتجة أمام تحدّي تراجع سعر الدولار، والضغوط العالمية لزيادة الإنتاج

"الفاو" تتخوّف من اضطرابات اجتماعية سببها ارتفاع أسعار المواد الغذائية

الدول الصناعية الأقل تضرراً

أولاً: إن الدول الصناعية هي الأقل تضرراً حتى الآن مما يحدث لسعر النفط. والتحذيرات السابقة من هنا وهنالك بأن الارتفاع المستمر في تكلفة الطاقة سيؤدي إلى ركود في تلك الدول لم يعدّ يؤخذ على محمل الجد على الأقل في المرحلة الحالية. والسبب الرئيسي لذلك هو أنه مع أخذ نسبة التضخم في الاعتبار فإن السعر الحقيقي للنفط اليوم وحتى على مستوى 100 دولار للبرميل لم يزل أقل مما كان قد بلغه في أواخر عقد الثمانينات الماضي عندما كان قد بلغ بأسعار اليوم أكثر من 101 دولار للبرميل. يضاف إلى ذلك أن دول المجموعة الأوروبية، كما بريطانيا، تدفع تكلفة وارداتها من النفط والغاز بالدولار، فيما ارتفع سعر صرف اليورو بأكثر من 30 في المئة مقابل الدولار منذ العام 2003، والجنيه الإسترليني بأكثر من 10 في المئة. وكل ذلك لا يعني أن سعر النفط يمكنه أن يستمر على منحى الارتفاع الأخير إلى ما لا نهاية من دون التأثير باقتصادات الدول الصناعية، كما أيضاً باقتصادات الهند والصين والدول الأخرى حديثة التصنيع. وبالنسبة للدول الصناعية، سيبقى لها خيار حتى في حالة كهذه للحد من أثر ارتفاع سعر النفط على اقتصاداتها وذلك من خلال تخفيف الضرائب المفروضة على المنتج النهائي للمستهلك، أي البنزين والمشتقات الأخرى والتي تشكل بالفعل الجزء الأكبر من سعر التجزئة.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية

ثانياً: وبغض النظر عما سبق، فإن ارتفاع سعر النفط كان له وقع واضح على معدل التضخم في الدول الصناعية وفي الاقتصاد العالمي ككل. وهذا الوقع سيستمر وربما يتفاقم في المستقبل لو استمر منحى الارتفاع في سعر النفط في المدى المتوسط بحسب ما يمكن توقعه. ومن التطورات المقلقة في هذا المجال الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الأساسية على النطاق العالمي وارتباط ذلك بشكل وثيق بسعر النفط. وقد شددت "منظمة الفاو" على هذا الترابط في تقرير أخير لها صدر في شهر نوفمبر الماضي وحذّرت فيه من أن إرتفاع تكلفة أسعار المواد الغذائية سيزيد مشاكل الجوع في العالم ويؤدي إلى اضطرابات اجتماعية واسعة في الدول النامية. فبالإضافة إلى انخفاض المخزون الغذائي العالمي إلى أدنى مستوى له منذ 35 سنة والنمو المستمر في الطلب على الأغذية في الهند والصين، فقد أسهم سعر النفط في رفع أسعار المواد الغذائية بشدة من خلال تأثيره على تكلفة النقل والشحن الضروري لإيصال الأغذية إلى الأسواق، وكذلك من خلال التحوّل الجاري لتخصيص موارد زراعية كبيرة للمحاصيل التي تستعمل في إنتاج الوقود البديل. وكما يمكن توقعه، فإن الدول النامية والفقيرة هي الأكثر تأثراً بارتفاع أسعار الغذاء، علماً أن الأرقام الأخيرة تشير إلى ارتفاع سعر منتجات الحليب بنحو 200 في المئة خلال العام 2007 في بعض الدول، والقمح

بنسبة 50 في المئة، والرز بنسبة 16 في المئة، فيما ارتفع سعر الذرة إلى أعلى مستوى له منذ 10 سنوات، وذلك بحسب ما يقول الخبراء نتيجة لتخصيص نحو ربع محصول الذرة الأميركي لإنتاج الوقود البيولوجي البديل عن النفط.

اضطراب الأسواق المالية

ثالثاً: إن الارتفاع الحاصل في سعر النفط، أو الذي قد يحصل مستقبلاً، ساهم وسيساهم من دون شك في تعظيم حدة الاختلالات الاقتصادية العالمية، مع ما لذلك من تأثير على أسواق المال والعملات العالمية. فتزايد قيمة واردات الولايات المتحدة النفطية مثلاً بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام والمشتقات كان عاملاً أساسياً في نمو العجز التجاري الأميركي، وهو الذي أثر بدوره في التراجع الحاد الذي حصل في سعر الدولار، خاصة في الأشهر القليلة الماضية. وتراجع سعر صرف الدولار يزيد من صعوبة اختيار السياسات المالية والنقدية الملائمة لإدارة شؤون الإقتصادات الصناعية ككل بمفردها. وارتفاع سعر النفط يدخل مرة أخرى هنا وبطريقة مباشرة من خلال تأثيره في رفع معدلات التضخم في تلك الدول. وهناك اختلال واضح في مدى تأثر الدول الصناعية أو حديثة التصنيع بارتفاع سعر النفط من حيث أن الدول التي ترتبط عملاتها بالدولار أو تتحرك معه تعاني بنسبة أكبر من سعر النفط المرتفع، من تلك الدول التي ارتفعت أسعار عملاتها مقابل الدولار. وكل ذلك يظهر مدى ترابط تأثيرات ارتفاع سعر النفط في الإقتصاد العالمي.

أي خيارات أمام دول الخليج لاستثمار فوائضها المالية المتعاظمة؟ هل تكون بإطلاق نهضة اقتصادية عربية شاملة؟

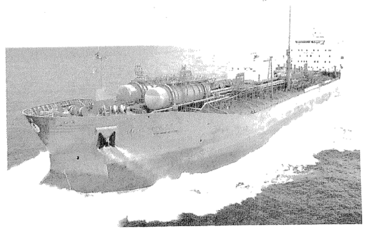
الدول النامية هي الضحية

رابعاً: تبقى الدول النامية غير المنتجة والمصدّرة للنفط الأكثر تأثراً بما يحدث أو قد يحدث مستقبلاً في سوق النفط، ومن بينها بالطبع عدد غير قليل من الدول العربية. فهي تواجه اليوم ارتفاعاً في تكلفة الطاقة بشكل عام، وارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية الأساسية، وارتفاعاً كبيراً أيضاً في أسعار المواد الصناعية الأساسية والآلات والمعدات ومواد البناء وكافة وسائل الإنتاج، وذلك بسبب الطلب العالمي المتزايد على هذه المواد والسلع. إضافة إلى ذلك، وحيث أن عملات أكثرية هذه الدول مرتبطة بالدولار بشكل مباشر أو ضمنياً، فإنها تعاني أيضاً اليوم من انخفاض قدرتها الشرائية في الأسواق الأوروبية بشكل خاص وفي اليابان وأسواق عالمية أخرى. وفي ضوء كل ما سبق، فإن أوضاع هذه الدول وما قد تؤول إليه تستدعي دق ناقوس الخطر، إذ أنها هي المرشح الأول للقلاقل والإضطرابات الاجتماعية التي حذرت منها "منظمة الفاو" مثلاً. وعلى صعيد العالم العربي بالتحديد، فإن المطلوب اليوم هو تنبه الدول النفطية لأوضاع الدول العربية الأخرى وإمكانية تفاقمها في المستقبل وتحديد الطرق والخيارات التي يمكن اعتمادها لتجنب ذلك، سواء من خلال المساعدات المباشرة لمشاركتها بجزء ولو قليل من الأرباح النفطية، أم من خلال توجيه المزيد من الاستثمارات المباشرة إليها، أم من خلال تعزيز المبادلات التجارية، أو غير ذلك.

تحدّيات الدول المصدّرة

خامساً: بالنسبة للدول المصدّرة للنفط، وخاصة في العالم العربي وفي الخليج بالتحديد، فعلى الرغم من كل ما حققته لها الفورة النفطية المستمرة منذ سنوات من نمو اقتصادي قوي وتراكم سريع للفوائض والاحتياطات وفيض من مشاريع التنمية الضخمة التي غيرت معالم المنطقة بأكملها تقريباً، يمكن القول أيضاً أن هذه الدول تواجه اليوم، وقد تواجه مستقبلاً، معضلة أو ربما معضلات أساسية. فبسبب دورها كأكبر منتج ومصدر للنفط، وحيث أنها تحوي الجزء الأكبر من احتياطات النفط والغاز الطبيعي المتبقية في العالم، فهي أصبحت تتحمل مسؤولية كبرى أمام الإقتصاد العالمي، وعليها أن تنتج بأقصى طاقتها لسد الطلب العالمي المتنامي، ومحاولة الحد من ارتفاع سعر النفط، وهي مسؤولية تشاركها فيها بالطبع "منظمة الأوبك" ككل. لذلك، فإن الدول العربية النفطية مضطرة، لإنفاق مبالغ كبيرة خلال السنوات المقبلة على مشاريع تطوير طاقة إنتاجها تقدر بما بين 200 و300 مليار دولار، وهي أضحت محط أنظار العالم ومحور اهتمام أساسي في لعبة الأمم، وذات موقع ستراتيجي حيوي قد لا يخلو من المتاعب.

وفي مقابل الدور المطلوب منها باستخراج مواردها النفطية القابلة للنفاذ في النهاية بأقصى طاقة ممكنة، فإن الدول العربية النفطية تتقاضى سعر النفط بعملة تعرضت لانخفاض حاد في الآونة الأخيرة كما منذ العام 2003. ولا تستطيع على ما يبدو تغيير عملة التسعير هذه بسهولة، وهي تواجه تحديات متعددة وغير بسيطة في إيجاد أفضل السبل والخيارات ونماذج التنمية لاستثمار مواردها وفوائضها المالية المتعاظمة، سواء على نطاق اقتصادها المحلي أم على النطاق العالمي. ولعل أفضل ما يمكن توقعه أن تكون الفورة النفطية المستمرة الدافع الأقوى والمنتظر لحصول نهضة اقتصادية عربية شاملة من خلال إلقاء جزء متنامٍ من الفوائض للاستثمار في المنطقة.■



"نهاية حقبة الغذاء الرخيص"

.... د.عبد الله بن ابراهيم القويز(*) ....



قد يظنّ القارئ أنّ عنوان هذا المقال يتعلق بارتفاع أسعار الغذاء في المملكة، لكنه في الواقع ظهر على غلاف مجلة "الإيكونوميست" البريطانية في عددها الصادر الشهر الماضي (8 – 2007/12/14)، وتطرّق لظاهرة الارتفاع العام في أسعار الغذاء حول العالم.

ولما تتمتّع به هذه المجلة من احترام واحتراف، فإنّ تنبؤاتها وتحليلاتها ينبغي الوقوف عندها طويلاً وتدبّرها ودراسة مدلولاتها. فقد أشارت إلى أنّ سعر القمح ارتفع من 200 دولار للطن الواحد في شهر مايو من العام المنصرم إلى 400 دولار للطن في شهر سبتمبر. وتعتبر هذه الزيادة هي الأعلى منذ بدأ تسجيل أسعار هذا المحصول.

أما الذرة فقد ارتفعت أسعارها بمعدل 50 في المئة من مستواها في العام 2005. كما ارتفعت أسعار الرز بنسبة كبيرة. وعموماً فإن الارتفاع الحالي في أسعار الحبوب بجميع أنواعها قد وصل في العام الماضي الى الثلث وهو الأعلى منذ أن بدأت مجلة "الإيكونوميست" تسجيل هذه الأسعار في العام 1845. ويتوقع "المعهد الدولي لأبحاث الغذاء" أن ترتفع أسعار الحبوب ما بين 10 إلى 20 في المئة حتى العام 2015. كما تذهب "منظمة الأغذية والزراعة" التابعة للأمم المتحدة الى أن الزيادة في الأسعار ستكون أعلى من ذلك.

والخلاصة التي تخرج بها المجلة هي أن الزيادة الحالية في أسعار المواد الغذائية ليست زيادة مؤقتة لا تلبث أن تزول، بل علينا التعايش معها لفترة طويلة قد تصل إلى 10 سنوات.

وقد ألقت المجلة باللائمة على الدول الصناعية التي عمدت منذ زمن طويل إلى تقديم كل أنواع الحوافز والإعانات لمزارعيها لدفعهم نحو زيادة الإنتاج بأقل عمالة ممكنة وبيعه للدول النامية بأسعار زهيدة، مما أدى إلى قيام منافسة غير عادلة لدرجة أن الزراعة في الدول النامية أصبحت غير مجدية. وكان نتيجة ذلك تدهور القطاع الزراعي في هذه الدول رغم أنه يمثل أكبر نسبة من الدخل القومي وأكبر مشغّل للعمالة وزحف المزارعين المعدمين إلى المدن بحثاً عن فرص عمل جديدة، وبقية القصة معروفة. ولأن الزراعة في الدول النامية أصبحت غير مجدية، فقد عمدت حكومات هذه الدول إلى تقليل الاهتمام بهذا القطاع وتخفيض الاعتمادات المالية المخصصة له. وقد قدر "البنك الدولي" أن نصيب الزراعة من الاعتمادات المالية قد انخفض إلى نصف مستواه في العام 1980 ما أدى الى تحوّل الدول النامية من مصدّر للمواد الغذائية إلى مستورد لها.

أسباب ارتفاع الأسعار

يمكن رد أسباب هذا الارتفاع الحاد والدائم في أسعار المواد الغذائية إلى الآتي:

1– السياسة الزراعية الهوجاء لكثير من الدول الصناعية، وللولايات المتحدة على وجه الخصوص، والمتمثلة في تقديم الإعانات السخية للفلاحين لتشجيعهم على زراعة الذرة بهدف استخدامها لإنتاج وقود بديل للبترول، ما أدى إلى ارتفاع إنتاج الذرة بشكل قياسي في العام 2007، وُجه ثلثه تقريباً الى إنتاج الوقود البديل. وقد تم ذلك على حساب تغيير نمط الزراعة بحيث حلت الذرة مكان الحبوب الأخرى. وقد زاد استخدام الذرة لإنتاج الوقود البديل بمعدل 30 مليون طن في الولايات المتحدة العام 2007، وهو ما يساوي تقريباً مجموع النقص الحاصل في المخزون العالمي من الحبوب خلال السنة نفسها. وإذا ما عدنا إلى الوراء سنجد أنه في العام 2000 كان مجموع ما استخدم من الذرة لإنتاج الايثينول لا يتعدى الـ15 مليون طن، ثم قفز هذا الرقم إلى 85 مليوناً في العام 2007، متجاوزاً ما تستخدمه الولايات المتحدة من الذرة لإنتاج الوقود البديل وما تقوم بتصديره من هذا المحصول، مع الأخذ في الاعتبار أن الولايات المتحدة هي أكبر دولة مصدّرة للذرة. وأدى التوسّع في تقديم الإعانات لإنتاج الذرة إلى زيادة أسعارها، إضافةً إلى زيادة أسعار المواد الغذائية الأخرى. لذا فإن برنامج الإعانة الأميركي لإنتاج الذرة يعتبر أهم سبب في زيادة أسعار المواد الغذائية.

2– التغيّر الكبير للعادات الغذائية لسكان المناطق الصاعدة. فالفرد الصيني، على سبيل المثال، كان يستهلك في المتوسط 20 كلغ من اللحم في العام 1985، ثم قفز هذا الرقم إلى 50 كلغ في العام 2007. علماً أن إنتاج كيلو غرام واحد من اللحم يتطلب استهلاك 8 كلغ من الحبوب. ويمكن القول أن شهية الصينيين لاستهلاك اللحوم قد وصلت إلى حد التشبع، إلا أنه لا يزال هنالك مجموعة من الدول النامية الأخرى التي يتوقع أن يزداد طلبها على اللحوم مما سيدفع بأسعار الحبوب إلى المزيد من الارتفاع. ويزيد من هذا الاعتقاد استمرار

التحسّن في معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول.

3– انخفاض المحصول في بعض الدول الرئيسية مثل أوستراليا، بسبب الجفاف الذي ضرب البلاد للعام الثاني على التوالي.

4– ارتفاع أسعار البترول الذي ساهم في ارتفاع تكاليف الوقود والأسمدة الزراعية.

5– من المعروف أن زيادة سعر أي سلعة تؤدي عادةً الى زيادة المعروض منها. وفي حالة الحبوب فإن زيادة أسعارها قد تؤدي إلى زيادة الأرض المخصصة لزراعتها، وإلى استخدام التكنولوجيا لزيادة انتاجها. إلا أن دراسة أجراها "المعهد الدولي لأبحاث سياسات الغذاء" أظهرت أن زيادة أسعار الحبوب بمعدل 10 في المئة لن تؤدي إلى زيادة المعروض منها بأكثر من 2 في المئة. لذا فإن معظم المحللين يتنبأون بأن تظل أسعار الحبوب مرتفعة خلال السنوات العشر المقبلة على أقل تقدير.

الرابحون والخاسرون

1– أول الرابحين هم المزارعون في الولايات المتحدة على اعتبارها أكبر مصدّر للحبوب، حيث يتوقع أن ترتفع مداخيلهم في العام 2007 بمعدل 50 في المئة لتصل إلى 87 مليار دولار. أما في الدول النامية فإن الصورة ليست بهذا الوضوح. فالمزارعون في الهند وجنوب أفريقيا والعديد من الدول الفقيرة سيستفيدون حتماً من ارتفاع أسعار المواد الغذائية. إلا أن الوضع العام يعتبر أكثر تعقيداً. فالدول النامية مجتمعة ستنفق ما يقارب من الـ 50 مليار دولار لاستيراد ما تحتاجه من المواد الغذائية في العام 2007 بزيادة 10 في المئة عن العام الذي سبقه. ومن حيث المبدأ يمكن الاستنتاج بأن الفلاحين الفقراء في هذه المناطق، سيستفيدون من ارتفاع الأسعار، إلا أنه من الناحية العملية سنجد أنّ نسبة كبيرة ستتضرر. ويقدّر الاقتصادي جري بكر، الحاصل على "جائزة نوبل في الاقتصاد"، بأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بمعدل الثلث سيخفّض مستويات دخل الفرد بمعدل 3 في المئة في الدول المتقدمة، وبأكثر من 20 في المئة في الدول الفقيرة.

2– يدخل ضمن الدول الأكثر تضرراً تلك التي تستورد كميات كبيرة من احتياجاتها الغذائية ومن ضمن هذه المجموعة اليابان والمكسيك ودول مجلس التعاون.

3– إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية قد يساعد على التغيير في ميزان القوى لصالح الاقتصادات الصاعدة. ففاتورة الغذاء في الدول الصناعية لا تتعدى ثلث سلة قياس مستوى الأسعار، وبالتالي فإن ارتفاعها بمعدل 5 في المئة، كما هو الحال، لن يؤثر كثيراً على المستوى العام للمعيشة. أما في الدول النامية فإن نسبة المواد الغذائية في السلة يزيد على النصف. وقد زادت أسعار المواد الغذائية في العام الماضي بمعدل 11 في المئة، ما دفع بمعدل التضخم في هذه الدول إلى الارتفاع من 6 في المئة العام 2006 إلى 8 في المئة العام الماضي.

ولمواجهة زيادة أسعار الغذاء، وضعت بعض الحكومات قيوداً على ارتفاع الأسعار مثل الأرجنتين والمكسيك والمغرب ومصر والصين. وفرضت حكومات أخرى ضرائب تصدير على المنتجات الغذائية أو قيدت تصديرها مثل الهند وفييتنام وصربيا وأوكرانيا. وبعض الحكومات اتبعت خليطاً من السياستين مثل روسيا والأرجنتين. أما حكومات دول مجلس التعاون فقد عمدت إلى دفع الإعانات لمستوردي المواد الغذائية.

ولكل من هذه السياسات عيوبها. وبشكل عام يمكن القول أن مساعدة الفقراء لتحمل أعباء غلاء المواد الغذائية أمر مطلوب وأن أفضل طريقة هي أن تذهب هذه المساعدة للمحتاجين مباشرةً عن طريق الزيادة في مداخيلهم الشهرية، لكن ذلك يتطلّب نزاهة وكفاءة إدارية عالية، لذا فإنّ معظم الدول لا تلجأ الى هذا الأسلوب وتتبع عوضاً عن ذلك برامج محددة وإعانات مؤقتة مثل إعانات الطحين والأعلاف والحليب.

الخلاصة والتوصيات

من الواضح أن جميع الدول التي تأثرت سلباً بزيادة أسعار المواد الغذائية لم تكن مستعدة لها، لذا فإن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها كانت عبارة عن ردود دفعل وقتية لم تتم دراستها بعناية. والمطلوب هو وضع برامج طويلة الأمد للتعامل مع هذه الظاهرة الجديدة، ويمكن أن تشمل مثل هذه البرامج بالنسبة للمملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون ما يلي:

1– تقديم إعانات مؤقتة لاستيراد عدد من المواد الغذائية الحيوية، ولكن من المهم أن تتسم هذه الإعانات بالوقتية بحيث يتمّ توجيه وتخصيص الإعانات على المدى الأطول للطبقات الاجتماعية الأكثر احتياجاً، وذلك عن طريق العمل على زيادة مداخيل هذه الجماعات.

2– الاتفاق مع الدول التي لديها إمكانيات زراعية كبيرة لتخصيص أراض للاستثمار الزراعي تكون ملكيتها وإدارتها وتسويق محاصيلها في أيدي الشركات الخليجية التي تنشأ لهذا الغرض.

3– توعية المستهلكين في دول الخليج لتغيير أنماط الاستهلاك الغذائي بما يتلاءم مع وضع السوق.

4– إنشاء تكتلات على المستوى الوطني وفي إطار مجلس التعاون للتفاوض مع المنتجين الرئيسيين للمواد الغذائية الأساسية كما حصل في حالتي الأدوية والرز بهدف الحصول على ميزات سعرية وضمانات الإمداد.

5 – اعتماد مبالغ في الميزانيات الحكومية لمقابلة الالتزامات الإضافية المتوقعة من جراء هذه الزيادات في الأسعار وإنشاء مراكز أبحاث وطنية متخصصة وعلى مستوى مجلس التعاون لدراسة هذه الظاهرة وإيجاد حلول طويلة الأمد لمعالجتها. ■

(*) اقتصادي سعودي

الشرق الأوسط
بين التسابق الاقتصادي والتراجع السياسي

.... بقلم د.شفيق المصري ....

ثمّة عوامل كثيرة ومُلحّة تدفع الدول الكبرى إلى اعتماد ما بات يُعرف عالمياً بـ"الديبلوماسية الاقتصادية" المتمثلة بزيارات أو اتصالات يقوم بها رؤساء هذه الدول مصحوبين بعدد كبير من رؤساء الشركات والمؤسسات والقيادات الاقتصادية. ومن هذه العوامل الدافعة لـ"الديبلوماسية الاقتصادية":

– أنّ الاقتصاد المعولم الذي تجاوز حدود الدول والأقاليم، والذي بات يتمحور حول الاستثمار والتصدير والخدمات المربحة، هو الذي يفرض منطقه المباشر على سياسات الدول الخارجية، ويتوسّل الأنظمة السياسية من أجل الإيفاء بالأغراض المطلوبة.

– أنّ اقتصادات بعض الدول الكبرى تتعثّر إمّا بسبب تباطؤ اقتصادها (كدول الاتحاد الأوروبي)، أو بسبب تراجع عملاتها وبعض مشاكلها المالية الداخلية (كالولايات المتحدة). وإذا تفاقم هذا التعثّر فهو يؤدّي إلى زيادة نسبة التضخّم ومن ثمّ الركود. ولا بُدّ، حيال ذلك إلاّ الإسراع في اعتماد بعض وسائل الإنعاش. وقد أعلن المسؤولون الأميركيون مثلاً أنّ الاقتصاد الأميركي بحاجة إلى نحو 125 مليار دولار لإنقاذه من الركود المرتقب ولتحريك الاقتصاد العالمي بواسطته. وبالإضافة إلى هذا الإجراء الداخلي المطلوب، لا بُدّ من تحريك "الديبلوماسية الاقتصادية" أيضاً.

– أنّ مراكز الثقل المالي التي تُشكّل، اليوم، المحاور الثلاثة للاستقطاب المالي في العالم تتمثّل بالصين ودول الخليج وروسيا. وتقدّر احتياطات هذه المراكز العملاقة بما لا يقل عن 3400 مليار دولار.

ولهذا السبب تتسابق الدول الغربية على اقتناص فرص الاستثمار في هذه المراكز، كما تسعى روسيا، من خلالها، إلى استعادة دورها كقوة إقليمية قادرة.

الثقل المالي

كان "معهد التمويل الدولي" قد أصدر مؤخراً تقريراً بارزاً يحظى بدلالات مهمة، ومنها:

– أنّ حجم الموجودات الخليجية في العالم سيتجاوز، في نهاية السنة الحالية، حدود تريليوني دولار.

– أنّ أسعار النفط المرتفعة ستسمح لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي بتحويل مبالغ كبيرة من الفوائض المالية إلى الاحتياط وإلى صناديق إدارة الثروات المستثمرة في الخارج، والتي أصبحت تلعب دوراً كبيراً في استقرار الأسواق العالمية وفي تحريكها.

واستناداً إلى هذه الوقائع لم يعدّ مستغرباً ما نشاهد من تسابق حار ومتواصل باتجاه هذه الدول التي تُشكّل اليوم القدرات الشرائية العالمية الهائلة.

وإذا كان التسابق الأساسي الذي شهدناه مؤخراً بين الولايات المتحدة وفرنسا باتجاه دول الخليج قد أسفر عن نتائج مالية كبرى لصالح شركات الدولتين ودعم اقتصادهما بأحجام عملاقة تقدر بعشرات مليارات الدولارات... إذا كان الوضع كذلك، فإنّ هذا التسابق لم يقتصر على الدولتين المذكورتين وحسب وإنّما يمكن تعميمه على دول أخرى متسابقة وفي أماكن أخرى أيضاً: فبريطانيا، مثلاً، أعلنت لدى زيارة رئيس وزرائها إلى الصين في 2008/1/18، أنه يريد "أن تكون بريطانيا المكان المُفضّل للاستثمارات الصينية في أوروبا والعالم أجمع". كما أعلن المسؤولان البريطاني والصيني أنّ حكومتيهما تهدفان إلى رفع قيمة المبادلات التجارية بين البلدين إلى 60 مليار دولار في العام 2010. وروسيا، بعد صفقاتها المربحة مع إيران وبعض دول آسيا الوسطى ومحيط قزوين، استطاعت، مؤخراً، الاتفاق مع بلغاريا على المشاركة في مشروع أنبوب "ساوث ستريم" الروسي الإيطالي لنقل الغاز بعد محادثات أتاحت توقيع اتفاق قيمته 1,4 مليار يورو... كما كانت روسيا واليونان وبلغاريا قد وقّعت منذ مارس 2007 اتفاقاً لمدّ أنبوب لنقل النفط الروسي بين البحر الأسود وبحر إيجه...

بوش – ساركوزي

أمّا في ما يتعلّق بالشأن السياسي الإقليمي، فإنّ المنطقة الخليجية شهدت تنسيقاً ضمنياً بين الزيارتين الأميركية والفرنسية، وذلك بالنسبة للتزامن الذي حصل بينهما، وللدول المضيفة ذاتها، وكذلك للمشاريع التي طالب بها الرئيس الأميركي ولم يعترض على أي منها الرئيس الفرنسي. فالمطالب التي أثارها الرئيس **جورج بوش** لدى زيارته الخليجية وكذلك إلى فلسطين ومصر:

– الدعوة إلى تكتّل عربي لمواجهة إيران والمساعدة في عزلها، وربما استعداداتها من أجل وقف مشروعها النووي.

– الدعوة إلى تيسير المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، ومن ثمّ التساهل الخليجي إزاء التطبيع المتدرّج مع إسرائيل.

– الدعوة إلى زيادة الإنتاج النفطي من أجل الحدّ من الأسعار المرتفعة، والإسهام في مساعدة المستهلك الغربي عموماً.

– الدعوة إلى اعتماد المبادرة التي أطلقها وزراء الخارجية العرب من أجل انتخاب "فوري" لرئيس الجمهورية اللبنانية، وحلّ المسائل اللبنانية الأخرى.

ويبدو أنّ الرئيس الفرنسي أعلن، بشكل أو بآخر، ما يمكن اعتباره تأييداً لكلّ هذه الدعوات الأميركية.

وليس من المستبعد أيضاً أن يكون ثمّة تنسيق أميركي – فرنسي في المسائل الدفاعية الخليجية بوجه أيّ تهديد إيراني مستقبلي أو إرهابي طارئ. ويمكن إدراج السلاح الأميركي المتطوّر إلى السعودية وبناء القاعدة العسكرية الفرنسية الدائمة في دولة الإمارات العربية... في سياق دفاعي إقليمي منسّق مع

القوّة العسكرية الأميركية في العراق.

المهم أنّ العلاقات الأميركية – الفرنسية تؤكّد على تكامل ثنائي بين الرئيسين حول السياسة الشرق أوسطية المعتمدة من دون أيّ تصادم ولا حتّى تعارض.

وإذا كانت المسألة اللبنانية تحديداً قد شهدت في الماضي بعض الآثار الإيجابية لهذا التنسيق الثنائي ولاسيّما بعد الإصرار على إنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي، فإنّ على عاتق لبنان اليوم أن يسعى إلى توظيف ذلك في محاولة التفريج عن أزماته الراهنة.

أميركا وإسرائيل

ولا ريب في أنّ النقطة الأكثر سخونة في الزيارة الأميركية كانت مسألة التفاوض الفلسطيني – الإسرائيلي. والرئيس الأميركي مدفوع إلى مقاربة هذه المسألة بأسباب كثيرة منها:

– أنه أعلن، منذ سنوات عدّة، رؤيته لدولتين: إسرائيلية وفلسطينية في فلسطين. ولعله الرئيس الأميركي الأول الذي قام بهذا الإعلان.

ويعتقد الرئيس الأميركي أنّ نجاحه في توفير المناخ التفاوضي من أجل التوصّل إلى الاتفاق حول الدولة الفلسطينية خلال العام 2008 سيشكل رصيداً إيجابياً وتاريخياً له شخصياً، كما سيشكل دعماً انتخابياً كبيراً لحزبه.

– أنه أعلن خلال زيارته لإسرائيل أنّه سيعود ثانية إليها في منتصف مايو 2008 للمشاركة في الاحتفال الذي ستقيمه بمناسبة مرور 60 عاماً على إنشائها.

– أنه يرضي العرب والمسلمين عموماً بعد أن تكاثرت ضدّه الانتقادات بسبب سياسته العدائية لهم بشكل مباشر أو غير مباشر. كما أنه يرضي يهود إسرائيل ويهود أميركا في آن معاً إذا استطاع أن يرسي الأسس الوفاقية المطلوبة لذلك.

إلاّ أنّ موقف الرئيس الأميركي المعلن لم يساهم، عملياً، بإنجاح وتوفير هذا المناخ التفاوضي المطلوب، وذلك:

– لأنه لم يقم بأيّ ضغط على الإطلاق على الحكومة الإسرائيلية من أجل وقف سياستها الاستيطانية من جهة ووقف اعتداءاتها اللاإنسانية على المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما في قطاع غزة، من جهة ثانية.

– لأنه اعترف بيهودية الدولة الإسرائيلية وتعهّد حمايتها، كما التزم تقدّمها النوعي العسكري وأقرّ حقّها في الدفاع عن النفس، وذلك من دون أية إشارة على أحكام الشرعية الدولية وحقوق الإنسان.

– ولأنه لم يشر إطلاقاً إلى المبادرة العربية للعام 2002؛ وكذلك اعتبر التعويض حلاً مناسباً لمسألة اللاجئين الفلسطينيين.

سراب السلام

والواقع أنّ هذه المواقف الأميركية أبعدت أية فرصة لتأييد عربي، كما أبعدت أيضاً أيّ مجال لقبول فلسطيني. وبذلك يعتقد معظم المراقبين أنّ "رؤية" الرئيس **بوش** حول إمكانية الدولة الفلسطينية أصبحت بعيدة ومتراجعة، بخلاف ما كان يعلنه ويرغب في توفيره.

يضاف إلى ذلك أن ثمة موانع وعقبات أخرى تقود إلى التراجع على هذا المسار، ومنها:

– أنّ وضع الحكومة الإسرائيلية الراهن لا يسمح لها بالقيام بمثل هذه المفاوضات، كذلك فإنّ وضع السلطة الفلسطينية ليس بأفضل حال، وذلك بالنظر إلى الانقسام بينها وبين "حماس" من جهة، وبالنظر إلى سياسة الحرمان المقصود. وإزاء ذلك فإنّ إمكانية التفاوض تُصبح أصعب منالاً وأبعد سبيلاً.

– قد يتفاقم الوضع ويصبح أكثر صعوبة إذا حاولت إسرائيل (وقد تحاول ذلك من دون ريب ولو بعد حين) توظيف الاعتراف الأميركي بيهودية الدولة الإسرائيلية. وهذا يعني، في ما يعنيه، ليس رفض العودة الفلسطينية وحسب، وإنما طرد الفلسطينيين – الإسرائيليين (أيّ حاملو الجنسية الإسرائيلية).

وكانت "هآرتس" أعلنت في 2008/1/15 أنّ مسألة التفاوض مع الفلسطينيين أتت بذريعة قدّمها **أولمرت** لكي يبرّر هذا التفاوض. ولكن هذه الصحيفة أكّدت أنه "لا وجود لضغط أميركي على إسرائيل ولن يتمّ الضغط عليها لتقديم "تنازلات"". وكذلك أعلن **أولمرت** نفسه أنّه غير واثق من "اتفاق سلام" هذه السنة مع الجانب الفلسطيني.

سورية وإيران

أمّا في الوضعين السوري – الإيراني فإنّ التراجع السياسي للمساعي التي بُذلت بصددهما كان لافتاً. ويمكن، لذلك، إبداء بعض الملاحظات:

– أنّ المساعي الفرنسية في الاتصال المتكرّر بسورية من أجل تسهيل الانتخاب الرئاسي في لبنان لم تسفر عن أية نتيجة إيجابية إلى درجة الاعتراف الفرنسي على لسان الرئيس **ساركوزي** نفسه بذلك الفشل. وكذلك فإنّ الإدارة الأميركية أكّدت على هذه النتيجة أيضاً. ولعلّ السبب في عدم تحقيق أيّ تقدم يعود إلى اعتبارات منها:

أ – أنّ سورية تُصرّ على "ضبط" الحكم اللبناني بما يكفل مصلحتها الأمنية والسياسية والقضائية والاقتصادية. وهي تُدرك أنّ ورقة الإنتخابات الرئاسية في لبنان تضمن لها التفاوض على حصّتها اللبنانية والاقليمية معاً.

ب – ولذلك تسعى سورية – في مقابل الورقة اللبنانية هذه – إلى فكّ العزلة السياسية والاقتصادية المفروضة عليها عربياً وأوروبياً في آن معاً، ومن هنا تأتي أهمية استئناف العلاقات الغربية معها من جهة، كما تأتي ضرورة التأكيد على انعقاد "القمة العربية" في دمشق في مارس المقبل من جهة ثانية.

ج – وهي، بكلّ الأحوال تنتظر مآل التحقيق الدولي والمحاكمة المقبلة بصدد الاغتيالات التي حصلت في لبنان.

– يبدو أنّ تأجيل الاستحقاق اللبناني إلى مارس المقبل يعطي سورية مجالاً معقولاً لمعرفة هذه الأمور واتّخاذ ما يناسبها بصددها.

– إنّ الحملة الأميركية (والفرنسية) على إيران قد ابتعدت نسبياً عن أيّ طابع عسكري تصادمي،

ومع ذلك فإنّ الإدارة الأميركية لم توقف حملتها ضد إيران وطالبت الدول العربية باتخاذ المواقف الزاجرة ضدها. إلاّ أنّ هذه الدول رفضت التجاوب، وأكّدت أنها تريد تعزيز العلاقات مع إيران وليس تهديدها ولا قطعها.

وبانتظار ذلك، فإنّ الموعد المنتظر لإمكانية التغيير في توجّهات النظام الإيراني يحلّ في شهر مارس المقبل. ولهذا يمكن تأجيل الاستحقاق اللبناني أيضاً إلى مارس المقبل، وذلك من أجل تقرير أيّ فعل أو ردّ فعل محتمل.

والخلاصة أنّ التراجع السياسي يتمثّل بأوضاع مأزومة في معظم دول المنطقة من جهة، وبقدراتٍ معدومة لدى المجتمع الدولي من جهة أخرى. ■

مسوّقو المنتجات الفاخرة وتحدِّيات البقاء في الصدارة

.... بقلم: مازن خوري* ....

يَنطوي مصطلح "الرفاهية للجميع" على تناقض ضمني. فعندما تُصبح الرفاهية في متناول الجميع، هل تبقى رفاهية؟ وفي ظلّ عالم يزداد ثراءً كلّ يوم، ما الذي سيبقى حصرياً، وكيف سيؤثر ذلك على مزوّدي الخدمات والمنتجات الفاخرة الحصرية؟.

ومع تغيّر مفهوم الرفاهية، يصارع مسوّقو المنتجات الفاخرة تحدّياً كبيراً للمحافظة على حصرية العلامة التجارية وتحقيق مبيعات أعلى في الوقت ذاته، ألا وهو حماية أنفسهم ضدّ تآكل العلامة التجارية في غمرة "دمقرطة" الرفاهية.

وطبقاً لمُصمّم الأزياء الأسطوري **جورجيو أرماني**، فإنّ التغيير الحاسم في قطاع المنتجات الفاخرة خلال العامين الماضيين كان الانتقال نحو الخصوصية والتطويع حسب الأهواء الشخصية، مع رغبة متنامية في الحصول على الحصرية الحقيقية – وهي نتيجة مباشرة لتحويل الرفاهية إلى سلعة جماهيرية.

وتُسهم ثروات المستهلكين المتنامية في ظهور توجّه جديد وملحوظ نحو السلع الفاخرة ذات الشعبية الاستهلاكية. وفي حين يبدو هذا التوجّه مُشكلة بحدّ ذاته، فإنّه يعني في الوقت نفسه المزيد من المنافسة، وفرصاً جديدة لتقديم العلامات التجاريّة الطامحة ضمن الشريحتين الوسطى والعُليا، وحصصاً أكبر باستمرار.

ويسلّط تقرير مستقل نُشر حديثاً بتكليف من "أمريكان إكسبريس" بعنوان "الحياة في القرن الحادي والعشرين"، الضوء على التوجّهات الجديدة التي تُسهم في تغيير مفهومنا للرفاهية في القرن الجديد. ومن خلال سلسلة من المقابلات مع خبراء ستراتيجيين بارزين في قطاع الأعمال ومصمّمين ومهندسين ومبدعين معروف عنهم ذخيرتهم المعرفية الكبيرة في ما يخصّ أنماط الحياة العصرية، تمّ التوصّل إلى آراء قيّمة حول رفاهية العصر الحديث، الذي يتمحور في الوقت الحاضر حول "ثقافة التجربة".

دورة حياة الرفاهية

تبرز في سوق الرفاهية الحالية 4 دورات مختلفة، وذلك في ضوء تطوّر هذه السوق على إيقاع الاقتصاد المحلي وذهنية المستهلك الفرد. وتمثّل هذه الدورات ما يمكننا أن نُطلق عليه "منحنى تعلّم سوق رفاهية"، إذ يتّجه صعوداً نحو مستويات أعلى وأشكال أرقى من التقدير.

الدورة الأولى: الرفاهية الاستعراضية – هي الفورة الأولى التي يسببها الثراء. في هذه الدورة، تكون الرفاهية مرادفاً للإنفاق والتباهي، مثل شراء حقيبة يد تحمل شعار علامة تجارية فاخرة.

الدورة الثانية: الرفاهية الاستقصائية – تشهد المرحلة الثانية نشوء محاكمة عقلانية وأسلوب أكث تروّياً في التعامل مع الرفاهية. وهنا، يبدأ المستهلك التمييز بين المنتجات المختلفة، كأن يفرّق بين بدلة مفصلة بعناية وأخرى جاهزة على رفوف المتاجر.

الدورة الثالثة: الرفاهية الانتقائيّة – يصبح استهلاك السلع الفاخرة في هذه المرحلة شخصياً أكثر منه تتبُّعاً لخطوط الموضة. وكما هو الحال بالنسبة للمؤرشفين، يصبح هؤلاء المستهلكون "فائقي الخبرة" بحيث لا يرضون بشراء السلع، وإنّما يسافرون للعثور عليها بأنفسهم، مثل عشّاق الفطريات النادرة.

الدورة الرابعة: الرفاهية المتأنية – يدخل العديد من الاقتصادات المتقدّمة الدورة الرابعة للرفاهية. ويدرك المستهلكون في هذه المرحلة أنّ المهم في الأمر هو تلبية الحاجة وخوض تجارب جديدة، مثل السفر إلى وجهات غير معهودة لخوض تجربة خمس 5 نجوم في البيئة المحلية للمكان المقصود.

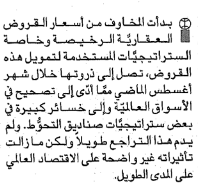
ومن الأمثلة على هذه التجارب، مطعم في بوينس آيريس حيث يتمّ استقبال الضيوف من قِبَل مديرين متخصصين في إثراء تجربة الرفاهية يقومون بدور موظّف الاستقبال ورئيس الخدم والنادل والمساعد الشخصي؛ وبطاقات بسقف ائتماني مفتوح يتمّ تقديمها إلى الأشخاص بالغي الثراء فقط وتكون مدعّمة بخدمات غير متاحة إلا للنخبة؛ ومتاجر تتمّ إدارتها على غرار الأتيلييه وتكون عابقة بالفنّ وزاخرة بالأزياء في آنٍ معاً؛ ومتاجر تجزئة يقوم أصحابها مقام البوّاب. وبالتالي، فإنّ تطوير تجربة أو ثقافة ما لتمييز علامة تجارية عن غيرها يؤدّي إلى ولادة هوية قائمة بحدّ ذاتها.

ويتوقّف الأمر على أسواق العلامات التجارية الفاخرة في تزويد المستهلكين بالتجربة المُثلى وتحقيق رضا امتلاك المستهلك للسلعة على المدى الطويل، وهو ما يزداد صعوبة في ظلّ تحوّل العلامات التجارية الفاخرة إلى سوق شعبية. ■

*** مدير عام الأسواق الناشئة في "شركة أمريكان إكسبريس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"**

أزمــة الائتمــان

.... بقلم: أنطوان مسعد* ....



بدأت المخاوف من أسعار القروض العقاريّة الرخيصة وخاصة الستراتيجيّات المستخدمة لتمويل هذه القروض، تصل إلى ذروتها خلال شهر أغسطس الماضي ممّا أدّى إلى تصحيح في الأسواق العالميّة وإلى خسائر كبيرة في بعض ستراتيجيّات صناديق التحوُّط. ولم يدم هذا التراجع طويلاً ولكن مازالت تأثيراته غير واضحة على الاقتصاد العالمي على المدى الطويل.

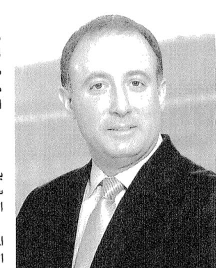
وقد بدأت المخاوف حول أزمة الرهون العقاريّة الأميركية، وهي عبارة عن رهونات عقاريّة لا تلتزم بمعايير وشروط الإقراض الأساسيّة، وبالتالي فهي تُمثّل مخاطرة أكبر لأنّ احتمالات تسديدها تكون أقلّ، بالظهور في العام 2006 مع تباطؤ نموّ أسعار العقارات. فعندما كانت الأسعار تنحو نحو اتجاه تصاعدي، كان باستطاعة المقترضين المأزومين استخدام المكاسب الناشئة عن هذا الارتفاع لاقتراض المزيد من الأموال، ولكن فور اختفاء هذا الطلب، ارتفعت حالات التخلّف عن السداد بشكل ملحوظ وكبير.

ووفقاً لتقديرات "صندوق النقد الدولي"، فإنّه في نهاية العام 2006 كانت 15 في المئة (نحو 1,5 تريليون دولار) من الرهون العقاريّة في الولايات المتّحدة الأميركيّة هي رهونات تحت معدّل الإقراض الأساسي، بينما كان 90 في المئة من هذه القروض العقاريّة ذات فائدة قابلة للتعديل والمصمّمة لجذب المقترضين بواسطة معدّل فائدة متدنٍ سيرتفع كثيراً مع مرور الوقت؛ ونحو 40 في المئة (600 مليار دولار أميركي) من هذه الديون المقدّمة تحت سعر الفائدة الأساسي مُنحت في العام 2006.

انتشار العدوى

في البداية، واجهت المؤسسات المختصة بالإقراض، بأقلّ من سعر الفائدة الأساسي، حالات التخلّف عن السداد، ولكن تأثير ذلك انتشر سريعاً ليطاول منتجات الائتمان المهيكلة التي تُصدر أدوات الدين المصنّفة في مقابل محفظة متنوّعة من الديون ذات التصنيف الأقلّ والتي تولّد فائدة أعلى. وبحلول أواخر العام 2007، كانت العدوى قد انتشرت إلى أسواق ائتمان أخرى ومن بعدها إلى أسواق الأسهم عندما بدأ حاملو سندات منتجات الائتمان ذات المديونيّة ببيع الأسهم لتغطية الخسائر في أسواق الائتمان التي تفتقر إلى السيولة.

كما وتأثرت أيضاً أسهم الخدمات الماليّة بقدر كبير بسبب خوف العديد من المستثمرين من أنّ المصارف والمجموعات الكبرى الأخرى ستتأثر كثيراً من جرّاء ما يحدث في أسواق الائتمان. ومع ذلك، لم تدم حركة البيع طويلاً لاسيّما وأنّ أسواق الأسهم استطاعت أن تعوّض معظم خسارتها على الرغم من أنّ بعض صناديق التحوُّط – التي اعتمدت المديونيّة للاستثمار في هذه الأسواق – سجّلت خسائر كبيرة وأجبرت على تقليص مديونيّتها حتّى تتمكّن من تجاوز تقلّبات السوق.



توقّعات متباينة

على الرغم من ذلك، ما زال الغموض يكتنف الأجواء، ولم يتضح بعد ماذا سيكون التأثير النهائي لحركة البيع الأخيرة.

وفي كلمة ألقاها خلال شهر سبتمبر الماضي، قال رودريغو دي راتو، المدير الإداري لـ"صندوق النقد الدولي": "في الوقت الحالي، نحن نرى السيولة تعاود الظهور ونرى إقبالاً تدريجياً على المخاطر، كما أنّ المستثمرين الباحثين عن الاستثمارات طويلة الأمد يجدون فرصاً للشراء ويستثمرون الأموال. ولكن، حتى ولو عاد بعض الاستقرار في وقت قريب، فإنّ عملية التعديل وتبعات التقلّبات التي حصلت في الأسواق الماليّة ستكون طويلة على الأرجح، ولن تكون موزّعة بشكل متجانس".

ومن الاحتمالات الحقيقيّة أن تواجه البنوك المقرضة صعوبة أكبر في التخلّص من مخاطر الائتمان، وبالتالي فهي ستفرض شروطاً أكثر صعوبة وصرامة على المقترضين. وهذا من شأنه أن يلجم معدّل الإنفاق الاستهلاكي الذي ارتفع بسبب حدود بطاقات الائتمان السهلة، وبسبب ارتفاع المديونيّة الناتجة عن تصاعد أسعار العقارات في الدول المتطوّرة، علماً أنّ معدّل الإنفاق الاستهلاكي كان عاملاً أساسياً في تحفيز النموّ الاقتصادي في السنوات الأخيرة.

وفي حين أنّ النموّ الاقتصادي العالمي قد تباطأ بعض الشيء، إلاّ أنّه يظلّ قوياً، كما أنّ أرباح الشركات تبدو جيدة وتواصل الأسواق الناشئة أداءها الجيّد. ومن المحتمل جداً أن تتجاوز الأسواق عملية إعادة التسعير بسهولة، وبإمكانها أيضاً الاستفادة من السيولة الإضافية التي تتيحها البنوك المركزية، كما يمكن أن تعود أسعار الفائدة المتدنية إلى معدّلاتها السابقة.

وليس من المستغرب، في ظلّ هذه البيئة، أن يشعر المستثمرون بالقلق وأن يتعاملوا بشكل إنفعالي مع الأخبار السيّئة ويحذر مع الأخبار الجيّدة. ويجب أن تكون الأسواق متقلّبة أقلّه حتّى موسم صدور أرباح الشركات في العام 2008 عندها ينعكس تأثير أزمة الائتمان هذه في موازنة الشركات. وسيستفيد بعض المستثمرين البارعين مثل صناديق التحوُّط من ذلك. ■

* الرئيس التنفيذي لـ"شركة مان إنفستمنتس الشرق الأوسط"

رأي

الدمج والتملّك

ثمة منافسة متزايدة بين دول الخليج المختلفة على تحقيق المركز الأول عالمياً في مجالات عدة لاسيما في الإمارات، حيث يتم في دبي بناء أعلى برج في العالم، كما يتوقع إشادة أكبر مطار في العالم، بعد أن تمّ تحقيق أكبر صندوق سيادي في أبو ظبي وتطوير إحدى أكبر شركات الموانئ هي "شركة موانئ دبي". وقد انتقلت عدوى الحجم إلى القطاع المصرفي، حيث أعلن مؤخراً عن نية إنشاء أكبر مصرف إسلامي في العالم في غضون 5 سنوات، حيث تنوي دبي القيام بعمليات تملّك وشراء في بلدان مختلفة لتحقيق هذا الهدف مع تخصيص ما بين 5 إلى 10 مليارات دولار لكل عملية. وسيتم ذلك من خلال مصرف جديد هو "بنك نور الإسلامي" الذي تأسّس مؤخراً حيث تملّك إمارة دبي 25 في المئة من رأس ماله، وحاكم دبي 25 في المئة أيضاً.

وتشكّل هذه الخطوة اتجاهاً جديداً في ستراتيجيات المصارف العربية التي كانت تفضّل النمو الذاتي على التوسّع عبر التملّك. غير أنّ تراكم السيولة بفعل تسارع نمو الفوائض النقدية لدى دول الخليج أخذ يدفع المصارف لاغتنام الفرصة لتحقيق قفزات كبيرة في الحجم. وإذا اعتبرت عملية دمج "بنك الإمارات الدولي" و"بنك دبي الوطني" استثناءً عن الاتجاه العام في المصارف العربية العام 2007، فإنّ الدمج والتملّك قد يكونان المحرّك الرئيسي للنمو في العام 2008. وقد بدأ بعض المراقبين يراهنون على حدوث العديد من عمليات الدمج بين المصارف الكبيرة خاصة في أبو ظبي، حيث برزت حاجة فعلية وملموسة لتكوين مؤسسات كبرى تتمكّن من مواكبة حاجات التمويل الضخمة والمتزايدة في المنطقة.

وكانت بعض المصارف لجأت العام الماضي إلى إصدار سندات دين لزيادة مواردها وتعزيز قدراتها التمويلية، لكن البعض الآخر بدأ يجد أن الدمج يمكن أن يعزّز سيولتها الداخلية محققاً في الوقت نفسه الأهداف التقليدية من وراء القيام بتلك العمليات وأهمها تحقيق اقتصادات حجم كبيرة لإنتاج عوائد أكبر للمساهمين. فالآفاق الجديدة الأوسع التي يفتحها الدمج في هذه المرحلة بالذات هي التي يمكن أن تشكّل الدافع الأبرز وراء سعي المصارف العربية نحو القيام بعمليات دمج وتملّك، ذلك أنها تمثّل أهدافاً أكثر إلحاحاً وضرورة من الأهداف العادية المعروفة للدمج، وإن كان ذلك فقط للحاق ببعض الشركات العربية التي وصلت إلى مستويات دولية.

خاص ... خاص ... خاص ... خاص ... خاص

"يونيكورن" للاستثمار إلى ماليزيا

نقلت وكالة أنباء "رويترز" عن صحف ماليزية قولها، "إنّ "بنك يونيكورن" حصل في الآونة الأخيرة على ترخيص من البنك المركزي لإقامة وحدة للمعاملات المصرفية الإسلامية الدولية تحت مسمى "بنك يونيكورن الإسلامي الدولي–ماليزيا". وقد اختار "بنك يونيكورن الإسلامي الدولي ماليزيا" الرئيس السابق لبنك "آر.أتش.بي الإسلامي الماليزي" **فاسيهار حسن عبدالرزاق**، رئيساً لوحدته الماليزية.

ونقل عن **فاسيهار** قوله أنّ البنك يتطلع إلى الاستحواذ على حصة لا تقل عن 20 في المئة في بنك إسلامي محلي خلال فترة تتراوح ما بين 12 و18 شهراً".

مصرف استثماري خليجي يستثمر في قطاع التعليم السعودي

علم أنّ أحد المصارف الاستثمارية الخليجية، قام مؤخراً بتملّك حصة مؤثرة من رأس مال شركة متخصصة في قطاع التعليم، تملك سلسلة من كبرى المدارس الخاصة المنتشرة في مدن المملكة العربية السعودية.

مصرف إماراتي يتوسّع في مصر

علم أنّ أحد المصارف الإماراتية ذات التواجد القديم في السوق المصرية، في صدد عقد صفقة توسّعية على مستوى السوق المصرفية المصرية، سيكون لها انعكاس كبير على العمل المصرفي في مصر.

المحتويات

البنك الإسلامي للتنمية: صندوق لمكافحة الفقر ومؤسسة لتنمية التجارة

دبي– الإقتصاد والأعمال

منذ تأسيسه في ديسمبر من العام 1973، يعمل "البنك الإسلامي للتنمية"، على دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب ومجتمعات الدول الأعضاء وغير الأعضاء. انطلاقاً من هذا الهدف، وضع البنك مؤخراً قيد التنفيذ مشروعين حيويين هما: "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ومكافحة الفقر"، و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة".

بدايات إنشاء "صندوق مكافحة الفقر"، تعود إلى الاجتماع السنوي لمجلس محافظي "البنك الإسلامي للتنمية"، نهاية شهر مايو من العام 2006، حيث كلف المحافظون المجلس التنفيذي للبنك مهام اتخاذ الإجراءات المناسبة لتأسيس هذا الصندوق، تطبيقاً للخطة العشرية التي تمّ اعتمادها خلال قمة مكة المكرمة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر المنظمة الإسلامية العام 2005.

لكن التاريخ الفعلي لانطلاق عملية بناء وتجميع رأس مال هذا الصندوق، يعود إلى شهر مايو من العام المنصرم 2007، بعد إقرار مجلس محافظي البنك قواعد إنشاء وعمل الصندوق. حيث يقول رئيس "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"، **د. أحمد علي**: "تطلبت عملية التحضير والإعداد لإطلاق الصندوق جهوداً جمة، وقد استعانت إدارة البنك، مكلفة من مجلسه التنفيذي، بعدد من الخبراء في مجال مكافحة الفقر، لمساعدة البنك على وضع السياسات والخطط وتجهيز اللوائح التنفيذية لتحريك عجلة العمل. وبعد إقرار خطة العمل، بدأ البنك جولاته على عدد من قيادات الدول الأعضاء لشرح أهداف هذا الصندوق وحشد الموارد له."

تجميع 2,6 مليار دولار

ويضيف **د. علي**: "بدأ البنك بقطف ثمار جهوده، حيث أعلنت 30 دولة من الدول الأعضاء عن استعدادها للمساهمة في رأس مال هذا الصندوق، وانطلقت عملية ضخ الدم في شرايينه، بحيث تمّ تجميع ما قيمته 2,6 مليار دولار من المساهمات. وكان للمملكة العربية السعودية الدور الأساسي في عملية تكوين رأس المال، إذ بلغت مساهمتها مليار دولار، فيما توزّع المبلغ المتبقي أي 1,6 مليار على مساهمات من 21 دولة".

"وسارع البنك إلى إدارة عجلة الصندوق، مستخدماً جزءاً من السيولة التي نجح في جمعها. وفي هذا السياق، وقّع الصندوق مذكرة تفاهم مع منظمة United Aid المتعاونة مع منظمة الصحة العالمية، بغرض المساهمة في مشروع لمكافحة الملاريا في القارة الأفريقية. فتم تخصيص 50 مليون دولار من أموال الصندوق لشراء الأدوية الضرورية لمكافحة هذا الوباء وبأسعار مخفّضة".

ويشير، **د. علي**، إلى "أن البنك وضع خطة خمسية ينتظر إقرارها خلال اجتماع مجلس إدارة البنك منتصف فبراير الحالي، وتشكل تصوّراً للمشاريع التي يرغب البنك بتمويلها والإشراف على تنفيذها، لمساعدة أكثر من 400 مليون شخص من فقراء العالم الإسلامي. مع استكمال العمل على تنمية حجم الصندوق حتى بلوغه الهدف المحدد بـ10 مليارات دولار".

د. أحمد علي: جمعنا حتى الآن 2,6 مليار دولار لصندوق مكافحة الفقر والهدف 10 مليارات



د. أحمد علي

تنمية التجارة

عن المشروع الثاني الذي أطلقه "البنك الإسلامي للتنمية"، وهو "المؤسسة الدولية الإسلامية لتنمية التجارة"، يقول رئيسها التنفيذي **د. وليد الوهيب**: "إنّ جهود "البنك الإسلامي للتنمية" في مجال تنمية التجارة بين دول الأعضاء تعود إلى العام 1977، وذلك من خلال برنامج تمويل الواردات. وحتى الآن بلغت العمليات المعتمدة في مجال تمويل التجارة منذ إنشاء "البنك الإسلامي للتنمية" ما يقارب مليار دولار. وقد ازدادت قيمة هذه الصفقات بشكل كبير خلال الأعوام الخمسة الماضية، حتى وصلت إلى حدود 2,7 مليار دولار سنوياً".

ويضيف **د. الوهيب**: "بناءً على تلك المعطيات وبغرض تفعيل نشاط المجموعة في هذا القطاع، ارتأى "البنك الإسلامي للتنمية"، خلق كيان مستقل ومتخصص تجتمع تحت مظلته كامل إدارات وأنشطة "البنك الإسلامي" في مجال تمويل التجارة وغيرها من المجالات المالية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والمخصصة لتنمية التجارة البينية بين الدول الإسلامية. فكان القرار بتأسيس "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"، وفق هدف واضح يكمن برفع حجم التجارة بين الدول الأعضاء من 14 في المئة حالياً، إلى 20 في المئة في نهاية العام 2015".

أما الستراتيجية التي ستتبعها المؤسسة لتحقيق هذا الهدف فتقوم، وفق **د. الوهيب**، "على تنمية القدرات التجارية لدى مختلف الأعضاء وتأمين التواصل في ما بينها، إضافة إلى تطوير الأدوات التمويلية للبنك وتوسيع خطوطها لتشمل العمليات المتخصصة والصغيرة". ■

بيت التمويل الكويتي يطلق "بيت إدارة السيولة للاستثمار"

الكويت-الإقتصاد والأعمال

أطلق "بيت التمويل الكويتي" شركة "بيت إدارة السيولة للاستثمار"، وهي شركة تابعة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في مجال الصكوك، ويبلغ رأس مالها نحو مئة مليون دينار، هدفها خلق سوق ثانوية لتداول الصكوك وتعزيز دور الصكوك كأداة تمويلية قابلة للتسييل. وأهمية هذه الخطوة أن السوق الكويتية تفتقر إلى هذا النوع من الاستثمار، ما يجعل الشركة الجديدة الأولى من نوعها في الكويت.



عماد يوسف المنيع

يقول رئيس مجلس إدارة الشركة والعضو المنتدب **عماد المنيع**: "إن تأسيس الشركة يهدف إلى تطوير سوق الصكوك الإسلامية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وتوفير عنصر التداول الفعّال لهذه الأداة الاستثمارية التي باتت تشهد نمواً مطرداً، حيث بلغ حجم سوق الصكوك مع نهاية العام الماضي نحو 24,5 مليار دولار"، مشيراً إلى "أن تأسيس الشركة يعتبر تطوراً في مجال عمل الصكوك، وهو مجال تميّز به "بيت التمويل الكويتي"، وكان سباقاً في إدارة وترتيب وإصدار صكوك بقيمة نحو 4 مليارات دولار لشركات وحكومات في الخليج والعالم". وتتطلع "بيت إدارة السيولة للاستثمار"، حسب **المنيع**، إلى ترتيب و إصدار صكوك خلال النصف الأول من العام الحالي، بالتعاون مع "بيتك"، وهي ستوفر خدماتها في السوق المحلية وفي مجال تمويل الشركات من خلال قيادة عمليات ترتيب وإصدار صكوك توفر مصدراً مهماً لتمويل التوسعات والنمو المتوقع في الشركات الكويتية والخليجية والأخرى الراغبة في تمويل مشاريع كبرى.

نشاط الشركة

ويوضح **المنيع** "أن الشركة ستعمل على استحداث أدوات استثمارية ذات عوائد مميزة لتوفير منصة للأفراد والمؤسسات الذين يتطلعون إلى الاستثمار في أوراق مالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وهي تهدف إلى معالجة حال عدم التوازن التي تعاني منها العديد من المؤسسات المالية الإسلامية، حيث ستقوم الشركة بعملية شراء أو توريق الموجودات على سبيل المثال (مدينون مرابحة، مدينون مساومة، مدينون إجارة) وطرحها على شكل أدوات مالية (صكوك) لتلبية حاجة المؤسسات والمستثمرين للأدوات المالية ذات العوائد المميزة والتدفقات النقدية الثابتة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومن الأهداف الرئيسية للشركة إيجاد قنوات لتوريق الأصول في الأسواق الإقليمية والعالمية، وتقديم أدوات مالية قابلة للتداول وذات أجل قصير يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية الاستثمار فيها عن طريق الفائض في سيولتها، وتوفير قنوات سيولة لتمويل العجز التي تعاني منه الشركات، وتقديم الخدمات الاستشارية في كل ما يتعلق بالصكوك، والتعامل بالصكوك والمتاجرة بها عن طريق البيع والشراء."

خطوة نوعية لـ"بيتك"

يضيف **المنيع** "من المتوقع أن تضيف الشركة مجالات جديدة لعمل البنوك الإسلامية، إذ تختص بتطوير سوق الأدوات المالية الاستثمارية وفق الشريعة الإسلامية خاصة الصكوك التي تعدّ البديل الشرعي للسندات، مما يمهد لإقامة سوق لتداول الصكوك التي تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم وذلك لأول مرة في تاريخها. كما أن مبادرة "بيت التمويل الكويتي" تعزز دوره، كصانع سوق من خلال المساعدة في تحقيق عمليات إصدار ومن ثم بيع وشراء الصكوك المصدرة والمصنفة ائتمانياً، وبالتالي تحقيق ما تفتقده الصناعة المالية الإسلامية."

مجلس الإدارة

اختير عماد يوسف المنيع، رئيساً لمجلس إدارة شركة "بيت إدارة السيولة للاستثمار"، وعضواً منتدباً، فيما اختير عبد الوهاب عيسى الرشود، نائباً للرئيس. ويضم مجلس الإدارة أيضاً الأعضاء: محمد سعيد عبد الوهاب، ليليان حمزة، شريف الخولي، سامي البصيري، وعدنان السالم.

يذكر أن عماد يوسف المنيع يشغل أيضاً منصب مدير إدارة الاستثمار الدولي في "بيت التمويل الكويتي".

واقع الصكوك

من جهة أخرى، يوضح **المنيع** أن حجم سوق الصكوك بلغ مع نهاية العام الماضي نحو 24,5 مليار دولار، في حين من المتوقع طرح صكوك بقيمة نحو 16 مليارات في الأسواق العالمية في نهاية العام الحالي. وكانت المؤسسات والشركات في دول مجلس التعاون الخليجي أصدرت صكوكاً بقيمة 6,3 مليارات دولار في النصف الأول من العام 2007 مقابل إصدارات بقيمة 9 مليارات دولار في العام الذي سبقه، ومن المتوقع أن يبلغ حجم الصكوك الدولية التي لم يتم سداد قيمتها، سواء كانت صكوك سيادية أو صكوك الشركات، 70 مليار دولار في منتصف العام 2008 و225 ملياراً بحلول العام 2010، ويتراوح معدل تداول الصكوك في الوقت الحالي بين 100 إلى 200 مليون دولار في الشهر، وتستحوذ ماليزيا على نسبة 36 في المئة من إجمالي إصدارات الصكوك التي لم تسدد قيمتها، في حين يمثل المُصْدِرون في الخليج أكثر من 30 في المئة منها. ■

بنك قطر الوطني أرباح قياسية في العام 2007 ورخصة مصرفية في موريتانيا



علي شريف العمادي

الدوحة – الإقتصاد والأعمال

حقّق "بنك قطر الوطني" خلال العام 2007 نتائج مميّزة، سواء على صعيد الأداء أو زيادة رأس المال أو التوسّع خارج قطر، ما يكرس دوره الريادي في قطر بحصة سوقية تتجاوز الـ 45 في المئة، فضلاً عن موقعه المميز على صعيد المنطقة.

على صعيد الأداء، أشار الرئيس التنفيذي **علي شريف العمادي** "أن البنك تخطى من حيث أرباحه الصافية عتبة الـ 205 مليارات ريال للمرة الأولى، فبلغت الأرباح 2508 ملايين ريال في مقابل 1998 مليوناً نهاية العام 2006، أي بزيادة نسبتها 25,5 في المئة".

وقرر مجلس الإدارة التوصية إلى الجمعية العمومية بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 50 في المئة من رأس المال، بالإضافة إلى توزيع أسهم مجانية بواقع 20 في المئة".

وأشار **العمادي** إلى "أن النمو المحقق نتج من كافة مكونات الدخل حيث زادت الإيرادات التشغيلية بنسبة 28,4 في المئة لتصل إلى 3469 مليون ريال. وعلى الرغم من ارتفاع وتوسّع الفروع نتيجة الإنفاق على الموظفين وتطوير الأنظمة وتوسّع الفروع في الخارج، فإن البنك تمكن من تحسين نسبة الكفاءة (إجمالي المصاريف إلى إجمالي الدخل) لتبلغ 25,9 في المئة للعام 2007، ما يعكس نجاح البنك في زيادة الإنتاجية".

ومما زاد في إنتاجية البنك نجاحه في مجال تحصيل الديون غير المنتظمة وسياسات البنك المحافظة، الأمر الذي أدى إلى خفض نسبة القروض غير المنتظمة إلى مستوى 0,7 في المئة من إجمالي محفظة القروض والسلف.

وفي ضوء ذلك، حقق البنك على مدى السنوات الممتدة من 2003 إلى 2007 نسبة نمو سنوية مركبة في صافي الأرباح بلغت 39,2 في المئة، إذ انتقلت الأرباح من 667 مليون ريال في 2003 إلى 2508 ملايين في 2007.

أما على صعيد النمو، فقد وصل إجمالي الموجودات إلى 114,4 مليار ريال نهاية العام 2007، أي بارتفاع نسبته 59,6 في المئة. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع القروض والسلف بنسبة 42,9 في المئة (من 46,3 إلى 66,1 ملياراً)، وكذلك ارتفاع ودائع العملاء وودائع الاستثمار المطلق بنسبة 42,3 في المئة لتصل إلى 79,4 مليار ريال.

وأنجز "الوطني الإسلامي" نتائج جيدة فزاد إجمالي الموجودات بنحو 22 في المئة ليصل إلى 7,2 مليارات ريال، كما ارتفعت ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية بنسبة 125 في المئة لتصل إلى 4,5 مليارات ريال. ولـ"الوطني الإسلامي" 10 فروع ومكاتب داخل قطر، وهو إدارة تابعة متخصصة بخدمات الصيرفة الإسلامية.

زيادة رأس المال

ونتيجة لهذا النمو والتوسّع اللذين حققهما البنك خلال السنوات الخمس الماضية، بدأ الاستعداد أواخر العام الماضي لتحقيق زيادة ملموسة في رأس المال بما يمكن البنك من متابعة توسّعه وفقاً للخطة المرسومة حتى العام 2012. وبناءً عليه، فقد تقرر زيادة رأس المال على مرحلتين بحيث بات حالياً 1835 مليون ريال. وبعد شهر من الآن، ونتيجة لقرار منح أسهم المنحة (سهم لكل 5 أسهم) يرتفع رأس المال إلى 2190 مليون ريال قطري.

وخلال شهر أبريل المقبل سيرتفع رأس المال مجدداً بنسبة 10 في المئة ليصل إلى نحو 2,5 مليار ريال نتيجة لاكتتاب المساهمين بهذه الزيادة وعلى أساس 120 ريالاً للسهم الواحد.

التوسّع الخارجي

وكان العام 2007 بالنسبة إلى "بنك قطر الوطني" عام التوسّع الخارجي بامتياز حيث افتتح فروعاً له في اليمن وسلطنة عُمان والكويت، إضافة إلى فرعيه في باريس ولندن. كما افتتح مكتباً تمثيلياً في كل من ليبيا وسنغافورة، إضافة إلى مكتبه التمثيلي في إيران.

وأضاف البنك إلى تواجده الخارجي بلداً عربياً جديداً بعد أن حصل على رخصة للعمل في موريتانيا، يضاف إلى ذلك إقدامه على شراء 30,5 في المئة من "بنك الإسكان للتجارة والتمويل" – مقره الأردن – المتواجد بدوره في كل من فلسطين والبحرين والجزائر وسورية والإمارات العربية المتحدة وليبيا والعراق. ويضاف إلى ذلك توقيع البنك على اتفاقية لتأسيس بنك سوري قطري مشترك مع مؤسسات عامة وخاصة سورية، يملك البنك 49 في المئة من أسهمه مع توليه مهام الإدارة.

وبذلك، يمكن القول، أن "بنك قطر الوطني" بات أكثر البنوك الخليجية تواجداً في الخارج لا سيما في البلدان العربية سواء مباشرة أو بصورة غير مباشرة عبر بنك الإسكان للتمويل والتجارة.

ويظهر دور البنك الأساسي في القطاع المالي واضحاً من خلال تسلمه جائزة "أفضل بنك في قطر" في العام 2007 من قبل مجلات متخصصة تعنى بالشؤون المالية ومنها "يوروماني" و"ذي بانكر" و"غلوبال فاينانس"، كما اختير "الوطني" كأفضل مصرف لخدمات أعمال الإنترنت المصرفية في الشرق الأوسط ومنح "جائزة جي بي مورغن تشيس" للجودة في العمليات المصرفية. علاوة على ذلك، كان "الوطني" البنك الأول في قطر الذي حاز على شهادة (ايزو 27001) المرموقة الخاصة بإدارة أمن المعلومات.

وكانت مؤسسة "ستاندرد أند بورز" للتصنيف الائتماني رفعت تصنيف "الوطني" إلى (A+)، وهو التصنيف الأعلى على مستوى المنطقة.. ■

"بنك لبنان والمهجر" صندوق استثمار في لبنان وشركة استثمار في السعودية

دخلت مجموعة "لبنان والمهجر"، عبر ذراعها الاستثمارية "بنك لبنان والمهجر للأعمال"، مجال خدمات صناديق الاستثمار (Funds) من خلال أول صندوق تصدره ويحمل اسم "بلوم سيدرز المتوازن" BLOM (Cedars Balanced) برأس مال متحرك تحدّد عند إطلاقه بمبلغ 65,4 مليون دولار.

وقال مدير عام "بنك لبنان والمهجر للأعمال" **د. فادي عسيران** "إن هذا الصندوق موجه نحو صغار المدخرين، وتكمن أهميته في أنه أنشئ في لبنان للإستثمار في الأسهم والأوراق المالية اللبنانية، أي أسهم الشركات المدرجة في البورصة، إضافة إلى السندات الحكومية وشهادات الإيداع اللبنانية".

وهذا الصندوق، الذي يستند إلى أحكام القانون الرقم 308 ويخضع لموافقة مصرف لبنان، هو الأول من نوعه في لبنان من حيث:

1– أنه يجمع بين الأسهم والسندات معاً وفقاً للمعادلة الآتية:

– تخصيص 75 في المئة من الصندوق كحد أدنى في أدوات الدين الحكومية الصادرة عن الحكومة والبنك المركزي والفئة الأولى من المؤسسات اللبنانية (يورو بوندز، شهادات إيداع...)

– تخصيص 25 في المئة كحد أقصى للاستثمار في أسهم الشركات اللبنانية المدرجة، سواء كانت أسهماً عادية أو تفضيلية.

2– كونه صندوقاً ذا رأس مال متحرك (Open-ended) بحيث يفسح في المجال أمام المدخرين الدخول فيه، أو الانسحاب منه أسبوعياً، الأمر الذي يغني عن إدراجه في البورصة كونه ينطوي على إمكانية التسييل أسبوعياً ووفقاً للسعر السائد.

وتم تحديد الحصة الدنيا للاكتتاب في الصندوق بـ 5 آلاف دولار أميركي مع إمكانية مضاعفة الحصة. يدير الصندوق "بنك لبنان والمهجر للأعمال" وتتولى شركة "ميدكلير" دور الوديع والجهة الإدارية، وتتولى عملية تسعير الصندوق يومياً.

ويوضح مدير عام "بنك لبنان والمهجر للأعمال" **د. فادي عسيران** "أن الهدف من الصندوق خلق أداة استثمارية جديدة أمام المدخرين الصغار، وتنمية ثقافة الاستثمار في مجالات تبتعد عن أسلوب الإيداع في المصارف، ومن خلال توفير عائد ثابت ذات مخاطر مخفوضة ومدروسة، مع إتاحة الفرصة للانسحاب من الصندوق أسبوعياً ولدى أي من فروع "بنك لبنان والمهجر".

وقال **عسيران** إن هذا الصندوق هو خطوة أولى باتجاه التوسع في طرح صناديق أخرى متنوعة، تكون متاحة لزبائن البنك في لبنان والخارج وكذلك لغير الزبائن. وأشار إلى أن الصندوق الثاني يرتقب أن يطرح من خلال بنك "بلوم / مصر"، أو ربما من خلال بلدان أخرى تتواجد فيها مجموعة "بنك لبنان والمهجر".

وختم قائلاً: "نطمح إلى استقطاب أنواع مختلفة من المدخرات الوطنية وفي الأوقات المناسبة، لفتح المجال أمام المدخرين الصغار والمتوسطين للإفادة من فرص استثمارية متاحة في أسواق مختلفة لا قدرة لهؤلاء على الوصول إليها والتعاطي مع أوراقها المالية المتداولة".

"بلوم للاستثمار السعودية"

من جهة أخرى، أعلن البنك عن حصوله رسمياً على ترخيص بإنشاء شركة "بلوم للاستثمار السعودية" (BLOMINVEST Saudi Arabia) برأس مال قدره 100 مليون ريال، توزعت نسب المساهمة فيها كالآتي:

"بنك لبنان والمهجر" (10 في المئة)، "بنك لبنان والمهجر للأعمال" (50 في المئة)، شركة "الفوزان القابضة" (15 في المئة)، شركة "المهيدب القابضة" (15 في المئة)، شركة "عبد



د. فادي عسيران

العزيز الصغير للاستثمار التجاري" (5 في المئة)، عبد السلام عبد الرحمن العقيل (5 في المئة).

وسيتولى **عبدالله بن عبد اللطيف الفوزان** رئاسة مجلس إدارة الشركة الجديدة، بينما يتولى **سعد الأزهري** نيابة الرئاسة، علماً أن **الأزهري** هو رئيس مجلس إدارة ومدير عام "بنك لبنان والمهجر"، و"بنك لبنان والمهجر للأعمال".

أما الشركة، التي مقرها الرياض، فيحق لها فتح فروع أخرى في المملكة، فهي متخصصة بالعمليات الاستثمارية وسوف توفر الخدمات الآتية:

– خدمات استثمارية واستشارية وإدارة الثروات.

– إنشاء وإطلاق صناديق استثمار للشركات الخاصة وصناديق استثمار متعلقة بالعمليات العقارية.

– عمليات الوساطة المالية في الأسواق المحلية والإقليمية مع خدمات المتاجرة المباشرة عبر الإنترنت، بالإضافة إلى الدراسات والأبحاث المختلفة.

– خدمات استشارية للشركات الكبيرة ومن ضمنها في مجال الأسهم والصكوك وترتيب المحافظ المالية وإصدار الأسهم وإدراجها في البورصات.

قرض لشركة "العبدلي"

وعلى صعيد آخر، فاز "بنك بلوم الأردن" بتقديم قرض قدره 101 مليون دولار لمدة 5 سنوات لصالح شركة "العبدلي للاستثمار والتنمية الأردنية" التي تنفذ مشروعاً عقارياً ضخماً (العبدلي) وسط العاصمة عمّان.

يذكر أن البنك وفر أفضل الشروط وسط منافسة مصارف أخرى من بينها "البنك العربي". ■

قرض بـ 101 مليون دولار لشركة "العبدلي" الأردنية

بنك الاتحاد الوطني
من مصرف تجاري إلى مجموعة مالية

أبوظبي - طارق زهنان

شكّل العامان الماضيان تحدياً لقدرة المصارف الإماراتية على تخطي انحسار موجة الأرباح المرتبطة بفورة الأسهم المحلية، لاسيما تلك المتأتية من عمليات تمويل الاكتتابات في الإصدارات الأولية، والتركيز على تنمية نشاطاتها الأساسية لتكون هي المصدر الرئيسي لإيراداتها. فما كان من بنك الاتحاد الوطني إلا أن تلقف التحدي وكسب الرهان، مقدماً نموذجاً لأصول استثمار الموارد والأرباح القياسية، واضعاً إياها بتصرف مشاريعه التوسعية على المستوى الجغرافي كما القطاعي، ومحلياً كما خارجياً.

طوال الفترة الممتدة من العام 2006 وحتى نهاية العام الماضي 2007، شهدت مسيرة بنك الاتحاد الوطني التوسعية خطوات سريعة ومتلاحقة. فعلى مستوى السوق الإماراتية، تغيرت صورة "الاتحاد الوطني" من مصرف تجاري متكامل الخدمات، إلى مجموعة مالية متعددة الأذرع، تغطي أعمالها أكثر من نشاط وقطاع اقتصادي. وبعيداً عن حدود الدولة، نجح بنك الاتحاد الوطني في اللحاق بركب كبرى المصارف الإماراتية، مطلقاً مشروعاً للتواجد الخارجي وصل صداه إلى القارتين الأفريقية والآسيوية.

سلسلة شركات تابعة

عن توسع البنك في السوق المحلية الإماراتية، يتحدث الرئيس التنفيذي لـ"بنك الاتحاد الوطني" **محمد عابدين**، كاشفاً عن "حصول البنك على ترخيص صادر من قبل المصرف المركزي الإماراتي، لتأسيس شركة للاستثمار العقاري برأس مال مصرح به يبلغ 5 مليارات درهم إماراتي ورأس مال مدفوع قدره مليار درهم، يستحوذ "الاتحاد الوطني" على نسبة 40 في المئة من أسهمها، فيما تتوزع الحصة الباقية بين مجموعة من مساهمي البنك. وستبدأ الشركة بممارسة نشاطها رسمياً، فور حصولها على التراخيص النهائية المنتظر صدورها عن وزارة الاقتصاد في الدولة".

وإذا كان نجاح البنك في إنشاء تلك الشركة، يشكّل تحقيقاً لمشروع طالما راود قيادة البنك ومجلس إدارته، بغرض مواكبة فورة المشاريع العقارية التي تشهدها دولة الإمارات عموماً وإمارتا دبي وأبوظبي على وجه الخصوص. فإن ولوج "الاتحاد الوطني" القطاع العقاري، من خلال شركة متخصصة ومستقلة إدارياً ومالياً عن المجموعة الأم المتمثلة بالبنك، يشكّل استكمالاً لولوجه سابقاً قطاعي الوساطة والتمويل الإسلامي، ووفق الأسلوب نفسه.

فبعد مضي سنوات على إطلاق شركة "الاتحاد للوساطة"، تمّ منتصف العام 2006 افتتاح المقر الرئيسي للشركة في إمارة أبوظبي. ويلفت **عابدين** إلى أن "شركة "الاتحاد للوساطة" تعدّ من أوائل الشركات الوطنية الممارسة لنشاط الوساطة في الإمارات، ويوجد لديها، إضافة إلى الفرع الرئيسي، خمسة فروع أخرى تتوزّع في: سوق أبوظبي المالية، سوق دبي المالية، العين، الظفرة، الفجيرة، ورأس الخيمة. كما قامت الشركة بتوفير خدماتها المتعددة عبر التداول الالكتروني".

كذلك شهد العام 2006، إطلاق البنك شركة "الوفاق للتمويل" برأس مال مدفوع

شركة عقارية وأخرى للتمويل الإسلامي ترفعان عدد الشركات التابعة لـ"الاتحاد الوطني" إلى ثلاث



محمد عابدين

بالكامل وقدره 500 مليون درهم، يساهم البنك بنسبة 80 في المئة منه. ويشير **عابدين**، إلى أن "الهدف من إنشاء الشركة، هو تقديم الخدمات المصرفية والتجارية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للشركات والمؤسسات، إضافة إلى التمويل الخاص بالأفراد. وتخطط الشركة من جانبها لافتتاح فروع لها في مختلف مناطق دولة الإمارات. ومع إنشاء تلك الشركة يكون البنك قد ارتقى بقسم المعاملات الإسلامية الموجود ضمن إدارات البنك، إلى مصاف الشركة المستقلة والخاصة".

وفي ظل تلك الخطوات المتلاحقة من قبل "الاتحاد الوطني" على مستوى التوسع والنمو القطاعي يؤكد **عابدين**، أن "اعتماد البنك لنموذج النمو وفق أسلوب الشركات التابعة، يأتي تطبيقاً لستراتيجية البنك القاضية بنقل أنشطته المالية الخارجة عن نطاق العمل المصرفي التقليدي، من الإطار الضيق للخدمات الإضافية إلى أفق الشركات المتكاملة، وذلك بهدف مواكبة تلك الأنشطة وبلوغها مستوى متقدماً من حيث الحجم والكم والنوع، ونضوج أعمالها بشكل يستدعي فصلها عن الأعمال اليومية للبنك، ويسمح لها بتنمية نشاطها وتوسيع

قاعدتها من العملاء، وبالتالي تشكيل مصدر إضافي لإيرادات وأرباح البنك".

توسيع الشبكة المحلية

مقابل هذا الانتشار الأفقي لـ"الاتحاد الوطني"، يشهد البنك نمواً متواصلاً في حجم شبكة فروعه، وهي خطوة مرتبطة بسعي البنك من جهة لتمتين وجوده في قطاع صيرفة الأفراد في ظل سيطرة القروض التجارية وعمليات تمويل المؤسسات الحكومية على حصة أساسية من محفظته للقروض والتسليفات، ومن جهة أخرى تأكيد حضوره ضمن نطاق واسع، يشمل كافة أنحاء الإمارات. ويشير **عابدين** إلى "أن صيرفة الأفراد تعتبر جزءاً أساسياً من نشاط وستراتيجية البنك، وهو يسعى إلى زيادة إيراداته من هذا القطاع بالتوازي مع دوره التاريخي في تمويل القطاع التجاري الإماراتي. بناءً عليه، فإن البنك يطبّق على مراحل مشروعه لرفع حجم شبكة فروعه المصرفية من 50 فرعاً حالياً (30 فرعاً العام 2005) إلى 80 فرعاً، تؤمن له طموحه بالانتشار على مستوى السوق المحلية، وذلك باعتماد نموذج الفروع صغيرة الحجم ذات الوجهة التسويقية والمدعمة بمختلف الخدمات الالكترونية، وبما يسمح لها بتلبية كامل الحاجات المصرفية للعملاء".

ويضيف **عابدين**: "قام البنك في العام 2007 بافتتاح 10 فروع إضافية وهو سيسير على هذا المنوال، حتى الوصول إلى الحجم المستهدف بحلول العام 2010. لكن هذا التوسّع في الفروع، لا يعني خروج البنك عن ستراتيجيته المعتمدة في التركيز على مخاطبة فئات مختارة من العملاء الأفراد، وهي شريحة المواطنين الإماراتيين، وذوو الدخل المتوسط والمرتفع من المقيمين في الدولة".

بعد مصر... الصين

التوسّع متعدد الأوجه داخل حدود دولة الإمارات، شكّل العنوان المحلي لمسيرة البنك خلال الفترة الماضية. لكن القرار الستراتيجي بالتوسّع يتخطى السوق المحلية، منطلقاً من أرضية صلبة، وفرتها مجموعة من المعطيات، بدءاً بالمتانة الرأسمالية التي يتمتع بها البنك والتي تمّ تغذيتها في شهر يوليو من العام 2005 من خلال ضخ 2 مليار درهم إضافي في رأس مال البنك، مروراً بتنوع مصادر التمويل بواسطة القروض المشتركة وبرنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل الذي بلغ حجمه 3 مليارات دولار أميركي، وانتهاءً بالدعامة

الاتحاد الوطني: أول بنك إماراتي في الصين

المتمثلة بكونه المصرف الوحيد في الدولة الذي تساهم فيه كل من حكومتي أبوظبي ودبي، بما مجموعه 60% من أسهم البنك.

وفي وقت يؤكد **عابدين** أن أسواق الدول المحيطة بدولة الإمارات تشكّل أولوية بالنسبة لـ"بنك الاتحاد الوطني" وامتداداً طبيعياً لنشاطه في السوق المحلية الإماراتية، لما يجمع بين تلك الأسواق من تماثل وتناغم على مستوى النشاط المالي والمصرفي يكشف النقاب عن أن البنك تقدم من الجهات الرقابية المختصة في جميع دول مجلس التعاون للترخيص له بتأسيس فروع.

إلا أن الغيث جاء من المقلب الآخر، فقد أعلن بنك الاتحاد الوطني مؤخراً عن حصوله على موافقة السلطة التنظيمية للبنوك في الصين، لتأسيس مكتب تمثيلي له في شنغهاي، ليكون "الاتحاد الوطني" أول بنك إماراتي تطأ أقدامه الصين. ويضع **عابدين** تلك الخطوة في إطار "مواكبة البنك، للتوجهات الاقتصادية لدولة الإمارات والعلاقات التجارية التي تنسجها مع السوق الصينية. حيث أن التجارة المتبادلة بين الدولتين تجاوزت 14 مليار دولار في العام 2006، ما جعل الصين أكبر سوق مصدّرة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وثالث دولة على قائمة الدول التي تستورد منها".

ويضيف قائلاً: "ينوي بنك الاتحاد الوطني الإفادة من الإمكانيات الواعدة التي تتيحها هذه التجارة المتبادلة، والفرص الاستثمارية التي توفّرها. وسيشكل المكتب التمثيلي بعيد الانتهاء من تأسيسه، منفذاً لمختلف الشركات والمؤسسات التي ترغب في توسيع نطاق أنشطتها المتبادلة على مستوى الدولتين، كما على مستوى مختلف أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وسوق الصين".

"بنك الإسكندرية التجاري البحري" تحول إلى "بنك الاتحاد الوطني- مصر"

وتأتي خطوة الانفتاح باتجاه الصين بعد مرور نحو السنتين على ولوج "الاتحاد الوطني" القارة الأفريقية، مستكملاً في العام 2006 عملية تملكه "بنك الإسكندرية التجاري البحري"، باكورة مشاريعه للانتشار الإقليمي. ويشير **عابدين** إلى أنه قد تم مؤخراً تغيير إسم البنك في مصر إلى "بنك الاتحاد الوطني- مصر" في الوقت الذي يجري العمل على قدم وساق، لتطوير البنك وتنمية نشاطه، حيث تشهد مختلف فروعه عمليات تجديد وإعادة تأهيل بالتزامن مع إنجاز عملية تجهيز وبناء 13 فرعاً إضافياً يتوقع إدخالها في الخدمة مع نهاية الربع الأول من العام الحالي 2008، ليرتفع بذلك حجم شبكة فروع "الاتحاد الوطني- مصر" إلى 22 فرعاً.

المسيرة مستمرة

يخطو بنك الاتحاد الوطني، خطوات واضحة في تحقيق ستراتيجيته التوسعية. وما تحقق حتى الآن محلياً وخارجياً، هو وفق **عابدين**، "جزء من مشروع مستمر، فالبنك لديه خطط مدروسة للوصول إلى مزيد من الأسواق الخليجية منها والعربية، مع الاستمرار في منح كامل الأولوية للسوق المحلية الإماراتية".

ويُسجل لـ"بنك الاتحاد الوطني" نجاحه في المحافظة على مستوى مرتفع من الأرباح على الرغم من التكلفة التي ترافق أي عملية توسع، محلية كانت أم دولية. فمع نهاية العام 2006، تجاوزت أرباح البنك حدود المليار درهم إماراتي، كما أن نتائجه المالية المعلنة للأشهر التسعة الأولى من العام 2007 كشفت عن "تحقيق ما مجموعه 833,3 مليون درهم من الأرباح الصافية وهي أرباح قريبة جداً من تلك المحققة في الفترة نفسها من العام 2006، والبالغة 833,6 مليون درهم، وذلك على الرغم من ارتفاع مصاريف التشغيل بنسبة 27,7 في المئة، عاكسةً خطوات البنك نحو النمو والتوسع داخلياً وإقليمياً "سواء في ما يتعلق بشركة الوفاق للتمويل الإسلامي، وبنك الإسكندرية التجاري والبحري، أو الاستثمار في التطوير التكنولوجي ودعم العنصر البشري".

ويشكّل ارتفاع الربح الصافي العائد إلى الأعمال المصرفية الرئيسية بنسبة 45 في المئة مقارنةً بالأشهر التسعة الأولى من العام 2006، مؤشراً واضحاً ومهماً على نمو أعمال البنك وثبات ربحيته، ومن المتوقع أن تبلغ الزيادة في الأرباح الصافية للعام 2007 نسبة تتجاوز 16 في المئة. ■

50 عاماً في قطر

البنك العربي: أكبر حصة سوقية بين المصارف غير القطرية

الدوحة - الإقتصاد والأعمال

احتفل البنك العربي (ش.م.ع.) بمرور 50 عاماً على تواجده في دولة قطر، كأول مؤسسة مصرفية غير قطرية تأسست في العام 1957. وقد ساهم البنك ولا يزال في تعزيز دعائم الاقتصاد القطري ومواكبة ازدهاره. ويداوم البنك العربي على توظيف إمكاناته البشرية والتقنية والمصرفية لتعزيز قدرات الجهاز المصرفي في دولة قطر، وذلك استناداً إلى إيمانه بمبادئه منذ التأسيس والتي تعنى بتقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائه في كافة أرجاء الوطن العربي.

في قطر، قال المدير الإقليمي **سعيد أبو غربية**: "حافظ البنك العربي على وتيرة نموه المطرد إيماناً من إدارته بضرورة مواكبة النمو الذي تشهده كافة مناحي الحياة الاقتصادية، حيث يقدم البنك خدماته المتنوعة والتي يداوم على تطويرها بحسب احتياجات العملاء ومتطلبات السوق لمختلف القطاعات الحيوية والشرائح الاجتماعية على تنوع فئاتها. فها هو "البنك العربي" يحافظ على مكانته في مصاف الدرجة الأولى للبنوك الأجنبية العاملة في قطر من حيث الحصة السوقية في حجم الودائع وحجم محفظة التسهيلات على حد سواء. لقد حقق البنك العربي نمواً ملموساً في إجمالي موجوداته في العام 2006، مقارنة بالعام الذي سبقه، بلغت نسبته 27,7 في المئة.

كذلك، يستمر البنك العربي في عطائه المتميز كشريك فعّال لقطاع الشركات الكبرى المحلية والأجنبية، ذات التصنيف العالمي، والعاملة في قطر، سواءً من حيث تنوع الحلول المصرفية لديه أو التزامه بتقديم أكبر شبكة من الفروع والبنوك المراسلة في المنطقة، حيث يسجل تواجداً ملحوظاً في القطاعات الاقتصادية الأساسية؛ مثل النفط والغاز ومشتقاتهما، البتروكيميائيات والأسمدة، الطاقة، النقل البحري والبري، بناء السفن، المقاولات العامة والمتخصصة، التطوير العقاري، الصناعات الثقيلة، الصناعات الإسمنتية، التبريد المركزي، المستشفيات، التجارة العامة ومنها على سبيل الذكر لا الحصر مواد البناء، وكالات السيارات، المواد الغذائية وغيرها. هذا، واستناداً إلى النمو المتتابع الذي تشهده قطر والتوسع الملحوظ الذي يحققه قطاع الشركات الكبرى، ينهج البنك العربي على تقديم خدمات التجمع البنكي كدور ريادي للترتيب لعمليات التمويل الضخمة بالإضافة إلى مجموعة متميزة من البنوك والمؤسسات المالية المحلية والدولية. وكان أحدثها مساهمة البنك العربي في قرض تجمع بنكي لتمويل محطة كهرباء "مسيعيد" لتوليد الطاقة بقيمة إجمالية بلغت نحو 1,23 مليار دولار أميركي، وذلك ضمن الفئة الأعلى لتنظيم التجمع البنكي بصفته Mandated Lead Arranger.

إضافة إلى ما سبق، يتمتع عملاء قطاع الشركات الكبرى بمستوى متقدم من الخدمات المالية المتعلقة بأعمال الخزينة من حيث عمليات القطع الأجنبي والمشتقات المالية، الأمر الذي يوفر للعملاء هامشاً إضافياً في درجات الأمان.

من جهة أخرى، واصل البنك العربي في قطر تحقيقه عوائد مرتفعة في العام 2006، حيث بلغت أرباحه قبل الضريبة ما قيمته 31 مليون دولار، محققاً بذلك عائداً على صافي حقوق المساهمين بلغت نسبته 22,4 في المئة، وعائداً على إجمالي الأصول بلغت نسبته 2,0 في المئة. في المقابل، أشارت البيانات المالية للنصف الأول من العام 2007 إلى نمو ملموس في نتائج الأعمال، حيث بلغت الأرباح قبل الضريبة ما قيمته 20 مليون دولار، بنسبة نمو قدرها 22,2 في المئة سنوياً، مقارنة بنتائج العام 2006، ما يرفع بذلك العائد السنوي المتحقق على صافي حقوق المساهمين ليبلغ نسبة 28 في المئة، وكذلك العائد السنوي المتحقق على إجمالي الأصول ليبلغ ما نسبته 2,6 في المئة.

وكانت أرقام البنك (فروع قطر) قد أظهرت في نهاية العام 2006 إجمالي الموجودات بقيمة 3894,5 مليون ريال، وإجمالي القروض والسلف وأنشطة تمويل العملاء بقيمة 2328,9 مليون ريال، فيما بلغت ودائع العملاء 3274,7 مليون ريال.



عبد الحميد شومان

وقد دأبت مجموعة البنك العربي على التواجد كبنك ريادي في طليعة البنوك العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال القارة الأفريقية، مستفيدة من تاريخها العريق الذي يمتد على مدى 77 عاماً من الخبرة المصرفية التي عبرت إلى خمس قارات حول العالم، ومستندة إلى قوة قاعدة رأس مال البنك البالغ نحو 6 مليارات دولار وكفاية أصوله والتزام إدارته بتطبيق أعلى مستويات الرقابة المصرفية حسب المعايير الدولية وتبنيه لأحدث التقنيات والأنظمة المعلوماتية المصرفية عالمياً. لقد حاز البنك العربي على اهتمام وكالات التصنيف الإئتماني الدولية التي أدرجته في مصاف البنوك العالمية المرموقة حيث أعلنت وكالة Moody's تصنيفها لمجموعة البنك العربي ضمن فئة (A3)، كما أعلنت وكالة Standard & Poor's تصنيفها ضمن فئة (A-)، في حين أكدت وكالة Fitch على ذلك بأن أعلنت تصنيفها ضمن فئة (A-) وتجدر الإشارة إلى أن "البنك العربي -قطر" حصل على تصنيف مرتفع من قبل وكالة S&P وقع ضمن فئة (A-). ■

"بنك الكويت الوطني"


صلاح الفليج

أعلن "بنك الكويت الوطني" عن طرح أول صندوق متعدد الأصول لعملاء "الذهبي"، تحت مسمى "صندوق الذهبي متعدد الأصول أس بي سي". ويستطيع عملاء "الذهبي" من خلال هذا الصندوق، الإستثمار في 8 أصول متنوعة.

وقال الرئيس التنفيذي لـ"شركة الوطني للإستثمار" المسؤولة عن إدارة "صناديق الوطني" **صلاح الفليج**: "إنّ الصندوق يمنح عملاء "الذهبي" تنوّعاً عالمياً متعدد الأصول، عبر محفظتين متنوعتي المخاطر بمبالغ إستثمارية تبدأ من 20 ألف دولار، وبمضاعفات ألف دولار للمستثمر المباشر. وسوف يقدم الصندوق خطة توفير تستثمر في محافظ الصندوق عن طريق توفير مبالغ شهرية وبحد أدنى يبلغ 500 دولار أميركي شهرياً، وبمضاعفات 100 دولار للمستثمر في خطة التوفير. كما أن الصندوق مفتوح مع إمكانية الإكتتاب والإسترداد بشكل شهري". يذكر أنّ المحافظ الإستثمارية المماثلة تقدم عادةً للمستثمرين الذين يمتلكون أصولاً كبيرة أو للمؤسسات الكبرى فقط، وذلك بمبالغ إستثمارية ضخمة.

ومحافظ الصندوق تتفاوت من حيث المخاطر المتوقعة. فالمستثمر المحافظ يستطيع الدخول في المحفظة متعددة الأصول المحافظة، والتي تستهدف ما يقارب الـ 50 في المئة من المخاطر المصاحبة للإستثمار بالأسهم. أما المستثمر المعتدل، فيستطيع الإستثمار في المحفظة متعددة الأصول المعتدلة والتي تستهدف ما يقارب الـ 75 في المئة من المخاطر المصاحبة للإستثمار بالأسهم.

وأضاف **الفليج**: "إنّ الصندوق هو إستثمار مُصمّم لتحقيق نمو طويل الأجل لرأس المال. كما تسعى ستراتيجية الإستثمار لتقديم محافظ تحقق عوائد مستقرة، قليلة التذبذب وذلك عبر التنوّع العالمي للأصول".

"البنك السعودي للاستثمار"

حقّق "البنك السعودي للاستثمار" أرباحاً صافية في العام 2007 بلغت نحو 822,2 مليون ريال، بانخفاض نسبته 59 في المئة عن العام 2006. وعزا البيان الصادر عن البنك هذا التراجع إلى حصول أرباح غير متكررة في العام 2006، نتيجة تحقيق أرباح رأسمالية في بيع استثمارات بلغت 672,6 مليون ريال، وكذلك الانخفاض في أتعاب الخدمات البنكية المتمثلة في عملات تداول الأسهم وإدارة الصناديق بنسبة 59 في المئة لتصل إلى 344,3 مليون ريال.

وكان الفصل الرابع من العام شهد خسارة بلغت نحو 45,6 مليون ريال نتيجة للخسائر الناتجة من بيع جزء من المحفظة الاستثمارية، والزيادة في مخصص خسائر الائتمان خلال الربع الأخير بمبلغ 51,7 مليون ريال. إلاّ أنّ رصيد المحفظة الاستثمارية في نهاية العام أصبح إيجابياً وانعكس ذلك في رصيد حقوق المساهمين.

واستمر البنك في اتباع سياسة محافظة ببناء مخصصات إضافية كافية لتمكينه من الاستمرار في التوسّع بنشاطه الإقراضي، وتم تخصيص 96,7 مليون ريال ليصبح رصيد مخصص خسائر الائتمان 722,1 مليوناً، علماً أنّ رصيد القروض غير العاملة لا يتعدى الـ 297 مليوناً.


د.عبد العزيز العوهلي

ولذلك، فإنّ نتائج العمليات الرئيسية – من دون آثار الأرباح غير المتكررة – حقّقت نمواً بنسبة 12,5 في المئة.

أما على صعيد النمو فزادت القروض والسلف بنسبة 11,8 في المئة لتصل إلى 23129 مليون ريال، كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 17,3 في المئة لتصل إلى 32768 مليوناً؛ أما إجمالي الأصول فزاد بنسبة 13,9 في المئة ووصل إلى 46542 مليوناً.

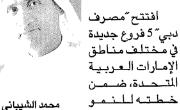
وأشار رئيس مجلس الإدارة **د.عبد العزيز العوهلي** إلى أنّ العام 2007 كان استثنائياً ولا يعكس إمكانات البنك وقدرته على النمو.

من جهة أخرى، أوصى مجلس إدارة البنك الجمعية العمومية غير العادية بزيادة رأس المال من 3910 ملايين ريال (391,016,000 سهم) إلى 4500 مليون (450 مليون سهم)، أي بنسبة 15,1 في المئة.

واقترح المجلس أن يتمّ ذلك من خلال منح السهم المجاني عن كلّ 6,63 أسهم ما يوازي زيادة 58,984,000 سهم، مع إعطاء أحقية أسهم المنحة عند نهاية التداول، يوم انعقاد الجمعية العمومية غير العادية.

"مصرف دبي"


محمد الشيباني


عبد العزيز المهيري

افتتح "مصرف دبي" 5 فروع جديدة في مختلف مناطق الإمارات العربية المتحدة، ضمن خطته للنمو والتوسّع، ليصل بذلك عدد الفروع التي افتتحها مؤخراً إلى 10؛ وقد توزّعت الفروع الـ 5 على كل من: دبي، الشارقة، عجمان، الفجيرة، أبوظبي. وتم اختيار المواقع في أماكن تسهل وصول عملاء "مصرف دبي" إليها.

وقال رئيس مجلس إدارة "مصرف دبي" **محمد الشيباني**: "بعد أن سبق لنا افتتاح 5 فروع في يوم واحد خلال شهر أبريل الماضي، أثبت المصرف قدرته على تكرار الإنجاز، اللاحق لإتمام عملية التحوّل الناجح للمصرف إلى مؤسسة مالية متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في زمن قياسي، وقبل الوقت المقرر لذلك بعام كامل".

وقال الرئيس التنفيذي للمصرف **عبد العزيز المهيري**: "قطع "مصرف دبي" عهداً بأن يكون خيار العملاء الأمثل، ونحن نعمل على تحقيق هذا الوعد بالتوسّع في نقاط التواصل مع العملاء، وسيبقى هذا العهد القوة الدافعة التي تلهمنا نحو المزيد من العمل الخلاق في "مصرف دبي"".

من ناحية أخرى منحت مؤسسة التصنيف الائتماني الدولية "فيتش ريتنجس" "مصرف دبي" تصنيفاً ائتمانياً من فئة "A" للودائع طويلة الأجل مع توقع مستقر، وتصنيف من فئة (F1) للودائع قصيرة الأجل.

"بيت أبوظبي للاستثمار"



رشاد جناحي

أنجز "بيت أبو ظبي للاستثمار"، عملية التخارج الجزئي من "صندوق العربي" للأسهم الخاصة، وتحديداً من استثمارات الصندوق ذات العلاقة بالقطاع المالي والعقارات والصناعات الجوية، وبعائد داخلي على الاستثمار يصل إلى 25 في المئة. ويأتي هذا التخارج الجديد، في أعقاب تخارج ناجح آخر أعلن عنه مؤخراً من صندوق "الخور"، والذي حقق عائداً على الاستثمار بلغ 30 في المئة.

وقال الرئيس التنفيذي لـ"بيت أبو ظبي للاستثمار" **رشاد جناحي**: "تشكل الأسهم الخاصة أحد أهم قطاعات الاستثمار التي نركّز عليها، نظراً لما تقدمه من فرص استثمارية غير محدودة. هذا الأداء لـ"صندوق العربي"، هو تأكيد على قدرة "بيت أبو ظبي للاستثمار" على اختيار الاستثمارات الصائبة، والأهم من ذلك قدرته على رسم ستراتيجيات التخارج التي تتميّز بالحكمة والحذر".

يذكر أنّ "بيت أبوظبي للاستثمار" تأسس في العام 2005، وركّز منذ ذلك الوقت على قطاعات أعمال رئيسية عدة منها الأسهم الخاصة، وتمويل الشركات والعقارات وإدارة الأصول. وتشمل محفظته الحالية استثمارات عبر منطقة الخليج في البحرين والسعودية والكويت وقطر.

أما محفظة "بيت أبو ظبي للاستثمار" العقارية، فتشمل مشاريع سكنية وتجارية تطويرية، من أهمها: مشروع الخور، تلال الغروب، وبورتا ريف في مملكة البحرين؛ بالإضافة إلى مدينة قطر الترفيهية وهو مشروع يتم تطويره ضمن منطقة لوسيل القطرية.

"بنك البحرين الإسلامي"

حقّق "بنك البحرين الإسلامي" أرباحاً صافية للعام 2007 هي الأعلى في تاريخه، فزادت بنسبة 92 في المئة لتصل إلى 25 مليون دينار بحريني. وقرّر مجلس الإدارة التوصية للجمعية العموميّة بتوزيع أرباح بواقع 23 في المئة من رأس المال المدفوع منها 13 في المئة أسهماً نقدية.

وأشارت النتائج إلى ارتفاع الدخل التشغيلي بنسبة 64 في المئة ليصل إلى 52,2 مليون دينار، كما ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 51 في المئة ليصل إلى 659 مليوناً.

وقال رئيس مجلس الإدارة **خالد عبد الله البسام**: "إنّ تحقيق هذا الأداء يعود إلى نجاح البنك في عمليات التمويل والاستثمار ذات العوائد المجزية، فضلاً عن التطوّر المستمر في الخدمات والمنتجات".

يشار إلى أنّ العائد على حقوق المساهمين زاد بنسبة 40 في المئة، وبلغ نهاية العام الماضي 66 فلساً للسهم الواحد.

"بيت التمويل الخليجي"



بيتر بنايوتو

أعلن "بيت التمويل الخليجي"، أنّ "مؤسسة ميريل لينش" قد حافظت على توصيتها القوية بشراء أسهم البنك، كما قامت برفع السعر المستهدف خلال العام الحالي لأسهم "بيت التمويل الخليجي" إلى 46 دولاراً لشهادات الإيداع الدولية (كل شهادة إيداع دولية تساوي 10 أسهم عادية) المدرجة في سوق لندن للأوراق المالية، وإلى 4,6 دولارات للأسهم العادية المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية.

وقالت "ميريل لينش" في تقريرها: "إن تعديلنا المرتفع لأسهم "بيت التمويل الخليجي" يعتمد على الطرح المستمر لمشاريع جديدة، وإعادة تصنيف الاقتصاد الكلي لمنطقة الخليج، وقناعة المستثمرين باستمرارية الطفرة في مشاريع البنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويقدم "بيت التمويل الخليجي" لمستثمريه اثنين من أكثر قطاعات الأعمال نمواً في منطقة الشرق الأوسط، وهما مشاريع البنية التحتية التطويرية العملاقة، والاستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة. ونحن نتوقع أن ترتفع العوائد بنسبة 62 في المئة عما حققته الأسهم خلال العام الماضي".

"إثمار كابيتال"



فيصل بلهول

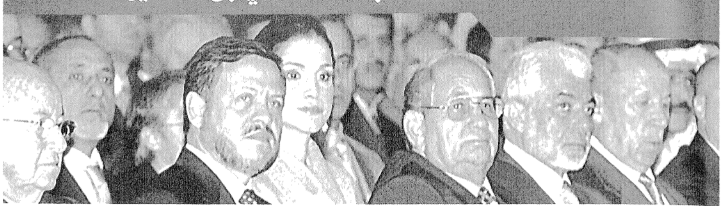
أعلنت "إثمار كابيتال"، العاملة في قطاع الاستثمار في الشركات الخاصة في منطقة الخليج، عن شراكة ستراتيجية جديدة مع "ديوان للإستشارات الهندسية". وستقوم "إثمار كابيتال"، بموجب هذه الشراكة، بالمساهمة في دعم "ديوان" لتنمية أعمالها على الصعيدين المحلي والإقليمي. وقال المدير الشريك في "إثمار كابيتال" **فيصل بلهول**: "تمتلك "ديوان" خبرة 25 عاماً في مجال الخدمات الهندسية والاستشارية، كونت خلالها سجلاً حافلاً من المشاريع الناجحة، وقاعدة عملاء واسعة تضم مجموعة من شركات التطوير العقاري، وكبار المستثمرين في هذا القطاع في دولة الإمارات وخارجها".

وقال المدير الشريك في "إثمار كابيتال" **خلدون الحاج حسن**: "تكرّس "ديوان" جهودها لتنويع مجالات نشاطها ووحدات أعمالها، لتشمل إضافة مجالات خدمية أخرى ودخول أسواق جديدة، إما من خلال النمو الطبيعي عبر إستحداث أقسام داخلية، أو من خلال تنفيذ عمليات إستحواذ ستراتيجية بدعم من "إثمار كابيتال".

يشار إلى أنّ الشراكة مع "ديوان" هي الثانية لـ "إثمار كابيتال" في قطاع العقارات في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك عقب إتمامها عملية الإستحواذ على كافة أسهم الإكتتاب لشركة "مشرف للتجارة والمقاولات" الكويتية.

Al-Iktissad Wal-Aamal
Conferences

برعاية جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين



ملتقى الأردن الاقتصادي

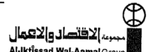
٢ - ٣ مارس مركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات - البحر الميت ٢٠٠٨

بمشاركة القيادات العليا في المؤسسات المصرفية والمالية والاستثمارية العربية والدولية

أبرز المواضيع:

• تطورات الاقتصاد الأردني • المخاطر الناتجة عن حالة عدم الاستقرار الإقليمي وتأثيرها على الأداء الاقتصادي • تطور برامج الخصخصة
• مناخ الاستثمار وإجراءات الإصلاح الجديدة • مشاريع التطوير العقاري وآفاق الاستثمار فيها • القطاع المصرفي
• استراتيجيات وفرص الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية • واقع الأعمال في الأردن تجارب حية لمستثمرين عرب • الاستثمار في التعليم و التكنولوجيا

تنظيم





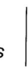
الرعاية الماسية







الشريك الاستراتيجي



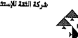
ORION HOLDING OVERSEAS

الرعاية البلاتينية

HORIZON



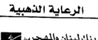


شركة تطوير العقبة
AQABA Development Corporation

الرعاية الذهبية



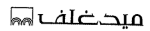






الرعاية الفضية

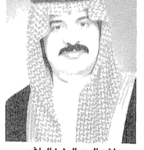




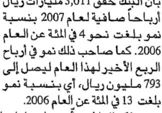
www.iktissad.com

لمزيد من المعلومات الاتصال على الأرقام التالية هاتف: 961-1-780200 فاكس: 961-1-780206 بريد الكتروني: conferences@iktissad.com

بنك الرياض


راشد العبد العزيز الراشد

قال رئيس مجلس إدارة "بنك الرياض" **راشد العبد العزيز الراشد** بأن البنك حقّق 3,011 مليارات ريال أرباحاً صافية لعام 2007 بنسبة نمو بلغت نحو 4 في المئة عن العام 2006. كما صاحب ذلك نمو في أرباح الربع الأخير لهذا العام ليصل إلى 793 مليون ريال، أي بنسبة نمو بلغت 13 في المئة عن العام 2006.



وذكر **الراشد** بأن مجلس إدارة البنك أقرّ التوصية إلى الجمعية العامة للمساهمين بتوزيع مليار ريال، كأرباح عن النصف الثاني من العام 2007، بواقع 1,6 ريال للسهم الواحد، ليصل إجمالي الأرباح الموزعة عن العام 2007 إلى ملياري ريال سعودي.

وأوضح **الراشد** أن الأداء المالي لـ"بنك الرياض" واصل نموه المستقر لهذا العام مقارنة بالعام الماضي، مستمراً في التركيز على الأنشطة المصرفية الرئيسية، والذي تترجم بالارتفاع الجيد في صافي الدخل من العمولات الخاصة بنسبة 12 في المئة مقارنة بالعام 2006، وبزيادة نسبتها 92 في المئة في أرباح تحويل العملات الأجنبية.

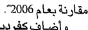
ومن جهة أخرى أشار **الراشد** إلى ارتفاع موجودات البنك في نهاية العام 2007 بنسبة 29 في المئة، نظراً للزيادة المستمرة والملحوظة في محفظة القروض والتي بلغت 29 في المئة، كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 22 في المئة.

وأشار **الراشد** إلى تقدم البنك من الجهات المختصة، لزيادة رأس ماله من 6,250 مليارات ريال إلى 15 ملياراً، والذي يترتب عليه زيادة عدد أسهم البنك إلى 1,500 مليون سهم.

"ساب"

بلغ صافي أرباح "ساب" للعام 2007 (2,61 مليار ريال سعودي) بانخفاض نسبته 14,2 في المئة عن العام 2006. إلا أن الأرباح الصافية للربع الرابع من العام المنصرم ارتفعت بنسبة 20,5 في المئة، عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام 2006؛ كما بلغ إجمالي أصول البنك 98,2 مليار ريال نهاية العام 2007، بزيادة قدرها 27,2 في المئة، مقارنة بما كانت عليه نهاية العام 2006.

وقال العضو المنتدب في "ساب" **جون كفرديل**: "الزيادة التي حققها البنك في قروض وسلف العملاء وبنسبة 45,9 في المئة مقارنة بما كانت عليه نهاية 2006، تعكس تواصل قوة سوق الشركات جنباً إلى جنب مع النمو الجيد المحقق على صعيد المنتجات الشخصية. ومن العوامل التي عززت هذا النمو في حافظة القروض والسلف، الزيادة في ودائع العملاء بنسبة 21,1 في المئة، واستخدام مبلغ 6,8 مليارات ريال سعودي من النقد الناتج عن استثمارات مستحقة، مما حقق دخلاً إضافياً بلغ 475 مليون ريال سعودي من دخل العمولات الخاصة مقارنة بالعام 2006. وباستثناء انخفاض المساهمة من أعمال الوساطة وصناديق الاستثمار، نما الدخل من الخدمات المصرفية الأساسية بنسبة 22 في المئة مقارنة بعام 2006".



جون كفرديل

وأضاف **كفرديل**: "انحصر نمو التكلفة بنسبة 1,8 في المئة مقارنة بما كانت عليه في السنة الماضية، والتي شهدت استثمارات متتالية تمثلت، في تغيير شعار البنك والتوظيف وتطوير الأنظمة. كما أن مستويات الديون المشكوك بتحصيلها تتماشى مع نمو الأصول وزيادة أعمال البطاقات والتمويل الاستهلاكي في السوق. كما حافظت نسب السيولة والكفاية الرأسمالية، على قوتها المتواصلة".

وأشار **كفرديل** إلى أنّ البنك سجل تقدماً كبيراً خلال العام 2007 نحو تحقيق أهدافه في أن يصبح مقدماً شاملاً للخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، حيث بدأت شركة التأمين التابعة له، "ساب تكافل" أعمالها في 1 يوليو 2007. كما تعتبر شركة "HSBC العربية السعودية المحدودة" – التابعة له أيضاً – مساهماً مهماً في نتائج "ساب" وتعكس المزايا المشتركة التي تحققت من جرّاء الشراكة مع "مجموعة HSBC".



"بنك البلاد"


مساعد بن محمد السناني

قال رئيس مجلس إدارة "بنك البلاد" **مساعد بن محمد السناني** "أنّ الأرباح الصافية للعام 2007، بلغت 72,5 مليون ريال بنسبة انخفاض قدرها 59 في المئة، مقارنة بالعام 2006. في حين بلغت موجودات البنك 16,6 مليار ريال سعودي، بنمو 47 في المئة عن الفترة نفسها من العام السابق، وزادت ودائع العملاء بنسبة 61 في المئة، ونمت حقوق المساهمين بمعدل 2,6 في المئة لتبلغ 3,1 مليارات ريال".

وأشار **السناني** إلى أن "إجمالي دخل العمليات قد نما بنسبة 19 في المئة، كما تحسن الدخل من الأنشطة الرئيسية للبنك، حيث ارتفع صافي دخل الاستثمارات بنسبة 49 في المئة، وذلك مقارنة بالعام 2006. في المقابل زادت جملة مصاريف العمليات بنسبة 48 في المئة"، وأرجع هذا الارتفاع إلى التوسّع في أعمال البنك من حيث إنشاء الفروع واستقطاب الموارد البشرية المؤهلة، والاستهلاكات المحاسبية، وتدعيم مخصصات محفظة الاستثمارات. كما بلغت خسائر الربع الرابع من العام 2007 نحو 27 مليون ريال".

وأكّد **السناني** أنّ "بنك البلاد" شهد خلال العام السابق تطوّراً ملموساً في مجال تقديم الخدمات المصرفية التي تلبي حاجات عملائه المصرفية باختلاف شرائحهم، من خلال الفروع المنتشرة في جميع المناطق والتي بلغت 60 فرعاً، ووحدات الصرافة "انجاز"، وعددها 84 مركزاً.


السيارة التي تحرّك الإحساس وتحبس الأنفاس
خذ نفساً عميقاً وانظر إلى تلك المقصورة المجهزة بأحدث التكنولوجيا. حيث ستبهرك عظمتها وسيتحرك الإحساس من الأعماق عندما ترى مزيجاً بين الأناقة
والفخامة. تمعن بتعابيرها. ادخل بتفاصيلها من الداخل والخارج ثم انتقل معها الى عالم آخر بمحرك قوي ٣.٦ لتر- ٢٥٠ حصان وهيكل أحادي صلب لتبقى
متجولا في بر الأمان بناقل سرعة مزدوج يدوي أو أتوماتيكي. والآن. اطلق لأنفاسك الحرية وجرب مع عائلتك المتعة الحقيقية من بعد آخر للحياة.
XL7 الجديدة
عائلية... بروح رياضية
SUZUKI
Way of Life!

"المصرف العقاري"

عبد العزيز عبد الله الزعابي

وقّع "المصرف العقاري" – المؤسسة الحكومية المتخصصة بتسهيل الائتمان العقاري للمؤسسات الحكومية في دولة الإمارات – اتفاقية شراكة مع "بنك أبو ظبي الوطني"، لتوفير خيارات التمويل العقاري لمشروع "برج المها" في أبو ظبي. ويتوقع أن يكتمل العمل في "برج المها" خلال العام 2009. ووقع الاتفاقية كل من المدير العام لـ "المصرف العقاري" **عبد العزيز عبد الله الزعابي**، والمدير العام للقطاع المصرفي المحلي في "بنك أبو ظبي الوطني" **سيف علي منخس الشحي**.

وسيقوم "بنك أبو ظبي الوطني" بموجب هذه الاتفاقية بتوفير خدمات التمويل بنسبة 90 في المئة للمستثمرين العقاريين والمشترين في "برج المها" السكني الواقع في "جزيرة الريم" في مدينة أبو ظبي.

وقال **الزعابي**: "حقق "المصرف العقاري" أهدافه الستراتيجية المتمثلة بتوفير مشاريع التطوير العقاري في مختلف مناطق الدولة وذلك تماشياً مع ستراتيجية حكومة دولة الإمارات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

من جهته، قال **سيف الشحي**: "أننا ملتزمون بدعم مبادرات "المصرف العقاري" إيماناً منّا بأهمية المشاريع المهمة التي يقوم بها المصرف، خصوصاً "برج المها".

"يونيكورن للاستثمار"


عامر خان

أعلن "بنك يونيكورن للاستثمار" مؤخراً عن استثمارين في شركات أميركية، حيث استحوذ على 75 في المئة من أسهم "شركة أوبن سيليكون الأميركية"، العاملة في تصميم الرقاقات الإلكترونية وخدمات تعهيد تصنيعها، والتي تقع في ميلبيتاس، ولاية كاليفورنيا الأميركية، وبلغت قيمة الصفقة 190 مليون دولار أميركي. كذلك تملّك "بنك يونيكورن للاستثمار" 80 في المئة من أسهم "شركة فيكترون الأميركية"، المتخصصة في تزويد الشركات بخدمات تصنيع الإلكترونيات المعقدة والمتنوّعة، والتي تتخذ من مدينة فريمونت، ولاية كاليفورنيا، مقراً لها.

وقال المدير التنفيذي لقسم الاستثمارات المباشرة الخاصة في "يونيكورن" **عامر خان**: "نتطلع إلى العمل مع فريق إدارة "أوبن سيليكون" لدعم نمو الشركة المستقبلي على المستوى العالمي، حيث تتواجد "أوبن سيليكون" في 6 مواقع في الولايات المتحدة الأميركية، والمملكة المتحدة، والهند وتايوان، كما أن لها شركاء تصنيع في تايوان، وكوريا والصين، ومنشأة لفحص أشباه الموصلات في ماليزيا".

وأضاف **خان**: "كما نتطلع للعمل مع فريق الإدارة الخبير في "فيكترون"، لدعم المرحلة التالية من نمو الشركة في عدد من الأسواق الواعدة خارج الولايات المتحدة الأميركية".

منير دين

عينته "HSBC إنفستمنتس" رئيساً لقسم المبيعات المؤسساتي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. ويتميز **دين** بخبرته التي تمتد إلى نحو 23 عاماً في مجال أعمال الخدمات الاستثمارية. ومن ضمن المهام التي سيتولاها **دين** توفير خدمات إدارة الأصول من "HSBC" إلى الجهات الحكومية والمؤسسات الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وانضم **دين** إلى "HSBC إنفستمنتس" من مؤسسة "ويسترن أسيت ماناجيمينت ليمتد". وسبق له تولي مناصب في "سيتي غروب لإدارة الأصول"، وفي "بنك البحرين الوطني" ولدى "بنك نومورا" في كل من لندن وسويسرا.

ساري ماهر عنبتاوي

عينته "أبراج كابيتال" في منصب المدير التنفيذي، المسؤول عن إدارة التغطية. ويتمتع **عنبتاوي** بخبرة عملية تتجاوز العشرين عاماً في القطاع المصرفي العالمي، وقد شغل العديد من المراكز التنفيذية في شركات عدة من ضمنها "دريكسيل بورنهام لامبرت"، و"سميث بارني"، و"مورغان ستانلي". كما يتمتع **عنبتاوي** بخبرة تمتد لعشر سنوات في قطاع استثمارات الملكية الخاصة.

وكان **عنبتاوي** قد بدأ حياته المهنية في الولايات المتحدة، حيث عمل هناك في شركات عدّة. وهو يحمل بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من كلية "مانهاتن" في نيويورك، بالإضافة إلى الماجيستر في إدارة الأعمال من جامعة "جورج تاون" في واشنطن.

كمال البكري

أعلن مجلس إدارة "بنك القاهرة عمّان" عن تعيينه في منصب المدير العام للبنك اعتباراً من بداية العام 2008، وذلك في خطوة تهدف إلى تعزيز الهيكل الإداري للبنك وتحقيق خططه الستراتيجية.

وكان **البكري** مزاولاً للمحاماة ومستشاراً قانونياً للعديد من الشركات المحلية والعالمية، وعضو مجلس إدارة في العديد من الشركات المساهمة العامة، وقبل توليه منصب المدير العام تولى مناصب إدارية عدة في البنك منها منصب مدير الدائرة القانونية ومستشارها القانوني، ومسؤولاً عن تعديل الائتمان والرقابة على الائتمان وتوثيق عقود وضمانات البنك، ثم نائباً للمدير العام حتى 31 ديسمبر 2007.

خالد حميدان

قام "بي. أن. بي باريبا" في الخليج، بتعيينه مديراً إقليمياً جديداً للمالية.

وانضم **حميدان** إلى أسرة "بي. أن. بي. باريبا" في العام 2001، وعمل في مجال الملكية الخاصة، ومن ثمّ تولى رئاسة المكتب المالي في مملكة البحرين. ■

نزار شقير يُحوّل "باتشي" من متجر صغير إلى ماركة عالميَّة

بيروت - سناء الطويل


نزار شقير

تواضع البداية لم يكن عائقاً أمام أهمّية الهدف الذي سعى إليه نزار شقير، رئيس مجلس إدارة "شركة باتشي العالميَّة"، لخلق اسم تجاري له صبغة عالميَّة في صناعة وتجارة الشوكولا والهدايا وعِلَب الأفراح.

ففي العام 1974، كانت الانطلاقة الأولى ومن محل تجاري صغير في منطقة الحمرا - بيروت، إلى 12 فرعاً منتشرة على كافة الأراضي اللبنانيَّة، ليتوّجها فرع سوليدير، المبنى المكوّن من 5 أدوار، الذي أقيم في وسط بيروت ليكون في هندسته الإبداعيَّة وتصميمه وديكوره نموذجاً للمحلات التي تحمل اسم "باتشي"، إضافة إلى مبنى الإدارة العامة في منطقة كركاس الروشة.

تلك كانت باختصار نتاج الرحلة التي قطعها نزار شقير، والذي تمكّن بفضل جهوده المتواصلة وطموحه من خلق هويَّة خاصة لاسم "باتشي" أثبت تميّزه وتفرّده ليس محلياً فقط وإنّما عالمياً وذلك من خلال سلسلة المحلات التي تمّ افتتاحها في أكثر من 35 دولة، ليصل عدد فروع "باتشي" اليوم حول العالم إلى 130 فرعاً تغطي القارات الخمس.

تمكّن **نزار شقير** بفضل خبرته ونظرته الثاقبة والجهود التي بذلها على امتداد سنوات طويلة من تحويل اسم "باتشي" من مجرد علامة تجاريَّة محليَّة إلى ماركة عالميَّة تُضاهي بجودة المنتج الذي يحمل اسمها الأسماء والماركات العالميَّة المشهورة، وذلك بفضل حرصه الدائم على اختيار المكوّنات والمواد الأوّليَّة التي تدخل في صناعة الشوكولا ومن أفضل الأنواع وأجودها، علاوة على اهتمامه البالغ بالشكل والمظهر الخارجي لحبَّة الشوكولا والمواد المستخدمة في تغليفها. من هنا فإنَّ سرَّ النجاح الذي حظيت به "باتشي" جاء نتيجة للعمل الحثيث والمتواصل والاهتمام الدائم الذي كان ولا يزال يبذله **شقير**، وتلك الخطوة التي أقدم عليها للجمع بين الهدية وحبَّة الشوكولا في تزاوج إبداعي رائع تلبية لمتطلبات زبائن "باتشي"، ولمخاطبة كافة الأذواق من حيث النوعية والأسعار.

"باتشي" تلبي كافة المناسبات

الشوكولا وعِلب الأفراح والهدايا هي عناوين لرحلة طويلة. فالتحديث والتطوّر ومواكبة الموضة هي مستلزمات رافقت صناعة الشوكولا، حيث أنَّ الاهتمام لا ينصبُّ فقط على المذاق رفيع المستوى لطعم حبَّة شوكولا "باتشي"، إنّما يرافق ذلك الاهتمام بنوعيَّة المناسبة التي تقدّم خلالها. لقد تمكّنت "شركة باتشي" من تثبيت موقعها كشركة رائدة في تقديم الخدمات بشتّى أنواع المناسبات لجهة بيع الشوكولا الـ"لوكس" وهدايا الشركات الخاصة بالمناسبات.

فروع "باتشي" حول العالم

لم تحدّ الأحداث والحرب الأهليَّة التي اندلعت في لبنان العام 1975 من طموح **نزار شقير** الذي توجّه إلى الأسواق العربيَّة لتلبية احتياجات تلك الأسواق، فكان افتتاح أوّل فرع لـ"شركة باتشي" في مدينة عمّان الأردنيَّة، ومنها إلى المملكة العربية السعودية، ثمَّ إلى مختلف الدول العربيَّة وبعض الدول الأوروبية وشرق آسيا وأفريقيا وأميركا وأوستراليا.

130 فرعاً في 35 دولة تغطي القارات الخمس

لقد أدرك **شقير** أهمية توزيع المنتجات التي تحمل اسم "باتشي" وفقاً لاتفاقيات "الفرانشايز" وما تُسهم به تلك الاتفاقيات من إضفاء صبغة عالمية على الاسم والعلامة التجارية، لذلك فقد عمد إلى التركيز على هذا الجانب، مع التأكيد على الشروط التي وضعتها "شركة باتشي" بهذا الخصوص حفاظاً على الموقع والمكانة العاليين اللذين وصل إليهما اسم "باتشي" من شهرة عالميَّة واسعة. علماً بأنَّ التوسّع وانتشار عدد الفروع في العالم يسهمان بالرقي في مستوى الصناعة اللبنانيَّة ونقل صورة مشرّفة عنها.

إنَّ العوامل التي اتّبعها **نزار شقير** في صناعة الشوكولا كانت وراء الشهرة والرواج اللذين حظيت بهما شوكولا "باتشي"، والدافع لافتتاح المزيد من الفروع في مختلف الدول التي تتواجد فيها. ولم يكن لدى طموح **شقير** من حدود، لذلك فقد سعى للتوسّع نحو الشرق الأقصى حيث أسهم في افتتاح 6 فروع في ماليزيا، وفرعين في

إندونيسيا، و3 فروع في الهند، وفرع في باكستان، و3 فروع في هونغ كونغ.

وفي هونغ كونغ، رأى شقير ضرورة تقوية الفروع القائمة وتوسعتها، حيث أدرك أنّ هذه الدولة هي المدخل الرئيسي لإطلاق "باتشي" في كلٍّ من اليابان والصين، علماً بأنّ الصين تُعتبر المستقبل الواعد للاقتصاد العالمي.

وانطلاقاً من الطفرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، فإنّ الخطة التوسّعية التي سوف تقوم "باتشي" بتنفيذها خلال العام 2008 تشمل في مضمونها افتتاح 10 فروع إضافية في دول الخليج العربي التي تتواجد فيها حالياً.

إضافة إلى ذلك، وصلت شهرة "باتشي" إلى دول الاتحاد السوفياتي السابق، وأصبح الطلب على "فرانشايز" "باتشي" يكثر يوماً بعد يوم. فبعد افتتاح أوّل محل في كازاخستان العام 2005، تمّ توقيع عقد في أوزباكستان خلال شهر سبتمبر 2007. وتقوم الشركة حالياً بالتفاوض مع عدد من المجموعات في كلٍّ من: روسيا، أرمينيا، أذربيجان وجورجيا. كما تتفاوض الشركة الآن للدخول إلى أسواق جنوب أفريقيا وليبيا والجزائر وإيران وغيرها.

مصانع "باتشي" في لبنان والدول العربية

إنّ التكامل الذي تتميّز به "باتشي" يأتي انطلاقاً من قيامها بتصنيع المنتجات التي تحمل اسمها، ممّا يتيح لها فرصة التحكّم بالجودة وتطوير منتجاتها ومواكبة الحداثة وفق احتياجات ومتطلبات الأسواق المحليّة والعربيّة والعالميّة. من هنا فقد شكّل المصنع الذي أُقيم في منطقة سبلين اللبنانية مطلع التسعينات من القرن الماضي محطة مفصلية في تاريخ "باتشي"، فهو يضمُّ ضمن خطوط إنتاجه قسماً لصناعة الأزهار الاصطناعيّة، وقسماً لصناعة الفضّيات والأواني المطلية بالفضّة والذهب، وآخر لصناعة السلال وعلب الأفراح والهدايا وألعاب البولوش، وقسماً لصناعة الأكياس والستيكرز وعلب الكرتون وأدوات التغليف والطباعة، وقسماً للرسم والزخرفة على الزجاج والبورسلين، إضافة إلى مصنع الشوكولا الذي رافق رحلة "باتشي" منذ خطواتها الأولى.

فالعامل المؤثر في نجاح "باتشي"

5 مصانع في 5 بلدان عربية: لبنان، السعودية، الإمارات، سورية ومصر

خطة العام 2008: افتتاح 10 فروع جديدة في دول الخليج

يكمن في أنّ نسبة 60 في المئة من مبيعاتها مصدرها خطوط إنتاج المصانع، في حين أنّ نسبة 40 في المئة من المبيعات هي من الماركات العالميّة الأخرى التي تملك توكيلاً لها.

كما تملك "شركة "باتشي" 4 مصانع للشوكولا في الدول العربية، إضافة إلى مصنع في لبنان. ويوزّع إنتاج المصانع الـ 5 على فروع "باتشي" المنتشرة حول العالم.

مصنع لبنان، يغذّي فروع لبنان وأوروبا والولايات المتحدة.

مصنع السعودية، يغذّي فروع السعودية والكويت والبحرين.

مصنع الإمارات، يغذّي فروع "باتشي" في الإمارات وسلطنة عُمان وباكستان والمغرب.

مصنع سورية، يغذّي فروع سورية.

ومصنع مصر، يغذّي فروع مصر.



ولمصانع "باتشي" اسم اشتهرت وتميّزت به في عالم الفضّة حيث تقوم بتصنيع منتجاتها تحت اسم "رويال سيلفر" ليتمّ تسويقها وبيعها من خلال المحلات التي تحمل إسم "باتشي" فقط. ولقد سبق لمصانع "باتشي" أن حصلت على إجازة في تصنيع الأواني التي تحمل الإسم والماركة العالمية "كريستيان ديور"، التي كانت تُنفّذ بحرفيّة عالية، ثمّ حصلت على إجازة بتصنيع الأواني التي تحمل اسم "روبيرتو كفالي".

ونظراً لما يمثله القطاع الصناعي من ركيزة أساسية للاقتصاد، فقد تمنّى **نزار شقير** أن تولي الدولة هذا القطاع القدر الذي يستحقّه من الدعم والتشجيع وإزالة بعض المعوّقات التي قد تعيق وتحدّ من نموّه وانطلاقته، حيث أنّ الصناعة هي عماد الاقتصاد الوطني.

الهيكلية الإدارية

إلى الرئيس **نزار شقير**، يتألّف أعضاء مجلس إدارة "شركة باتشي" من أبنائه الـ 5، الذين يشاركونه في إدارة "مجموعة باتشي العالميّة"، إضافة إلى جهاز إداري يفوق عدده الـ60 موظفاً يتمتّعون بالمؤهلات والكفاءة الإداريّة والخبرة العالية التي تؤهلهم للقيام بعملهم.

يذكر أنّ هذا العدد من الموظّفين يمكن أن يتزايد لولا الظروف الصعبة التي يمرُّ بها لبنان، ممّا يستتبع قيام العديد من الكوادر المؤهلة بالسفر إلى الخارج.

علماً بأنّ فروع "باتشي" في الخارج لديها إدارة مركزية تعمل على إدارة شؤونها وذلك تحت إشراف وتوجيه الإدارة العامة في بيروت.

نزار شقير الذي يناهز الـ66 عاماً فخور بما أنجزه، إذ تمكّن بجهده الخاص أن يصنع واحدة من أشهر الشركات وأنجحها في العالم. فهو يشعر هو وعائلته بالإعتزاز لرفع اسم لبنان عالياً عبر الانتشار الذي تحقّقه "باتشي" في الدول العربيّة كما في العالم الغربي، بحيث تحوّلت إلى ماركة مميّزة تنافس أهمّ الماركات في صناعة الشوكولا وسحر الضيافة.

وطموح عائلة **شقير** لا يتوقّف هنا، بل هم يطمحون إلى تحقيق انتشار أوسع في السنوات المقبلة يطاول أسواق العالم بأسره، خاصة أنّ استهلاك الشوكولا في العالم يشهد نمواً ملحوظاً يتعدّى نسبة الـ10 في المئة سنوياً. ■



خالد الجوهر




د.جون إسفكياناكيس

سوق الأسهم السعودية: تصحيح أم مضاربة؟

الرياض - سليم بو دياب

خلف "اللون الأخضر" الطاغي على سوق الأسهم السعودية مؤخراً، تتجه الأنظار إلى كيفية إطالة أمده عبر "تعميق السوق". ويعتبر رئيس لجنة الأوراق المالية في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض وعضو مجلس إدارة بنك البلاد خالد بن عبد العزيز بن سليمان المقيرن "بأن عمق السوق هو من مقومات أية سوق مالية.

يرى **خالد بن عبد العزيز بن سليمان المقيرن** ان عمق السوق يتحقق من زيادة عدد الشركات المدرجة والمنتجات والادوات الاستثمارية، بحيث يتم تصنيف الشركات من دون أن يضّر ذلك بالمستثمرين عموماً. "مؤكداً على وجوب إعادة النظر في مسألة تقييم الشركات، سواء الجديدة أو القديمة والقائمة متى ما تحّولت إلى مساهمة"، مطالباً بتطوير بنية السوق وهيكلتها، كخطوة لا بدّ منها."

هاجس النوعية

ويشدد **المقيرن** في المقابل على "أهمية الاستثمار المؤسساتي في السوق على حساب الإستثمار الفردي"، قائلاً: لا بدّ من ضبط تذبذب الاسعار ارتفاعاً وانخفاضاً، ويجب أن تكون السوق السعودية سوقاً للإستثمار وليس سوقاً للمقامرة." متوجّهاً بالنصح للمستثمرين "للإبتعاد عن الشركات الضعيفة." ويضيف ان سوق المال السعودية تشهد "عمقاً تدريجياً وخاصةً مع طروحات الاكتتاب العام الكبيرة على غرار شركة "دار الأركان" ومن قبلها شركة "جبل عمر"".

الرئيس التنفيذي لمجموعة BMG المالية **باسل الغلاييني** يشير في هذا السياق إلى "طروحات مقبلة مثل "بترو رابغ" و"شركة سعودي ري" في قطاع إعادة التأمين التي ستطرح في السوق نحو 400 مليون ريال سعودي، هذا إلى مجموعة من الشركات العقارية وعدد من المدن الاقتصادية.

ويضيف: "كلما ارتفع عدد الشركات كلما أدّى ذلك لتطور صحي في السوق المالية السعودية. فمن غير المنطقي أن سوقاً بهذا الحجم تضم فقط نحو 108 شركات في حين أن سوقاً مثل السوق الكويتية على صغرها تضم نحو 300 شركة".

لكنه يشدد في المقابل على أهمية نوعية الشركات المطروحة في السوق، مفصحاً: "صحيح أن شركات التأمين لم تحقق عمقاً للسوق، لكنها على الأقل شكلت زيادة في عدد الشركات. لكن، وللأسف، فإن قطاع التأمين شكل أرضاً خصبة للمضاربة وارتفاع الأسعار غير المنطقي".

التعميم صعب

رئيس اللجنة الصناعية في غرفة الرياض والرئيس التنفيذي للشركة الوطنية للصناعة **أحمد الراجحي** يقول في هذا الصدد: "لا نستطيع أن نعمم بالقول إذا ما كانت المرحلة التي تمر بها السوق الآن تصحيحية أو مرحلة مضاربة. أستطيع القول بأنه يوجد في السوق حالياً شركات أداؤها ممتاز وشركات أخرى ضعيفة".

وفي سياق الحديث عن الشركات القوية في السوق، يقول **الراجحي**: "إن الشركات الصناعية هي من أفضل الشركات أداءً في سوق الأسهم السعودية، بالإضافة إلى المصارف طبعاً. وقد حققت هذه الشركات خلال السنوات الأربع الماضية قفزات ممتازة من ناحية البيع والأرباح، ليس فقط في قطاع البتروكيميائيات بل حتى الصناعات التحويلية وصناعة مواد البناء والصناعات الإسمنتية وغيرها. وسوف تحث هذه النجاحات الصناعيين على تحويل شركاتهم الصناعية العائلية إلى شركات عامة".

ويرى **الراجحي** أن السوق السعودية، مقارنةً بتجارب استثمارية في أسواق الأسهم العربية، "من أفضل الأسواق من حيث الشفافية والضبط من قبل هيئة سوق المال ومن ناحية المراقبة والمتابعة وضبط التلاعب. كما إنها سوق كبيرة يصعب تحريكها على عكس بعض أسواق المنطقة التي يسهل التلاعب فيها".

عام أخضر

يجزم المدير العام لشركة "جمال وخالد الجوهر للأسهم والإستثمارات" **خالد الجوهر** بأن "السوق السعودية أصبحت متّزنة وصعودها يستند إلى مبررات قوية تتركز على القطاع الصناعي والمصارف".

ويتوقع عاماً أخضر لسوق الأسهم السعودية جرّاء تزايد السيولة وتوجّهها نحو الشركات ذات العوائد الجيدة ما يعزز القدرة على استمرارية السوق ويمنح المبرر للإستثمار فيها. أما الشركات الأخرى فما زالت تتحرك ولكنها لم تعد الأبرز في السوق".

ويعتبر في هذا السياق، خطوة هيئة سوق المال في فصل السلطات نقلة نوعية سيتم تفعيلها في العام 2008. معتبراً" أن فصل شركة "تداول" عن هيئة سوق المال ومنحها الصلاحيات المطلوبة لإدارة سوق المال بالخطوة المهمة، حيث تتفرغ شركة

"تداول" بموجبها إلى الإدارة والإجراءات التنفيذية، في حين تتفرغ هيئة سوق المال للجوانب التشريعية المنظمة لأداء السوق ومراقبة أداء شركة "تداول"".

المضاربة مستمرة

لكن تقريراً صادراً عن مجموعة بخيت الاستثمارية، وهي إحدى الشركات الاستثمارية المرخصة من هيئة السوق المالية، لا يعكس تماماً هذه الحالة الوردية، حيث يشير التقرير إلى "أن نشاط المضاربة لا يزال يشهد إقبالاً من المستثمرين، إذ سجلت الأسهم الصغرى ارتفاعاً نسبته 70 في المئة منذ بداية العام مقارنة بارتفاع نسبته 21 المئة فقط للسوق ككل".

ومقارنة بأداء الأسواق الخليجية، يسلّط التقرير الضوء على أن "أداء الأسواق الخليجية منذ بداية العام الحالي، والذي يشبه إلى حد بعيد السوق السعودية من حيث المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات المالية للشركات، قد مرت جميعها بحركات تصحيحية متفاوتة خلال الفترة منذ منتصف العام 2005 وحتى العام 2006. لكنه وجد "أن هذه الأسواق قد تماثلت للتعافي وبدأت بالارتفاع باستثناء السوق السعودية التي ظل أداؤها متواضعاً حتى بداية أكتوبر 2007، حيث يلاحظ تسجيل الأسواق الخليجية لمعدل ارتفاع بنسبة 50 في المئة منذ أدنى نقطة وصلت إليها عند التصحيح وحتى آخر قيمة إغلاق في 21 نوفمبر 2007، في حين أن السوق السعودية سجلت ارتفاعاً نسبته 39 في المئة فقط عن أدنى قيمة كان المؤشر قد سجلها عند 6862 نقطة في منتصف يونيو 2007".

توقعات خاطئة

حول تأثير إضطرابات الأسواق العالمية على سوق الأسهم السعودية، يقول كبير الاقتصاديين في البنك السعودي البريطاني **د. جون إسفكياناكيس**: "ستبقى سوق الأسهم السعودية في المدى القريب معزولة عملياً عن أحداث أسواق الأسهم العالمية بسبب إغلاقها أمام الأجانب. مع ذلك، سوف ينال أي تراجع في أداء الإقتصاد العالمي من مناخ الثقة الزائد حالياً في المملكة، وسيكون من الصعب تصور إمكانية نجاح سوق الأسهم السعودية في التصرف على نحو إستباقي يحول دون تأثرها في حال حدوث تباطؤ ملحوظ في الإقتصاد العالمي أو تصحيح كبير في أسواق الأسهم العالمية".

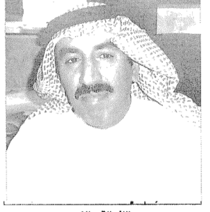
ويرى بأنه من الخطأ "توقع حدوث عودة سريعة لرؤوس الأموال السعودية إلى الوطن وإستثمارها في سوق الأسهم المحلية بسبب عدم إستقرار أسواق الأسهم العالمية، معتبراً بأن المستثمر في الأسواق غير الشرق أوسطية سيدرك قيمة فرص الإستثمار في الأسواق الناضجة، وسيتحول إلى الإستثمار فيها بدلاً من إعادة رؤوس أمواله إلى منطقة الشرق الأوسط."

وتبعاً لـ **إسفكياناكيس** فإن "المستثمر الإقليمي (أي من مختلف دول مجلس التعاون الخليجي)، الذي يعتبره البعض دعامة الصعود الذي سجلته سوق الأسهم السعودية مؤخراً، قد ينسحب سريعاً من هذه السوق في أوقات الأزمات. مفصحاً بأن نصيب هؤلاء المستثمرين من إجمالي حجم التداول في سوق الأسهم السعودية لم يتجاوز حتى الآن نسبة في المئة". ■





ناصر الخليوي



ظافر القحطاني

الشقق المفروشة السعودية: غياب "الرقيب" والتمويل

الرياض – الاقتصاد والأعمال

يُدِرُّ قطاع الشقق الفندقية في السعودية إيراداتٍ تصل إلى نحو 4 مليارات ريال، كما يشهد نمواً سنوياً يصل إلى 12 في المئة. إلاّ أنه يواجه تحدّياً هيكلياً يكمن بافتقاره للوحدات المُجهّزة أصلاً لتكون شققاً فندقية، فضلاً عن غياب "الرقيب" وعدم وجود التمويل المناسب.

يرى المدير العام لشركة "بودل للأجنحة الفندقية" **ناصر الخليوي**، وعضو لجنة الفنادق والشقق المفروشة في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض، أن "الوحدات السكنية المفروشة تتمتع بإنتشار واسع على مستوى المملكة، فالإقبال كبير جداً على هذا النوع من "المسكن المؤقت" من قِبل المواطنين والمقيمين والزوار على حدٍّ سواء، والسبب الأساسي وراء ذلك هو قلّة الفنادق في السعودية. ففي العاصمة الرياض على سبيل المثال لا يتعدّى عدد فنادق الـ 5 نجوم السبعة، وبعدد غرف لا يتجاوز الـ 2000".

نمو سريع

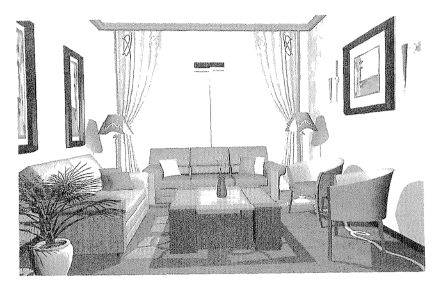
يلفت **الخليوي** إلى "أن قطاع الشقق الفندقية يشهد نمواً ملحوظاً يتراوح ما بين 7 و8 في المئة سنوياً"، مُنوّهاً في الوقت ذاته بأن "نِسب الإشغال تختلف بين موقع وآخر ومدينة وأخرى وموسم وآخر. ففي مدينة الخبر بالمنطقة الشرقية مثلاً تكون نسبة الإشغال في الأيام العادية نحو 50 في المئة، في حين تصل إلى مئة في المئة في الفترات الموسمية. وفي الرياض تصل نسبة الإشغال إلى 70 في المئة كمعدّل سنوي، وذلك بسبب ما باتت تشهده المدينة من مؤتمرات ومنتديات ونشاطات اقتصادية تجذب معها العديد من رجال الأعمال السعوديين من خارج الرياض فضلاً عن نظرائهم العرب والأجانب".

ولا يرى **الخليوي** "أن هناك نقصاً في المعروض من الشقق المفروشة في المملكة، فهذا القطاع مشبع إلى حدٍّ كبير، إلاّ أننا اليوم بحاجة إلى المزيد من الاستثمارات لبناء شقق مفروشة ذات مستوى راقٍ، حيث أن الوحدات الموجودة حالياً تُعاني من إهمال لعدم وجود جهة تراقبها وترعاها". ويتابع: "في السابق كان الأمر منوطاً بوزارة التجارة والصناعة حيث كان لها دور محدود جداً، إلاّ أن هذا الدور تحوّل في الفترة الأخيرة إلى الهيئة العليا للسياحة حيث بدأنا نتلمّس اهتماماً قوياً من قِبلها تجاه القطاع". مُشيراً إلى أن "فترة الإهمال السابقة أدّت إلى وجود

توزُّع الوحدات السكنية المفروشة بحسب المناطق والدرجة

المنطقة	الدرجة الأولى	الدرجة الثانية	الدرجة الثالثة	إجمالي عدد المنشآت	إجمالي عدد الوحدات	النسبة من اجمالي الوحدات
الرياض	85	165	95	345	6874	11.8
مكّة المُكرّمة	301	445	228	974	26344	45.2
المدينة المُنوّرة	37	28	38	103	5778	9.9
القصيم	27	40	41	108	1743	2.9
المنطقة الشرقية	137	164	92	393	8443	14.5
عسير	81	116	44	241	4606	7.9
تبوك	3	10	2	15	418	0.7
حائل	17	15	8	40	923	1.6
الحدود الشمالية	10	3	1	14	297	0.5
جازان	5	34	5	44	717	1.2
نجران	5	19	19	43	562	0.9
الباحة	7	53	41	101	1321	2.6
الجوف	5	7	4	16	212	0.3
المجموع	720	1099	618	2437	58238	%100
النسبة المئوية بحسب الدرجة	30.67	45.09	25.35	%100		

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العليا للسياحة، مركز "ماس"



شقق فندقية بمستوىً رديء جداً يُسيء إلى القطاع ككل. فنحن مثلاً عمدنا إلى تغيير الإسم من شقق مفروشة إلى أجنحة فندقية لما بات يكتنز الأول في طيّاته من سمعة غير إيجابية لناحية المستوى".

تضاعُف الأسعار

بالنسبة للإيجار اليومي لهذه الشقق، يُوضح **الخليوي** أنه "يختلف باختلاف المواسم طبعاً. ففي المنطقة الشرقية تتراوح الأسعار في الأيام العادية ما بين 200 و300 ريال، في حين تصل خلال الموسم إلى أكثر من 700 ريال". لافتاً إلى أن "وزارة التجارة والصناعة قامت بوضع لائحة أسعار للوحدات السكنية بحسب تصنيفها مع نسبة زيادة قصوى تصل إلى نحو 70 في المئة، إلاّ أن البعض لا يلتزم بهذا السقف خاصة في المواسم".

وحول التحديات التي تواجه القطاع، يَعتبر أن أبرزها يقع على عاتق الدوائر الحكومية، لاسيما مكتب العمل وإجراءاته التي تُمثّل أكبر الصعوبات لناحية الموافقة على منح التأشيرات للعمالة ممّا يُشكّل عائقاً قوياً في وجه تطور ونمو شركات إدارة الشقق الفندقية؛ ويسأل: "كيف بإمكاننا مُجاراة المستوى الإقليمي للشقق المفروشة ونحن نفتقر إلى العمالة التي ستدير هذا القطاع؟". مُطالباً، من ناحيةٍ ثانية، بـ"تنظيم القطاع عبر حسن إدارته ورعايته ومراقبته، فما نشهده اليوم هو قيام أصحاب المباني السكنية بتحويلها إلى شقق مفروشة دون حسيبٍ أو رقيب".

لكن رغم هذه التحديات، فإن "الإيرادات السنوية لقطاع الشقق الفندقية لا يقل عن 4 مليارات ريال، ما يدعونا للنظر بتفاؤل لمستقبل هذا القطاع"؛ بحسب **الخليوي**.

الفوضى تجتاح القطاع

من ناحيته، يَعتبر نائب المدير العام في شركة "الجنادرية" للوحدات السكنية المفروشة **ظافر القحطاني** أن "الشقق الفندقية في المملكة مطلوبة بشكل أساسي من قِبل العائلات، سواءً السعودية منها أو الخليجية أو العربية. فالفندق يُوفر غرفة أو جناحاً لنزلائه، في حين أن الأسرة المُكوّنة من 5 أو 6 أفراد بحاجة إلى مساحة وهامش تحرُّك أوسع، ما يجعلها تنحو باتجاه الشقق الفندقية التي تُقدّم خدمات متكاملة كالمطبخ كامل التجهيز على سبيل المثال".

وتختلف معطيات **القحطاني** عن تلك لدى الخليوي لجهة النمو السنوي لأعمال الشقق الفندقية السعودية، إذ يصل برأيه إلى 12 في المئة على الأقل. كما أنه لا يوافقه الرأي لناحية تشبُّع القطاع، حيث يَعتبر أن "هناك نقصاً في المعروض من الشقق المفروشة"، مُشيراً إلى أن هذا القطاع "يُعاني من عدم الاهتمام به ومراقبته، فالفوضى تجتاحه من حيث تحويل المباني السكنية إلى وحدات فندقية مفروشة، إذ تُقدِّر الإحصاءات أن نحو 95 في المئة من الوحدات الموجودة اليوم هي شقق سكنية تمّ تحويلها إلى شقق فندقية مفروشة".

نريد صندوقاً

يلفت **القحطاني** إلى "نقطة مهمة تتمثّل بافتقار قطاع الشقق الفندقية إلى صندوق حكومي للتمويل أسوةً بصندوق التنمية العقارية أو الصناعية مثلاً، وهذا الأمر يحد من توسعنا، إذ تقف مسألة تأمين التمويل حجر عثرة في وجه تشييد أبنية راقية مخصصة ومجهزة لأن تكون شققاً فندقية ذات مستوىً راقٍ". مُعتبراً أن ذلك "يُشكّل أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع لتحويل الأبنية العادية إلى شقق فندقية".

وبالنسبة للإيجارات، يصرّح بأنها تتراوح ما بين 150 و800 ريال يومياً، بحسب الموقع والمستوى والموسم، فالأسعار قد تتضاعف مئة في المئة خلال فترات الأعياد والمواسم وفقاً للعرض والطلب وهذا أمر طبيعي جداً في قطاع السياحة، لكن السقف الموضوع من قِبل وزارة التجارة والصناعة يلعب دوراً في لجم الارتفاعات الحادة والمبالغ فيها بالأسعار.

ويختم بالإشارة إلى أن "هناك بعض الأمور الخدماتية تُشكّل صعوبة في عملنا تتمثّل تحديداً بالفواتير المرتفعة لوزارة المياه، إذ للشقق المفروشة تعرفة خاصة مُضاعفة مرّاتٍ عدّة عن تعرفة الشقق العادية، ولا نعلم الأسباب الموجبة لذلك، وقد قدّمنا شكاوى كثيرة للمسؤولين بهذا الخصوص ولم نلقَ أيّ استجابة". ■

نسب إشغال الوحدات الفندقية بحسب الأشهر

الشهر	معدل إشغال الوحدات (%)	متوسط عدد الأشخاص للوحدة	متوسط مدة الإقامة للسعوديين	متوسط مدة الإقامة لغير السعوديين
يناير	51.7	2.07	2.05	2.11
فبراير	39.8	2.72	2.06	3.85
مارس	34.3	2.13	2.10	2.27
أبريل	39	2.08	2.03	2.19
مايو	46.7	2.05	1.91	1.83
يونيو	52.3	2.13	2	2.41
يوليو	61.26	2.37	2.25	2.30
أغسطس	58.77	2.26	2.03	2.25
سبتمبر	53.45	2.26	2.03	2.25
أكتوبر	47.68	2.10	1.88	2.11
نوفمبر	41.59	2.23	2.06	2.08
ديسمبر	46.50	2.08	2.02	2.05
المجموع	47.76	2.21	2.04	2.22

المصدر: الهيئة العليا للسياحة، مركز "ماس"

مجموعة "آل سرور السعودية" تتوسّع عربياً ودولياً في مشاريع النفط والزراعة والعقار والسياحة

الخُبر- "الاقتصاد والأعمال"

متواضع وطموح، يحب التطوّع في الأعمال الاجتماعية، يهوى الصيد البري والبحري... هذه بعض أبرز صفات الشيخ علي بن سعيد آل سرور الذي يفخر بتحدره من بيئة قبلية، وبأنه تعلّم الكفاح والأمانة والمصداقية على يدي والده، رجل الأعمال الناجح، الشيخ سعيد بن علي آل سرور.

إضافة إلى ترؤسه مجموعة آل سرور المتحدة التي أطلقها العام 1989، يشغل الشيخ علي آل سرور مسؤوليات عامة عدة، فهو عضو اللجنة السياحية ورئيس قطاع الاستثمار والتطوير السياحي في الغرفة التجارية والصناعية في المنطقة الشرقية، إضافة إلى كونه عضواً في اللجنة العقارية، وعضواً في اللجنة التنفيذية لمجلس الأعمال السعودي-الايطالي.



الشيخ علي آل سرور

وهنا حديث مع الشيخ علي آل سرور يلقي من خلاله الضوء على خطط مجموعته التوسّعية. وهنا الحوار:

■ **بداية، هل لنا بنبذة مختصرة عن مجموعة آل سرور المتحدة وأهم نشاطاتها؟**

□ مجموعة آل سرور المتحدة هي مجموعة عائلية مضى على تأسيسها نحو 30 سنة تقريباً. أولى اهتماماتها كانت تصب في هندسة وإنشاء وتزويد مشاريع النفط والغاز والبتروكيميائيات، إما مباشرة مع الزبون، أو بالتعاون مع بعض الاستشاريين. مُعظم هذه المشاريع كانت مع "سابك"، "أرامكو"، وبعض المصانع البتروكيميائية.

تطوّرت المشاريع بعدها، إلى أن أصبح لدى المجموعة حالياً أكثر من 6 أقسام، منها العقار، بحكم أن العائلة تملك عقارات كثيرة وكبيرة وعلى مستوى المنطقة، وتقنية وأمن المعلومات حيث لدينا بعض المشاريع مع البنوك في هذا المجال.

في الكويت ومصر

■ **في السنتين الماضيتين، دخلت مجموعتكم السوق الكويتية، ثم السوق المصرية. فما هي نشاطاتكم في هاتين السوقين؟**

□ في العام 2006، وبشراكة مع الشيخة حصة سعد الصباح، أطلقنا "مجموعة آل سرور" في الكويت التي تعتبر الذراع اليمنى للشركة الأم في السعودية، وهي متخصصة في النفط والغاز والبتروكيميائيات، كما تمثل شركتين ألمانيتين في هذه القطاعات الحيوية. من الناحية التجارية، لدينا قسم متخصص في الديكور الداخلي، وبالتحديد الأحجار الصناعية والطبيعية للفلل والقصور، حيث أننا الوكلاء الحصريون لشركة كورية، نحن مخوّلون بتوزيع وكالاتها على المستوى العربي.

في العام 2007، أطلقنا اذاعة "صوت العرب" من القاهرة، و"مجموعة آل سرور المتحدة للاستثمار وتنمية العقار" التي تضمّ تحت مظلتها الاستثمار السياحي، العقاري، الصناعي، والزراعي. حالياً نحن في طور تنفيذ مشروعين: الأول زراعي في تربية المواشي، والثاني عقاري مع وزارة الإسكان المصرية التي كانت متعاونة معنا إلى أبعد الحدود.

نعمل على إنشاء مصنع أسمدة في الجُبيل بكلفة 600 مليون دولار

مصنع أسمدة في الجُبيل

■ **لا شك أنكم تفكرون بمشاريع وتوسّعات أخرى، بدءاً من السعودية، وانتهاء ببعض الدول الخليجية والعربية الأخرى. ما هي أبرز هذه التوسّعات؟**

□ بعد إذاعة "صوت العرب"، نفكر بإطلاق محطة تلفزيونية اقتصادية خاصة بالعالم العربي من القاهرة أيضاً.

في المملكة العربية السعودية، نأمل الحصول على ترخيص من وزارة البترول لإنشاء مصنع ضخم لليوريا والأمونيا (أو ما يسمونه مصنع الأسمدة) في مدينة الجبيل الصناعية، وبكلفة تصل إلى 600 مليون دولار. يتطلب هذا المشروع المواد الخام، وبخاصة الغاز المتواجد في المملكة. وحيث أن للوزارة توجهات وسياسات معينة، نأمل الحصول على الموافقة المبدئية منها ليتسنى

لنا تقديم الدراسة الكاملة بعدها، والتي تتطلب الكثير من الجهد والوقت والمال. ليس لدينا مشكلة في السيولة، ولا في الموقع، كما نطمح بالوصول إلى الأسواق العالمية تباعاً، مما سيعود على الدولة بالوظائف، وبرؤوس الأموال التي ستدخل المملكة عبر شركائنا الأوروبيين.

الآن، وبعد أن تمّ اعتماد السوق الخليجية المشتركة، ننوي التوجّه إلى قطر، وبخاصة إلى قطاع النفط والغاز والبتروكيميائيات، حالما تتضح لنا آلية عمل هذه السوق، تليها البحرين كمركز إقليمي لنا، ومنها نتدرج إلى أسواق خليجية وعربية أخرى.

وتأتي المغرب وتونس في طليعة أهدافنا في مجالي الاستثمار السياحي والعقاري، إضافة إلى الجزائر في الاستثمار السياحي والعقاري، كما البتروكيميائيات.

■ من أين سيكون مصدر السيولة لمصنع الأسمدة في الجُبيل؟

□ للأسف، وهذا مأخذي على بعض البنوك العربية وليس جميعها، التمويل سيكون عبر بنوك خارجية ستدخل معنا مرابحة عملاً بالشريعة الإسلامية. أيضاً نعتزم طرح 30 الى 35 في المئة من أسهم الشركة، التي لم نحدد اسمها التجاري بعد، للاكتتاب العام. أضف إلى ذلك مساهمات الشركات الأوروبية التي ستدخل معنا في هذا المشروع.

إلى موريتانيا

■ خلال "ملتقى القاهرة للاستثمار" الأخير، التقيتم بالوزير الموريتاني المفوّض بشقّ من الاستثمار. فهل لديكم نيّة لدخول السوق الموريتانية؟

□ هذا صحيح، فالصدفة خير من الميعاد كما يقال، ويعود الفضل في ذلك الى مجموعة الاقتصاد والأعمال التي نظمت هذا الملتقى الحدث.

الواقع أن الوزير دعانا لزيارة موريتانيا، وهذا ما سأقوم به مع وفد من المجموعة قريباً. المستثمر يتردد حيال الاستثمار في موريتانيا بسبب الوضع الأمني فيها، إنما بعد الاطلاع على الوضع على الأرض، سنقرر ما إذا كنا سنخطو مثل هذه الخطوة أم لا. وفي حال وفّرت لنا الدولة الموريتانية التسهيلات المطلوبة للأماكن والمواقع، فإن أول ما سنفكر فيه هو مشروع زراعة الأشجار التي لها علاقة بإنتاج الديزل الصديق للبيئة. المملكة العربية السعودية نجحت في هذه التجربة، وكذلك الأردن.



الشيخ علي آل سرور في "ملتقى القاهرة للاستثمار"

أودّ أن أنوه هنا بمداخلة وزير الاستثمار المصري خلال هذا المنتدى، وبتواضعه المفعم وطريقة مخاطبته الصحيحة للمؤتمرين إلى درجة أنني قلت له أنه كان بودي استنساخه وتعميمه على باقي الدول العربية! ورد ضاحكاً: هل تريد توريطي مع الجماعة أم ماذا!؟

نادي رجال الأعمال العرب

■ أخيراً، ماذا عن نادي رجال الأعمال العرب الذين تنوون إطلاقه؟

□ يهدف هذا النادي إلى جذب رؤوس الأموال العربية وتبادل الأفكار والمشاورات والخبرات عبر اللقاءات والتحالفات والشراكات بين أعضائه وعلى المستوى العربي. سيقدم هذا النادي أيضاً الحسومات لرجال الأعمال في الفنادق والمرافق الأخرى، إضافة إلى سيارات النقل، المكاتب، السكرتيريا، وغيرها من الخدمات المجانية عبر نظام الـ"تايم شير".

من أهداف النادي الرئيسية خلق تزاوج بين الصناعات العربية، ونقل التقنية العالمية إلى الوطن العربي، وهو سيكون بمثابة "لوبي" اقتصادي عربي مؤثر عربياً ودولياً.

عضوية النادي ستندرج ضمن 4 إلى 5 فئات، منها العضوية الفخرية لبعض الوزراء العرب، العضوية البلاتينية، الذهبية، الفضية، ولن ننسى طبعاً الأكاديميين والاستشاريين.

سنركز أيضاً على المنشآت الصغيرة (وهي الأعلى نسبة في العالم العربي) والمتوسطة، كما الكبيرة، ابتداءً من نصف مليون ريال وما فوق، خاصة أن اهتمامنا لن ينصب فقط على الشركات الكبرى التي لديها الأموال الطائلة. أمنيتي أن ننجح في استقطاب ما يصل إلى ألف شركة.

مركز النادي الرئيسي سيكون في الخُبر، وقد تستغرب أن يكون مركزه الاقليمي في مدينة فانكوفر الكندية بحكم أنه يوجد فيها شركات متخصصة ومستعدة لنقل التقنية. وهذه، برأيي، أهم من مجرد انشاء المصانع، بعدها سيكون للنادي مكاتب موزّعة على مستوى العالم العربي.

أضف إلى ذلك أننا سنصدر جريدة خاصة بهذا النادي، سيكون عدد صفحاتها 22، أي بعدد الدول العربية؛ وهي ستصدر مرة كل 10 أيام كمرحلة أولى، ثم أسبوعياً.

نحن الآن في طور الدراسة وطرح الأفكار مع استشاريين متخصصين، ونتوقع الحصول على الترخيص لهذا النادي نهاية شهر يناير (الماضي). ■

■■

بعد الكويت ومصر نتطلع إلى قطر والبحرين ودول خليجية وعربية أخرى

■■

أنشأنا في القاهرة إذاعة صوت العرب وقريباً محطة تلفزيونية إقتصادية

■■

الكويت: حزمة قوانين جديدة لتحسين بيئة الإستثمار

الكويت–عاصم البعيني

تدخل الكويت مرحلة جديدة بعد إقرار سلّة من القوانين الجديدة بدأت مع قانون الاستثمار الأجنبي أُلغيت بموجبه الضريبة على أرباح رأس مال الشركات الأجنبية التي تستثمر في سوق الكويت للأوراق المالية. كما خفّضت نسبة الضرائب على الشركات الأجنبية إلى 15 في المئة، ممّا يفتح المجال لاستقطاب رؤوس أموال الصناديق والمحافظ الأجنبية لدخول البورصة. وتزامن هذا القانون مع إقرار قانون أملاك الدولة والذي من المتوقّع في ضوئه طرح مشاريع تقدّر بأكثر من مليار دينار كويتي، إلى قوانين أخرى تساهم في تحفيز الاستثمارات. ويؤمل أن تساهم هذه الخطوات في خلق توازن وردم الفجوة بين رؤوس الأموال المصدّرة من الكويت والتي تجاوزت 8 مليارات دولار في العام 2006، وتلك التي دخلت البلاد في العام نفسه والتي لم تتجاوز 110 ملايين دولار وفقاً لتقرير "الأونكتاد".

والواقع أنّ هذه الخطوات جاءت نتيجة لانتظام العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بعد فترة طويلة اتّسمت بتجاذبات حادّة تخلّلتها اتهامات متبادلة وعمليات استجواب.

سلّة من القوانين

أقرّ مجلس الأمة قانون الاستثمار الأجنبي الجديد، تلاه قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) أو قانون أملاك الدولة، ثمّ قانون خصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، فضلاً عن قانون تأسيس شركات تطوير وتنفيذ المستودعات العامة والمنافذ الحدودية، فيما ينتظر استكمال هذه الورشة بإقرار قانون "هيئة سوق المال" وقانون جديد للشركات والمناقصات والضريبة وغيرها. وتأتي هذه الخطوات بعد أخرى مماثلة اتّخذتها الحكومة تمثّلت في إقرار قانون "بنك جابر الإسلامي" برأس مال 100 مليون دينار على أن يخصص منه نسبة 76 في المئة للمواطنين.

قانون الاستثمار الأجنبي

وقف قانون الاستثمار الأجنبي على مدى السنوات السابقة سداً منيعاً أمام استقطاب استثمارات من الأسواق الخارجية. وكان القانون القديم ينصّ على ضريبة تصل نسبتها إلى نحو 55 في المئة على الشركات الأجنبية، كتدبير احترازي تمّ اتّخاذه قبل عقود حماية للثروة الوطنية النفطية، وعلى الرغم من التداعيات السلبية لهذه الخطوة والمطالبة المستمرة من جانب المعنيين في القطاع الاقتصادي بضرورة إعادة النظر بهذا التشريع، إلاّ أنّ مجلس الأمة بقي متمسّكاً بهذا التوجّه.

وقبل نهاية العام الماضي، أصدر المجلس قانوناً جديداً خفّض بموجبه النسبة على أرباح رأس مال الشركات الأجنبية من 55 إلى صفر في المئة على الاستثمار في "سوق الكويت للأوراق المالية"، وفي الوقت نفسه خفضت نسبة الضرائب على الشركات الأجنبية من 55 إلى 15 في المئة. ومع إقرار القانون الجديد شهد المؤشر السعري في "سوق الكويت للأوراق المالية" قفزة نوعية مخترقاً حاجز الـ 13 ألف نقطة، في وقت استبشر فيه المتداولون خيراً بتحقيق المزيد من الأرباح بعد عامين من حركات التصحيح الحادّة وعدم الاستقرار في السوق. ولعلّ هذا التفاؤل عبّرت عنه بشكل مهني مؤسسات متخصصة ومراقبة للتطوّرات الاقتصادية كان في مقدمها "بنك أتش. أس. بي. سي" (HSBC) الذي اعتبر أنّ الكويت تُعدّ من بين الدول الأكثر جاذبية للاستثمار بين سائر دول مجلس التعاون الخليجي، وبعد الخطوة الأخيرة التي اتّخذها مجلس الأمة بإقراره قانوناً جديداً للضريبة الأجنبية يرى التقرير أنّ الفرصة باتت متاحة أكثر من أيّ وقت مضى لدخول صناديق الاستثمار والمحافظ المالية الأجنبية إلى السوق. وتوقّع التقرير أن تساهم هذه الخطوة بفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب للاستثمار في سوق الأوراق المالية، إلى المساهمة برفع حجم التدفّقات النقدية إلى الكويت خلال السنوات المقبلة، خاصة وأنّ هذه التدفّقات كانت ضعيفة جداً مع نظيراتها في دول الخليج. ويشير تقرير "الأونكتاد" إلى أنّ قيمة الاستثمارات الأجنبية التي دخلت إلى الكويت في العام 2006 لم تتجاوز الـ 110

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الكويت 2006

	مليون دولار	من التكوين الرأسمالي الإجمالي %
الكويت	110	0,7
السعودية	18293	32
قطر	1786	12
الإمارات	8386	31
البحرين	2915	98,7
عُمان	952	16,8

المصدر: الأونكتاد

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الكويت 2006

	مليون دولار	من التكوين الرأسمالي الإجمالي %
الكويت	7892	47
السعودية	753	1,3
قطر	379	2,5
الإمارات	2316	8,6
البحرين	980	33,2
عُمان	247	4,4

المصدر: الأونكتاد

ملايين دولار، مقارنة مع نحو 18 ملياراً إلى السعودية، و8 مليارات إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. من جهة أخرى رأى تقرير صادر عن "المركز المالي الكويتي" أنّ إقرار القانون الجديد سيسمح بخلق توازن بين الاستثمارات الصادرة من الكويت وتلك الواردة إليها، إذ إنّ الاستثمارات الصادرة بلغت مستويات قياسية نتيجة وفرة السيولة والتي تقدّر بنحو 8 مليارات دولار، وهي تأتي في صدارة دول المنطقة في هذا المجال.

"قانون أملاك الدولة"

ينتظر أن يعيد "قانون أملاك الدولة" الجديد الثقة إلى المستثمرين خصوصاً بعد أزمة فسخ العقود التي تمّت قبل عامين وألحقت أضراراً كبيرة في شركات قيادية في مقدّمها الشركة "الوطنية العقارية" و"شركة أجليتي" ("المخازن العمومية" سابقاً). وتشير التقديرات إلى أنّ قيمة المشاريع التي من المتوقّع أن تسلك طريقها إلى التنفيذ تقدّر بنحو مليار دينار كويتي. والواقع أنّ إقرار القانون الجديد ينقل الكرة من ملعب مجلس الأمة إلى القطاع الخاص، إذ من المتوقّع أن يتمّ طرح المشاريع الجديدة في صيغة شركات مساهمة عامة، على أن تطرح نسبة 40 في المئة من رأس مالها للمزايدة العلنية، وبالتالي فإنّ العامل الحاسم في الموضوع سيكون القوة المالية للشركات ورؤيتها الاستثمارية، أي فرز الشركات الحقيقية عن تلك الورقية. كما من المتوقّع أن يرفع القانون الجديد الطلب من الشركات على السيولة النقدية ممّا يترك أثراً على خريطة وقيمة التوزيعات النقدية للشركات مع إعلانها عن نتائجها المالية. هذا إلى جانب أنّ القانون الجديد سيطمئن المصارف الكويتية أكثر من أيّ وقت مضى على هذه المشاريع ما يفتح المجال أمام منح المزيد من القروض.

كما أنّ مدّة استثمار هذه المشاريع أصبحت تصل إلى 30 سنة، ما يسمح للشركات بتحقيق العائد على الاستثمار فيها. ولكن المشكلة الجديدة التي ستطل برأسها مجدداً هي أنّ بعض الشركات التي سبق لها أن أبرمت عقوداً وفق أحكام القانون القديم وتمّ فسخها نهاية العام 2006، لجأت إلى القضاء وكسبت الدعاوى ضد الدولة، في حين أنّ القانون الجديد نصّ، على أن يلغى كل حكم يتعارض مع أحكامه ممّا قد يلحق ضرراً ببعض الشركات مجدداً.

خصخصة "الكويتية"

كان لافتاً في الخطوات التي إتّخذها مجلس الأمة إقرار قانون خصخصة مؤسسة الخطوط الجوية، وقد أتت الخطوة بعد استقالة مجلس الإدارة الجديد للشركة برئاسة **برّاك الصبيح**. ولعلّ قرار **الصبيح** شكّل عامل ضغط ودفع، إذ نصّ القانون على خصخصة المؤسسة خلال سنتين بعد تقييم أصولها وطرح جزء منها في المزاد وجزء آخر للاكتتاب، ومن المتوقع أن يتمّ طرح الشركة الجديدة، على أن تخصص نسبة 40 في المئة من رأس مالها للبيع في المزاد العلني، فيما تذهب نسبة مماثلة للاكتتاب العام، على أن تحتفظ الحكومة وموظّفو المؤسسة بالنسبة المتبقية. ومن المعلوم أنّ التحدّي الرئيسي الذي تواجهه المؤسسة هو معضلة الموظّفين وارتفاع عددهم، وفي حال تمّ وضع القانون موضع التنفيذ، فإنه من المتوقّع أن تشكّل تجربة خصخصة المؤسسة العملية الأولى من نوعها في الكويت على هذا المستوى، مما يفتح المجال لتعميم التجربة على قطاعات أخرى.

قراءة بين السطور

اللافت أنّ قانون تأسيس شركات تطوير وتنفيذ المستودعات العامة والمنافذ الحدودية منح الحكومة مجدداً إمكانية إعادة النظر بمشروعين سبق طرحهما: الأول: خاص بالخدمات الجمركية وغيرها عبر المنافذ الحدودية والذي فازت به "شركة أجليتي"؛ والثاني: "مشروع مستودعات العبدلي". وبموجب الصيغة الجديدة التي تضمّنها القانون سيتمّ تأسيس شركة هدفها تطوير وتنفيذ المستودعات العامة والمنافذ الحدودية، مما يخلق مجدداً فجوة خصوصاً وأنّ الموضوع يذكر بحالة فسخ العقود التي شهدتها البلاد في ديسمبر من العام 2006، والتي ما زال صداها يتردد حتى اليوم مع لجوء الشركات للقضاء. من جهة أخرى أقرّت القوانين الجديدة سلّة من الخطوات التي تعزّز الشفافية في طرح المشاريع الجديدة لاسيّما في مشاريع أملاك الدولة، بعد أن كانت هذه الأخيرة تتمّ وفقاً لمبدأ المحسوبيات، ممّا يفسح المجال أمام فوز الشركات التي تتمتّع بالملاءة المالية.



بورصة الكويت

مستقبل الاستثمار في الكويت؟

لعبت الكويت على مدى السنوات السابقة دوراً ريادياً في المجال الاستثماري على مستوى المنطقة، إلاّ أنّ الظروف التي مرّت بها كالحروب والغزو العراقي ومن ثمّ عدم وضوح الرؤية الاقتصادية، دفعت بالبلاد إلى التراجع مقارنة بسائر دول الخليج الأخرى.

ومنذ نهاية القرن الماضي، دخلت الكويت في مرحلة المخاض والبطء في اتخاذ القرارات على الرغم من أنّ شركات القطاع الخاص يسطع نجمها خارج الحدود في مجالات المصارف والاستثمار والعقار والاتصالات وغيرها. وفي ظلّ الواقع الجديد يبقى السؤال: هل سيتمّ استكمال هذه الخطوات بأخرى مماثلة؟ وهل يزدهر الاستثمار في الكويت على غرار ما هو حاصل في دول الخليج الأخرى؟ ■

تعديلات جوهرية على قانون السياحة اليمني

الفقيه: نستهدف نمواً نسبته 15 في المئة



نبيل الفقيه

صنعاء - لندن - "الاقتصاد والاعمال"

تخوض وزارة السياحة اليمنية هذه الأيام ورشة تشريعية لإدخال تعديلات جديدة على قانون السياحة يتناسب وخطط الوزارة الرامية إلى تحقيق نمو في القطاع نسبته 15 في المئة. وبموازاة جبهة التشريع، فتحت الوزارة أيضاً جبهة الاستثمار، فلا نمو من دون رفع الطاقة الاستيعابية أولا، حيث أن هدف الوصول إلى 30 ألف غرفة فندقية على مستوى اليمن يمثل بحد ذاته فرصة للمستثمرين المحليين والأجانب في بلد يملك تنوعاً سياحياً فريداً. وكان اليمن شهد خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة نمواً واضحاً في القطاع السياحي، فارتفع عدد السياح من 154,7 ألف سائح في العام 2003 إلى 382,2 ألفاً في العام 2006. وبالتالي حقق القطاع دخلاً فاق 300 مليون دولار، أي بزيادة 40 مليوناً عن العام 2005. ويأتي هذا النمو نتيجة للإهتمام الذي أولته الحكومة للقطاع، فضلاً عن الدور الترويجي الذي تقوم به الوزارة من خلال الفعاليات الإقليمية والعالمية.

يشير وزير السياحة اليمني **نبيل الفقيه** إلى أن الوزارة تعمل على تعديل قانون السياحة على أن يُعرض بعدها على مجلس الوزراء لإقراره خلال أسبوعين، ومن ثم يُحال على مجلس النواب. ولفت إلى أن "هذه التعديلات ستكون جوهرية لناحية إدخال أنماط سياحية جديدة واعتماد وسائل ترويج حديثة، فضلا عن تعديلات مرتبطة بالموارد السياحية، بما يؤمن تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع السياحي". كما أوضح **الفقيه** "أن وزارة السياحة تعمل على إدخال أنماط سياحية جديدة غير تقليدية وتختلف اختلافاً كبيراً عما هو متعارف عليه في السياحة اليمنية لناحية ترويج السياحة الثقافية والتاريخية من خلال إدماج عناصر جديدة كسياحة المغامرات والسياحة الصحراوية والسياحة الترفيهية وسياحة المؤتمرات والمعارض وغيرها".

وفي هذا الإطار، يرى **الفقيه** "أن اليمن ينفرد عن سواه من البلدان بموروث ثقافي حضاري وإرث تاريخي وبيئة طبيعية يمكن أن تكون وجهة لأنماط سياحية مختلفة، وبالتالي فإن وسائل الترويج التي يتم استخدامها تختلف عن السابق بالتعريف عن مزيج من السياحة التاريخية والثقافية والتراثية من جهة والسياحية والطبيعية والبيئية من جهة أخرى".

ويضيف **الفقيه** "إن الترويج لليمن يأتي ضمن برنامج وزارة السياحة ومجلس الترويج السياحي للتعريف باليمن والترويج لسياحته، وتأتي هذه الحملة بعد انقطاع اليمن عن المشاركة في الفعاليات الدولية والإقليمية، لذا كان لا بدّ من العودة لتصحيح الصورة الخاطئة التي رسمها الإعلام عن السياحة اليمنية ولطمأنة الأسواق والشركات".

تضافر الجهود

يقول وزير السياحة اليمني إن وزارته "تستهدف تحقيق نمو في القطاع السياحي نسبته 15 في المئة، الأمر الذي يتطلب تضافر جهود الوزارة والمستثمرين ورجال الأعمال لتحقيق الهدف المرجو من خلال تحسين الخدمات ورفع مستواها". ويؤكد أن الوصول إلى نمو 15 في المئة يتطلب رفع الطاقة الإيوائية من 21 ألف غرفة حالياً إلى نحو 30 ألف غرفة بنهاية الخطة الخمسية الحالية في العام 2010. والفرصة مازالت مؤاتية لسد هذه الفجوة من خلال التدفقات الاستثمارية".

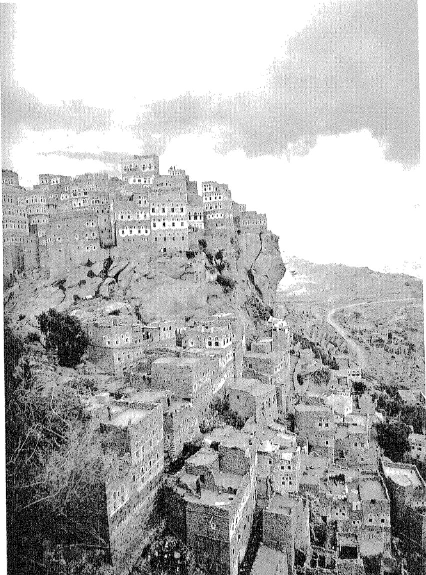
وعن مدى جهوزية البنية التحتية السياحية في اليمن، يعتبر **الفقيه** أن "وضع الخدمات السياحية لا يزال في طور النمو وما زلنا نستهدف جذب استثمار سياحي أكبر مما كان عليه. فهناك العديد من الشركات التي تم الاتفاق معها لإقامة منشآت سياحية لكن هناك حاجة إلى المزيد من المشاريع. ولدينا خطة طموحة لتحقيق نسبة نمو تصل إلى 22 في المئة في مجال البنى التحتية الخدماتية وإلى رفع مستوى الخدمات السياحية لتضاهي تلك الموجودة في الدول المتطورة سياحياً. وهذا تحد كبير جداً يحتّم علينا الاستمرار بدعوة المستثمرين للخوض في الاستثمارات السياحية في اليمن التي لا تزال بكراً في هذا القطاع، وقانون الاستثمار وضع الكثير من التسهيلات التي يمكن أن يستفيد منها المستثمر". وفي الحديث عن الخدمات السياحية، يشدد على أن "متطلبات السياحة اليمنية اختلفت عما كانت عليه في السابق، وهي لم تعد تنحصر بالفنادق من فئة الـ 5 نجوم بل المطلوب فنادق من فئة الـ 3 نجوم أو نجمتين تقدم خدمات راقية".

ويؤكد الوزير **الفقيه** أن قطاع السياحة في اليمن يعدّ من القطاعات الواعدة، وقد أثبت مناعته تجاه الظروف والأزمات السياسية بدليل أن الحادثة الأمنية الأخيرة التي وقعت في حضرموت لم تؤثر على حركة الحجوزات. ويضيف "إن أعمالاً إرهابية مثل هذه لن تكون حجر عثرة أمام مواصلة تنفيذ السياسات والخطط الرامية إلى الارتقاء بالقطاع السياحي وتنميته بفاعلية للدفع بعجلة البناء والتنمية. فالحكومة تولي قطاع السياحة جلّ اهتمامها لإسهامه الفعّال في عملية النمو، وتطوير المناطق والمجتمعات المحلية، وخلق فرص تحسين المعيشة". كما يلفت إلى "أن اهتمام الدولة بهذا القطاع يندرج في إطار توجهها العام نحو تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة والتي يمكن أن تشكل بديلاً حقيقياً عن النفط، مشدداً على ضرورة أن يضطلع القطاع الخاص بدوره في المجال السياحي". ■

السياحة اليمنية حضارة تجذب الاستثمار

صنعاء – "الإقتصاد والأعمال"

شهدت اليمن خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة نمواً واضحاً في القطاع السياحي، فارتفع عدد السياح من 154,7 ألف سائح العام 2003، إلى 382,2 ألفاً العام 2006، محققة دخلاً فاق الـ300 مليون دولار، بزيادة 40 مليوناً عن العام السابق. ويأتي هذا النمو نتيجة الاهتمام الذي أولته الحكومة للقطاع، لاسيما من خلال التشريعات الحديثة التي ساهمت في تطويره وجذب الاستثمارات اليه، فضلاً عن الدور الترويجي الذي تقوم به الوزارة من خلال الفعاليات الإقليمية والعالمية. ووفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار فإن الجمهورية اليمنية شهدت في الفترة من منتصف 2007 نمواً ملحوظاً في تدفق الاستثمارات الخارجية، ولاسيما الخليجية وبنسبة زيادة بلغت 57,5 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2006.

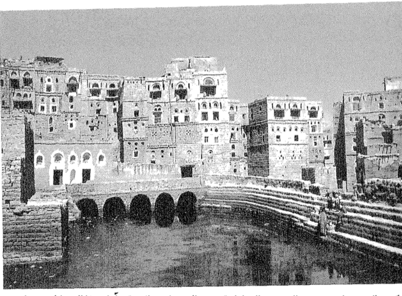


كانت الهيئة اليمنية للاستثمار أعلنت عن الترخيص لـ361 مشروعاً خلال العام 2006 بتكلفة إجمالية تصل إلى 292 مليار ريال أي نحو 1,5 مليار دولار. وأشار تقرير للهيئة إلى أن القطاع الصناعي احتل الصدارة في عدد المشروعات، حيث تمّ الترخيص لـ187 مشروعاً بتكلفة استثمارية بلغت 165 ملياراً و754 مليوناً، توفّر 6116 فرصة عمل، فيما احتلت مشاريع القطاع الخدماتي المرتبة الثانية بواقع 72 مشروعاً وبتكلفة 97 ملياراً و987 مليون ريال، توفّر نحو 3378 فرصة عمل. وجاءت المشاريع السياحية في المرتبة الثالثة حيث تمّ الترخيص لـ54 مشروعاً بتكلفة 18 ملياراً و557 مليوناً، يليه القطاع الزراعي 29 مشروعاً بتكلفة مليارين و642 مليوناً، ثم القطاع السمكي 19 مشروعاً بتكلفة 7 مليارات و493 مليون ريال. وتجاوزت نسبة المشاريع المنجزة 53 في المئة من إجمالي المشروعات المرخصة خلال العام 2006. وقد شهد اليمن خلال الفترة الماضية التي أعقبت مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار المنعقد في صنعاء (ابريل الماضي) إعلان شركات عالمية عن توجهات جادة لتنفيذ مشروعات ضخمة وعملاقة في اليمن، وفي مقدمها مجموعة شركات متعددة الجنسية أعلنت عزمها تنفيذ مشروعات استثمارية في قطاعات واعدة عدة وبكلفة 70 مليار دولار على مدى عقد من الزمن، وشركة خليجية شرعت في استكمال إجراءات تنفيذ مدينة النور السياحية الصناعية في منطقة باب المندب المطلة على البحر الأحمر مع تنفيذ جسر بحري يربط اليمن بجيبوتي ضمن مشروع ضخم يتوقع أن تتجاوز تكلفته الـ20 مليار دولار.

ودشنت شركة إماراتية باكورة استثمارات عملاقة بمشروع أبراج صنعاء وعدن العقارية والسياحية، فضلاً عن شروع مستثمرين خليجيين ومصريين ويمنيين في إجراءات تنفيذ مشروع مدينة فردوس عدن

السكنية والسياحية بتكلفة تقدر بـ 10 مليارات دولار واستكمال إجراءات بدء تنفيذ مشروع مدينة جنان عدن السياحية التابعة لمجموعة سعودية مع شركاء يمنيين وخليجيين وبتكلفة تقدر بـ 4 مليارات دولار.

ورغم أهمية قطاع السياحة وفرص نجاحه الكبيرة إلا أنه ما زال قطاعاً بكراً لم يعطِ ثماره المرجوة للاقتصاد الوطني وفقاً لما يمتلكه من مقومات، حيث يمثل نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية كما أن حجم ما يستوعبه من القوى العاملة منخفض. وتسعى الدولة لتحقيق تطور فعال في هذا القطاع من خلال خططها المختلفة التي تتجه لتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة لنمو هذا القطاع وتنفيذ برامج الترويج السياحي وزيادة حجم أنشطته .



ويرى وزير السياحة اليمني **نبيل الفقيه** أن اليمن تتفرد عن سواها من خلال موروث ثقافي حضاري وإرث تاريخي وبيئة طبيعية يمكن أن تكون وجهة لأنماط سياحية مختلفة. فاليمن عرفت منذ زمن بأنها وجهة للسياحة التاريخية والثقافية لكننا نقدمها اليوم من وجهة أخرى، سياحة المغامرات والسياحة الطبيعية والبيئية و هو ما نسعى إلى إدخاله على الأنماط السياحية اليمنية، وبالتالي فإن وسائل الترويج التي يتم استهدافها تختلف عن السابق بالتعريف عن مزيج من السياحة التاريخية و الثقافية والتراثية من جهة والسياحة الطبيعية والبيئية من جهة اخرى. ويضيف **الفقيه** "إن الترويج لليمن يأتي ضمن برنامج وزارة السياحة ومجلس الترويج السياحي للتعريف باليمن والترويج لسياحته، ويأتي ذلك بعد انقطاع اليمن عن المشاركة، لذا كان لا بدّ من العودة لتصحيح الصورة الخاطئة التي رسمها الإعلام عن السياحة اليمنية ولطمأنة الأسواق والشركات".

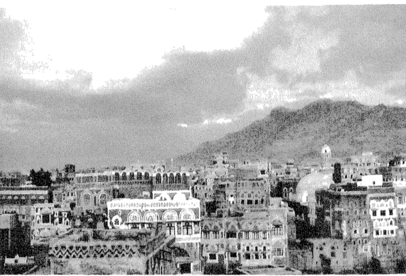
وعن مدى تهيئة البنية التحتية بالنسبة للسياحة في اليمن يعتبر الوزير" أن وضع الخدمات السياحية لا يزال في طور النمو وما زلنا نستهدف جذب استثمار سياحي أكبر مما كان عليه. فهناك العديد من الشركات التي تمّ الاتفاق معها لإقامة منشآت سياحية سواء كان في مجال الفنادق أو المطاعم والمنتزهات والقرى السياحية، لكن الحاجة تظل موجودة. ولدينا خطة طموحة لإستهداف نسبة نمو تصل إلى 22 في المئة في البنى التحتية الخدماتية وإلى رفع مستوى الخدمات السياحية لتضاهي الكثير من الدول المتطورة سياحياً. وهذا تحدٍ كبير جداً يحتم علينا الاستمرار في دعوة المستثمرين للخوض في الاستثمارات السياحية في اليمن التي لا تزال بكراً في هذا القطاع، وقانون الاستثمار وضع الكثير من التسهيلات التي يمكن أن يستفيد منها المستثمر".

ويضيف الوزير "نستهدف نسبة نمو 12 في المئة بالنسبة لحركة السياحة وذلك من خلال التسويق لليمن من خلال المعارض الدولية والنشاطات المتعددة التي نشارك بها بالتعاون مع القطاع الخاص. هذا بالإضافة إلى التركيز على رفع الإيواء الفندقي إلى 6500 غرفة مع نهاية الخطة في 2010 التي هي الآن 21 ألف غرفة. فنحن نستهدف أن نصل إلى نحو 30 ألف غرفة مع نهاية الخطة، وذلك من خلال جذب الاستثمارات إلى كافة أنحاء الجمهورية. فاليمن كما هو معروف كبير جداً بمساحة تصل إلى 500 ألف كلم مربع تتعدد فيه المناخات والتضاريس الطبيعية وبالتالي فالمحافظات الـ21 ممكن أن تجذب المستثمرين لتنوعها.

وأكد الوزير على أن قطاع السياحة في اليمن يعدّ من القطاعات الواعدة، التي توليها الدولة جلّ اهتمامها لإسهامها الفاعل في عملية النمو، وتطوير المناطق والمجتمعات المحلية، وخلق فرص تحسين المعيشة.

ولفت إلى أن اهتمام الدولة بهذا القطاع يندرج في إطار الاهتمام بإدخال عناصر جديدة على أنماط السياحة، وتحسين خدماتها وتنوعها، مشيراً إلى أن إجراءات تتخذ حالياً لتحقيق النمو في القطاع السياحي، والارتقاء به من خلال تعديل قانون السياحة في اليمن ليواكب عملية التطوير.

وأكد على ضرورة أن يضطلع القطاع الخاص بدوره في المجال السياحي، وتحسين بيئة السياحة، والدخول في استثمارات تحقيق قفزات نوعية في هذا القطاع. ■



ارتفاع الاستثمارات الخارجية في اليمن بنسبة 60 في المئة

صنعاء – باسم كمال الدين

194 مليار ريال هي قيمة الاستثمارات التي تدفقت إلى اليمن خلال العام الماضي بزيادة نسبتها 60 في المئة مقارنة بالعام 2006. وفي البحث عن أسباب هذا النمو يبرز كلام لرئيس الهيئة العامة للاستثمار في اليمن صلاح العطار الذي يردّ هذه الزيادة إلى "الإجراءات والسياسات والآليات التي انتهجتها الهيئة لجذب المستثمرين والمتعلقة بتنفيذ نظام النافذة الواحدة ونجاح مؤتمر فرص الاستثمار في اليمن باستقطاب كبريات الشركات العربية والعالمية، وللحفاظ على هذه الاستثمارات وتعظيمها، عمدت الهيئة العامة للاستثمار إلى تخصيص فريق عمل لمتابعة المشاريع الستراتيجية الخليجية المنوي إقامتها في اليمن.

كانت الهيئة العامة للاستثمار باشرت العمل بخطة عمل جديدة للأعوام 2008 –2010 ضمن الستراتيجية العامة الموضوعة لفترة 10 أعوام. ويشير **العطار** إلى أن الهيئة ستركّز خلال الفترة المقبلة على 4 مسارات. يتمثل الأول منها بتطوير السياسات بالتنسيق مع الجهات المعنية حيث ستتم مراجعة القوانين ذات العلاقة بالاستثمار مثل قانون البنوك وقانون الضرائب وقانون البنك المركزي وقانون العلامات التجارية. وفي هذا السياق، يشدد **العطار** على أهمية إنشاء سوق المال لمواكبة التحديات والمتغيرات الإقليمية تمهيداً لانخراط اليمن في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة العالمية. وفي المسار الثاني، ستعمل الهيئة العامة للاستثمار على بناء صورة إيجابية لليمن في الخارج مقابل نشر الثقافة الاستثمارية والوعي الاستثماري داخلياً. ولا يخفي **العطار** صعوبة هذا العمل خاصة وأن اليمن كما يقول تعرّض لحملة من الإشارات السلبية المجحفة مؤخراً، علماً أنه كان شهد تطوّرات كبيرة على مختلف الصعد خلال السنوات القليلة الماضية. ويبدو أن الهيئة العامة للاستثمار متجهة لتلزيم هذه المهمة إلى شركة عالمية متخصصة في مجال الإعلام والتسويق.

وإذ كان المسار الثالث سيركّز على إعداد ستراتيجية ترويجية وطنية تقوم على تحديد القطاعات التنافسية، فإن العمل وفق المسار الرابع يتميز بقربه من المستثمرين. فلا يكفي بحسب **العطار** "أن نقوم باستقطاب المستثمرين بل يجب أن نبقى إلى جانبهم ونعمل معهم لتذليل جميع المعوقات التي تعترضهم في سبيل بناء قصص نجاح استثمارية حقيقية في اليمن".

2007 عام الاستثمار

في نظرة سريعة الى النمو المحقق في التدفقات الاستثمارية من جهة وإلى عدد الاتفاقات الموقعة، يمكن القول أن العام 2007 كان بامتياز عام الاستثمار في اليمن. وكان لافتاً خلال العام الماضي الاهتمام الخليجي بإقامة المشاريع في اليمن في دلالة واضحة أنه بات على قاب قوسين أو أدنى من الانخراط الفعلي في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي. واحتلت السعودية المرتبة الأولى بين نظيراتها الخليجية من حيث الاستثمار في اليمن. ويشير تقرير حديث صادر عن الهيئة العامة للاستثمار إلى تسجيل 17 مشروعاً استثمارياً سعودياً خلال العام 2007 بكلفة إجمالية بلغت نحو 12,48 مليار ريال يمني. واحتلت المشاريع السياحية المرتبة الأولى فيها من حيث القيمة الاستثمارية مع تسجيل 5 مشاريع تصل إلى 10,743 مليارات ريال.

وفي موازاة المشاريع المسجّلة، شهد العام 2007 توقيع عدداً من الاتفاقيات الاستثمارية ما بين الجهات اليمنية المختصة وشركات خليجية أبرزها:

العطار: "النافذة الواحدة" و"مؤتمر فرص الاستثمار" ساهما في جذب المشاريع الاستثمارية



صلاح العطار

• خلال "مؤتمر فرص الاستثمار في اليمن" الذي انعقد في أبريل المنصرم، وقعت وزارة السياحة اتفاقية مع مجموعة ميدروك العمودي جولدن السعودية لإنشاء فندقين في صنعاء والحديدة من فئة خمس نجوم بكلفة 150 مليون دولار أميركي.

• تلا انعقاد المؤتمر أيضاً التوقيع على اتفاقيتين لإنشاء مصنعي إسمنت أحدهما تابع للشركة اليمنية السعودية للاسمنت بكلفة 250 مليون دولار، والثاني بقيمة 220 مليوناً تنفذه مجموعة العيسائي السعودية.

• توقيع اتفاقية ما بين الهيئة العامة للاستثمار وشركة القدرة الدولية، ذراع الاستثمارات الخارجية لشركة القدرة القابضة، تقوم بموجبها الأخيرة بتطوير مشروع "أبراج صنعاء".

• شركة الديار القطرية ستباشر هذا العام تنفيذ الأعمال الإنشائية لمشروع "ريان هيلز" بتكلفة إجمالية تبلغ 600 مليون دولار، لتبدأ مرحلة التطبيق الفعلي للاتفاقية الموقعة خلال العام الماضي.

• اتفاقية مبدئية ما بين الهيئة ومجموعة الإمارات للاستثمار برئاسة الشيخ **طارق بن فيصل القاسمي** لإقامة مجمع فلل سكنية ومساحات مكتبية في "ظهر حمير" في صنعاء.

• اتفاقية مبدئية ما بين الهيئة ومجموعة بن حم البترولية الإماراتية لتشييد فندق 5 نجوم ومجمع فلل سكنية.

• اتفاقية مبدئية ما بين الهيئة وشركة "كابيتال بلاس للاستثمار والتطوير" لبناء فندق 5 نجوم وفلل سكنية في منطقة فج عطان في صنعاء، وأخرى لإقامة سلسلة من المجمعات التعليمية والصحية والترفيهية في منطقة ما بعد راس عمران.

• اتفاقية مبدئية مع شركة مدينة النور لإنشاء مدينة النور الاقتصادية في منطقة باب المندب. ■

حضرموت: محافظة الفرص الاستثمارية المتنوعة

حضرموت- باسم كمال الدين

تحتل حضرموت موقعاً متميزاً على الخريطة الاستثمارية لليمن. فالموقع الجغرافي للمحافظة المطل على بحر العرب وغناها بالموارد الطبيعية من نفط ومعادن ومياه جعلاها قبلة أنظار المستثمرين العرب. وعلى الرغم من أن محافظة حضرموت هي الأكثر إنتاجاً للنفط، غير أن الرؤية المستقبلية للمحافظة ترتكز على ستراتيجية تنويع المداخيل من خلال استقطاب الاستثمارات نحو قطاعات مختلفة في مقدمها القطاعين السياحي والعقاري.

مع توجّه الحكومة اليمنية نحو تعزيز دور وصلاحيات السلطات المحلية، تبدو المحافظة مقبلة على حقبة جديدة قوامها الشراكة الحقيقية ما بين السلطة المحلية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالمحافظة إلى مصاف المدن الأكثر جاذبية للاستثمار على مستوى العالم العربي.

السعودية الأولى استثمارياً

تحظى حضرموت بمكانة خاصة لدى المستثمرين الخليجيين عموماً والسعوديين على وجه التحديد. وتحتل الاستثمارات السعودية المرتبة الأولى في قائمة البلدان المستثمرة في حضرموت، وتتجلى بصورة واضحة من خلال المشاريع التي تقوم بها شركات رجل الأعمال السعودي الشيخ المهندس عبدالله سعيد بقشان الذي يمكن وصفه بـ"عرّاب المستثمرين في حضرموت"، والذي يلعب دوراً كبيراً في ترويج حضرموت استثمارياً لدى وسط الأعمال السعودي. والواقع أن بصمات الشيخ عبدالله بقشان واضحة في هذه المحافظة من خلال المشاريع التي تنفذها شركاته مثل "الشركة العربية اليمنية للإسمنت"، وشركة "أسماك اليمن"، وشركة "المكلا للخرسانة الجاهزة المحدودة"، و"المجموعة اليمنية للتنمية" التي تتولى تنفيذ مشروع درة المكلا.

الشيخ عبدالله بقشان

وتسير حضرموت نحو المستقبل، وفق رؤية ستراتيجية للعام 2020 صاغتها السلطة المحلية في المحافظة انطلاقاً من السعي إلى رفع معدلات النمو وتحسين مستوى معيشة السكان، وفي ظل توجّه الدولة نحو تعزيز نظام اللامركزية والدور التنموي للسلطات المحلية. وقد تمّ وضع هذه الرؤية لتكون متكاملة مع الستراتيجيات الوطنية وأهداف التنمية الألفية على مستوى اليمن ككل. وتهدف هذه الرؤية إلى الاستفادة القصوى من الموارد والمزايا النسبية لحضرموت في سبيل تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي وفرص العمل وللتخفيف من الفقر.

"الخاص" يقود المسيرة

والملفت في حضرموت أن القطاع الخاص فيها بادر، منذ البداية، إلى تطبيق توجّهات الحكومة حول الشراكة، محاولاً الاستفادة من الإجراءات المشجعة للاستثمار. ويسعى القطاع الخاص، ممثلاً بغرفة تجارة وصناعة حضرموت، إلى مواكبة هذه النهضة الحاصلة. وقد عمدت الغرفة مؤخراً إلى تنفيذ عملية إعادة هيكلة شاملة، حيث يوضح رئيس مجلس إدارة الغرفة **عمر عبد الرحمن باجرش** أن "الدافع الرئيسي وراء إعادة الهيكلة يكمن في إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في تنفيذ برامج التنمية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المرتكزة على تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية وتوفير فرص العمل". ويضيف أن "قرار الغرفة بإعادة الهيكلة أتى متزامناً مع التوجّه العام نحو تخصيص المنشآت العامة كي يتولى القطاع الخاص إدارتها وتشغيلها".

وتعكف غرفة تجارة وصناعة في حضرموت على تنفيذ ستراتيجية تطوير للعام 2010 تتمحور حول تنويع وتطوير خدمات وعلاقات الغرفة، فضلاً عن رفع كفاءة أدائها". ويلفت **باجرش** إلى أن الغرفة ستباشر تقديم مجموعة جديدة من الخدمات تتلاءم مع الدور المتنامي الذي تلعبه في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. وستقوم بإنشاء وحدات إدارية جديدة بشكل مرحلي هي: مركز الاستثمار، مركز التطوير التقني والجودة، مركز التأهيل المهني، مركز الخدمات الإحصائية، مركز تنمية الصادرات، ومركز تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

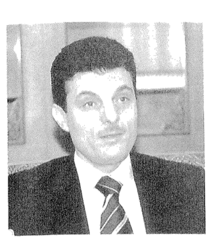
ويؤكد **باجرش** حرص الغرفة على جعل محافظة حضرموت وجهةً مفضلة لرجال الأعمال الراغبين في تنمية تجارتهم الإقليمية والدولية، ومركزاً لجذب الاستثمار ومكان ثقة المستثمرين الأجانب، ونقطة انطلاق لدعم التصدير المحلي إلى الأسواق الإقليمية والدولية. ولتحقيق هذا الهدف تتابع الغرفة حالياً عدداً من المشاريع الستراتيجية، أبرزها المركز الدولي للمؤتمرات والمعارض، حيث يشير **باجرش** إلى "أن هذا المركز سيشكل معلماً رئيسياً في المحافظة. وقد انتهينا من وضع التصميم الأولي لهذا المركز بعد أن اخترنا قطعة الأرض المناسبة في مدينة المُكلا لإقامة هذا الصرح الكبير". ويُعوّل على المركز الدولي للمؤتمرات والمعارض في نقل حضرموت لتصبح مركزاً رئيسياً للأحداث والفعاليات على مستوى اليمن ككل.

عمر عبد الرحمن باجرش

ويتابع **باجرش**: "كما تقوم الغرفة بمتابعة العديد من المشاريع الستراتيجية في المحافظة للخروج بها إلى مرحلة التنفيذ. ومن هذه المشاريع، مشروع ميناء المُكلا الجديد، المنطقة الحرة في الوديعة وبمساحة نحو 4,7 ملايين متر مربع، المنطقة الصناعية شمال الضبة على مساحة 1200 هكتار، ومشروع أنبوب الغاز من بلحاف إلى المنطقة الصناعية في المكلا". ■


أخضر أم أحمر؟

وزير المالية السوري د. محمد الحسين:
افتتاح البورصة قريباً وهيئة عامّة للضرائب



د.محمد الحسين

دمشق – "الاقتصاد والأعمال"

الهمّ الأكبر لوزارة المالية السورية هو تأمين موارد للخزينة تعوّض النقص في إيرادات النفط وفوائض المؤسسات الاقتصادية، التي سجّلت تراجعاً يفوق الـ250 مليار ليرة سورية في موازنة العام 2008. وبعد الإنجازات التي حقّقتها في مجال التشريعات، تنصبّ جهود الوزارة حالياً على استكمال عملية الإصلاح الإداري، حيث يعترف وزير المالية السوري د. محمد الحسين بأنّ الوزارة لم تصل بعد إلى تقديم الخدمة الملائمة للمواطنين، ومن ضمن الأولويات في هذا المجال، إصلاح قطاع الضرائب والرسوم وضمان حُسن تطبيق القانون المالي الجديد، إضافة إلى متابعة موضوع أتمتة المصارف الحكومية وإزالة العراقيل التي تُعيق افتتاح البورصة.

أوضح وزير المالية السوري د. **محمد الحسين** أنّ وزارته تعمل لإحداث الهيئة العامة للضرائب في العام الحالي، لتحلّ محلّ "الأفقية" السائدة حالياً في قطاع الضرائب والرسوم، بحيث تصبح له إدارة عُليا تقوده وتتابعه سواء لناحية التحصيل الضريبي أو مكافحة التهرّب الضريبي أو نشر ثقافة الوعي الضريبي أو توحيد الإجراءات في المديريات، وأشار إلى ضرورة التركيز على كبار دافعي الضرائب لأنهم يدفعون نحو 70 في المئة من إجمالي الحصيلة الضريبية. ومن الاستحقاقات المقبلة بالنسبة لوزارة المالية إنجاز مشروع الضريبة على القيمة المضافة، التي ستحلّ محل الضرائب المباشرة، على أن يتمّ العمل بها مطلع العام المقبل.

القانون المالي الأساسي

وفي ما يتعلّق بالإنفاق العام، يوضح الوزير أنّ التركيز هذا العام سيكون على حُسن تطبيق القانون المالي الأساسي الجديد الصادر في العام 2006. وفي قطاع المالية العامة، يقول الوزير د. **الحسين** أنّ هناك استحقاقاً مهماً، بعد إصدار المرسوم 60 الخاص بالأوراق المالية الحكومية، وهو العمل على تأسيس المركز الخاص بهيئة الأوراق المالية الحكومية. مضيفاً: "سنقوم بأوّل مزاد لإصدار أوراق مالية حكومية خلال العام الحالي، في ضوء الفجوة التمويلية التي يمكن أن تواجه الحكومة"، مؤكّداً "أنّ سندات الخزينة لن تُستخدم إلاّ لتمويل المشاريع الاستثمارية، إذ يجب أن يكون هناك عائد اقتصادي يغطي تكلفة هذه السندات وإلاّ ستخسر وزارة المالية"، موضحاً أنّ الوزارة "أجرت مؤخراً مزاداً افتراضياً بمساعدة "صندوق النقد العربي".

أتمتة المصارف الحكومية

ويلفت وزير المالية السوري إلى ما أُنجز على صعيد تحديث تشريعات وأنظمة المصارف الحكومية الداخلية، ويقول: "بقي استحقاق أساسي، وهو أتمتة هذه المصارف لتتمكّن من تقديم خدمات متطوّرة وسريعة وحديثة أُسوة بالمصارف الخاصة". مؤكّداً ترحيب سورية بأيّ تعاون مصرفي بينها وبين الدول العربية، لافتاً إلى التوجّه مؤخراً نحو التعاون مع المصارف العربية لتأسيس مصارف جديدة، ويقول في هذا الصدد: "وقّعنا، قبل فترة، اتفاقية مع "مصرف قطر الوطني"، وأخرى مع "بنك دبي الإسلامي"، والآن نحاول أن نوثّق علاقاتنا مع الدول العربية عبر دفع المصارف الحكومية للدخول في شراكات لإقامة مصارف جديدة". أمّا قطاع التأمين، فشهد تحوّلات مهمة، حيث يوجد حالياً 8 شركات للتأمين، إضافة إلى "الشركة السورية للتأمين" و"شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين".

إيرادات النفط وفوائض المؤسسات الاقتصادية تُسجّل تراجعاً يفوق الـ 250 مليار ليرة سورية

عجز الموازنة

وحول عجز الموازنة، الذي بلغ 192 مليار ليرة سورية، في موازنة العام 2008، يشير الوزير إلى أنها ليست مشكلة مالية، متمنياً على الإعلام التعامل معها إيجاباً، من خلال الضغط على الحكومة كي تقوم بترشيد الإنفاق العام، ومؤكّداً أنّ المقصود ليس الإنفاق الاستثماري وإنّما الإنفاق الإداري". مشيراً إلى أنّ زيادة أسعار المشتقّات النفطية سيترافق مع حزمة من الإصلاحات تتضمّن دعم النقل والمشاريع الزراعية وزيادة الرواتب والأجور للموظّفين والمتقاعدين وصندوق الضمان الاجتماعي وغيرها، بحيث لا يكون لها تأثير سلبي على المواطنين.

منشآت غير مسجّلة

وحول آليات الكشف عن اقتصاد الظل، يوضح الوزير: "إنّ المرسوم 61، الذي بدأنا بتطبيقه منذ بداية العام الحالي، يقضي بالسماح للشركات الفردية والعائلية، التي كانت تُخفي أصولها خوفاً من الضرائب والرسوم، بالتحوّل إلى شركات مساهمة تمهيداً لدخول سوق الأوراق المالية، ما يفرض تقييم أصولها بشكل صحيح". مشيراً إلى أنّ عدد هذه المؤسسات كبير، إذ تبيّن في العام الماضي أنّ نسبة المنشآت غير المسجّلة وغير المرخّصة وصلت في بعض المحافظات إلى حدود 25 في المئة من الإجمالي".

وعن موعد افتتاح البورصة، يوضح أنّ القطاع الخاص تسلّم مجلس إدارة البورصة، وتمّ وضع حجر الأساس للمقرّ الدائم، كما تمّ حلُّ مشكلة إيجاد نظام التداول الإلكتروني. ويبقى إيجاد مقرّ مؤقت للسوق، موضحاً أنّ تأخر افتتاح البورصة مشكلة تقنية فنية أكثر منها قراراً حكومياً. ■



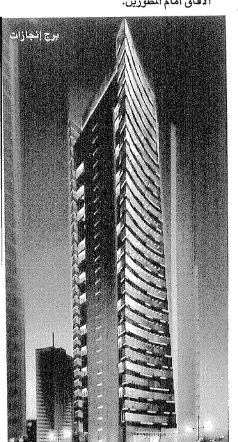
ظاهرة "الأبراج" تغزو العاصمة الكويتية

الكويت-عاصم البعيني

ارتدى القطاع العقاري في الكويت ثوب الأبراج مواكباً بذلك ما حقّقه "شقيقه الخليجي"، إذ قدّر بعض المعنيين عدد الأبراج الناتجة عن حركة الإعمار بنحو 120 برجاً متعدّدة الاستعمال يتراوح حجم الاستثمارات فيها ما بين 20 و250 مليون دينار كويتي. واللافت أنّ تطوير الأبراج يحرّكه عاملان متناقضان: الأول، أنّ التوجّه نحو تطوير الأبراج يأتي نتيجة سيطرة الدولة على مساحات واسعة من الأراضي ممّا يساهم في تضييق المساحات المتاحة للبناء والاتجاه نحو البناء العمودي، غير أنّ هذا الواقع يحكمه عامل آخر يناقضه وهو أنّ القوانين المرعية الإجراء في الكويت تتّسم بالتعقيد وبطء اتّخاذ القرار. وقد ترك هذا الواقع أثره على بعض المشاريع كـ"مشروع العاصمة" الذي توقّف العمل به. ومع ذلك يأمل المعنيون أن يفتح إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) كوة في الجدار لإقرار سلّة من القوانين المتكاملة تُساهم في تطوير القطاع بشكل عام.

ساهم ارتفاع عدد الشركات التي يتمّ تأسيسها في الكويت بارتفاع الطالب بشكل ملحوظ على العقارات التجارية والمكاتب. فعلى سبيل المثال بلغ عدد شركات الاستثمار حتى نهاية العام الماضي أكثر من 80 شركة معظمها تمّ تأسيسه خلال العامين الماضيين. وتؤكّد بعض التقارير العقارية المتخصصة أنّ التوجّه نحو تطوير الأبراج وإن كان قد أتى متأخراً في الكويت، فإنه ما زال في مراحله الأولى خصوصاً وأنّ التشريعات المرعية الإجراء والبيروقراطية الإدارية تقف عائقاً أمام حركة التطوير هذه. وما تمّ بناؤه خلال المرحلة الأولى خصوصاً على الواجهة البحرية أتى نتيجة استثناءات على اللوائح المنظّمة للرخص وحدود الارتفاع. ولعلّ ما شهده "مشروع العاصمة" من تجاذب أدّى إلى بقائه حبراً على ورق، ويُعدّ نموذجاً صالحاً يعكس التعقيدات التي تواجه مراحل التطوير العقاري، وذلك على الرغم من الخطوات التي اتُّخذت مؤخراً في الكويت بعد سنوات وعقود من الانتظار كـ"قانون الشراكة" بين القطاعين العام والخاص (PPP). وتأتي هذه الخطوة بعد المبادرات المتتالية التي اتّخذتها بلدية الكويت، وسمحت بموجبها رفع الحدّ الأقصى المعمول به للارتفاع من 20 إلى 30 طابقاً، ثمّ فتحت المجال أمام صيغة الأبراج المرتفعة عندما رخّصت في العام 2004 ببناء بعلو 50 طابقاً لـ"الأمانة العامة للأوقاف"، تلاه بعد ذلك الترخيص لأبنية بارتفاع 60 طابقاً على قطع الأرض التي تتراوح مساحتها ما بين 6 و10 آلاف متر مربع، وقرّرت البلدية بعد ذلك إمكان الترخيص بأبنية بارتفاع أقصى 100 طابق على أن تزيد مساحة الأرض على 10 آلاف متر مربع، وأن لا يزيد ارتفاع البناء على 400 متر. وقد فتح هذا الواقع المزيد من الآفاق أمام المطوّرين.

برج المتحدة



برج إنجازات

تداعيات فورة الأبراج

وإذا كانت الشركات العقارية تجاوزت الحواجز التي فرضتها التشريعات القديمة معيدة لوجهة العاصمة صورة تليق بها على غرار ما هو ما حاصل في دول الخليج الأخرى، فإنّ القيّمين على هذه الشركات يجمعون على ضرورة أن تتواكب حركة الإعمار العقاري مع التطوير المتكامل للبُنية التحتية.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من أنّ تطوير الأبراج يُعدّ تطوّراً حتمياً، فإنّ اللافت أنّ هذه الحركة تفتقر إلى التنظيم، إذ إنّ بعض الأبراج يتركّز في محيط ضيّق كما هو الحال في "برج الحمرا" الذي يفصله عن "مركز صباح الأحمد المالي" شارع ضيّق، وهو بدوره يقع على مقربة من "برج الراية الأول" و"أبراج 25 و26 فبراير" و"أبراج الداو" و"إنجازات"، والتي يفصلها عن "مدينة الأعمال" شارع ضيّق أيضاً. وفي الجانب الإيجابي ساهم تطوير الأبراج وارتفاع نسبة المعروض من المكاتب، في الدفع بالأسعار إلى السير في رحلة العدّ التنازلي بعد أن بلغت مستويات مرتفعة. واللافت في الطلب على الأبراج أنّ النسبة الكبيرة منه تتركّز في الإيجار ويقدّر الطلب السنوي على الإيجار بنحو 50 ألف متر مربّع سنوياً، في حين أنّ الطلب على التملّك لا يتعدى 10 آلاف متر

برج العاصمة



وليد الحسون



عماد الثاقب

غازي النفيسي



طارق عبد السلام

مربع سنوياً.

أمّا على المستوى الطلب فتشير التقديرات إلى أنّ الشركات المحلية تستحوذ على نسبة 60 في المئة من إجمالي الطلب، في حين تستحوذ الشركات الأجنبية على النسبة المتبقية. ويرى بعض المعنيين في القطاع أنّ هذه النسبة من الممكن أن تشهد تغييراً في صورتها بعد إقرار مجلس الأمة قانوناً خفض بموجبه الضريبة على الاستثمارات الأجنبية، ممّا يفتح المجال أمام دخول شركات أجنبية جديدة تسعى للظهور بأبهى حلّة، وبالتالي قد تجد ضالتها في الأبراج الجديدة.

"برج العاصمة"

يقول الرئيس التنفيذي في "شركة الدار الوطنية للعقارات" **وليد عبد العزيز الحسون**: نقوم بتطوير "مشروع برج العاصمة" (Capital Tower) الذي يقع في شارع الأحمد الجابر، والذي يختلف عن "مشروع العاصمة" الذي تقوم بتطويره "شركة الصالحية العقارية"، وذلك على الرغم من الالتباس الذي يقع فيه البعض نتيجة التشابه في التسمية". مشيراً إلى أنّ اسم المشروع مسجّل بإسم الشركة لدى الجهات المختصة منذ تأسيسها. موضحاً أنّ البرج يقع على عقار مساحته نحو 6,393 متراً مربعاً، وهو يتكوّن من برج مكاتب مؤلّف من 65 طابقاً بارتفاع نحو 340 متراً، ويقع إلى جانبه مبنى يرتفع نحو 18 طابقاً منها 7 طوابق متخصصة لفندق من فئة 4 نجوم، فيما تشكّل الطوابق الخمسة الأخرى شققاً فندقية؛ وأمّا الطوابق المتبقية فهي مخصصة للخدمات. ويبلغ إجمالي المساحة المبنية في المشروع نحو 170 ألف متر مربع، وهو يضمُّ كذلك مواقف للسيارات تتسع لنحو 150 سيارة، ويوفّر خدمات ترفيهية منها "مول" تجاري ومحلات، و3 دور للسينما، ويبلغ إجمالي الاستثمارات نحو 125 مليون دينار كويتي. ويضيف **الحسون** أنّ المشروع يجري تطويره وفقاً لأعلى معايير الجودة المعمول بها في مجال البناء، وهو ما تمّ العمل به في الفندق الذي سيجري تطويره بما يتوافق مع الفنادق من فئة الـ 5 نجوم، وذلك بهدف ترك الخيار أمام تحويله من فئة 4 إلى 5 نجوم. ومن المتوقع أن يضمّ الفندق 200 غرفة، على أن تديره "شركة ريفاد لإدارة الفنادق". أما عدد الشقق الفندقية فيصل إلى 30 شقة، مشيراً إلى أنه من المتوقع انتهاء الأعمال في مختلف أقسامه نهاية العام 2010، في حين أن الأشغال فيه تجري على قدم وساق. وتمّ مؤخراً توقيع عقد تنفيذ أعمال بناء الهيكل الخرساني. ويوضح **الحسون** أنّ الشركة تقدّمت بمبادرة لتطوير مواقف سيارات إلى جانب المشروع يتألف من 11 طابقاً وذلك على نفقتها الخاصة.

"برج بيتك"

يقول مساعد المدير العام لقطاع التمويل في "بيت التمويل الكويتي" **عماد عبد الله الثاقب**: "تعود ملكية البرج إلى "بيت التمويل الكويتي"، وتقوم بإدارته "شركة النخيل المتحدة العقارية"، وهو يتميّز بموقعه في قلب مدينة الكويت في ساحة الصفاة، ممّا يجعله على مقربة من المؤسسات المالية المهمة و"سوق الكويت للأوراق المالية"". مشيراً إلى أنّ البرج يتكوّن من 34 طابقاً وتتراوح مساحة الأدوار التي ستخصص كمكاتب ما بين 680 و750 متراً مربعاً، ويضمُّ مواقف للسيارات تستوعب نحو 450 سيارة، كما أنه مجهّز بأحدث وسائل التكنولوجيا ويوفّر خدمات متطوّرة؛ كما يضمُّ 12 مصعداً بهدف تلبية متطلبات الشركات والمؤسسات التجارية.

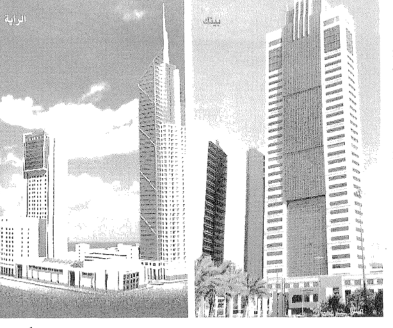
مكاتب تجارية وفنادق وشقق سكنية

"برج إنجازات"

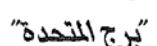
لعبت "شركة إنجازات للتنمية العقارية" دوراً مهماً في مجال التطوير العقاري على مستوى دولة الكويت، خاصة وأنها تُعدُّ من أقدم الشركات العاملة في هذا القطاع، وقد عملت الشركة على مواكبة التطوّرات التي يشهدها القطاع، وفي هذا السياق يقول العضو المنتدب في الشركة **محمد إبراهيم الفرحان**: "تعمل الشركة على تطوير "برج إنجازات"، وهو برج مكتبي يتكوّن من 28 طابقاً، وتبلغ المساحة الإجمالية للبناء نحو 15 ألف متر مربع، وتمّ الانتهاء من أعمال الحفر والمباشرة بأعمال التشييد، ويتوقع انتهاء الأعمال فيه خلال العام 2009، ويأتي تطويره تجسيداً لاهتمام الشركة بتطوير المنطقة المحيطة بـ "برج الداو" والذي سبق للشركة أن قامت بتطويره وإنجازه قبل نهاية العام الماضي، حيث تمّ بيع نسبة مهمة منه وتأجير القسم الآخر، فيما احتفظت الشركة ببعض الطوابق متّخذة منها مقراً رئيسياً لأعمالها". ويضيف **الفرحان**: "إنّ هذه المشاريع تأتي تلبية لاحتياجات السوق المحلية، التي تتيح للمستثمرين فرصة امتلاك مقار دائمة لهم، كما يلبي أيضاً حاجة الشركة إلى مقرّ رئيسي دائم لها يليق بمكانتها ويفي بمتطلبات توسّعها في المستقبل". مشيراً إلى أنّ البرج في منطقة (شرق) يتألف من 33 دوراً، في حين تبلغ مساحة البناء الإجمالية فيه نحو 24,129 متراً مربعاً.

"مدينة الأعمال"

تساهم "شركة بيت الاستثمار العالمي" ("جلوبل") بنسبة مهمة في "شركة مدينة الأعمال العقارية" وذلك إلى جانب مساهمين



آخرين، وسبق لـ"شركة مدينة الأعمال العقارية" أن طرحت مشروعها في منطقة شرق في الكويت، وفي منطقة تزخر بالأبراج كـ"برج الراية"، "برج إنجازات" و"برج 25 و26 فبراير"، كما تقع على مقربة من كلٍّ من "أبراج المتحدة" و"برج الحمرا". ويتكوّن "مشروع مدينة الأعمال" من 6 أبراج تجمع بين المكاتب والمجمّعات التجارية وفندق من فئة 5 نجوم، ويمتد المشروع على أرض مساحتها نحو 23 ألف متر مربع، باستثمارات تقدّر بنحو 65 مليون دينار، ومن المتوقع أن تنتهي الأعمال فيه العام 2009. وسبق للشركة أن طرحت بعض الوحدات في المشروع للبيع، وتمّ شراء برجين من قِبل كلٍّ من "شركة المزايا القابضة" و"الشركة الوطنية المتحدة"، ثمّ تمّ في مرحلة لاحقة طرح وحدات أخرى من المشروع في مزاد علني تم على أثره بيع وحدتين إلى "شركة بيت الاستثمار العالمي" ("جلوبل"). وهذا وقد تمّ الإعلان مؤخراً عن طرح المناقصة لبناء 4 أبراج كجزء من تطوير بما قيمته نحو 250 مليون دولار. ويتألف البرجان الأول والثاني من 27 طابقاً، في حين يشتمل الثالث على 26 طابقاً والرابع على 29 طابقاً. ومن المتوقّع أن يتمّ خلال الفترة المقبلة طرح مناقصة تطوير البرجين الأخيرين أي الخامس والسادس، وهما يتكوّنان من 40 و36 طابقاً على التوالي.

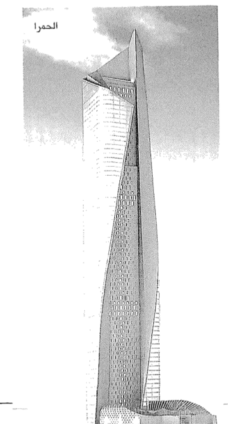


"برج المتحدة"

يتمّ تطوير "برج المتحدة" من قِبل "شركة أبراج المتحدة"، ويساهم في المشروع كلٌّ من "شركة العقارات المتحدة" (إحدى شركات "مجموعة مشاريع الكويت القابضة "KIPCO") و"شركة بيت الاستثمار العالمي" ("جلوبل"). ويتكوّن البرج من 60 طابقاً وتبلغ مساحة البناء الإجمالية نحو 98 ألف متر مربع، وستخصص الطوابق العليا منه للمكاتب التجارية والشركات، فيما ستشمل الطوابق الأخرى شققاً سكنية راقية، بالإضافة إلى مركز تجاري ومواقف للسيارات، وتصل تكاليفه إلى نحو 70 مليون دينار كويتي، ومن المتوقع أن تستمرّ أعمال البناء فيه نحو 3 سنوات أي أنها تنتهي العام 2010. وفي هذا السياق يقول الرئيس التنفيذي في "شركة العقارات المتحدة" **طارق عبد السلام** أنّ هذا المشروع يأتي في سياق التطوّرات التي يشهدها القطاع العقاري في الكويت، والتي عكستها تطوير عدد من الأبراج السكنية والإدارية.

"برج الحمرا"

يعدُّ "برج الحمرا" من أكثر الأبراج ارتفاعاً في الكويت، ويتمُّ تطويره على عقار مساحته نحو 22 ألف متر مربع، وهو يتكوّن من 77 طابقاً بارتفاع إجمالي يصل إلى نحو 412 متراً وتبلغ المساحة المبنية نحو 278 ألف متر مربع، ويبلغ حجم الاستثمارات 150 مليون دينار كويتي أي ما يعادل نحو 900 مليون دولار، ويتوقّع نائب رئيس مجلس الإدارة في "شركة الحمرا العقارية" **خالد العثمان** أن تنتهي الأعمال فيه خلال النصف الثاني من العام 2010. يقع البرج في منطقة شرق مقابل فندق الكورت يارد وقاعة الراية، وسيأخذ شكله النهائي الرقم 1 للدلالة على أنه أطول ناطحة سحاب مجوّفة في العالم. ويضمُّ المشروع مركزاً تجارياً ضخماً، ومواقف تتسع لنحو ألف سيارة؛ فيما تحيط به من الخارج مناطق خضراء ومساحات مزروعة.



"برج الراية"

يقول رئيس مجلس إدارة "شركة الصالحية العقارية" **غازي النفيسي**: "يعدُّ "برج الراية" امتداداً لـ"مشروع الراية" الأول، ويبلغ حجم الاستثمارات فيه نحو 25 مليون دينار كويتي، يتمّ تطويره على عقار مساحته نحو 1058 متراً مربعاً، فيما تصل المساحة الإجمالية للمشروع إلى نحو 78 ألف متر مربع، ويضمُّ مواقف للسيارات تتسع لأكثر من 1500 سيارة، ومن المتوقّع انتهاء الأعمال فيه العام 2009". إلى ذلك كانت "شركة الصالحية العقارية" تساهم في تطوير "مشروع برج العاصمة"، والذي كان من المتوقّع انتهاء الأعمال فيه العام 2010، إلاّ أنّ التأخير في البتّ ببعض الإجراءات وعدم الوضوح في الرؤية لدى الجهات المعنية في القطاع العام دفع الشركة إلى الإعلان عن صرف النظر عن تطوير المشروع وطرحه للبيع، علماً أنّ الأرض التي يقام عليها جزء منها يعود للدولة. ولكن إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، شكّل فسحة أمل لدى المعنيين، وقد عبّر عن هذا التوجّه **النفيسي** بالقول: "أنّ الشركة ستتقدّم مجدداً لوزارة المالية وادارة أملاك الدولة لإحياء مبادرتها السابقة بتنفيذ مشروع العاصمة التجاري. يمتد المشروع على مساحة إجمالية تبلغ نحو 40,152 متراً مربعاً، منها 21,414 متراً مربعاً عقارات مملوكة للشركة، و18,738 متراً مربعاً عائدة للدولة، ويبلغ حجم الاستثمارات فيه نحو 250 مليون دينار كويتي". ■



"الأولى" للتطوير العقاري: مرحلة الهيكلة والتمركز

الدمام- الاقتصاد والأعمال

"تزامناً مع تطويرها مشاريع تتراوح ما بين 70 و90 مليار ريال، داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، تقوم شركة "الأولى" للتطوير العقاري بعملية إعادة هيكلة سعياً لاكتساب "حصة الأسد"، على حدّ قول نائب رئيسها التنفيذي ابراهيم بن فهد العساف.



ابراهيم بن فهد العساف

يُشير **العساف** إلى أن رؤية "الأولى" وستراتيجيتها، للمدى القريب والبعيد فيما خصّ خططها التوسعية، تتمحور حول التركيز وبشكل أساسي على السوق السعودية، لأن هذه السوق بكر من ناحية التطوير العقاري، كما أن الفرص الاستثمارية فيها تُعدُّ الأكبر في المنطقة، باعتبارها الأقل تشبُّعاً بين الدول المُحيطة في هذا المجال.

نحو العالمية

ويكشف **العساف** عن قيام "الأولى" حالياً "بعملية إعادة هيكلة ذاتية من حيث إدارة المشاريع التي تطورها والشركات التي تملكها، لاسيما لجهة ضمّ الكوادر المؤهلة، لكي تكون في مركز يسمح لها بأن تتوسّع بشكل يتناسب مع طموحاتها الآنية والمستقبلية، بما يتواكب مع المشاريع العملاقة التي هي شريك في تطويرها، ولتتمركز في السوق وتحتل مكانة تستطيع من خلالها الحصول على أكبر قدر ممكن من المشاريع العقارية، حيث نأمل أن يكون لنا "نصيب الأسد" بهذا القطاع في المملكة". لافتاً إلى "أننا نطمح في هذا السياق أيضاً لأن نصبح ضمن أكبر شركات التطوير العقاري على مستوى العالم بغضون 5 إلى 7 سنوات".

مشاريع بـ 90 مليار ريال

عن أبرز المشاريع التي تنفذها "الأولى" حالياً، يقول **العساف**: "إن بوابة الدمام أحد المشاريع الستراتيجية التي سترى النور العام الحالي، وهو عبارة عن مشروع سكني – تجاري بمساحة إجمالية تبلغ نحو 823 ألف متر مربّع. ولدينا أيضاً مشروع "تطوير الشامية" الذي يقع على مساحة تتجاوز 1,2 مليون متر مربّع شمالي الحرم المكي الشريف لخدمة ضيوف الرحمن بقيمة 35 مليار ريال، إضافةً إلى "برج الأولى" على كورنيش الخبر الذي نستهدف أن يكون البرج الأعلى على مستوى السعودية بكلفة 1,2 مليار ريال، ويضمّ فندقاً من فئة 5 نجوم ومركزاً تجارياً ومكاتب متنوعة المساحات، ويُتوقع إنجازه بالكامل نهاية العام 2010".

ويُنوِّه أيضاً بمشروع "مرسى أم القيوين" في الإمارات العربية المتحدة، باعتباره أكبر المشاريع التي تطورها الشركة خارج السعودية، حيث تبلغ كلفته نحو 12 مليار ريال وتقوم بتنفيذه بالشراكة مع "إعمار الشرق الأوسط" على مساحة 52 مليون قدم مربّع، ويضم 9 آلاف وحدة سكنية و1900 مرسى للقوارب. ومن المُنتظر أن يتم إنجازه خلال العام 2010 أيضاً.

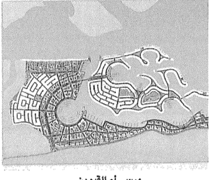
بنك مع الكويتيين

ويعتبر **العساف** أن هناك "عدداً من العقبات التي تُعيق دخول المستثمرين الخليجيين القطاع العقاري السعودي، وهذا الأمر لمسناه بأنفسنا من خلال إحجام البعض منهم عن إبرام شركات معنا للقيام بمشاريع في المملكة". ويرى أن "العوائق تتمثّل بشكل رئيسي في التشريعات البيروقراطية الحكومية لاسيما ما يتعلّق منها بمنح التراخيص، في حين يُشكّل الجانب التمويلي أيضاً عائقاً لا يُمكن إغفاله".

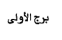
ويتابع: "أنه بالإمكان تجزئة المشكلة التمويلية إلى قسمين: الأول يختص بتمويل مُطوِّر المشروع، حيث نلمس التحفظات التي ما زالت لدى البنوك المحلية والأجنبية العاملة في السعودية على حدٍّ سواء لجهة تمويل المشاريع العقارية تحديداً. والثاني يرتبط بتمويل المُستهلك النهائي لشراء الوحدات السكنية".

لافتاً إلى "أن "الأولى" تلجأ إلى البنوك الخارجية التي نتلمّس حماسها في إقراض المشاريع العقارية في المملكة أكثر من مثيلاتها السعودية".

وفي هذا الإطار أيضاً، أعلنت "الأولى" مُؤخراً عن عزمها إنشاء مصرف تجاري بالشراكة مع "بيت التمويل الكويتي" تحت مُسمّى "بيت التمويل السعودي الكويتي"، حيث ستمتلك حصة 40 في المئة من المصرف الجديد مقابل 60 في المئة للكويتيين. ■



مرسى أم القيوين



برج الأولى

"رأس الخيمة العقارية": تدخل مرحلة التوسّع


محمد سلطان القاضي

رأس الخيمة – "الاقتصاد والأعمال"

تتطلع "شركة رأس الخيمة العقارية" إلى الدخول في مرحلة جديدة، تتمثل في التوسّع الخارجي، وتكريس نفسها كواحدة من أبرز شركات التطوير العقاري في المنطقة. يدعمها في ذلك مساهمة حكومة رأس الخيمة إلى جانب مجموعة من المستثمرين من القطاع الخاص في رأس مالها، ما يجعلها تمزج بين الثقل المادي والمعنوي الذي يمثله القطاع العام، والدينامية التي يتمتّع بها القطاع الخاص.

تأسست "شركة رأس الخيمة العقارية" بهدف الإشراف على تطبيق خطط الحكومة في مجال تطوير قطاعات العقار والسياحة ومرافق الترفيه في الإمارة، والاستثمار في مشاريع مهمة، ويبلغ رأس مالها نحو ملياري درهم، تساهم حكومة رأس الخيمة إلى جانب عدد من المستثمرين من القطاع الخاص بنسبة 45 في المئة من رأس المال، والنسبة المتبقية طرحت للاكتتاب العام، فاستقطبت ما يفوق المبلغ المستهدف بـ 57 مرة.

ويقول العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لـ "رأس الخيمة العقارية" **محمد سلطان القاضي**: "إن الشركة تتطلع، انطلاقاً من رؤيتها الاستثمارية، للمساهمة في دفع إمارة رأس الخيمة إلى مصاف الوجهات الاستثمارية والسياحية في المنطقة، وهي ترتكز في ذلك على سلسلة من المشاريع الضخمة، تستعد الشركة لتطويرها، أما المشاريع التي تنفذها حالياً فأبرزها "مشروع ميناء العرب"، "مشروع برج رأس الخيمة" في إمارة أبو ظبي، و"مشروع أبراج جلفار"، بالإضافة إلى مشاريع جديدة تنوي الشركة إطلاقها قريباً، كمشروع المراكز التجارية في الأحياء السكنية.

ويؤكد **القاضي** "أن الشركة تعتزم التوسّع نحو الأسواق الخارجية، وهي بدأت تعزيز حضورها في دولة الإمارات، عبر طرح مشروع برج رأس الخيمة في أبو ظبي، ولاحقاً في إمارة دبي، عبر عدد من المشاريع العقارية. وعلى صعيد الأسواق الخارجية، تدرس الشركة طرح 3 مشاريع في موريتانيا، إضافة إلى مشاريع أخرى في السودان وتنزانيا. وإلى ذلك، هناك توجه نحو تأسيس شركات تابعة ومتخصصة في قطاعات محددة، منها شركة متخصصة في التمويل الإسلامي برأس مال بقيمة 500 مليون درهم إماراتي، وأخرى في مجال الصناعة، إضافة إلى المحفظة الاستثمارية التي تملكها الشركة".

"ميناء العرب"

يعتبر "مشروع ميناء العرب" من أكبر مشاريع التطوير العقاري والسياحي في إمارة رأس الخيمة. ويقول **القاضي**: "إن مساحة المشروع تبلغ 30 مليون قدم مربع، ويقع على واجهة بحرية تمتد على مسافة 3 كلم، ويبلغ حجم الاستثمارات فيه نحو 10 مليارات درهم. وهو يتألف من 6 مناطق رئيسية، ويضم الأقسام التالية: الواجهة البحرية، الميناء، غرانادا، لو فيلاج، فينيسيا، لا بلاج، ممشى الواحة، الأكواخ البيئية، منتج ديونز، مركز التعليم البيئي، المركز الصحي، المسطحات المائية وحديقة الملاهي". ويضيف: "إنّ المشروع هو مزيج بين السكن والمكاتب التجارية، والمحلات والفنادق، ويضم نحو 5 آلاف وحدة سكنية بين فلل وشقق سكنية و"تان هاوزس"، كما يشتمل على 500 محل تجاري، إضافة إلى مركز تجاري ضخم يضم هايبر ماركت ودوراً للسينما ويوفر كافة الخدمات المتكاملة؛ ومن المتوقع انتهاء الأعمال فيه خلال العام 2010".

برج رأس الخيمة

أطلقت "رأس الخيمة العقارية"، مؤخراً، مشروع "برج رأس الخيمة" في جزيرة الريم في إمارة أبو ظبي. وهو، حسب **القاضي**، برج تجاري وسكني، يبلغ حجم الاستثمارات فيه نحو 300 مليون درهم، ويعدّ المشروع الأول الذي تنفذه الشركة خارج إمارة رأس الخيمة. ويقع المشروع ضمن "مارينا سكوير" الذي يضم العديد من الأبراج السكنية والتجارية، وهو يتألف من 43 طابقاً، تضم العديد من الوحدات السكنية التي تتراوح ما بين الشقق التي تتكون من غرفة واحدة وغرفتين وثلاث غرف، إضافة إلى شقق الـ "Penthouse". ويتميز البرج بموقعه، وبتوفيره التكنولوجيا الذكية والمتطوّرة في الشقق، إضافة إلى بركة سباحة وصالة رياضة وخدمات أمن على مدار 24 ساعة، ومواقف للسيارات. ويوضح **القاضي** "أن الشركة ترى في هذا المشروع خطوة أولى على طريق التوسع باتجاه أسواق جديدة، وهي من خلاله ستعزز مكانتها على المستويين المحلي والإقليمي، على اعتبارها واحدة من أبرز شركات التطوير العقاري، خاصة أن لدى الشركة خطة طموحة للاستثمار في الأسواق الواعدة، سواء مباشرة أو الدخول في شراكات ستراتيجية مع شركاء في هذه الأسواق".

تستند قوة الشركة إلى دعم القطاع العام ودينامية القطاع الخاص

"أبراج جلفار"

يتألف "مشروع أبراج جلفار"، وهو أول مشروع للشركة، من برجين للسكن والمكاتب، بارتفاع 43 طابقاً لكل برج. وتبلغ كلفته الإجمالية نحو 500 مليون درهم. وكانت الشركة أتمت بيع نسبة 70 في المئة من المشروع في المراحل الأولى لإطلاقه. ■



"ميلانيوم للتطوير الدولية": ذراع "سرايا القابضة" لتخطيط وتطوير المدن


أسامة قباني

دبي- "الاقتصاد والأعمال"

انطلقت شركة "ميلانيوم للتطوير الدولية"، قبل نحو 9 سنوات، من مقرها في بيروت، وكان نشاطها الأول مساهمتها في تطوير مشروع وسط مدينة بيروت التجاري "سوليدير"، تبعه مشاريع عدة نفّذتها الشركة في المملكة العربية السعودية. ومع تأسيس "سرايا القابضة"، انضوت الشركة تحت مظلتها وباتت إحدى شركاتها التابعة، وذراعها في تخطيط المدن وتطوير المشاريع على المستويين الإقليمي والدولي.

يقول رئيس مجلس إدارة "ميلانيوم للتطوير الدولية" ومديرها العام **أسامة قباني**: "إن نشاط الشركة يتركز في تخطيط المدن وتطوير مشاريع عبارة عن مدن رئيسية. وبعد انضوائها تحت مظلة "سرايا القابضة"، باتت "ميلانيوم للتطوير الدولية" الذراع العالمية للشركة الأم في مجال تطوير المدن، خاصة أن مجلس إدارة "سرايا القابضة" اتخذ مؤخراً قراراً يقضي بالاعتماد على "ميلانيوم" لتطوير كافة المشاريع الجديدة للشركة". ويشير **قباني** إلى أن "ميلانيوم للتطوير الدولية" سبق أن وضعت المخطط الرئيسي لمشروع العبدلي في وسط عمان، وهو أحد مشاريع "سرايا القابضة". أما حالياً، فينصب نشاط الشركة على تطوير مشروع مدينة أكتاو على شواطئ بحر قزوين في كازاخستان، الذي تقوم بتطويره شركة "كازمير أكتاو"، وهي شركة إماراتية كازاخستانية مشتركة.

"مشروع مدينة أكتاو"

يهدف "مشروع مدينة أكتاو" إلى تطوير مدينة متكاملة على شواطئ بحر قزوين في كازاخستان، تستوعب نحو مليون شخص، ويصل حجم الاستثمارات فيها إلى نحو 50 مليار دولار. ويمتد المشروع على مساحة نحو 40 مليون متر مربع من الأراضي، ومن المتوقع أن تغطي المرحلة الأولى من المشروع نسبة 35 في المئة من المساحة الإجمالية للأرض. ويوضح **قباني** أن شركة "كازمير أكتاو" استقطبت خبرات عالمية متخصصة في إدارة التطوير والتخطيط البيئي والاقتصادي والهندسة المدنية، وذلك من دول عدة، أبرزها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ودول مجلس التعاون الخليجي والأردن ولبنان. مشيراً إلى أن دور "ميلانيوم للتطوير الدولية"، كاستشاري تطوير ستراتيجي للمشروع، هو إدارة وتنسيق هذه المجموعة من الخبرات. ويقول **قباني** أن شركته تنوي الانتقال إلى مرحلة الاستثمار في المشروع. وهي لعبت أيضاً دور الاستشاري ووضعت المخططات الرئيسية للعقار الذي تملكه شركة "سرايا القابضة"، ضمن "مشروع مدينة أكتاو"، بهدف تطوير منتجع فيه.

ويضيف **قباني** إن اختيار كازاخستان استند إلى المؤشرات الاقتصادية الإيجابية التي تشهدها البلاد، وفي مقدمها تضاعف الكتلة النقدية بمعدل 8 مرات خلال 7 سنوات، إضافة إلى الفرص الواعدة التي تزخر بها كازاخستان نتيجة الاحتياطات التي تملكها من النفط والغاز، ونتيجة لموقعها الستراتيجي وسط أسواق آسيا.

"مشروع مدينة جوهور"

وإلى كازاخستان، يوضح **قباني** أن "ميلانيوم للتطوير الدولية" ستلعب دوراً مهماً في ماليزيا، بعد أن تملّكت "سرايا القابضة" وسط مدينة في منطقة "جوهور" المتاخمة لسنغافورة، التي باتت تعاني من اكتظاظ كبير في السكان، ما يجعل "جوهور" امتداداً طبيعياً لها، خاصة أنها لا تبعد عنها أكثر من 25 دقيقة. ويشير **قباني** إلى أن الحكومة الماليزية وضعت مخططاً لتطوير المدينة يشمل مختلف المجالات، وقد شكلت عامل جذب للعديد من المستثمرين أبرزهم: شركة "سرايا القابضة"، "بيت التمويل الكويتي"، و"مبادلة للتنمية" في أبو ظبي.

وستشرف "ميلانيوم للتطوير الدولية" على وضع المخطط التوجيهي، وإعداد الدراسات المالية، بالإضافة إلى وضع مخطط التسويق والبيع للمنطقة الواقعة في وسط المدينة، والتي تضم مبان وأبراجاً للمكاتب، ومبان سكنية ومراكز للتسوّق.

مشاريع السعودية

وبالعودة إلى مشاريع الشركة في السوق السعودية، يقول **قباني** أنها شكلت باكورة مشاريع "ميلانيوم"، بعد مشروع "سوليدير" في بيروت. ومن مشاريع الشركة في السعودية، "مدينة جبل عمر"، حيث تولّت وضع المخطط التوجيهي للمشروع بعد تنظيم مسابقة دولية، وقد وقعت عقداً مع شركة "جبل عمر" لتقديم الاستشارات. ووقعت أيضاً عقداً لتطوير عدد من الفنادق والمجمّعات التجارية في المدينة المنوّرة. كما سبق لها أن وقّعت عقداً حول مشروع في شارع الملك عبد العزيز، الذي يشكل بوابة مدينة مكة المكرمة. وامتدت مشاريع الشركة إلى مدينة جدّه، حيث أعدت دراسة لمنطقة المطار القديم، التي باتت تشكل وسط المدينة، وقد تم بيع الأراضي لعدد من المستثمرين. ويختم **قباني** أن الشركة تتطلع، خلال المرحلة المقبلة، إلى الدخول في مشاريع حيوية في المملكة، كالمدن الاقتصادية. ويقول: "إن الشركة تقف على أبواب مرحلة جديدة في مسيرتها بعد سلسلة من المشاريع المختلفة والضخمة على مستوى المنطقة، مستفيدة من الفورة العقارية التي تشهدها منطقة الخليج، بفضل السيولة التي وفرتها أسعار النفط العالمية"، مشيراً إلى أن الشركة نجحت في تصدير خبراتها التي اكتسبتها من خلال مشروع "سوليدير" إلى الأسواق الخليجية وإلى أسواق جديدة أخرى كماليزيا وكازاخستان. ■

الاقتصاد والأعمال
Al-Iktissad Wal-Aamal
Conferences

تحت رعاية

الفريق أول الرئيس عمر حسن البشير

رئيس جمهورية السودان

ملتقى السودان الدولي الثاني للاستثمار

فرص الأعمال والاستثمار في السودان

قاعة الصداقة - الخرطوم ١٧-١٨ مارس ٢٠٠٨

بمشاركة كبار المسؤولين الحكوميين وصانعي القرار، وقادة المؤسسات المالية والمصرفية والاستثمارية من السودان والدول العربية والأجنبية.

أهم محاور الملتقى:

- تطورات الاقتصاد السوداني وآفاقه
- خطط وسياسات ومشاريع التنمية للمرحلة المقبلة
- قطاع النفط ومستقبل السودان كمنتج ومصدر للنفط
- سياسة الإصلاح وبيئة الاستثمار
- تقدم برنامج الخصخصة والخطوات المقبلة
- مشاريع التصنيع والمناطق الحرة وفرص الاستثمار فيها
- مشاريع البنية التحتية الأساسية من طرق ومرافئ ومطارات وكهرباء ومياه ومرافق أخرى وفرص الأعمال والاستثمار فيها
- مشاريع تطوير الخدمات الاجتماعية (صحة وتعليم وخدمات أخرى) ومساهمة الاستثمار الأجنبي فيها

المنظمون

وزارة المالية والاقتصاد الوطني في السودان

مجموعة الاقتصاد والأعمال
Al-Iktissad Wal-Aamal Group

الشريك الاستراتيجي



مجموعة عارف الاستثمارية
AREF Investment Group

الرعاية البلاتينية



لمزيد من المعلومات:

بيروت: هاتف: 200 780 1 961، فاكس: 206 780 1 961؛ **دبي:** هاتف: 2941441 4 971، فاكس: 2941035 4 971
الرياض: هاتف: 2932769 1 966 / 4401367 50 966، فاكس: 2931837 1 966، **جدة:** هاتف: 6141855 2 966، فاكس: 6519465 2 966
الكويت: هاتف: 2409552 965، 7835590 965، فاكس: 2409553 965، **القاهرة:** هاتف: 98338373 2010، فاكس: 20222389700
الدوحة: هاتف: 4877442 974، فاكس: 4873196 974 WWW.IKTISSAD.COM , E-MAIL: CONFERENCES@IKTISSAD.COM



"الدار العقارية" تنمو بنسبة 55 في المئة

أعلنت شركة "الدار العقارية" عن ارتفاع إيراداتها في العام 2007 إلى نحو 1226,8 مليون درهم (187,5 مليوناً في العام 2006)، نتيجة لبيع عدد من الأراضي والوحدات السكنية. وبلغت مبيعاتها 1768,6 مليون درهم، والأرباح التشغيلية الصافية 120,1 مليوناً (مقارنة مع خسارة تشغيلية صافية وصلت إلى 164,7 في العام 2006)، ويعود ذلك بشكل رئيسي لعائدات المبيعات.

كما ارتفعت أرباح الشركة بنسبة 55 في المئة، لتصل إلى 1941,3 مليون درهم، مقارنة بـ 1249,7 مليوناً في العام 2006. ويرجع ذلك إلى إيرادات المبيعات ومكاسب القيمة العادلة. وارتفعت أرباح السهم الأساسية بنسبة 53 في المئة من 0,72 إلى 1,1 درهم للسهم الواحد.

كما أعلنت "الدار العقارية" عن زيادة في عدد المشاريع الجاري تطويرها بنسبة 296 في المئة لتبلغ قيمتها 8403,3 مليون درهم (مقارنة بـ 2122,3 مليوناً في العام 2006)، وذلك نتيجة للاستثمار في المشاريع التطويرية. وارتفعت قيمة صافي الموجودات بنسبة 135 في المئة لتبلغ 7689,4 مليون درهم، مقارنة بـ 3271,0 مليوناً في العام 2006.

... وتؤسس مع "بيسكس" شركة للإدارة

أسّست "شركة الدار العقارية" شركة جديدة مشتركة لإدارة الإنشاءات بالتعاون مع "مجموعة بيسكس" (Besix) البلجيكية للإنشاءات. وستعمل الشركة الجديدة، التي تتّخذ من العاصمة أبو



من مشاريع "الدار العقارية"

ظبي مقراً لها، على تنفيذ مشاريع "الدار العقارية" التجاريّة والترفيهيّة، والبُنية التحتيّة لـ "مشروع مدينة فيراري الترفيهيّة" والفنادق الخاصة بها في مواعيدها المقرّرة وضمن الميزانية المخصصة لها.

وقال الرئيس التنفيذي لـ "شركة الدار العقارية" **رونالد باروت**: "تعمل "الدار العقارية" على عقد شراكات مع أفضل الشركات في مختلف القطاعات وذلك للمحافظة على النموّ السريع الذي نحققه".

ومن جهته، قال الرئيس التنفيذي للعمليات لدى "شركة بيسكس" **فيليب كويلين**: "نأمل بترسيخ تحالفنا الستراتيجي مع "الدار العقارية" من خلال هذه الشركة الجديدة".

يذكر أنّ "شركة الدار العقارية" كانت قد أعلنت في يونيو الماضي عن عقد شراكة مع شركة "Laing O'Rouke"، والتي تعمل حالياً على تطوير "مشروع شاطئ الراحة" المميّز والذي يمتد على مسافة 11 كلم.

"العربية العقارية" تفوز بـ "مدينة المروج" المصرية

فازت "الشركة العربية العقارية" بمزاد لمشروع "مدينة المروج" العقاري، وهو من المشاريع العقارية الضخمة في مدينة السادس من أكتوبر في مصر.

وقال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة **عماد جواد بوخمسين**: "يعتبر فوز "العربية العقارية" بهذا المشروع خطوة جديدة عملاقة تؤكد مواصلة الشركة لستراتيجياتها الطموحة المتمثلة بانطلاقة خارج الحدود الجغرافية، إذ تحقق الفوز الأخير من خلال شركات منبثقة عن "العربية العقارية" وتحالفات تشكلت من كبار المستثمرين في سوق العقار المصرية".

ويقع المشروع على مساحة تصل إلى نحو 378 ألف متر مربع، ويتكون من 700 وحدة سكنية فاخرة تتنوع ما بين الشقق والفيللات والقصور، إضافة إلى توفر المناطق التجارية والترفيهية والخدمية المناسبة. ويبعد المشروع مسافة 20 دقيقة فقط عن ميدان لبنان في المهندسين.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع المروج يعتبر خطوة متقدمة ضمن المشاريع الخارجية لـ "العربية العقارية".

"الاتحاد العقارية" تعرض "موتور سيتي" في معرض "أوتوسبورت إنترناشونال"

عرضت "شركة الاتحاد العقارية" مشروعها "موتور سيتي" في معرض "أوتوسبورت" العالمي في المملكة المتحدة، الذي يُعدُّ أكبر معرض للسيارات في العالم. وهو مشروع يقوم على فكرة السيارات ورياضات السيارات، ويشمل فرصاً سكنية وتجارية وترفيهية.

وقال الرئيس التنفيذي لـ "شركة الاتحاد العقارية" **سيمون عزام**: "يجمع معرض "أوتوسبورت إنترناشونال" التجاري صناعات رياضة السيارات، ويعدُّ الواجهة المثالية لعرض "موتور سيتي" في الخارج. ونحن نهدف إلى توسيع وزيادة الاهتمام برياضات السيارات في منطقة الشرق الأوسط".

ويعتبر "مشروع موتور سيتي" "مدينة داخل مدينة" ويشمل 5 مشاريع، هي: "دبي أوتودروم"، التي تناسب سباقات السيارات وعشاقها؛ ومشروع "فورمولا 1 ثيم بارك" في دبي، الذي يعد وجهة تعلّم وترفيه تستهدف الأسرة بأكملها؛ و"بيزنس بارك موتور سيتي"، الذي صُمّم ليكون مركزاً إقليمياً لصناعة وتجارة السيارات؛ والمنطقتان السكنيتان "أبتاون موتور سيتي" و"جرين كوميونيتي موتور سيتي" اللتان تقدّمان للمالكين منازل بنظام التملّك الحرّ.

"الإمارات الحديثة": مشروع سكني في سورية

أطلقت شركة "الإمارات الحديثة للاستثمارات العقارية – دبي" مشروعها العقاري الأول في سورية، وهو مشروع "المنازل".

يقع المشروع على مساحة 118 ألف متر مربع في منطقة دروشة في ريف دمشق، ويضم 40 فيللا و40 شقة سكنية وفندقاً من فئة خمس نجوم، إضافة إلى شاليهات سياحية وملعب "ميني غولف" ومطعم ومواقف سيارات وحدائق وتراسات. ملكية المشروع، الذي تبلغ تكلفته نحو 56 مليون دولار، تتوزع مناصفة بين شركة "الامارات الحديثة للاستثمارات العقارية – دبي" ومجموعة "شماميط – قلعة جي – مهاجر" السورية.

وقال عضو مجلس إدارة "الإمارات الحديثة للاستثمارات العقارية" **مبارك الخيلي** لـ"الاقتصاد والأعمال": "وجدنا كمستثمرين إماراتيين أن الاستثمار في سورية مجز ومربح. ومشروع "المنازل" هو باكورة مشاريعنا في سورية ونخطط للاستثمار في مشاريع أخرى، آملين تحقيق تعاون مستقبلي مع مستثمرين سوريين".

وقال مدير المشروع **ماهر المهاجر**: "إن تصاميم المشروع استغرقت سنتين من العمل والجهد. ووصف المشروع بأنه من أجمل المشاريع العمرانية في سورية"، موضحاً أن إنجازه بالكامل سيستغرق سنتين كاملتين.

مذكرة تفاهم بين "أبيار" و"تيكوم"



من اليمين: عبد اللطيف الملا ومرزوق الرشدان يوقّعان مذكرة التفاهم

أبرمت "أبيار للتطوير العقاري" مذكرة تفاهم مع "تيكوم" للاستثمارات، العضو في "مجموعة دبي القابضة"، تقضي بتطوير عددٍ من المشاريع متعددة الاستخدام التي تقع ضمن مشروع المنطقة العالمية للإنتاج الإعلامي ومشروع "تيكوم" الموقع (أ) على شارع الصفوح.

وبحسب مذكرة التفاهم، ستقوم "أبيار" بأعمال التطوير متضمّنة الدراسات الرئيسية، وإعادة تصميم المشاريع المراد تطويرها، وبناء الوحدات التجاريّة والسكنيّة، ووحدات خاصة بتجارة التجزئة في المنطقة العالمية للإنتاج الإعلامي، بالإضافة إلى برج يصل ارتفاعه إلى 70 دوراً في الموقع (أ) من "مشروع تيكوم" الواقع على شارع الصفوح. وقد باشرت "تيكوم" للاستثمارات أعمال البُنية التحتية المخصصة للمشروعات المذكورة.

وأشار نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لـ"شركة أبيار" **مرزوق الرشدان** إلى أنّ "دبي هي المكان الأكثر جاذبية للاستثمارات العقارية في المنطقة، وقد حثنا ذلك على مضاعفة استثماراتنا في دبي من خلال تطوير المشاريع العملاقة".

من جانبه، أوضح الرئيس التنفيذي لـ"تيكوم" للإستثمارات **عبد اللطيف الملا** أنه "وقع الاختيار على "شركة أبيار" لمدى توافق ستراتيجيتهم في العمل مع توجّهاتنا. وستبدأ الأعمال الإنشائية للمشاريع في مايو المقبل، حيث ستقوم "أبيار" بتسليم المشاريع المتّفق عليها في غضون 5 سنوات".

"عقارات. كوم" تطلق أعمالها في الأردن



علي حسين آل رحمة

أطلقت "عقارات. كوم" عملياتها في الأردن من خلال استثمار أولي بقيمة 5,5 ملايين درهم إماراتي، للاستفادة من قطاع العقارات الأردني المزدهر. وتأتي هذه الخطوة، في إطار خطة الشركة الرامية إلى خلق شبكة تسويقية على مستوى الشرق الأوسط من خلال عقد اتفاقيات شراكة مع أهم شركات التطوير العقاري. وقد اختارت "عقارات. كوم" عدداً من الشركاء الستراتيجيين في الأردن مثال "تعمير الاردنية" و"عرب العقارية الاردنية" و"العربية العقارية الكويتية".

وأوضح الرئيس التنفيذي لـ"عقارات. كوم" **علي حسين آل رحمة** أنه "بعد ترسيخ مكانتنا في الإمارات كإحدى الشركات الرائدة في مجال توفير الحلول العقارية المتكاملة، قمنا بتحديد إمكانيات السوق العقارية المزدهرة في الأردن وحاجتها الماسة لشركة متخصصة تقوم بتوفير الحلول العقارية لإدارة عمليات بيع وشراء العقارات بكفاءة وشمولية".

بدوره، لفت مدير عام "عقارات. كوم" في الأردن **ناصر كنعان** إلى أن "الشركة باتت تحظى بإحدى أكبر شبكات العملاء في المنطقة، حيث يوفر أكثر من 1800 وكيل مرخص للمستثمرين خدمات إدارة العقارات والتمويل والتأمين والاستثمار. ونعمل حالياً على ترسيخ مكانتنا في الأردن من خلال الاستفادة من قاعدة البيانات الكبيرة الخاصة بنا وتقنياتنا المتطورة".

"أبراج الإمارات المالية" تسهيلات بـ285 مليون درهم

حصلت شركة "أبراج الإمارات المالية" على تسهيلات مالية بقيمة 285 مليون درهم من "بنك الإمارات" / "بنك الإمارات دبي الوطني".

وهذه التسهيلات مخصصة لتمويل الأعمال الإنشائية الخاصة بمشروع الشركة والمؤلف من برجين متشابهين، يتكوّن كلٌّ منهما من 26 طابقاً، وهما يضمان مكاتب تجارية ومحلات ووحدات سكنية.

الرئيس التنفيذي لـ"أبراج الإمارات المالية" **د.هاني أبو عويضة** أوضح أنّ التسهيلات تؤكّد حرص الشركة على ضمان سير الأعمال الإنشائيّة وإنجازها وفق الجدول الزمني المحدد، ووفق المواصفات المقررة.



"ليمتلس" تقترض 1,2 مليار دولار وتطلق شركة في الاردن

بدأت "ليمتلِس" (Limitless)، ذراع التطوير العقارية العالمية لشركة "دبي العالمية"، بتجميع قرض من بنوك ومؤسسات مالية عدة، بقيمة 1,2 مليار دولار، وذلك كجزء من استراتيجيتها لتطوير عدد من المشاريع. وستعمل الشركة على تجميع القرض من خلال سلسلة من اللقاءات مع نحو مئة بنك ومؤسسة مالية.

وبدأت الجولة في دبي، برئاسة المدير التنفيذي للشركة **سعيد أحمد سعيد**، وستشمل أيضاً سنغافورة وكوالا لامبور ولندن. وكانت "ليمتلِس" تعاقدت مع "بنك الإمارات" لتنظيم هذه اللقاءات، حيث سيعمل البنك بصفة المصرف الرئيسي لبرنامج القرض الممتد على مدى سنتين. ويوجد لدى "ليمتلِس" حالياً مشاريع عالمية تبلغ قيمتها أكثر من 100 مليار دولار في خمس دول. كما ستعلن الشركة عن إطلاق المزيد من المشاريع خلال العام الجاري.

من جهة أخرى أطلقت "ليمتلس"، ذراع التطوير العقارية لشركة "دبي العالمية"، شركة جديدة هي "ليمتلس الأردن"، و تتخذ من العاصمة عمّان مقراً لها لتتولى تنفيذ مشاريع "ليمتلس" في الأردن. وسيتولى إدارة الشركة الجديدة فريق متخصص في مجال التطوير والتصميم والمبيعات والشؤون الإدارية.

وقال المدير الإقليمي لشركة "ليمتلس الأردن" **بهاء أبو حطب**: "يعد النمو الاقتصادي السريع والاحتياجات المتغيرة بالنسبة للقطاع العقاري والاستقرار والموقع المناسب المتميز الذي تتمتع به الأردن، من العوامل التي دفعت "ليمتلس" لاختيار المملكة امتداداً جديداً لممارسة أعمالها. ونعكف حالياً على تقييم العديد من التطورات المميزة والمستدامة التي ستشكل إضافة جديدة إلى القطاع العقاري في الأردن. ونتطلع إلى الإعلان عن أول مشروع لنا في الأردن خلال فترة قصيرة".

"منازل الاماراتية": مشروع سكني في الاردن بـ 1,5 مليار درهم

حصلت "شركة منازل" العقارية الإماراتية على موافقة الجهات المختصة في الأردن على جميع المخططات والتصاريح الخاصة بتنفيذ مشروع "عمّان غاردن" السكني الترفيهي.

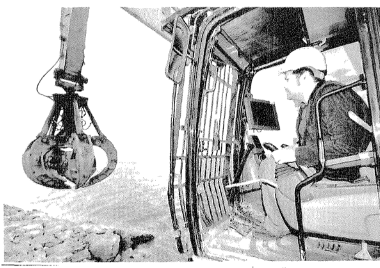
وأشار رئيس مجلس إدارة الشركة **محمد القبيسي** الى أن حجم الاستثمارات المقرّر ضخُّها في المشروع تصل إلى 1,5 مليار درهم إماراتي، معرباً عن التزام "منازل العقارية" بتنفيذ الوحدات السكنية وفق أحدث المعايير البيئية والمواصفات التي تطبقها في المشاريع التي تطورها في دولة الإمارات.

ويستهدف المشروع الفئات المتوسطة الراغبة في تملّك وحدات سكنية مميزة بأسعار معتدلة، وهو يضم 1700 وحدة سكنية على مساحة 500 ألف متر مربع.

يذكر أنّ اختيار عمّان لتنفيذ باكورة مشاريع "شركة منازل" العقارية الخارجية، تم بناء على دراسة معمّقة لقطاع العقارات في الأردن، والفرص المتاحة فيه، وهيكل العرض والطلب، والقدرة التنافسية للشركات المتواجدة، فضلاً عن القدرة الشرائية، ومعدلات النمو الاقتصادي، ومعدل الزيادة في السكان.

وتبيّن، من خلال الدراسات التي أجرتها الشركة، وجود 6 أسواق مجزية وتشكل فرصاً ممكنة للتطوير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي: الأردن، قطر، السعودية، مصر، تونس وسورية.

"نخيل" تنهي المرحلة الأولى من "العالم"



الحجر الأخير من كاسر الأمواج في مشروع "العالم"

وضعت شركة "نخيل" الحجر الأخير على كاسر الأمواج في مشروع "العالم"، من مجمل 34 مليون طن من الأحجار، استُخدمت في بناء كاسر الأمواج الذي يبلغ طوله 27 كيلومتراً، ويحيط بـ300 جزيرة اصطناعية تأخذ شكل خريطة العالم. وشارك في هذا الحدث البارز أفراد العمل في "العالم"، وعلى رأسهم مدير المشروع **حمزة مصطفى**.

وبهذه الخطوة، تنتهي المرحلة الأولى من تطوير أحد أضخم مشاريع دبي والتي تضمنت عملية ردم بـ320 مليون متر مكعب من الرمل المجروف من البحر، وخلق كاسر للأمواج يحيط بموقع الجزر التي تبلغ أبعادها 9 كيلومترات عرضاً و7 كيلومترات طولاً. أما المرحلة الثانية فتتضمن عملية تسليم الجزر إلى المطورين للانتهاء من أعمال البناء والبُنى التحتية.

من جهة أخرى، أزاحت "نخيل" الستارة عن مركز تدريب يقوم بالدرجة الأولى على الأمن والسلامة والجودة والبيئة. وسيعمل المركز، الذي يقع بالقرب من ابن بطوطة مول وقرية جبل علي، على توفير مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية مقدّمة من قبل مؤسسات دولية ولفترات متواصلة.



شركة جديدة للتبريد بين "صروح" و "تبريد"


خلال توقيع الاتفاقية

وقعت "صروح العقارية" اتفاقية مع "تبريد" لإنشاء شركة جديدة تقدم خدمات التبريد المركزي لبعض أحياء مشروع "شمس أبوظبي" الواقع على جزيرة الريم، أحد أبرز المشاريع في الإمارات العربية المتحدة، حيث سيوفر المشروع عند اكتماله مجتمعاً متكاملاً لنحو 55 ألف شخص، كما سيضم عدداً متنوعاً من المعالم والمشروعات المميزة من بينها "حي البوابة". وستقدم الشركة الجديدة التي تحمل إسم "S & T Cool District Cooling Company" (شركة إس آند تي للتبريد)، خدمات التبريد للقطاعين الخامس والسادس في مشروع "شمس أبوظبي"، كما ستشمل خدماتها إنشاء شبكة مياه مبرّدة بطول 13,5 كلم تمتد إلى 50 قطعة أرض ضمن هذين القطاعين بما فيها "حي البوابة".

وستقوم "تبريد" بتصميم وبناء محطة وشبكة التبريد التي سيباشر العمل بها على الفور، حيث أنه من المقرر استكمالها في الربع الأول من العام 2009.

ويقول العضو المنتدَب لـ "شركة صروح العقارية" **أبو بكر صديق الخوري**: "إن تشكيل الشركة الجديدة يؤكّد حرص "صروح" على تأمين شبكة بنية تحتية أكثر فعالية، ويؤكد اعتمادها أحدث تقنيات التبريد المركزي في مشروعها".

ويعلّق الرئيس التنفيذي لـ "شركة تبريد" **داني صافي**: "وجدنا في "صروح العقارية" الشريك الأمثل الذي يحمل قيم "تبريد" ذاتها في تقديم أفضل تقنيات التبريد المركزي من أجل مصلحة السكان والمستثمرين والبيئة. ومن خلال اختيار التبريد المركزي تثبت "صروح" مدى التزامها بدعم حلول الطاقة المستدامة".

مدينة سكنية في أبو ظبي لمتوسطي الدخل

بدأت شركة "سواعد للتوظيف" في إنشاء مدينة سكنية في ابو ظبي تستوعب 21 ألفاً من ذوي الدخل المتوسط، تبلغ تكلفتها نحو 1,2 مليار درهم وتمتد على مساحة 162 ألف متر مربع. ومن المقرر أن يكتمل العمل فيها نهاية العام الحالي.

وأكّد مدير تطوير الأعمال في الشركة **عماد محمد عمر** أن المشروع سيساهم في حل مشكلة السكن في ابو ظبي وارتفاع الايجارات؛ موضحاً أنّ أسعار هذه الشقق منخفضة وتناسب ذوي الدخل المتوسط. علماً أنّ الشقق سيتم إنشاؤها بنظام جديد عبارة عن غرف منفصلة داخل شقة واحدة حيث تستوعب الشقة مابين غرفتين و4 و6 غرف، وكل غرفة عبارة عن "استوديو" بحيث تشتمل على حمام منفصل ومطبخ خاص وتوجد فواصل خاصة بين الغرف. لافتاً الى وجود جناح خاص للنساء، حيث يتمّ تقسيم الأرض الى جناحين منفصلين.

"سويت هومز" باعت 90 في المئة من مشروع "رينبو تاورز"

كشفت شركة "سويت هومز" Sweet Homes أنها باعت 90 في المئة من مشروعها السكني "رينبو تاورز" (Rainbow Towers)، المؤلف من تسعة أبراج والبالغة تكلفته1,7 مليار درهم إماراتي. وقد حققت الأبراج الستة الأولى نسبة مبيعات بلغت 100 في المئة قبل إطلاق المشروع منتصف العام 2007. ومع بيع نسبة 70 في المئة من الأبراج الثلاثة المتبقية للمستثمرين، واستملاك قطعة أرض تبلغ مساحتها 208,278 قدماً مربعاً في "إمارات سيتي" في عجمان، اتخذت الشركة كافة الإجراءات المتعلقة ببدء العمليات الإنشائية في الأبراج، حيث يتوقع الانتهاء منها منتصف العام 2010.

ولفت المدير التنفيذي للشركة **فهد ستار ديرو** إلى أن "عجمان تكتسب المزيد من الزخم على صعيد تطوير القطاع العقاري"

وفي ضوء وصول المحفظة الاستثمارية الحالية للمشروع إلى 3,5 مليارات درهم إماراتي، أعلنت "سويت هومز" عن خطتها لاستثمار 2 مليار درهم في العديد من المشاريع السكنية والتجارية متعددة الاستخدام في كافة أنحاء منطقة الشرق الأوسط خلال العام الحالي.


مشروع "رينبو تاورز"

بيع 35 في المئة من برج "إمباير تاور" في ابو ظبي



أعلنت "شركة إمباير الدولية للإستثمار" التي تشكل الذراع العقارية لشركة "إمباير هولدينغز" القابضة عن بيع نحو 160 وحدة سكنية في برج الشركة "إمباير تاور، أي نحو 35 في المئة من كامل عدد الشقق، وذلك خلال 12 أسبوعا فقط. وقال رئيس مجلس إدارة "إمباير الدولية للاستثمار" **هيثم التاجر**: "لقد أدركنا منذ وقت مبكر أن الخطط المرسومة من أجل أبو ظبي جعلت من قطاع العقارات في هذه الامارة جديراً بالإهتمام بالنسبة لنا كمطوّرين. لقد قمنا بالاستثمار في معلم بارز وصممنا مبنى مميزاً سيؤثر على مستقبل القطاع في الامارة. إضافة إلى هذه العناصر مجتمعة، نحن نعتبر أن تعيين شركة "إل إل جي" العقارية كوكيل لمبيعاتنا الحصريه أعطانا ميزة في السوق ومكننا من بيع 35 في المئة من المشروع في خلال 12 أسبوعاً".

الإشتراك السنوي

12 عدد عادي إضافة إلى أكثر من ثمانية أعداد خاصة.

الدول العربية: سنة 80 $ ☐ سنتين 140 $ ☐

الدول الاوروبية - الاميركية: سنة 100 $ ☐ سنتين 150 $ ☐

NAME — الاسم

COMPANY — الشركة

ADDRESS — العنوان

COUNTRY — CITY — P.O.BOX — ZIP — البلد

E-MAIL — البريد الالكتروني

FAX — TEL — هاتف — فاكس

طريقة التسديد:

- شك مصرفي مسحوب على نيويورك يصدر بالدولار الاميركي لأمر "الاقتصاد والاعمال"
- تحويل مصرفي على حساب رقم 939544.51 - البنك اللبناني الفرنسي - فرع المزرعة، بيروت
- بطاقة ائتمان : ☐ Master Card ☐ Visa

رقم البطاقة: ______ تاريخ الانتهاء: ______ التوقيع: ______

Method of Payment:

- Bankers Cheque (in US$) drawn on N.Y to the order of Al-Iktissad Wal Aamal
- Bank Transfer (US$) to: Acc. No. 939544.51 - Banque Libano- Francaise, Mazraa Branch, Beirut, Lebanon
- By Credit Card: ☐ Visa ☐ Mastercard

Card Number ______ Expiry Date ______ Signature ______

مدير عام شركة دبي الإسلامية للتأمين "أمان"
خطة توسع إقليمية وإطلاق "أمان ري"


جهاد فيتروني

دبي- الإقتصاد والأعمال

رسّخت شركة دبي الإسلامية للتأمين "أمان"، حضورها في السوق الإماراتية، وتستعد حالياً للتحول إلى "أمان انترناشيونال" من خلال خطة توسع إقليمية، بدأت في الكويت والبحرين، لتشمل لاحقاً كلاً من سورية والسعودية والجزائر، إلى دول خليجية وعربية أخرى. كما تعمل الشركة على إطلاق "أمان ري"، كشركة إعادة تكافل. ويرى مدير عام "أمان" جهاد فيتروني أن خطة التوسع التي وضعتها الشركة تنطلق من النمو المتسارع الذي يشهده التأمين التكافلي في المنطقة، والمترافق مع تطوير البنية التنظيمية والتشريعية التي ترعاه.

يعتبر **جهاد فيتروني** أن "النمو الاقتصادي القوي في المنطقة ينعكس حكماً على قطاع التأمين. ويرى أن نمو صناعة التأمين في الإمارات يشمل "التقليدي" و"التكافلي" على حد سواء، إلا أن وتيرة نمو التأمين التكافلي تبدو أكثر تسارعاً بسبب ارتفاع الطلب على هذا النوع من التأمين، إذ استطاع استقطاب الأفراد الذين طالما أحجموا عن شراء التأمين لأسباب دينية".

ويرى "أن النمو في قطاع التأمين الإسلامي ينسحب على مختلف القطاعات المالية الإسلامية، أكانت مصارف أو صناديق أو صكوك أو شركات تأمين. فإلى ظاهرة ازدياد عدد المؤسسات المالية الإسلامية في منطقة الخليج، بدأنا نشهد تحالفات وتعاون بين البنوك وشركات التأمين الإسلامية لتقديم منتجات تأمين تكافل عبر المصارف".

ويلفت **فيتروني** إلى أن " النمو في القطاع المالي الإسلامي يرافقه تطور في البنية التنظيمية والتشريعية، حيث بدأت المؤسسات وهيئات الرقابة المالية تولي هذا القطاع أهمية خاصة. من هنا علينا أن نعزز موقعنا في السوق والإفادة من الفرص المتاحة في ظل هذا النمو. ولأن الاستثمارات بحاجة إلى حماية، نرى أن استمرارية هذا النمو رهن بالأنظمة والقوانين التي ترعى هذه الأعمال وتضمن لها المضي قدماً نحو المستقبل بخطى مدروسة وثابتة".

توسع "التكافلي"

ويلحظ مدير عام "أمان" ظاهرة ازدياد عدد شركات التأمين التكافلي في المنطقة، ويقول: "في الإمارات يوجد حالياً 3 شركات، اثنتان في دبي وواحدة في أبوظبي. في حين يصل العدد على صعيد منطقة الشرق الاوسط وآسيا إلى 100 شركة تأمين تكافلي و7 شركات إعادة تكافل، والرقم إلى ازدياد مستمر، إذ يوجد العديد من المشاريع قيد الإنشاء. يضاف إلى ذلك أن العديد من شركات إعادة التأمين العالمية فتحت قنوات للتكافل، مثل "هانوفر ري" و"ميونخ ري" و"لبوان ري" الأمر الذي يؤكد تنامي عمل التكافل في العالم".

ويلفت **فيتروني** أيضاً إلى اهتمام معاهد التعليم التأميني في المنطقة بالتأمين التكافلي، "إذ بدأت جميع المعاهد الموجودة تولي، منذ نحو 4 سنوات، اهتماماً كبيراً بالتأمين التكافلي. وهذا الموضوع يندرج كذلك ضمن الهيئة العالمية للأصول أو العمليات الإسلامية التي تبدأ بالتحضير من حيث الفتاوى ومن حيث الاجراءات القانونية والمراقبة المالية الإسلامية".

نحو سوق منظمة

وعن تنظيم سوق التأمين في الإمارات، يقول **فيتروني**: "إن الحكومة تبذل جهداً لإصدار قانون عادل يحول دون تكرار تجربة بعض الدول حيث لا تزال قوانين التأمين فيها يشوبها عدم الوضوح. وفي الإمارات، اعتدنا على قوانين وقرارات مدروسة، والتريث في إصدار قانون تأمين نهائي يصب في مصلحة الجميع، شركات وحملة الوثائق".

ويتوقع **فيتروني** "أن يصل حجم قطاع التأمين في الإمارات إلى نحو 8 مليارات دولار في نهاية العام 2007، مع احتمال الوصول إلى 15 ملياراً في العام 2010". ويرى أن نتائج العام 2007، ستكون أفضل، والدليل "أن الأرباح نجمت بمعظمها عن العمل الأساسي للشركة أو عن أرباح فنية أكثر من كونها أرباحاً استثمارية"، خلافاً للعام 2006، حيث ركزت الشركات بمعظمها على الناحية الاستثمارية، التي غالباً ما تكون نتائجها سلبية، والدليل الهبوط الحاد الذي شهدته السوق المالية". وشكا **فيتروني** من "المنافسة الشرسة" التي تتسم بها سوق التأمين في الإمارات.

خطة طموحة

تمكّنت شركة دبي الإسلامية للتأمين "أمان" في أقل من 4 سنوات على تأسيسها في دولة الإمارات من ترسيخ تواجدها في السوق المحلية. وهي الآن بصدد التحول إلى "أمان إنترناشيونال"، بعد ان بدأت تؤسس لها تواجداً خارج الإمارات، بدأته في الكويت على أن تباشر قريباً نشاطها في مملكة البحرين بعد حصولها على الترخيص من مصرف البحرين المركزي. وفي هذا الإطار أيضاً، تشمل خريطة توسع الشركة كلاً من سورية والسعودية والجزائر ودولاً أخرى في منطقة الخليج والعالم العربي، إضافة إلى تعاون "أمان" مع 5 مصارف محلية تقدم من خلالها خدمات التأمين التكافلي عبر المصارف.

كما تستعد "أمان" لتأسيس شركة إعادة تكافل "أمان ري"، ويقول **فيتروني**: "يندرج برنامج التوسع الجغرافي والخدماتي في إطار خطة تمتد إلى ثلاث سنوات نكون خلالها قد تمكّنا من إنجاز كامل هيكليتنا لنتمكن من بلوغ الأهداف الموضوعة. علماً أن كامل تصوّرنا موضوع وفقاً لمعايير عالمية حددتها وكالات تصنيف دولية مثل "ستاندرد أند بورز"، إضافة إلى أفضل معايير الجودة". ■

المدير العام التنفيذي في الشرق الأوسط:

"أليانز" أول شركة متعددة الجنسية أطلقت التأمين التكافلي



سام غوش

أبوظبي - برت دكاش

بعد نحو 115 عاماً من الخبرة في قطاع التأمين والخدمات المالية، والنمو القياسي الذي حققته في أوروبا الشرقية والوسطى وآسيا الباسيفيكية، تتوجه أنظار شركة "أليانز" نحو سوق الشرق الأوسط، التي تحتوي على فرص كبيرة للنمو، بحسب المدير العام التنفيذي الإقليمي للشركة في منطقة الشرق الأوسط سام غوش. من هنا تسعى "أليانز" الى تكثيف تواجدها والتزاماتها في هذه المنطقة على الرغم من أنها تملك فروعاً في كل من لبنان ومصر والبحرين والأردن وباكستان والمملكة العربية السعودية. وستركّز الشركة في منطقة الشرق الأوسط على تأمين الحياة والتقاعد والتأمين الصحي كونها تعتبر قطاعات واعدة.

"أليانز" شركة عريقة، بدأت في العام 1890 ببيع تأمين الحوادث، الحريق والنقل في ألمانيا، إلا أن طموحها كان واضحاً منذ ذلك الوقت. ففي العام 1893 افتتحت فرعاً لها في لندن، وفي العام 1913، كان 20 في المئة من أقساط التأمين لديها من خارج ألمانيا. واليوم، تمثل الشركة مورّد خدمات مالية دولي متطوّر، وهي تقدم مجموعة من الخدمات كتأمين الممتلكات والحوادث، وتأمين الحياة والتأمين الصحي، إدارة الأصول والخدمات المصرفية. وتضم أكثر من 175 ألف موظف في أكثر من 250 مؤسسة عاملة.

وتجلب الشركة معها الى منطقة الشرق الأوسط خبرة كبيرة، حيث تتبوّأ عالمياً المركز الثاني في تأمينات الحياة وغير الحياة من ناحية المداخيل، وتعتبر شركة رائدة في السوق الألمانية وأكبر مورّد في السوق الأوروبية، كما أنها من بين الخمس الأوائل في إدارة الأصول في العالم.

ويقول المدير العام التنفيذي الإقليمي للشركة في منطقة الشرق الأوسط سام **غوش**: "لغاية اليوم، يساهم الشرق الأوسط بنسبة صغيرة من أرباح مجموعة "أليانز"، وإن جعل هذه المساهمة تنمو في المديين المتوسط والبعيد هو تحد التزم تحقيقه بشدة. كما أنني واثق تماماً بأننا سنحقق تطوراً ثابتاً في الشرق الأوسط".

الشرق الأوسط... سوق دسمة

ويؤكد سام **غوش** تركيز "أليانز" على الحاجات الأساسية لمنطقة الشرق الأوسط، أي التوجّه نحو برامج ادخار التعليم، والتأمين المبني على المساعدة أو برامج التأمين التكافلي. مع الإشارة إلى أن "أليانز" كانت من أوائل الشركات متعدّدة الجنسية التي أطلقت التأمين الإسلامي في دول عدة كالبحرين والسعودية وإندونيسيا. كما ستركّز الشركة على تأمين الحياة والتقاعد والتأمين الصحي في منطقة الشرق الأوسط، إذ تعتبر هذه القطاعات ذات احتمالات نمو كبيرة. ويقول **غوش**: "يجب أن يكون للدول نظام تأمين صحي فعّال وأن تتخطى هذه الدول تكلفة العناية الصحية المتزايدة، وفي هذا المجال، يمكن لـ"أليانز" أن تستعمل خبراتها فضلاً عن مهاراتها التقنية الواسعة في المجال المصرفي وإدارة الأصول". وبالنسبة إلى انعكاس الوضع السياسي غير المستقر في منطقة الشرق الأوسط على عمل الشركة في هذه المنطقة، يؤكد **غوش** "أن تأثيره محدود وأنّ الشركة اعتادت على التعامل مع هذا الوضع".

وعلى الصعيد العربي، يلفت **غوش** الى وجود فرص كبيرة للنمو في مجالي التأمين على الحياة والتأمين الصحي، ومن هنا يتم التركيز عليهما، موضحاً أن ارتفاع نسبة الأغنياء ساهمت في بروز حاجات تأمينية جديدة، ما يعني فرصاً جديدة للشركة. وينوّه بالدور المشجّع الذي يلعبه المشرّع العربي من خلال القوانين المبسطّة التي تشجع الشركات الأجنبية على دخول السوق.

وإلى تواجدها في لبنان ومصر والبحرين والأردن والمملكة العربية السعودية، ستبدأ الشركة قريباً العمل في دولة الإمارات، كما تسعى الدخول إلى قطر والكويت وعمان.

ويلفت **غوش** الى تركيز الشركة على التأمين التكافلي في كل من السعودية والبحرين وقطر والكويت لوجود إمكانية كبيرة للنمو في هذا المجال، إضافة إلى التركيز على مجال التأمين على الحياة، منوّهاً بتحقيق الشركة نجاحاً كبيراً في هذا المجال في كل من لبنان ومصر.

وفي سياق عملية توسّعها في الشرق الأوسط، عقدت المجموعة مؤخراً شراكة مع "الشركة الوطنية للضمان" (سنا) في لبنان. وستتمكن "سنا"، بفضل هذه الشراكة من تأمين خدمة أفضل لعملائها، حيث ستقدم "أليانز" بُعداً جديداً للعمل بفضل خبرتها الدولية، إضافة إلى المزيد من الربح والنمو للمساهمين.

نجاح باهر في الهند

وكان **غوش** اكتسب خبرة كبيرة خلال توليه منصب مدير دولي لشركة "أليانز" للتأمين في الهند، حيث احتلّت الشركة المرتبة الثانية في الهند بين الشركات الأجنبية في مجالات التأمين على الحياة وتأمين الممتلكات والحوادث. ويشير **غوش** إلى أن العنصر الأساسي لنجاح "أليانز" في الهند يكمن في تركيزها على العميل والتأمين وفق ما يتلاءم مع حاجاته، لذا أطلقت مجموعة من البرامج المبتكرة والمرنة تلبي متطلبات الهنود، من بينها برامج التأمين الصحي قليل التكلفة، الذي تقل تكلفته الشهرية عن 2 يورو، وبرنامج تأمين إلغاء الزواج وغيرها. كما تقدم الشركة للمستثمرين الأذكياء برامج وخدمات عدة متطورة، وحتى صناديق استثمار تأخذ في الاعتبار المبادئ الدينية. ■

اتفاقية بين معهد "حوكمة" ومجموعة AIG MEMSA

أعلن معهد "حوكمة"، المتخصص في حوكمة الشركات، عن اتفاقية رعاية مع شركة AIG MEMSA للتأمين، لدعم انتشار مفاهيم حوكمة الشركات في قطاع التأمين في شتى أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

د. ناصر السعيدي

ويسمح هذا التحالف لمعهد "حوكمة" بالنفاذ إلى موارد مجموعة "AIG" العالمية الواسعة واستخدامها، ما يمثّل خطوة تجاه تحقيق أهدافها الستراتيجية لزيادة الوعي وتعزيز مبادئ حوكمة الشركات في مختلف أنحاء المنطقة.

وقال المدير التنفيذي لمعهد "حوكمة" د.**ناصر السعيدي**: "إنه لمن المشجّع حقاً أن تبادر مجموعة "AIG" بدعم جهود معهد "حوكمة"، وترعى قضايا حوكمة الشركات في قطاع التأمين في المنطقة بأكملها". وكجزء من الاتفاقية، ستقوم مجموعة "AIG" برعاية لجنة العمل في المنتدى العربي للسلطات التنظيمية في قطاع التأمين (AFIRC) حول حوكمة الشركات.

وشدّد رئيس مجموعة AIG-MEMSA **تشارلز بولو** على التزام المجموعة بالمبادرة وقال: "يقضي هدفنا بدعم معهد "حوكمة" في مساعيه الطموحة عبر تشجيع واعتماد وقيادة مهمة لجنة العمل لقطاع التأمين وإعادة التأمين في العالم العربي. وفيما أصبحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوقاً ذات أهمية متنامية بالنسبة إلينا، لا يزال قطاع التأمين بحاجة إلى تبنّي مبادئ شاملة لحوكمة الشركات بما يحقق إنجازاته الواعدة، ويسرّنا أن نلعب دوراً أساسياً في دفع هذه المبادرة إلى الأمام".

"سوليدارتي" تدخل سباق التأمين التكافلي في مصر

وافق مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين على تأسيس شركة "سوليدارتي مصر للتأمين التكافلي"، التي من المنتظر أن يبلغ رأس مالها نحو 60 مليون جنيه.



خالد الجناحي
رئيس مجلس إدارة سوليدارتي

وتسعى "سوليدارتي" الأم، التي تأسست العام 2002 برأس مال 100 مليون دولار عبر شراكة بين "بيت التمويل الخليجي" و"دار المال الإسلامي" و"مصرف قطر الإسلامي" وصندوق التقاعد في مملكة البحرين، من وراء تأسيس شركة تابعة في مصر الدخول بقوة إلى سوق التأمين التكافلي التي تحقق معدلات نمو متسارعة في السوق المصرية بلغت حسب دوائر السوق نحو 30 في المئة سنوياً.

وتأتي خطوة "سوليدارتي" متزامنة مع اقتراب تعديل القانون المنظم لسوق التأمين التكافلي، وهو التعديل الذي من شأنه أن يقصر نشاط التأمين التكافلي على الشركات المتخصصة.

كما تواكبت هذه الخطوة مع بدء دخول لاعبين خليجيين كبار إلى سوق التأمين التكافلي المصرية، حيث شهدت الأيام الماضية إتمام الإجراءات اللازمة لبدء عمل شركة "وثاق مصر"، العائدة بنسبة 60 في المئة من رأس مالها إلى "وثاق الكويتية". ويبلغ رأس مال "وثاق مصر" المرخص به 200 مليون جنيه، والمدفوع 30 مليوناً.

يذكر أن "سوليدارتي" تخوض حالياً مفاوضات شاقة بهدف الحصول على حصة 8,5 في المئة من أسهم شركتي "بنوك مصر للتأمين التكافلي" البالغ رأس المال المدفوع لكل منهما نحو 100 مليون جنيه.

أقساط التأمين في الأردن ترتفع إلى 267,4 مليون دينار

أظهرت الإحصاءات الأولية الرسمية الصادرة عن هيئة التأمين في الأردن إرتفاع إجمالي أقساط التأمين إلى نحو 267,4 مليون دينار، في نهاية نوفمبر 2007، مقابل 239,5 مليوناً للفترة نفسها من العام 2006، بنسبة نمو 12 في المئة. وتركّز هذا الارتفاع في أقساط التأمينات العامة حيث بلغت 240,9 مليون دينار، مقابل 216,5 مليوناً، بزيادة 11 في المئة.

وبلغ إجمالي أقساط تأمينات الحياة في نهاية نوفمبر 2007 نحو 26,5 مليون دينار، مقابل 23 مليوناً للفترة نفسها من العام 2006، بنسبة نمو نحو 15 في المئة. كما ارتفع إجمالي التعويضات إلى نحو 165,5 مليون دينار، مقابل 144,7 مليوناً، وبنسبة زيادة 14 في المئة.

الترخيص للشركة "الإسلامية السورية للتأمين"

منح مجلس الوزراء السوري الترخيص للشركة "الاسلامية السورية للتأمين" على شكل شركة مساهمة سورية مغفلة مغلقة برأس مال مقداره مليار ليرة سورية، موزعة على 200 ألف سهم، بسعر 500 ليرة سورية للسهم الواحد.

وتتألف الأطراف والجهات المؤسسة من مجموعة من الشركات والبنوك والمصارف القطرية والسورية وبعض الشخصيات الاعتبارية.



من اليمين: عدنان القصّار، الوزير عبد الحميد تمار، رؤوف أبو زكي وإبراهيم بن جابر


عبد الحميد تمار

الرئيس بوتفليقة يرعى "ملتقى الجزائر الاقتصادي الثالث" 750 مشاركاً من 14 بلداً

شكّل "ملتقى الجزائر الاقتصادي الثالث" (20 و21 يناير 2008) أهمية خاصة سواء من حيث توقيته أو من حيث المعطيات والمعلومات التي وفّرها للمستثمرين ورجال الأعمال العرب، حيث استقطب 750 مشاركاً من 14 بلداً من بينها الجزائر التي كان حضورها مميّزاً على صعيدي القطاعين العام والخاص. ونظم الملتقى مجموعة الاقتصاد والأعمال بالإشتراك مع وزارة الصناعة وترقية الاستثمار والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة

انعقد الملتقى، وهو الثالث بعد الأول في العام 2000 والثاني في العام 2002، برعاية الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** الذي أناب عنه، رئيس الحكومة **عبد العزيز بلخادم** الذي شارك في جلسة الافتتاح، إلى جانب عدد من الوزراء الجزائريين المعنيين بموضوعات الملتقى.

واستقطب الملتقى نخبة من المستثمرين ورجال الأعمال في مقدمهم رؤساء لبعض المؤسسات المالية المشتركة وبعض غرف التجارة والصناعة، إلى جانب قادة مؤسسات وشركات عاملة في قطاعات المال والمصارف والصناعة والسياحة والتطوير العقاري والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

عبد الحميد تمّار

واختتمت الجلسة الافتتاحية بكلمة شاملة لوزير الصناعة والتطوير الاستثماري **عبد الحميد تمّار** الذي استعاد تاريخ الملتقى منذ انعقاده للمرة الأولى وأهميته، وتحدث عن الخطوات التي تقوم بها الحكومة الجزائرية في مجال تحقيق انفتاح الاقتصاد الجزائري وإصلاحه وتقوية دور القطاع الخاص وتخصيص مؤسسات القطاع العام وتوفير كافة الحوافز والتسهيلات الهادفة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي.

وأوضح **تمّار** أن هناك مفارقة جديدة في التاريخ الاقتصادي وهي أنه للمرة الأولى ينتقل مركز الثقل الاقتصادي من الشمال إلى الجنوب حيث يطلب اليوم من شركات الجنوب مساعدة شركات الشمال، وحيث أصبحت دول الجنوب قادرة على الإفادة من العولمة أكثر من دول الشمال. واستنتج من ذلك أن الاستثمار الأجنبي هو ضرورة ملحة لزيادة القدرة التنافسية للبلدان.

وبالنسبة لستراتيجية الجزائر التنموية، أوضح **تمّار** أنها تقضي بتعزيز نظام الإنتاج وإصلاح النظام المصرفي والمالي وتطوير القطاع العقاري والسياحة والزراعة والصيد، كما أيضاً تطوير قاعدة صناعية صلبة.

ومن الآليات الضرورية لتحقيق ذلك، المضي في تخصيص الشركات الوطنية العامة من أجل تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وثم العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية.

وتحدث **تمّار**، في هذا السياق، عن برنامج دعم النمو للسنوات 2005-2009 الذي يهدف إلى إنفاق نحو 145 مليار دولار على مشاريع التنمية، مشدداً على أهمية ترشيد سياسة الدعم للموازنة والدعم الاجتماعي وأهمية تطوير القدرة التنافسية.

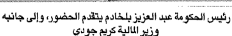
عدنان القصّار

ثم تحدث رئيس الاتحاد العام لـ"غرف التجارة والصناعة والزراعة" لـ البلاد العربية **عدنان القصّار** منوّهاً بـ"**مجموعة الاقتصاد والأعمال**" التي أصبحت مؤسسة عربية بارزة تحرص على أن تبقى على تماس تام مع التطورات في العالم العربي، وتختزن خبرة واسعة في تناول الموضوعات الاقتصادية".

وأضاف: "ينعقد هذا المؤتمر في وقت تشهد فيه المنطقة العربية تسابقاً بين زيادات لافتة في استثمارات القطاع الخاص بالتزامن مع الفورة النفطية واهتماماً متنامياً من قبل المجتمع الدولي بمنطقتنا وفرصها الاقتصادية والاستثمارية، وتصاعد التحدّيات والأزمات الجيوسياسية التي نتطلع إلى تجاوزها بإذن الله. ومن ثم فإن عملنا الاقتصادي العربي المشترك أصبح اليوم ضرورة حتمية من أجل بناء مستقبل أفضل للمنطقة العربية ولأجيالنا من بعدنا".

وبعد أن أشار **القصّار** إلى دور كل من القطاع الخاص والحكومات في تنويع الاقتصاد





رئيس الحكومة عبد العزيز بلخادم يتقدم الحضور، وإلى جانبه وزير المالية كريم جودي

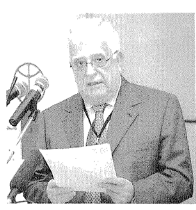
جانب من الحضور، وبدا في الصف الأمامي من اليمين: وزير الخارجية مراد مدلسي ووزير التجارة الهاشمي جعبوب

العربي، قال: "لعل من أهم مؤشرات المرحلة الراهنة أن الفورة النفطية الحالية تختلف عن سابقاتها، إذ نجد قسماً مهماً من العائدات النفطية اليوم يتجه نحو الداخل ونحو الدول المجاورة أيضاً، مشاركاً في تدعيم قطاعات البنية التحتية. وحتى الاستثمارات الضخمة التي تجد طريقها إلى الخارج، فإنها تشهد اختلافاً نوعياً مع تصاعد الاستثمار في قطاعات الأعمال المنتجة".

"لكن على الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية، إلا أن هناك معوقات كبيرة لا تزال تواجه الاستثمار في البلاد العربية، وهي اقتصادية مالية، وبعضها يرتبط بالتشريعات. ونحتاج الآن إلى استكمال الخطوات الإصلاحية في العديد من الدول العربية باتجاه زيادة الشفافية، وسرعة الفصل في المنازعات التجارية، وتطوير مجالات الإنفاق الاجتماعي، إضافة إلى أهمية ترشيد الدعم الذي يرفع مستوى المعيشة، والذي لا بد من إعادة توجيهه إلى مناطق الحاجة".

وتابع **القصّار**: "لقد حقق الاقتصاد الجزائري، خلال السنوات الأخيرة، تطورات عدة ملفتة وإيجابية، حيث تمكّن من تحقيق معدل نمو اقتصادي قارب 6 في المئة العام 2007، في ظل معدل مقبول للتضخم في حدود 3 في المئة، واحتياطات أجنبية زادت قيمتها عن 100 مليار دولار، ودين خارجي ضئيل لا يتعدى 4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتمتع الاقتصاد الجزائري بإمكانات كبيرة بالنسبة لموارده من النفط والغاز، واستقرار سياسي وأمني جيد، والعمل في ظل مناخ عام يتسم بسياسات اقتصادية تركز على الانفتاح على الاستثمار الخارجي ودعم الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي".

"إن الجزائر اليوم بلد جاذب للاستثمار العربي والعالمي، يقدم مروحة واسعة من الفرص المجدية في كافة القطاعات الاقتصادية،



عدنان القصّار

وإننا على ثقة تامة إن الجزائر بفعل القيادة الحكيمة للرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** ورؤيته المستقبلية العالية، ستتمكن من الإرتقاء بأدائها الاقتصادي على مستويات من النمو والتطور كفيلة بزيادة قدراتها التنافسية ومنعتها الاقتصادية وقادرة على إنتاج تنمية متعددة الجوانب ثابتة ومستدامة".

"واسمحوا لي أن أشير هنا إلى أننا كـ"مجموعة فرنسبنك" عملنا على إنشاء مصرف تابع لنا في هذا البلد تحت إسم "فرنسبنك الجزائر" ليكون مؤسسة مالية تشارك في عملية النمو والتنمية والتطور الاقتصادي الحاصل فيه".

وختم قائلاً: "لن تكتمل كلمتي من دون الحديث عن بلدي لبنان. فكما تعلمون يمرّ لبنان اليوم بظروف صعبة وحرجة ودقيقة، ناتجة عن تفاعل تطورات إقليمية ودولية عدة تساهم في إحداث أزمة سياسية حادة وتفرز تداعيات سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتنموية".

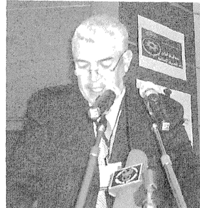
"من هنا، فإن الدعم العربي المتواصل للبنان، على كافة الأصعدة، في السابق وفي الوقت الحاضر، والاضطلاع بدور رئيسي من خلال تقديم المبادرة تلو المبادرة لإيجاد حل لأزمته السياسية الراهنة، أفضل دليل على التزام الدول العربية باستقراره، أيضاً على إلتزام وتصميم الدول العربية على ترسيخ أسس العمل العربي المشترك وعلى كافة الصُعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وحرصهم وثقتهم بمستقبله".

"والقطاع الخاص اللبناني يضطلع بدور مؤثر ونموذجي في مواجهة الأزمة السياسية الحاصلة في لبنان، حيث يصر على متابعة الإنتاج ولو بحده الأدنى في بعض الظروف، وهو يمارس شتى أنواع الضغط على جميع الافرقاء السياسيين لاعتماد الحوار وسيلة لحل الخلافات في ما بينهم مع بقائه دائماً على مسافة واحدة من جميع الافرقاء السياسيين".

إبراهيم بن جابر

ثم تحدث رئيس "الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة" **إبراهيم بن جابر** فقال: "لا ينفي أحد، نظراً للنتائج الإيجابية التي يحققها إخواننا المستثمرون العرب، أن هذا الملتقى كان من بين اللقاءات التي ساهمت في تجسيد العديد من المشاريع المهمة التي حملوها. لقد سمح لهم بالتعرف على القوانين الجزائرية في مجال الاستثمار، والتقدم الكبير والتحوّل الجذري والتحسن المستمر الذي حصل فيها على مر السنين. وسمح لهم بالتعرف على نظرائهم الجزائريين الذين لم يتأخروا هم أيضاً بالتعاون مع أصحاب المشاريع العرب وفي اقتراح مشاريعهم عليهم. والأمثلة كثيرة، تشهد على نجاح الاستثمار العربي في الجزائر".

"لكن، ما لم ينجز أكبر مما تم تحقيقه، لأن الجزائر ما زالت تحمل في أرجائها مترامية الأطراف، وفي باطنها السخي، وفي ساحلها الجميل، كل الفرص الاستثمارية التي قد يحلم بها كل رجل أعمال. إنها، وبفضل الجهود التي تبذلها سلطاتها العمومية لتحسين المناخ



إبراهيم بن جابر



حضور عربي كثيف ويبدو في الصف الأمامي الدكتور فيصل العقيل وعبد المجيد البريش وحسين الميزة

الاقتصادي وفتحها على كل مجالات النشاط أمامكم، تقدم لكم فرصاً هائلة للاستثمار فيها، بل هي تعتبر بحق الأرض الموعودة لاستثماراتكم للعقود المقبلة. فالزراعة، والصناعات الغذائية، والسياحة والبتروكيميائيات، والصناعة الصيدلانية، والمناجم، كلها مجالات تفيض بالفرص وتخلق فرصاً أكبر من مجالات مرتبطة بها مثل البناء والنقل والخدمات بكل أنواعها، خاصة في المعلوماتية والتكنولوجية".

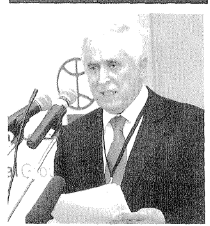
وأضاف: "ومن بين التغييرات التي تحققت منذ فترة قليلة في تعديل مسار الاستثمار، وضع "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار" تحت وصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، قصد الإسراع في تنفيذ قرارات المزايا الممنوحة للمستثمرين، وإضفاء مرونة أكثر على الإجراءات".

"وبالنسبة للمشكل الذي كان حاجزاً أمام المستثمرين، ألا وهو العقار، فقد أنشأت وكالة وطنية لضبط العقار، تابعة أيضاً لوزارة الصناعة والاستثمار، وهي على علاقة وطيدة مع المديرية العامة للاستثمارات على مستوى الوزارة نفسها".

"هذا في بداية الاستثمار، أما في نهاية المسار، وبعد أن يصل الاستثمار إلى مرحلة الإنجاز والاستغلال والإنتاج، وهي المراحل التي يستفيد منها المستثمر من تحفيزات قوية وطويلة المدى، فإنه يتمتع بصلاحية تحويل أرباحه في وقت سريع".

"وبفضل كل الاستثمارات التي أجريت خلال السنوات الماضية، سواء في مجال تحسين خدمة الهاتف النقّال والثابت، أو في وتيرة إعداد المنشآت القاعدية وتطويرها، وتنمية بعض المناطق ذات الكامن الاستثماري القوي، فإن مناخ الأعمال في الجزائر بات مريحاً، وسيكون على أحسن وجه عندما ستنتهي الجزائر من إنجاز هذا البرنامج. فبرنامج دعم التنمية الاقتصادية الذي سنّه رئيس الجمهورية **عبد العزيز بوتفليقة**، تبلغ قيمة الظرف المخصص له 150 مليار دولار".

أبو زكي



بحضور رئيس الحكومة **عبد العزيز بلخادم**، انعقدت الجلسة الافتتاحية حيث استهلها مدير عام **مجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي**، مشيراً إلى اهتمام المجموعة بالاقتصاد الجزائري والنابع من أهمية الجزائر من حيث مواردها وإمكاناتها الكامنة والخطوات التي تقوم بها الحكومة لتحقيق الإصلاح والانفتاح والتنمية الشاملة.

وأضاف: "حققت الجزائر خطوات أساسية وكبيرة في شتى المجالات خلال السنوات الأخيرة، وعلى الصعيد الاقتصادي بشكل خاص. فخطوات التنمية والإصلاح المستمرة، والتي تتوخى، كما أوضح الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة**، "إرساء القواعد لاقتصاد قوي يتساوق مع مقتضيات العصر"، أثمرت إنجازات مهمة ساعد عليها بالطبع الارتفاع الكبير في أسعار وإيرادات النفط والغاز الطبيعي. ولا بد هنا من التنويه بنسبة النمو المتزايدة والتي من المقدّر أن تكون قد بلغت حدود الـ7 في المئة العام الماضي، والتخفيض الكبير في حجم الدين العام وتراكم الاحتياطات الخارجية، وتسارع برنامج الخصخصة وانطلاق عدد متزايد من مشاريع التنمية والخدمات الاجتماعية بما في ذلك مشاريع تطوير البنية التحتية، والصناعة والاتصالات والمشاريع العقارية وغير ذلك. إنّ جهود التنمية والإصلاح والانفتاح الاقتصادي التي وضعت على السكة في السنوات الأخيرة مستمرة، وهي ستؤدي من دون شك إلى تحقيق الغايات المنشودة ولكنها تحتاج إلى سرعة أكبر في التنفيذ وحركة ترويج أوسع للتعريف بالاقتصاد الجزائري وبما يجري فيه من نمو وتقدم. وكل ذلك ضروري جداً لاغتنام فرصة توافر الفوائض المالية الهائلة في الدول العربية النفطية، وهي فوائض تبحث عن مجالات الاستثمار الآمن والمجدي".

"والجزائر بلد يستقطب الاستثمارات العربية والأجنبية منذ سنوات، لكن يمكن القول إن الحجم الإجمالي لهذه الاستثمارات لم يزل متواضعاً مقارنة بالفرص والمجالات الاستثمارية الكبيرة المتوافرة. من هنا تكمن أهمية التعريف والترويج، ثم توفير البيئة الأمثل لاستقطاب حجم مهم من الاستثمارات الذي يستحقه الاقتصاد الجزائري بالفعل".

وختم قائلاً: "إن المستثمر العربي كما الأجنبي يبحث اليوم، ليس فقط عن فرص الاستثمار، بل أيضاً عن البيئة الاستثمارية المناسبة. لذلك، وفيما يشتد التنافس على نطاق الدول العربية والعالم لجذب الاستثمارات الأجنبية، فإنه لا بد من بذل جميع الجهود لتحقيق تحسن مستمر في بيئة الاستثمار وذلك بشكل خاص من خلال معالجة التعقيدات البيروقراطية وبعض العقبات الأخرى وتحقيق المزيد من الانفتاح الاقتصادي بكل معانيه والشفافية الضرورية لتعزيز الثقة واطمئنان المستثمر".

"ملتقى الجزائر الاقتصادي"

يكرّم 4 مجموعات عربية ورئيس الملتقى الوزير عبد الحميد تمّار



رئيس الحكومة الجزائرية عبد العزيز بلخادم ورؤوف أبو زكي يتوسطان المكرّمين؛ ويبدو من اليمين: محمد الصديق حفيظ، الوزير عبد الحميد تمّار، د. فيصل العقيل، عبد السلام أبو نحل وعبد المجيد البريش

هناك عدد كبير من المجموعات الاستثمارية العربية التي دخلت إلى الجزائر وأنجزت مشاريع ذات أهمية اقتصادية واجتماعية.

وكعادتها في المؤتمرات التي تنظمها، وبالتعاون مع الجهات المنظمة في الجزائر، كرّمت "**الاقتصاد والأعمال**" في "ملتقى الجزائر الاقتصادي" 4 مجموعات عربية.

إلا أن الجهات المنظمة اختارت أن تكرّم رئيس المؤتمر وزير الصناعة وترقية الاستثمار في الجزائر **عبد الحميد تمّار**، الذي واكب مؤتمرات "الاقتصاد والأعمال" في الجزائر منذ العام 2000، وساهم في إنجاح الملتقى الثالث. وتولى كل من رئيس الحكومة الجزائرية **عبد العزيز بلخادم** والمدير العام لـ"الاقتصاد والأعمال" **رؤوف أبو زكي** تقديم الجوائز للمكرّمين:

أما المجموعات المكرّمة فهي الآتية:

– "مجموعة دله البركة"، وهي أول مجموعة عربية وإسلامية دخلت إلى الجزائر، حيث أسس عميد المجموعة الشيخ **صالح كامل**، "بنك البركة الجزائر"، وأعلن عن استعداده لتمويل مشاريع مختلفة، وأسست المجموعة شركات للتأمين والإيجار المالي. تسلّم الجائزة عن المجموعة المدير العام لـ"بنك البركة الجزائر" **محمد الصديق حفيظ**.

– "المؤسسة العربية المصرفية" التي كانت أول مصرف عربي تجاري يأتي إلى الجزائر أواخر العام 1998، وسرعان ما توسع ABC الجزائر نحو مدن ومناطق جزائرية، ثم أسس شركة للإيجار المالي بالتعاون مع المساهمين في البنك من جهات دولية وعربية، أبرزها "الشركة العربية للاستثمار" و"IFC"، تسلّم الجائزة الرئيس **عبد المجيد البريش**.

– "شركة مواد الإعمار القابضة"، وهي إحدى أبرز الشركات السعودية التي توسّعت عربياً واتجهت نحو المغرب العربي مستهدفة الجزائر بالتحديد لإقامة مشاريع صناعية. وقطعت الشركة شوطاً بعيداً في الجزائر، ودخلت مؤخراً في مفاوضات لإقامة مصنع للإسمنت. تسلّم الجائزة **د. فيصل العقيل**.

– "مجموعة تراست"، أسسها في الجزائر السيد **غازي أبو نحل**، وانطلقت في شركة للتأمين وفي "ترست بنك" الذي يسعى حالياً لإدخال مستثمرين جدداً في البنك. تسلّم الجائزة **عبد السلام أبو نحل**.



رئيس الحكومة في حوار مباشر مع المشاركين:

نرحِّب بالمستثمرين ونستفيد من تجارب الآخرين

تميّزت جلسة اختتام "ملتقى الجزائر" بحوار مباشر أجراه مع المشاركين رئيس الحكومة عبد العزيز بلخادم وأداره مدير عام "مجموعة الاقتصاد والأعمال" رؤوف أبو زكي، في حضور الوزيرين حميد التمار ومحمد مغلاوي ورئيس الغرفة الجزائرية إبراهيم بن جابر وحشد من المشاركين العرب والجزائريين.

اغتنم الرئيس **بلخادم** فرصة الحوار ليعرض المزايا التنافسية للجزائر وترحيبها بالمستثمرين العرب، فأشار إلى الموارد البشرية في الجزائر التي تعتبر الثروة الأساسية، وإلى الموارد الطبيعية الضخمة من نفط وغاز ومعادن، وإمكانات زراعية وتجارية، إضافة إلى البنى التحتية المتطورة التي تشهد تحسّناً مستمراً سواء بالنسبة للمواصلات بأنواعها أو للطاقة والاتصالات.

وأشار رئيس الحكومة إلى أن الشعب الجزائري يتطلع دائماً نحو الأفضل ويرغب بامتلاك الكثير من المواد الاستهلاكية، لا سيما في ضوء تحسن القدرة الشرائية، الأمر الذي يعزز فرص نجاح أي مشروع استثماري في الجزائر لأنّ السوق الداخلية ذات حجم مقبول.

وتحدث **بلخادم** عن فرص الاستثمار في الجزائر، مؤكداً أن القطاع الزراعي يوفّر فرصاً عدة نظراً للاحتياجات المتزايدة ووجود مساحات شاسعة غير مستغلة. كما أن قطاع التطوير العقاري والسكن هو من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار، فضلاً عن السياحة التي اعتبر أن من حُسن الحظ عدم الخوض فيها من قبل لأنها كانت ستضغط على العقارات. وبالنسبة لقطاع المياه قال الرئيس **بلخادم** إن المجال مفتوح للاستثمار خصوصاً في مشاريع تحلية المياه، ويمكن أن تشتري الدولة الإنتاج من المستثمرين وتتولى مسألة توزيع المياه.

ورداً على سؤال حول تشجيع الجزائر لدخول المصارف الإسلامية لتلبية احتياجات المستثمرين العرب، قال إن في الجزائر مصرفاً إسلامياً يعمل منذ سنوات عدة هو "بنك البركة"، وان "بنك السلام" من دبي حصل مؤخراً على رخصة للعمل في الجزائر، وأبدى استعداداً لدراسة أي طلب جديد لبنك إسلامي.

بلخادم يحاور المشاركين في الملتقى

وحول برنامج الخصخصة لا سيما مسألة "بنك القرض الشعبي الجزائري" الذي تمّ إيقاف عملية بيعه إلى مجموعة فرنسية، قال الرئيس **بلخادم** إن الجزائر ماضية في تنفيذ برنامج الخصخصة ولا تراجع عن هذا الأمر، أما عملية القرض الشعبي فقد جرى تأجيلها بعد أن تبيّن للسلطات الجزائرية أن متابعة العملية في صيغتها القديمة يمكن أن يؤثر سلباً على القطاع المصرفي.

لا تراجع عن تنفيذ برنامج الخصخصة

وختم إن الجزائر على استعداد تام لدعم القطاع الخاص وتحسين مناخ الاستثمار ليجد المستثمرون العرب كل ما يحتاجونه من أجل الدخول إلى الجزائر وإقامة مشاريعهم. وأشار إلى أن الجزائر تحاول الاستفادة من تجارب الآخرين الناجحة، على غرار تجربة دبي، وانها على اتصال مع المجموعات الكبرى التي ساهمت في نهضة دبي وتقدمها، وأن هناك مفاوضات متقدمة مع إحدى هذه المجموعات المتخصصة في إدارة الموانىء والتي فازت مؤخراً بصفقة إدارة محطة الحاويات في ميناء الجزائر العاصمة. ■



فنادق "فور بوينتس شيراتون": أشياء بسيطة تجعل الحياة جميلة

فندقان جديدان لـ"فور بوينتس شيراتون" ينضمان إلى مجموعة "ستاروود العالمية" للفنادق والمنتجعات الفخمة في دبي. يقع الفندق الأول في داون تاون دبي، والثاني في شارع الشيخ زايد، وهما يجمعان بين المصداقية والبساطة والراحة.

يقول المدير العام للفندقين إريك فيدسيقارد: "إن رجال الأعمال أو السياح يحتاجون إلى خدمة جيدة، ووجبات طيبة ومناخ مريح، وهذه هي خصائص علامة فنادق "فور بوينتس شيراتون". إنها أشياء بسيطة تجعل الحياة جميلة".

يعتبر فندقا "فور بوينتس شيراتون" الجديدان المكان الأمثل للإقامة في دبي، إذ يتميزان بقربهما من أهم مراكز التسوق والأعمال وفي الوقت نفسه. فرجال الأعمال سيجدون في هذين الفندقين ما يحتاجونه من قاعات للاجتماعات مجهّزة بأحدث التقنيات الصوتية والمرئية، وكذلك خدمة الإنترنت السريعة والمجانية، إضافة إلى مركزين للأعمال يوفران أعمال الطباعة والنسخ والترجمة.

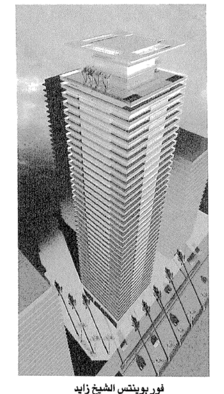
وتوفّر هذه الفنادق للعائلات غرفاً عائلية واسعة وعصرية تحتوي على كل مقاييس الراحة منها من استعمال الإنترنت السريع والمجاني، ووجبات لذيذة مستوحاة من وصفات الطبخ العائلي، إضافة إلى شاشة تلفزيون إل سي دي مسطحة. ويتضمن الفندقان ناديين صحيين مزودين بصالة للياقة البدنية وصونا ومسبحين، واحد للكبار وآخر للأطفال.

"فور بوينتس داون تاون دبي"

يقع فندق "فور بوينتس داون تاون دبي" في قلب منطقة بر دبي في شارع المنخول، وهو يتألف من 250 غرفة وجناحاً، تحمل جميعها بصمات علامة "فور بوينتس من شيراتون" المتجسدة بتصميمها العصري والألوان الدافئة.

وتتنوع هذه الغرف بين عادية واسعة، وغرف فخمة، وعدد من الأجنحة مختلفة الحجم والتصميم التي تمتاز باحتوائها على صالون ومطبخ صغير، في حين تمتاز الأجنحة الفخمة بتجهيزاتها الكاملة، والتي يحتاجها الضيف الفرد، والعائلات خلال مدة الإقامة الطويلة.

ويضم الفندق الجديد مطعم "إيتري" المفتوح للإفطار، والغداء والعشاء وهو يقدم بوفيهاً يومياً بتشكيلة من الأطباق العالمية بنكهة مميزة.



فور بوينتس الشيخ زايد

"فور بوينتس الشيخ زايد"

تستعدّ المجموعة لافتتاح فندق "فور بوينتس الشيخ زايد" في شارع الشيخ زايد خلال النصف الأول من العام المقبل. ويتألف هذا الفندق من 390 غرفة وجناحاً ويمتاز بموقعه المثالي لرجال الأعمال والعائلات من السياح أو الضيوف المقيمين لفترات طويلة، إذ يقع على مقربة دقائق، من المطار ومن مركز دبي المالي العالمي.

ويمتاز هذا الفندق بغرفه العادية والأجنحة التي تتراوح ما بين صغيرة بغرفة واحدة أو متوسطة بغرفتين أو كبيرة بثلاث غرف.

إضافة إلى مجموعة متنوعة من المطاعم من جنسيات مختلفة أبرزها المطعم المغربي والمتوسطي، كما يضم مراكز للترفيه وخمس قاعات للاجتماعات. ■



"فور بوينتس داون تاون دبي"

"التطوير والاستثمار السياحي" تطلق "شاطئ السعديات للغولف" في ابوظبي



من المؤتمر الصحفي وبدا من اليمين المهيري بلاير وتابلر

كشفت "شركة التطوير والاستثمار السياحي" في أبوظبي، عن تصميم "ملعب شاطىء السعديات للغولف" والذي قام بتصميمه اللاعب العالمي ومصمم ملاعب الغولف **غاري بلاير**. ويعتمد تصميم الملعب الجديد بشكل أساسي المحافظة على المقومات البيئية والطبيعية لجزيرة السعديات، وهو يعتبر الملعب الوحيد الذي قام بتصميمه **بلاير** في دولة الإمارات العربية المتحدة وأول ملعب في المنطقة يتضمن حفرات تقع مباشرة بمحاذاة الشاطىء.

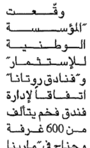
وقال مدير عام "هيئة أبوظبي للسياحة" والعضو المنتدب في "شركة التطوير والإستثمار السياحي" **مبارك حمد المهيري**: "يُبدي التصميم إلتزاماً واضحاً بالأبعاد البيئية والطبيعة المحيطة به، حيث يتناغم مع مياه الخليج والتلال الرملية البيضاء المحيطة به. ويعتبر التصميم نموذجاً للتميّز بحد ذاته، حيث سيشكل "ملعب شاطئ السعديات للغولف" إضافة نوعية مهمة لمرافق الرياضة والمقومات السياحية في أبوظبي، كما أنه ينسجم مع ستراتيجيتنا الرامية إلى التحالف مع أبرز الخبراء والمتخصصين العالميين لضمان تنفيذ مشاريعنا وفق أعلى معايير الجودة".

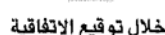
وكانت "شركة التطوير والإستثمار السياحي" قد وضعت معايير قياسية للجودة وللممارسات البيئية المعتمدة في تطوير المرافق المختلفة ضمن جزيرة السعديات، بما في ذلك انشاء محمية على الشاطىء توفّر موطناً آمناً لتكاثر سلالة نادرة من سلاحف "هاوكس بل"، بالإضافة إلى حماية التلال الرملية المحاذية للشاطئ.

من جانبه، قال **بلاير**: "في الوقت الذي انصب فيه جانب كبير من تركيزنا على مناطق ضرب الكرات حسب مواصفات البطولات العالمية، حرصنا في الوقت ذاته على توفير مجموعات من مناطق الضرب عند كل حفرة، بما يتناسب مع مختلف مستويات أداء ومهارة ممارسي اللعبة، وهذه الميزة تعتبر إحدى القيم العريقة التي تتميز بها تصاميمنا".

بدوره قال الرئيس التنفيذي في "شركة التطوير والإستثمار السياحي" **لي تابلر**: "يضم المخطط الرئيسي لمنطقة شاطئ السعديات منتجعات من فئة خمس نجوم تمتد على مساحة تسعة كيلومترات من الرمال البيضاء، ونتوقع أن يتم قريباً الكشف عن أسماء الشركات العالمية التي ستتولى إدارة هذه المنتجعات. بالإضافة إلى الفنادق، ستضم المنطقة مرافق سكنية ونوادي شاطئية، وعدداً كبيراً من مرافق الترفيه التي تقع إلى جانب ملعب شاطىء السعديات للغولف".

"المؤسسة الوطنية للإستثمار" و"فنادق روتانا" اتفاقية لإدارة فندق في "مارينا أبو ظبي"





خلال توقيع الاتفاقية

وقّعت "المؤسسة الوطنية للإستثمار" و"فنادق روتانا" اتفاقاً لإدارة فندق فخم يتألف من 600 غرفة وجناح في "مارينا أبو ظبي". وقام بتوقيع الاتفاق كل من رئيس مجلس إدارة "المؤسسة الوطنية للإستثمار" الشيخ **سلطان بن خليفة آل نهيان** ورئيس مجلس إدارة "فنادق روتانا" **ناصر النويس** بحضور المدير العام – عضو مجلس إدارة "المؤسسة الوطنية للإستثمار" **عبد الله السعدي** والرئيس التنفيذي لـ "فنادق روتانا" **سليم الزير**.

وقال الشيخ **سلطان بن خليفة آل نهيان**: "يعتبر تطوير قطاع الفنادق والضيافة عاملاً مهماً في النمو الاقتصادي الذي تحققه إمارة أبو ظبي. ونحن فخورون بالشراكة مع "فنادق روتانا"، والتي تتشارك معنا في كونها علامة تجارية انطلقت من أبو ظبي وتمتلك رؤية عالمية".

ومن جهته قال **النويس**: "تتميز "شركة روتانا" بتنوّع المنتجات الفندقية وبالضيافة العربية الأصيلة، وإنّ شراكتنا مع "المؤسسة الوطنية للإستثمار" ستبرز هذه المميّزات بشكل أوضح وأكبر".

"حياة العالمية": 3 فنادق جديدة في الدوحة وجدّه وإسطنبول

أعلنت "حياة العالمية" عن خطة طموحة لافتتاح 3 فنادق في المنطقة هي: "غراند حياة الدوحة"، و"بارك حياة إسطنبول"، و"بارك حياة جدّة". وتملك "حياة العالمية" حالياً 9 فنادق في المنطقة.

ويقول مدير التسويق الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط لفنادق "حياة العالمية" **تيري بيرتن**: "يرتكز نجاحنا في المنطقة على الحركة الاقتصادية النشطة فيها، مقرونة بخبرة "سلسلة فنادق حياة العالمية" وقدرتها على تحديد الوجهات السياحية المفضلة، الحالية والمستقبلية".

هذا ومن المقرر افتتاح "غراند حياة الدوحة" في ربيع العام 2008، على أن يتم افتتاح "بارك حياة إسطنبول" في صيف 2008، و"بارك حياة جدة" أواخر السنة.

ويمثل افتتاح "غراند حياة الدوحة" دخول السلسلة الفندقية "حياة العالمية" إلى عالم فنادق ذات الـ 5 نجوم في العاصمة القطرية. أما "فندق بارك حياة إسطنبول – ماتشكا بالاس" فيضم 90 غرفة فندقية، وهو يقع في قلب المنطقة التجارية والسكنية الراقية نيسانتازي. ويعتبر "فندق بارك حياة جدة" أول فندق من فئة "بوتيك" في المملكة العربية السعودية، وهو جزءٌ من مجمع متعدد الاستخدامات يضم نادياً للفروسية وواجهة بحرية ومبنى ضخماً للمؤتمرات ومركز بالنيو للمعالجة الطبيعية.

صفقة المليار دولار بين "زين" و"نوكيا - سيمنز للشبكات"

القاهرة - إياد ديراني

في أول صفقة من نوعها في قطاع الاتصالات العربي، منحت مجموعة "زين" شركة "نوكيا - سيمنز" المتخصصة في الشبكات، عقداً بقيمة مليار دولار لتطوير شبكتها النقالة السعودية في جيلي خدماتها الثاني (G2) والثالث (3G).



د. مروان الاحمدي



د. وليد منيمنة

القراءة الأولية لهذا الحدث الإستثنائي تتضمن استنتاجين رئيسيين، الأول إن الصفقة تشكل "صدمة" إيجابية جداً للبعض وسلبية للبعض الآخر، ذلك أن سوق شبكات الاتصالات في المملكة العربية السعودية كانت ولفترة طويلة مكاناً طبيعياً لشركة "إريكسون" التي ربحت فيها أهم صفقات الشبكات. والاستنتاج الثاني، إن العقد الذي يمهّد لإطلاق خدمات "زين" في السعودية، شكل حدثاً ملفتاً لشركتي النقال السعوديتين "الاتصالات السعودية" و"إتحاد إتصالات" اللتين لم تخرجا بعد من هموم الإنفاق على مشاريع توسيع التغطية ونشر الخدمات وتعزيز القدرات وسط منافسة مرهقة للطرفين.

وقطاع النقال في السعودية ليس مجرد سوق عادية للاتصالات، إذ أن النسبة الكبيرة من أرباح القطاع على مستوى المنطقة تتركز في الخليج عموماً والمملكة خصوصاً. ومن هنا فإن دخول "زين" برفقة "نوكيا - سيمنز" إلى سوق جديدة لا يرمي بثقله على السوق واللاعبين فحسب، بل أيضاً على أداء الأعمال في المنطقة. فمجموعة "زين" فتحت الباب السعودي على مصراعيه أمام أهم منافس لشركة "إريكسون" وجلبت معها بالوقت ذاته أحدث تكنولوجيا في قطاع النقال. والتحدي الكبير اليوم في مجال الإستثمار ضمن قطاع النقال، هو رفع معدلات الأرباح من خلال الخدمات الجديدة. والخدمات التي ستحصل عليها "زين" من خلال عقدها مع "نوكيا - سيمنز" ليست متوفرة على مستوى المنطقة لسبب بسيط، وهو أن آخر شبكة تركب تكون عادة أحدث شبكة.

من جهة أخرى، سيكون لهذه الصفقة آثار إيجابية كبيرة على مناخ الإستثمار عموماً في المملكة، إذ أن دخول "زين" لم يجلب معه عائدات الرخصة التي تخطت 6,1 مليارات دولار فقط، بل أيضاً جلب معه التنوّع في تقنيات الاتصالات وبالتالي تنوعاً في خدمات الاتصالات النقالة. والتنوع سينسحب أيضاً على الشركات التي بات عددها ثلاث، الأولى سعودية والثانية إماراتية والثالثة كويتية ولكل منها أسلوبها وعلاقاتها الخاصة مع مزوّدي وموردي شبكات وتقنيات الاتصالات.

منيمنة: المشروع سيغير وجه الاتصالات النقالة في المنطقة

الأحمدي: نستهدف الحصول على ثلث السوق

زين: الهدف 8 ملايين مشترك

رد الفعل الأولي على الصفقة جاء من جانب "زين"، حيث قال مديرها التنفيذي **د.مروان الاحمدي**: "إن العقد يواكب استعداد الشركة لإطلاق الخدمات خلال النصف الأول من السنة الحالية". وأضاف: "إن استعدادات "زين" وخططها قبل إطلاق الخدمات ستمكنها من إنجاز أهدافها المتمثلة بالحصول على "حصة" عادلة من السوق". واعتبر **د. الأحمدي** أن "الحصة العادلة" لا تقل عن الثلث أي أن تتساوى "زين" مع "موبايلي" و"الاتصالات السعودية" بعد 5 سنوات وعلى الأكثر 10 سنوات. ومن معاني كلام **د. الأحمدي** أن "زين" مصممة على الحصول على ما لا يقل عن 8 ملايين مشترك بعد أقل من عقد، مع أنه اعتبر أن أول مليوني مشترك يجب أن يصبحوا ضمن قاعدة مشتركي "زين" خلال أقصر فترة بعد إطلاق التشغيل رسمياً.

"نوكيا": تحد لتخفيض التكلفة

حققت "نوكيا-سيمنز للشبكات" واحدة من أهم إنجازاتها في المنطقة، وخلال توقيع العقد صرح رئيسها في الشرق الأوسط وأفريقيا **د. وليد منيمنة**، في حديث خاص مع "الاقتصاد والأعمال": "سيغير هذا المشروع الضخم وجه الاتصالات النقالة في المملكة بشكل جذري كما سيحدد معايير الاتصالات المستقبلية في دول مجلس التعاون الخليجي. فالتقنيات المستخدمة في هذا المشروع ستوفر للعملاء أحدث الخدمات الموثوقة. وسينتج عن العقد توفير كبير في الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي كما سيسمح بطرح الخدمات في السعودية بشكل سريع".

وعن تخفيض التكلفة على "زين" نظراً لإعتمادها تقنيات "نوكيا-سيمنز" قال **د.منيمنة**: "إن الحلول التي نقدمها تهدف بشكل أساسي إلى دعم عملائنا من الشركات المشغلة لمواجهة التحديات التي تطرحها سوق الاتصالات، وتخفيض التكلفة هو من أهم هذه التحديات. لذا ستوفر شركة "نوكيا - سيمنز"، وبموجب العقد، تصميماً لمحطات القواعد المدمجة "فليكسي" Flexi التي تتمتع بقدر عال من التوفير للنفقات الأساسية ونفقات التشغيل، كما يسمح بالنشر السريع للشبكات". ■



"دجاجة" الاتصالات السعودية بعهدة المستثمرين

الدمام – روجيه رومانوس

ارتفع عدد مُشتركي الهاتف النقّال في السعودية من 2,5 مليون مشترك عند إنشاء "هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات" في العام 2001، إلى ما يزيد على 20 مليوناً في نهاية العام 2007، بنسبة انتشار وصلت إلى نحو 80 في المئة من عدد السكان.

فورة "النقّال" هذه ليست إلاّ وجهاً ساطعاً لعملية التحرير "المتدرّج" لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات التي "بدأت تُؤتي ثمارها"؛ فما هو واقع القطاع اليوم؟ وكيف ستكون المنافسة العام 2008، في ظلّ وجود 6 مُشغّلين بين "نقّال" و"ثابت"؟ وهل سيستمر بكونه "الدجاجة التي تبيض ذهباً" للحكومة وللمستثمرين؟.

يصرّح محافظ "هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات" د. **عبد الرحمن الجعفري** أنّ "مساهمة قطاع الاتصالات بالناتج المحلّي الإجمالي السعودي وصلت إلى نحو 6 في المئة. إذ يوجد حالياً أكثر من 20 مليون مشترك في الهاتف النقّال، وما يناهز 5 ملايين مُستخدم للإنترنت، بينما تضاعف عدد مُشتركي النطاق العريض (Broadband) أكثر من 10 مرات خلال أقل من عامين، ليصل إلى 500 ألف مشترك". مُعتبراً أنّ "مسيرة المملكة في فتح وتنظيم سوق الاتصالات وتقنية المعلومات، وبأسلوب مُتدرّج في عملية التخصيص، بدأت تُؤتي ثمارها، وما المنافسة التي ظهرت بين المستثمرين المحلّيين والدوليين للحصول على تراخيص الاتصالات الثابتة والمتنقّلة، إضافةً للإقبال الجيد على الاكتتاب في هذه الشركات، إلاّ دليلاً قوياً على ثقة المستثمر السعودي ونظيره الدولي والمواطنين المُكتتِبين بهذا القطاع".

تضاعُف الإيرادات

بدوره، يكشف نائب محافظ "هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات" لشؤون

عائد القطاع فاق الـ 40 مليار ريال، والخصخصة دخلت مرحلتها الأخيرة

السياسات التنظيمية والتراخيص المهندس **عبد الرحمن الفهيد** أنّ الهيئة "أصدرت حتى الآن 18 نوعاً من الرخص لـ 280 مُرخّصاً له، الأمر الذي يدلُّ على المجالات الجديدة التي فُتحت أمام رجال الأعمال، إلى جانب الترخيص لشركتيّ نقّال (إضافةً لشركة الاتصالات السعودية STC) وتأهيل 3 اتحادات للفوز بتقديم خدمات الاتصالات الثابتة".

ويوضح **الفهيد** أنّ "انتشار خدمات الاتصالات المُتنقّلة على مستوى مناطق المملكة ارتفع من 23 في المئة العام 2002 إلى 100 في المئة العام 2007"، لافتاً إلى أنّ "المشكلة اليوم تكمن في الانتشار المُتدنّي للنطاق العريض الذي لا يتعدّى 2 في المئة، وذلك بسبب احتكاره سابقاً من قِبَل "شركة الاتصالات السعودية"، إلاّ أننا نعمل لتصبح نسبة انتشاره نحو 12 في المئة العام 2012".

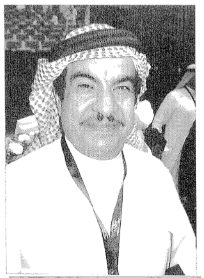
ويلفت إلى أنّ "أسعار خدمات الاتصالات انخفضت نحو 50 في المئة منذ بدء عملية التحرير"، مُوضحاً أنّ "الإيرادات المُباشرة لقطاع الاتصالات المُتنقّلة لوحده تضاعفت في السعودية من 20 مليار ريال العام 2001 إلى 42 ملياراً العام الماضي".

تحريك "الثابت"

يُقدّر الرئيس التنفيذي لـ "اتحاد عذيب



د.عبد الرحمن الجعفري



عبد الرحمن الفهيد



د.أحمد سندي

للاتصالات" د.أحمد سندي "حجم استثمارات الشركات بالبُنية التحتية وخدمات الهاتف الثابت فقط بنحو 25 مليار ريال للسنوات الـ 7 المُقبلة، حصّة شركتنا منها تفوق الـ 7,5 مليارات".

موضحاً: "نحن ننظر إلى حصولنا على ترخيص الهاتف الثابت نظرة بعيدة المدى، بحيث نقوم بتغطية كافة مناطق المملكة بغضون السنوات الـ 5 المقبلة"، مشيراً إلى أنّ "النمو في الهاتف الثابت ضعيف وعدد الخطوط في المملكة بحدود 4 ملايين خط".

ويضيف: "سنعمل على زيادة نمو الهاتف الثابت بصورة أكبر عبر تطبيق تقنية الشبكات الذكية على مراحل، بحيث يبدأ التطبيق بالصوت ثمّ بالنطاق العريض"، مُطالباً في الوقت عينه "الجهات المُرخِّصة لعمليات الحفر (البلديات) بضرورة إصدار التراخيص المطلوبة في الموعد المطلوب".

وإذ يُشدّد على "صعوبة الحصول على تراخيص الحفر تلك، وصعوبة الحصول على أسعار جيدة للارتباط بشبكة الاتصالات السعودية، إضافةً لنقص الشفافية في ما يخص الفرص المتاحة لبناء البُنية التحتية لاسيّما في المدن الاقتصادية"، يوضح أنّ "الشركات الثلاث المُرخّص لها لتشغيل الهاتف الثابت ("اتحاد عذيب للاتصالات"، "شركة الاتصالات المتكاملة"، و"شركة فورايزون") ستطرح نحو 35 في المئة من أسهمها للاكتتاب العام، موزّعة على 25 في المئة للمواطنين و10 في المئة مناصفة بين صندوق الاستثمارات العامة وصندوق المعاشات، بينما يحتفظ المؤسّسون بنسبة 65 في المئة".

مُشيراً إلى أنّ هذه الشركات "ستخلق نحو 6 آلاف وظيفة مباشرة و25 ألف وظيفة غير مباشرة على مدى السنوات الـ 7 المقبلة".

ملعب "الكبار"

يتوقع نائب رئيس "شركة الاتصالات المتكاملة" المهندس **وليد العبد السلام** أن "ترتفع إيرادات شركات الاتصالات وتقنية المعلومات في السوق السعودية إلى 16 مليار دولار العام 2010، مقابل 12 ملياراً للعام 2007".

مُشيراً إلى أن "مكامن هذا النمو ستتركز بشكل أساسي في "النقّال"، يليه قطاع البيانات والنطاق العريض، في حين تحتاج الشركات الحاصلة على رخص تشغيل

التحرير المُتدرّج

اعتمدت المملكة العربية السعودية أسلوباً مُتدرّجاً لخصخصة قطاع الاتصالات، الذي يُعدُّ القطاع الأول في برنامج التخصيص السعودي، وذلك وفق المراحل التالية:

– المرحلة الأولى: تحويل الجهة الحكومية المُقدّمة لخدمات الاتصالات العام 1998 إلى شركة تُدار على أُسُس تجارية (شركة الاتصالات السعودية).

– المرحلة الثانية: تنظيم قطاع الاتصالات وهيكلته ووضع الأنظمة واللوائح والإجراءات اللازمة له. وقد استُهِلّ ذلك بصدور نظام الاتصالات ولائحته التنفيذية وإنشاء هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات العام 2001.

– المرحلة الثالثة: التخصيص الجزئي؛ حيث تمّ بيع 30 في المئة من أسهم "شركة الاتصالات السعودية" بداية العام 2003 عن طريق الاكتتاب العام.

– المرحلة الرابعة: تحرير السوق وفتح باب المنافسة وذلك بإصدار تراخيص جديدة لتقديم خدمة الاتصال عبر الأطباق الصغيرة المعروفة بالفيسات (VSAT) وتقديم خدمات البيانات (DATA). ويُعدُّ فتح باب المنافسة لتقديم خدمات الهاتف النقّال هو الحدث الأبرز خلال تلك المرحلة، حيث تمّ منح الرخصة الثانية لتقديم خدمات الهاتف النقّال (GSM) لـ "شركة اتحاد اتصالات" الإماراتية تحت مُسمّى "موبايلي"، إضافةً لمنح رخصتين لتقديم خدمات الجيل الثالث (3G) لشركتي "الاتصالات السعودية" و"موبايلي"، في حين يُتوقّع أن تبدأ "شركة زين" الحاصلة على الرخصة الثالثة لـ "النقّال" العمل خلال النصف الأول من هذا العام.

– المرحلة الخامسة: فتح باب المنافسة لأول مرّة في مجال الهاتف الثابت، حيث تمّ تأهيل 3 اتحادات للفوز بتقديم خدمات الاتصالات الثابتة.


وليد العبد السلام


د.سليم سعيدي



د.عبد الرحمن العزام

الهاتف الثابت لعام على الأقل لتُثبّت أقدامها بقوة وتساهم بفعالية في هذا النمو".

وعليه، "سترتفع حدّة المنافسة على كافة المستويات (النقّال والثابت والبيانات) ابتداءً من العام الحالي وحتى العام 2010 (على الرغم من فرص النمو الكبيرة بفعل انخفاض نسب النفاذ (Penetration) في العديد من هذه المجالات)، وذلك لوجود لاعبين أساسيين كبار مثل "شركة الاتصالات السعودية" و"موبايلي" و"زين" ممّا سيُضيّق نطاق التحرّك على اللاعبين الصغار. وخير دليل على ذلك استحواذ "موبايلي" مؤخراً على "شركة بيانات الأولى لخدمات الشبكات المحدودة" "بيانات" بصفقة بلغت قيمتها 1,5 مليار ريال، في حين استحوذت "الاتصالات السعودية" على نحو 97 في المئة من شركة "أول نت"، الأمر الذي سيؤثر على أسعار ونوعية خدمات الشركتين موضع الاستحواذ".

ويشير، من جهةٍ ثانية، إلى "جدوى الاستثمار في "الشبكة السعودية للألياف البصرية" (9 آلاف كلم) في ظلّ برنامج الحكومة الإلكترونية ومبادرات خصخصة كافة خدمات الاتصالات ومشاريع التقنية المتقدمة التي يتمُّ إطلاقها مثل "مدينة الرياض للإنترنت"، فضلاً عن الالتزام بتطبيق استحقاقات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية". لافتاً كذلك إلى أنّ "حجم الاستثمار في البُنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات بالمدن الاقتصادية المنوي إنشاؤها يتجاوز الـ 4 مليارات ريال".

مرحلة مثيرة

المدير التنفيذي لـ "شركة كي بي أم جي الفوزان والسدحان" للاستشارات **د.سليم سعيدي** يرى أنّ "تحديات جمّة مثيرة جداً للاهتمام والترقّب ستحملها الأشهُر الـ 6 الأولى من هذا العام لقطاع الاتصالات السعودية في ظلّ وجود 6 مُشغّلين. فهذه الفترة تُحتّم على جميع الشركات ضرورة وسرعة التجاوب مع متطلبات الابتكار والتميّز للمحافظة على العملاء. كما نتوقّع استمرار الانخفاض في أسعار الخدمات والمُنتجات وفي متوسط الإيراد المُتأتّي عن كل مُستخدِم". مُعتبراً أنّ "المُشغّلين سيتنافسون على تحقيق الريادة لكُلّ مُنتَج من مُنتجاتهم الاتصالاتية والمعلوماتية على مدى السنوات الـ 5 المُقبلة لاسيّما في مجال البيانات، في موازاة الاستثمار بالنطاق العريض حيث هناك اليوم نحو 500 ألف خط يُتوقّع أن تتضاعف 10 مرّات إلى 5 ملايين خط خلال تلك الفترة".

ويُنوّه بأنه "مع ظهور منهجيات عمل وتشغيل جديدة، سيشهد قطاع الاتصالات السعودية تطوّراً تقنياً سريعاً على غرار ما حملته الفترة القريبة الماضية على مستوى تقنيات الـ WiMax والـ WiBro والانتشار واسع النطاق لشبكات الإنترنت فائقة السرعة، وإطلاق الخدمات التي تدمج الاتصالات والصورة وجميع أنواع المحتوى Multi-play، والانتقال إلى شبكات الجيل الثالث". كاشفاً أنّ "حجم الإنفاق على قطاع الاتصالات في المملكة بلغ العام 2006 أكثر من 10 مليارات دولار، ومن المتوقّع أن يرتفع إلى 15 ملياراً العام 2010".

إصدار 280 ترخيص في مجالات متنوعة

"المدن الاقتصادية الذكية"

من جهته، يَعتبر المدير التنفيذي لـ شركة "الكاتيل – لوسنت" السعودية (مقرّها البحرين) **د.عبد الرحمن العزام** أنّ "هناك دوراً كبيراً مُحتمَلاً لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات يمكن أن يلعبه في ما يتعلّق بتطوير المشاريع العملاقة في المملكة كالمدن الاقتصادية، خصوصاً لجهة ترشيد التكاليف وتخفيضها وإدخال نماذج عمل جديدة للشركات العاملة في هذه المدن تعتمد بشكل أساسي على الاتصالات والتقنية، وذلك عبر إيجاد أرضية وبنية تحتية اتصالاتية عصرية وعلى مستوىً عالمي".

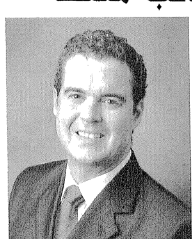
ويفصح **د.العزام** أنّ "فرص وحجم الاستثمار في قطاع تقنية المعلومات في المدن الاقتصادية السعودية لتصبح مدناً ذكية، كبيران جداً. ويُتوقع أن وصولهما في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية لوحدها إلى نحو ملياريّ ريال". لكن في المقابل، فإنّ ذلك يُوجِب، برأيه، "الاهتمام بشكل أكبر بهذا القطاع وتطويره لاسيّما لناحية سدّ النقص الحاصل في ما يتعلّق بتأمين الموارد البشرية الكفوءة، حيث يُقدَّر أن الطلب على هذه المهارات في السوق السعودية سيفوق العرض بنسبة 33 في المئة العام المُقبِل، أي ما يُوازي الحاجة لأكثر من 34 ألف كادر مؤهل بأسرع وقتٍ ممكن". ■

هواتف "نوكيا" تتحوّل تدريجياً الى مكاتب متنقلة

دبي - الاقتصاد والاعمال

نظّمت "نوكيا" ورشة عمل في دبي عن تطبيقات الاتصالات المتنقلة في الأعمال ركزت فيها على أهمية هذه التطبيقات في تسهيل ممارسة الاعمال اثناء التنقل وفي توفير بيئة اكثر مرونة للموظفين كثيري التنقل.

"الاقتصاد والأعمال" إلتقت على هامش الورشة مدير عام "نوكيا" لحلول المؤسسات Enterprise Solutions في الشرق الأوسط وأفريقيا مات روتشيلد الذي تحدث عن التوجه العالمي نحو النقال وفرص النمو الواعدة في المنطقة.



مات روتشيلد

يقول **مات روتشيلد**: "إننا ندخل سريعاً حقبة تحتاج فيها الأعمال إلى سرعة الاتصال بحيث يتمكن الموظفون خلال تنقلهم من الدخول إلى بريدهم الإلكتروني وبلوغ الملفات والمعلومات التي يحتاجونها عن الشركة، لذلك لا بد من جعل هذه المعطيات متوافرة بسرعة قصوى لتوفير الوقت، والكلفة وزيادة الإنتاجية". وتشير دراسة أجرتها شركة "أي دي سي" عن استخدام تقنيات الاتصالات المتنقلة في الأعمال في منطقة الشرق الأوسط، إلى أن المؤسسات الصغيرة، ولا سيما تلك العاملة في مجالات النقل والاتصالات والخدمات، تملك النسبة الأكبر من الموظفين كثيري التنقل تتراوح ما بين 80 و100 في المئة.

ويؤكد **روتشيلد** "إلتزام نوكيا بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لأهميتها الستراتيجية في تطور أعمال الشركة". ويشير إلى أن التباين بين أسواق المنطقة واختلاف حاجات العملاء، دفعا بالشركة "إلى الاستثمار في فرق عمل دائمين ومقيمين في كل سوق تقريباً، للتمكن من تلبية كافة الاحتياجات". ويعتبر ان مختلف دول منطقة أفريقيا والشرق الأوسط تشهد نمواً كبيراً وبخاصة نيجيريا ومصر وجنوب أفريقيا والسعودية والامارات وإيران والأردن ولبنان.

ويوضح **روتشيلد** أن استخدام الاتصالات المتنقلة في الأعمال "يغطي حالياً 3,3 ملايين مستخدم على مستوى العالم موزعين على 35 مشغلاً، ما يدل على التوجه نحو اعتماد الأعمال على الاتصالات المتنقلة وتقنياتها". ويشدد على أن هذا التحول يرتقي بالأعمال إلى مستويات أعلى من الإنتاجية والتنافسية، ويمثل فرصة جديدة للمشغلين ومزودي الخدمات لتقديم خدمات أكثر تكاملاً تساهم في زيادة عدد المشتركين، وبالتالي في زيادة ربحيتهم"، لافتاً إلى أنه "يمكّن المستخدم أيضاً من الإفادة من التقنيات الحديثة التي يوفرها له هاتفه النقال".

محاور أساسية

وعن الحلول التي تعتمدتها "نوكيا" في المنطقة، يفيد **روتشيلد**: "نعمل مع الحكومات والسلطات المحلية المختصة للتوصل إلى خطوط عريضة يمكن التحرك بموجبها. وفي هذا المجال نركّز على أربع نقاط أساسية هي: **أولاً**، التوظيف في شبكة نوكيا سيمنز؛ **ثانياً**، المنتجات متعددة الوسائط مثل جهاز N95 الذي يحقق نجاحاً باهراً في المنطقة؛ **ثالثاً**، منتجات الاستهلاك، وجيل الإنترنت، وجيل U Tube الذي يستخدم الشبكات بشكل كثيف. أما **النقطة الرابعة**، فهي المنتجات ذات الصلة بالمؤسسات، أي مجموعة Eseries، التي نوظف فيها بشكل قوي. وتحتوي هذه الأجهزة على وظائف الهاتف المكتبي، الاتصالات عبر بروتوكولات الإنترنت VOIP، البريد الإلكتروني، التقويم، الإنترنت، الرسائل القصيرة، الاجتماعات الهاتفية، البريد الصوتي، قائمة المتصلين وخدمة IM. وتضم هذه الفئة أجهزة: E6li، "E90 Communicator" وE65، إضافة إلى حلول إنتيلسينك، وحلول الاتصالات الموحدة للهاتف المتنقل من "نوكيا".

وتشكل أجهزة Eseries الخاصة بالأعمال ما بين 6 و7 في المئة من مجموع عائدات أعمال "نوكيا" في المنطقة، بحسب **روتشيلد**، الذي يعتبرها إحدى المناطق الأسرع نمواً بالنسبة لهذا النوع من الأعمال.

روتشيلد: فرص نمو قوية في المنطقة وشركات عدة تتحول من "الثابت" إلى "المتنقّل"

تركيز على شركاء "نوكيا"

ويعتبر **روتشيلد** أن: "أبرز التحديات أمام "نوكيا" في المنطقة هو الاستخدام الصحيح للأجهزة، حيث يقتصر استخدام جهاز E90 ذات المزايا المتعددة، مثلاً، في الكثير من الحالات كهاتف خليوي فقط".

وعن مدى نجاح حلول المشاريع في أوروبا وفرصها في المنطقة يفيد **روتشيلد**: "تشهد أعمالنا نمواً متسارعاً في أوروبا حيث يوجد إقبال قوي من قبل الشركات للتحول من الاتصالات الثابتة إلى النقالة، وعلى سبيل المثال، قمنا منذ فترة وجيزة بتحويل شركة أوروبية كبيرة تضم نحو 900 موظف إلى الاتصالات المتنقّلة باستخدام أجهزة Eseries بالكامل. ويشير إلى أن: "عملية التحول إلى استخدامات الاتصالات المتنقلة في الأعمال ستشمل ما بين 800 و900 مليون مستخدم في العام 2009، ما يدل على توافر فرص نمو كبيرة في هذا المجال".

أما على صعيد المنطقة، فيقول **روتشيلد**: "تطبّق شركة "سيسكو" حالياً هذا النظام، إلى جانب عدد من الشركات التي تقوم بالاختبار لهذه الأنظمة ويتوقع تحول عدد منها إلى الاتصالات المتنقلة قريباً".

ويضيف: "إلى جانب ذلك، وقّعنا مؤخراً اتفاقيتين مع كل من المشغل الإماراتي "دو" وشركة "الاتصالات السعودية" لتوفير خدمة حلول "إنتلسينك" للبريد الإلكتروني من "نوكيا". وسيتم طرح هذه الخدمة في السوق تحت اسم "دو موبايل سويت" و"الجوال". ■

"إنتل" ترسم اتجاهات التكنولوجيا في العام 2008

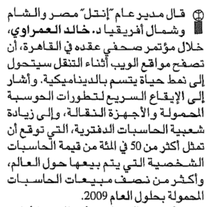


د. خالد العمراوي

القاهرة – الاقتصاد والأعمال

حددت شركة "إنتل" الاتجاهات التقنية للعام 2008، فاعتبرته الشركة عام إزدهار الحوسبة المحمولة وسهولة الاتصال بالانترنت. وتوقعت أن يستمر المستخدمون في زيارة مواقعهم المفضلة على الويب ولكنهم سيفعلون ذلك بشكل متزايد أثناء التنقل من مكان إلى آخر، وسيصبح ذلك جزءاً من نمط حياة ديناميكي متغير.

قال مدير عام "إنتل" مصر والشام وشمال أفريقيا د. **خالد العمراوي**، خلال مؤتمر صحفي عقده في القاهرة، أن تصفح مواقع الويب أثناء التنقل سيتحول إلى نمط حياة يتسم بالديناميكية. وأشار إلى الإيقاع السريع لتطورات الحوسبة المحمولة والأجهزة النقالة، وإلى زيادة شعبية الحاسبات الدفترية، التي توقع أن تمثل أكثر من 50 في المئة من قيمة الحاسبات الشخصية التي يتم بيعها حول العالم، وأكثر من نصف مبيعات الحاسبات المحمولة بحلول العام 2009.



و أوضح العمراوي أنه للمرة الأولى، خلال الربع الثالث من العام 2007، تجاوزت مبيعات الحاسبات الدفترية مبيعات الحاسبات المكتبية الشخصية في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

وأشار إلى أن الشركات المصنعة للحاسبات الدفترية المحمولة تعمل على تحفيز الطلب وزيادته من خلال تخصيص المنتجات بحيث تروق لشريحة واسعة من الجمهور، سواء كانوا من محبي اقتناء الجديد والحديث من المنتجات، أو من طلبة المدارس والجامعات، أو كانوا ممارسين للالعاب أم من العاملين في الخارج كثيري التنقل. ونتيجة لذلك ستتميز الحاسبات المحمولة بخيارات كثيرة لإتاحة أكبر قدر من التخصيص، و أصبحت ابتكارات التكنولوجيا تقدم تجربة وسائط متعددة فائقة الجودة نابضة بالألوان، إلى جانب وظائف ومزايا التوصيل الواسعة وتحسين استغلال الطاقة وترشيد استهلاكها. وما سيحدد في الحاسبات المحمولة هو مهام الناس و أعمالهم وليس المكان الذي يعملون فيه.

وأضاف **العمراوي**: "سيستمر الطلب على الحاسبات المحمولة في التزايد بشكل متنام، وخاصة في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، وهي مناطق لطالما اشتهرت بالإقبال على المنتجات المحمولة والأجهزة النقالة". وقال: "تجاوزت مبيعات الحاسبات المحمولة في هذه المنطقة كل التوقعات، خاصة في الربع الثالث من العام 2007، إذ بلغت نسبة نموها 45 في المئة عن العام السابق. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه بعد أن أصبحت الحاسبات المحمولة أعلى سرعة وأخف وزناً وأقل استهلاكاً للطاقة، وأصبح عدد متزايد من المستخدمين يدرك مزايا استخدام الحاسبات النقالة".

ووفقاً لتوقعات شركة "أي دي سي"، ستستمر السوق المصرية في النمو الايجابي، في العام 2008، سواء على مستوى المستهلكين أو على مستوى الشركات. ومن المتوقع أن يصل متوسط النمو في السوق إلى نحو 25 في المئة، ومعدل النمو في الحاسبات المكتبية إلى نحو 6 في المئة. أما الحاسبات المحمولة، فيتوقع أن تنمو بنسبة أكثر من 100 في المئة، وسيؤدي الإقبال على الحاسبات المحمولة إلى زيادة نمو السوق وحصة الأجهزة النقالة.

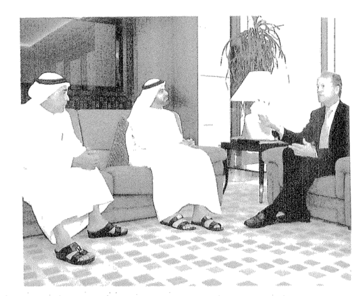
وأشار **العمراوي** إلى تقرير التنافسية العربية الذي أكد أن نسبة استخدام الانترنت وصلت إلى أعلى مستوى من النمو خلال السنوات الست الماضية في الشرق الاوسط، حيث زادت سرعات استخدام الانترنت مرتين ونصف خلال الفترة من 2003 إلى 2004، وقامت "إنتل" باعتماد أكثر من 90 ألف منطقة لاسلكية تعمل بتكنولوجيا المعالجات حول العالم. وتدعم حلول التكنولوجيا من "إنتل" باقة واسعة من المعايير اللاسلكية بما في ذلك تكنولوجيا الـ"واي فاي" والجيل الثالث والـ"واي ماكس"، مما يتيح للمستخدمين الاستمتاع بالاتصال بالانترنت في أي وقت وأي مكان.

سهولة الاتصال بالانترنت أبرز مشاهد العام الجديد

وأوضح **العمراوي** أن تكنولوجيا "الواي ماكس" هي الخطوة العملاقة التالية في تطور الشبكات اللاسلكية التي تجعل المستخدم قادراً على الاتصال بالانترنت على بعد أميال من مناطق تغطية "الواي فاي". فشبكات "الواي ماكس" النقالة تغطي مناطق واسعة، أي أنها بمثابة شبكات واسعة النطاق سواء كانت في العاصمة أو المدن أو المناطق الريفية، وتصل سرعة الاتصال بالانترنت إلى أكثر من ميغابايت في الثانية.

وقال: "كان لشركة "إنتل" دور كبير ونشط من خلال برنامج إنتل "العالم إلى الأمام" في تسريع معدل التطور في تكنولوجيا "الواي ماكس" ونشر استخدامها في منطقة الشرق الاوسط خلال العام 2007 من خلال التعاون مع شركات الاتصالات المحلية والجهات الحكومية". وأشار إلى تجارب نموذجية أجرتها الشركة في مصر والأردن.

وأكد أنه من الاتجاهات التقنية التي يتوقع لها أن تزيد وتنمو خلال العام 2008 استخدام شاشات الكريستال السائل العريضة (LCD) في شاشات الحاسبات الشخصية المحمولة، استجابة للطلب المتزايد على الترفيه عالي التحديد HD، وسيوفر ذلك مزايا خاصة لمحبي الألعاب ومستخدمي التطبيقات كثيفة الغرافيك، الذين سيستمتعون بتجربة رائعة، من دون الحاجة إلى شاشات عرض ثانوية. وقد طورت "إنتل" معالجات لديها القدرة على تلبية احتياجات الترفيه عالي التحديد في الحاسبات المحمولة. ■



من اليسار: محمد القرقاوي وأحمد بن بيات، وجون تشامبرز



الأمير الوليد بن طلال مع جون تشامبرز في مكتبه في الرياض

"سيسكو": خطة لاستثمار 5,8 مليارات درهم في الإمارات

كشفت "سيسكو" النقاب عن خطة لاستثمار 5,8 مليارات درهم (1,59 مليار دولار) في تقنيات المعلومات والاتصالات في دولة الإمارات على مدى السنوات الخمس المقبلة.

وجاء ذلك خلال اجتماع عقد بين وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء **محمد القرقاوي**، ورئيس مجلس إدارة "تيكوم" **أحمد بن بيات**، والرئيس التنفيذي لشركة الإمارات للاتصالات المتنقلة "دو" **عثمان سلطان**، ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة "سيسكو" **جون تشامبرز**.

ويأتي هذا الاستثمار منسجماً مع "الخطة الستراتيجية 2015" التي أطلقها صاحب السمو الشيخ **محمد بن راشد آل مكتوم**، نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي، بهدف تشجيع مشاريع التطوير ودفع عجلة النمو.

وفي إطار هذا الاستثمار، ستفتتح "سيسكو" مكتباً إقليمياً لها في دبي في أبريل 2008، وسيضم مركزاً متطوراً لاستقبال العملاء، كما تعتزم افتتاح مكتب في أبوظبي في يونيو 2008، لتوفير خدماتها لقاعدة عملائها المتنامية في العاصمة. وسيكون المقر الإقليمي الجديد بمثابة مركز عالمي لتقنية المعلومات وسيستمر في تقديم حلول وتقنيات الربط العقاري "Connected Real Estate" إلى جميع الأسواق الناشئة.

كما ستوسع الشركة نطاق أكاديمياتها الشبكية (NetAcads) في دولة الإمارات والتي بلغ عددها 39 أكاديمية في العام 2007، وستقوم برعاية أبحاث "كلية دبي للإدارة الحكومية". وخلال السنوات الخمس المقبلة، ستستثمر شركة "سيسكو" "سيستمز كابيتال"، بالتعاون مع مؤسسات مالية وعن طريق تأسيس شركة للخدمات المالية، ما يقارب 400 مليون دولار في دولة الإمارات لدعم شبكة الشركاء وتوفير خطط تمويل للعملاء.

"روتانا" و "سيسكو": تعاون في مجال الترفيه الرقمي

التقى الأمير **الوليد بن طلال**، رئيس مجلس إدارة شركة "روتانا" للصوتيات والمرئيات، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة "سيسكو" **جون تشامبرز**، لبحث آفاق التعاون المستقبلي وتطبيق التقنيات المبتكرة في "روتانا"، عن طريق قسم الترفيه في شركة "روتانا" للصوتيات والمرئيات.

وستتعاون الشركتان من أجل تعزيز نطاق المحتوى الترفيهي الذي توفره "روتانا" عالمياً، وذلك عبر منصة جديدة لمزودي الخدمات تعتمد على "نظام توصيل المحتوى" (Content Delivery System)، وحلول التلفزيون عبر بروتوكول الإنترنت (IPTV) من "سيسكو".

ومن خلال إقامة شراكات ستراتيجية مع مطوري العقارات، ومزودي خدمات "الكيبل" و"الاتصالات الثلاثية" (الإنترنت والاتصال الهاتفي والبث التلفزيوني) في مختلف أنحاء العالم، سيتمكن عملاء "روتانا" من الاستفادة من مزايا المنصة الجديدة لدعم توصيل محتوى عالي الدقة والوضوح، وتأمين مصادر جديدة للإيرادات من خلال الإعلان الموجّه، والمحتوى المتوفر على نطاق أوسع.

وقال الأمير **الوليد بن طلال**: "تأتي اتفاقية التعاون مع "سيسكو" في إطار ستراتيجيتنا الرامية إلى توسيع نطاق أعمالنا وترسيخ ريادتنا لقطاع الترفيه. ومن خلال العمل بشكل وثيق مع "سيسكو"، ستتمكن "روتانا" من دخول أسواق جديدة والوصول إلى مجتمعات عديدة أخرى.

ويضاف إلى ذلك، أن تقنية "الحضور عن بعد" (Telepresence) من "سيسكو" ستساعدنا على تقديم تجربة ترفيهية غير مسبوقة، وتمكين "روتانا" من توفير المحتوى الترفيهي في بيئة رقمية أقرب ما تكون إلى الواقع من حيث الوضوح والدقة، في مواقع جغرافية عدّة في آن واحد".

"الثريا" تطلق قمراً صناعياً جديداً

أطلقت "الثريا للاتصالات الفضائية" بنجاح القمر الصناعي الثالث "الثريا 3" بواسطة شركة "سي لاونتش"، لتتمكن بذلك من توسعة منظومتها الفضائية وتقديم خدماتها في منطقة شرق آسيا في الربع الأول من العام 2008.



الرئيس التنفيذي لشركة "الثريا" يوسف عبدالله السيد

وبهذه المناسبة قال الرئيس التنفيذي لشركة "الثريا" **يوسف عبدالله السيد**: "إن إطلاق قمر "الثريا-3" هو إنجاز كبير ومحطة رئيسية في نمو أعمال الشركة، ويعزز مركزها باعتبارها المشغل الرائد والأكثر ديناميكية لخدمات الاتصالات الفضائية النقّالة في مناطق متعددة من العالم"، مضيفاً "أن "الثريا" تعمل لتوسعة نظامها الفضائي وخدماتها التجارية بشكل مستمر، وأن شركة "سي لاونتش" التي قامت بإطلاق القمر وثلاثة أقمار أخرى للشركة، ساهمت بشكل كبير في تلبية الاحتياجات المتنامية لشركة "الثريا"". وأشار **السيد** إلى أن "الثريا" انتهت بالفعل من جميع التحضيرات الفنية المتعلقة بالشبكة الأرضية لعمل القمر الجديد، وقامت بتوقيع شراكات تجارية واعدة مع العديد من مزودي الخدمة في شرق آسيا، مما يجعلها على مستوى عال من الجهوزية لتدشين خدماتها التجارية في الأسواق الآسيوية الجديدة مع مطلع العام 2008.

من جانبه، تحدث رئيس و مدير عام شركة "سي لاونتش" **روب بيكهام** أن شركته تفخر بالمساهمة في نجاح شركة "الثريا" في توسيع نظامها الفضائي تجاه شرق آسيا من خلال إطلاق قمر "الثريا-3"، معرباً عن تقديره لـ "الثريا" على ثقتها المتواصلة بخدمات الإطلاق لشركة "سي لاونتش"، وتطلعه نحو المزيد من فرص التعاون المستقبلي بينهم وبين "الثريا" لدعم التوسع المستمر لأعمال "الثريا".

قرض بقيمة 845 مليون دولار لمصلحة "اتصالات مصر"

وقعت "مجموعة البنك العربي"، بمشاركة 6 بنوك إقليمية وعالمية، اتفاقية قرض تمويلي بمبلغ 845 مليون دولار لمصلحة شركة "اتصالات مصر".

عبدالحميد شومان

وستستخدم "اتصالات مصر" حصيلة القرض لتنفيذ مشاريع خططها المستقبلية التي تتضمن تنفيذ خطة طموحة لمعالجة زيادة الطلب على خدمات الشبكة في جميع المجالات، خاصة مع تجاوز عدد المشتركين في شبكة "اتصالات مصر" الـ 3 ملايين مشترك خلال أقل من 7 أشهر.

وأكد رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لـ "البنك العربي" **عبدالحميد شومان** على استمرارية البنك في دعم مشاريع البنى التحتية العربية وتوفير التمويل اللازم لهذا القطاع المهم. واعتبر أن قطاع الاتصالات هو المحرك الأساسي لقطاع الخدمات، وهو أحد أهم مكونات الاقتصاد في العديد من الدول العربية، مشدداً على ضرورة تطوير قطاع الاتصالات وفق أعلى المعايير العالمية وأكثرها تطوراً.

"أوراكل" تستحوذ على 32,4 في المئة من سوق التطبيقات الخاصة بالشركات

تبوأت "أوراكل" المرتبة الأولى بين منتجي التطبيقات الخاصة بالشركات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفقاً للتقرير الصادر عن المؤسسة البحثية المستقلة "آي دي سي"، وذلك بتحقيقها أداءً قوياً في كل من دولة الإمارات ودول خليجية أخرى.

ووفقاً للتقرير الخاص بتوقعات نمو حلول البرمجيات في الشرق الأوسط ومصر وشمال أفريقيا للفترة الممتدة ما بين 2007 و2011، والحصص السوقية الخاصة بالمنتجين للعام 2006، حققت "أوراكل" 92,88 مليون دولار كعائدات للتراخيص والصيانة، لتحظى بذلك على نسبة 32,4 في المئة من حصة سوق التطبيقات الخاصة بالشركات في الشرق الأوسط وأفريقيا. كما ارتفعت العائدات السنوية لـ "أوراكل" من حلول التطبيقات الخاصة بالشركات في المنطقة لتصل إلى نسبة 48,7 في المئة في العام 2006، حيث تعتبر سوق الإمارات من أكبر أسواق "أوراكل" في المنطقة. وتعتبر شركة "الواحة للاستثمار"، و"مجموعة بالبيد"، و"البنك المركزي المصري"، وشركة "البحرين للملاحة والتجارة الدولية"، بعضاً من أهم عملاء "أوراكل" الجدد خلال العام 2006.

"لكسمارك" تفتتح مكتباً في "دبي للإنترنت"



مدير عام "لكسمارك" في الشرق الأوسط فرنسوا فيوليت خلال الإفتتاح

قامت "لكسمارك العالمية"، أحد أكبر موردي حلول الطباعة في العالم بافتتاح مكتبها الجديد في مدينة دبي للإنترنت لـ "دعم مكانتها في المنطقة خاصة مع تنامي الأسواق في الإمارات وزيادة الطلب حول توزيع منتجات تقنية المعلومات في الشرق الأوسط". وتمّ خلال حفل الافتتاح تكريم كل من شركة "مدمارك"، وشركة "أبتك"، وشركة "بدل"، وشركة "دسبك - ميرا"، باعتبارها الموزع الرئيسي لمنتجات "لكسمارك" في الشرق الأوسط.

وقال مدير عام "لكسمارك" في الشرق الأوسط **فرنسوا فيوليت**: "نجحت الشركة من خلال دعم ومساندة قطاع الموزعين بالإضافة إلى جهود فريق المبيعات في تطوير إسم "لكسمارك" مما ساعد على نمو عدد الطابعات التي تمّ بيعها في الشرق الأوسط بمعدل الضعف مقارنة بالعام الماضي، وهو ما أدى إلى تعزيز مكانتنا بين رواد عالم الطباعة في المنطقة".

" زين " الهوية الجديدة لـ " إم تي سي أثير " و " عراقنا "

أعلنت مجموعة "زين" أنها وحدت عملياتها التشغيلية لشبكتي "إم تي سي – أثير" و" عراقنا" في العراق، ودمجتها تحت علامتها التجارية "زين".

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة "زين" **د. سعد البرّاك**: "إن هذه الخطوة تأتي تماشياً مع ستراتيجية المجموعة لتحويل كافة وحداتها التشغيلية في الشرق الأوسط وأفريقيا للعمل تحت العلامة الموحدة "زين"، وهي الهوية العالمية التي اختارتها المجموعة للانطلاق نحو العالمية والانضمام إلى نادي العشرة الكبار في مجال الاتصالات المتنقلة".

وأضاف: "نعتقد أن الكيان الجديد الناتج عن عمليات الدمج سيكسب المجموعة مقومات أفضل للمساهمة بشكل أكبر في تنمية المجتمع العراقي في هذه الأوقات الصعبة التي يمر بها."

يذكر أن مجموعة "زين" استحوذت على شركة "عراقنا" في بداية ديسمبر الماضي، بنسبة 100 في المئة في صفقة بلغت قيمتها 1,2 مليار دولار، كما أنها كانت فازت برخصة شاملة مدتها 15عاماً للعمل في العراق، وهي الرخصة التي حصلت عليها من خلال شركتها "إم تي سي أثير" في أغسطس الماضي مقابل 1,25 مليار دولار.


د. سعد البرّاك

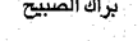
براك الصبيح يستعيد موقعه في "زين"

أعلنت مجموعة "زين" عن عودة **براك الصبيح** مجدداً إلى أسرتها، ليشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة "زين الكويت"، وهو المنصب الذي كان يشغله **الصبيح** قبل ترك الشركة في أكتوبر الماضي للعمل على رأس مؤسسة "الخطوط الجوية الكويتية".

وقال رئيس مجلس الادارة في مجموعة "زين" **أسعد احمد البنوان**: "نحن سعداء بعودة **براك الصبيح** مرة أخرى إلى أسرة "زين"، فهو من الكفاءات المشهود لها، ومن أبناء الشركة المخلصين، ونرحّب بعودته إلى بيته من جديد".

وأضاف **البنوان**: "**الصبيح** كان في مهمة وطنية، ولكن الظروف والمناخ المحيطين به، جعلاه يستشعر بأنه لن يقدم شيئاً يليق بوطنه وباقتصاد هذا الوطن، فما كان منه إلا أن ترك المجال لغيره ليكمل الرسالة". بيّن أن الشركة ترحب بعودة **الصبيح** لمواصلة مسيرة النجاح الكبيرة التي حققها معها، مشيراً إلى "أن الفترة المقبلة مليئة بالتحديات، والشركة بحاجة لجهود أبنائها المخلصين، و**الصبيح** من أبنائها، بل هو يعتبر من الأركان الرئيسية في منظومة العمل في "زين" التي تعتمد عليها في حركتها".

كما رحّب الرئيس التنفيذي للمجموعة **د. سعد البرّاك** بعودة **الصبيح** إلى الشركة وقال: "الصبيح من الكفاءات المشهود لها وعودته الينا مرة أخرى مكسب كبير للشركة"، مشيراً إلى أن **الصبيح** من القيادات التي كانت لها بصمة واضحة في نجاح مسيرة المجموعة في الفترة الماضية.


براك الصبيح

"إنتل" تحقق عائدات بقيمة 38,3 مليار دولار للعام 2007

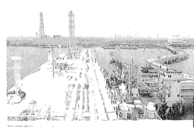
أعلنت شركة "إنتل" عن نتائجها المالية للربع الأخير من العام 2007، حيث سجلت عائدات بلغت 10,7 مليارات دولار، ودخلاً صافياً بنحو 2,3 مليار دولار، بينما بلغ ربح السهم الواحد 38 سنتاً. وبذلك يكون دخل التشغيل للعام 2007 بكامله قد ارتفع بمعدل 45 في المئة، ما يعكس نجاح البرامج المتواصلة لزيادة كفاءة عمليات الشركة.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة "إنتل" **بول أوتيلليني**: "كان العام 2007 عام الإبداع والابتكار بالنسبة لشركة "إنتل"، حيث حصدنا ثمار استثماراتنا في المنتجات الجديدة، ولمسنا نتائج جهودنا لزيادة كفاءة عملياتنا. وها نحن ندخل سنة 2008 بوضع قوي حيث نجمع بين أفضل المنتجات وتقنيات السليكون والريادة في مجال التصنيع".

ومع نهاية الربع الأخير تكون عائدات "إنتل" الإجمالية للعام 2007 قد وصلت إلى 38,3 مليار دولار، ودخل التشغيل 8,2 مليارات دولار، والدخل الصافي 7 مليارات دولار، بينما بلغت أرباح السهم الواحد خلال العام 2007 مقدار 1,18 دولار.


بول أوتيلليني

قطر غاز
تحتفل بتحميل الشحنة رقم ألف



احتفلت قطر للغاز بتحميل الشحنة رقم 1000 من الغاز الطبيعي المسال بموجب اتفاقيات البيع والشراء مع المشترين اليابانيين، وسيتم تسليم شحنة الغاز الطبيعي المسال بواسطة الناقلة "الوجبة" عبر ميناء كاواجوي التابع لشركة تشوبو إليكتريك بالقرب من مدينة ناغويا اليابانية.

وفي هذا السياق قال المدير العام لشركة قطر للغاز فيصل السويدي أن الشركة تحتفل بإنجاز كبير ضمن إطار علاقات الشركة مع عملاءها في اليابان مع تحميل الشحنة رقم 1000.

وأشار إلى أنه من الطبيعي أن تكون هذه الشحنة موجهة إلى تشوبو إليكتريك الذين كانوا أول عملاء للشركة في اليابان والذين عملوا على مساعدتها بوضع حجر الأساس لتطوير أول مشروع للغاز الطبيعي المسال في قطر. ويدل هذا الإنجاز على الالتزام الواضح لقطر غاز تجاه عملاء بالقيام بعمليات التسليم بكل كفاءة واقتدار مع احترام المواعيد. من المتوقع أن تصل الشحنة رقم 1000 إلى اليابان في نهاية شهر يناير.

وفي سياق آخر أعلنت الشركة أنها بدءا من العام 2009 ستقوم بإيصال 0,7 مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال إلى مرفأ ألتاميرا في خليج المكسيك وذلك ضمن اتفاقية قامت شركة قطر غاز 2 بتوقيعها مع شركة توتال للغاز والطاقة.

شركتا "طيبة" و"عارف"
تساهمان في "مكامن السعودية"





أسامة الكردي

أنهت شركة "مكامن" السعودية لخدمات النفط والغاز، كافة الترتيبات المتعلقة بحصول شركتي "طيبة القابضة" و"عارف للطاقة القابضة" الكويتية على نسبة 20 في المئة من إجمالي أسهمها، البالغة 120 مليون سهم، برأس مال 1,2 مليار ريال، أي ما يعادل نحو 320 مليون دولار.

وأوضح عضو اللجنة التأسيسية، ورئيس فريق إطلاق الشركة، **أسامة الكردي** أن كلاً من "طيبة القابضة" و"عارف للطاقة القابضة" استحوذتا على حصة 10 في المئة من أسهم "مكامن"، بقيمة إجمالية بلغت 240 مليون ريال، أي ما يعادل 64 مليون دولار.

وقال "إن شركة "عارف للطاقة القابضة" هي الشريك الثاني من الكويت في "مكامن السعودية" بعد شركة "الذرة للخدمات النفطية" التي سبق أن ساهمت بنسبة 10 في المئة من أسهم الشركة.

"دولفين" توسّع مرافق التخزين
في رأس لفان

أعلنت شركة "دولفين للطاقة" أن شركة "قطر للهندسة والإنشاءات" قد حصلت على عقد مضاعفة سعة مرافق تخزين المكثفات البترولية منخفضة الكبريت في قطر بقيمة 765 مليون ريال قطري أي ما يعادل 212 مليون دولار. وينص العقد على أن تقوم شركة "قطر للهندسة والبناء" بكافة الأعمال الهندسية والمشتريات والبناء، وتقديم خدمات النقل والتصنيع والبناء والتركيب والاختبار.

ويهدف هذا المشروع، والذي يتضمن أعمال الهندسة والمشتريات والبناء، إلى مضاعفة عدد خزانات المكثفات البترولية منخفضة الكبريت في مدينة راس لفان الصناعية شمالي قطر. ويشتمل على زيادة سعة التخزين من 1,5 مليون برميل إلى 3,32 ملايين برميل، بالإضافة إلى مرافق التحميل لأغراض التصدير.

وتقوم "دولفين للطاقة" حالياً بإنتاج أكثر من مليار قدم مكعب من الغاز يومياً من حقل الشمال في قطر لمعالجتها في راس لفان وتصديرها عبر خط أنابيب إلى دولة الإمارات. و"دولفين" هي الشركة المكلفة بتشغيل مرافق تخزين و تصدير المكثفات البترولية المشتركة التي تضم خزانات التخزين، وذلك في إطار مشروع مشترك بين "قطر للبترول"، نيابة عن مشروع غاز برزان، و"قطر شل" بالنيابة عن مشروع غاز اللؤلؤة لتحويل الغاز إلى سائل، وشركة "دولفين" نفسها.

"ثيوليا" الأوروبية تشتري
"المضيق" المغربية للطاقة المتجددة

أتمت مجموعة "ثيوليا" الأوروبية لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، صفقة شراء شركة المضيق لإنتاج الطاقة بواسطة الرياح في تطوان شمالي المغرب، بعقد وصلت قيمته إلى نحو 42,5 مليون يورو، أي ما يعادل نحو 62,6 مليون دولار.

وأكد الرئيس والمدير العام لمجموعة "ثيوليا" **جون ماري سانتاندير** أن هذه الصفقة تؤكد مطامح الشركة للعمل في المغرب والبلدان الناهضة. وقال إن المجموعة ستسعى إلى توسيع طاقة إنتاج الشركة.

وتشغل شركة "المضيق" محطة لإنتاج الطاقة بواسطة الرياح تضم 84 محركاً هوائياً بقوة 50,4 ميغاواط، ويصل إنتاجها إلى نحو 190 جيغاواط سنوياً.

أما مجموعة "ثيوليا" الأوروبية فتمارس نشاطها في عدد من الدول الأوروبية منها فرنسا وألمانيا وإسبانيا واليونان وإيطاليا.

مذكرة تفاهم بين جامعات الامارات و"تنمية"




ممثلون من "تنمية" وجامعات دبي والشارقة وعجمان وزايد

وقّعت "هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية" "تنمية" مذكرة تفاهم بينها وبين كلٍّ من: جامعة دبي، جامعة الشارقة، جامعة عجمان وجامعة زايد، بهدف توفير فرص التدريب والتوظيف للمواطنين من طلاب وخريجي هذه الجامعات.

وتسعى هيئة "تنمية"، وفقاً لبنود مذكرة التفاهم، وبتعاون وثيق مع الجامعات المعنية، إلى تطوير رصيد من الموارد البشرية الوطنية ذات الكفاءة والمهارات العالية. ووفقاً لذلك، تقوم "تنمية" بترشيح طلاب جامعات دبي، الشارقة، عجمان وزايد المسجلين في قاعدة بياناتها كباحثين عن العمل، للاستفادة من فرص التوظيف والتدريب المتاحة داخل الدولة، كما ستدعو هؤلاء الطلاب لحضور مختلف معارض الوظائف التي تنظّمها لعرض فرص العمل المتوفّرة في مؤسسات القطاعين الخاص والعام في الدولة.

من جهتها، تلتزم "تنمية" أيضاً بتزويد الجامعات بمعلومات ومواد تتعلّق بالتوجيه الوظيفي، بغية تثقيف الطلاب بتطوّرات ومستجدات سوق العمل في الدولة وما يطرأ من تغييرات على فرص التوظيف.

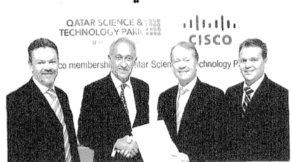
وزارة التعليم الكويتية تتبنى حلول "مايتل"

هشام العميلي

أعلنت "مايتل" عن تبني وزارة التعليم الكويتية لمنصة اتصالات "Mitel 3300 IP Communications Platform" وهواتفها المعتمدة على الويب ليستخدمها أكثر من 500 موظف في المكتب الرئيسي للوزارة.

وقال مدير عام "مايتل" في الخليج **هشام العميلي**: "نلاحظ اختيار وزارات ومؤسسات حكومية في الكويت والإمارات والبحرين واليمن والسعودية لحلول اتصالات "مايتل" المعتمدة على بروتوكولات الإنترنت. ويعتبر إدراك جميع هذه الإدارات الحكومية عالية المستوى لفوائد محفظة منتجات "مايتل" من منصات وتطبيقات وهواتف، إثباتاً على تلبية "مايتل" للمتطلبات الصارمة وتوقّعات الوزارات الحكومية".

"سيسكو" تنشئ قاعدة بحثية وتكنولوجية في قطر



عقب توقيع الاتفاقية بين "سيسكو" و"واحة العلوم والتكنولوجيا"

أعلنت "سيسكو" عن إنشائها قاعدة بحثية وتكنولوجية في "واحة العلوم والتكنولوجيا" في قطر بإستثمار يفوق الـ 145 مليون ريال قطري (40 مليون دولار) وذلك على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

ومن خلال استثمارها في "واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر"، ستعمل "سيسكو" على تقديم المعرفة وتوفير خبرتها الواسعة لدعم القطاع بأفضل الحلول التقنية. كما ستتعاون مع الشركاء والعملاء المحليين لتوفير حلول الرعاية الصحية الشبكية "Connected Health Care"، وحلول "التعليم الشبكي" "Connected Education"، وحلول السياحة الشبكية "Connected Tourism"، والحلول التقنية العقارية في مختلف أنحاء قطر.

وستعمل "مؤسسة قطر" مع "سيسكو" لإطلاق المشروع العالمي "Project iQ" الذي يهدف إلى إنشاء منصة تضم مختلف تطبيقات العمل والتفاعل.

يذكر أنّ هذا الإعلان تمّ في أعقاب تسمية "سيسكو" من ضمن أوائل الشركاء الستراتيجيين العالميين في "مبادرة توظيف الشباب"، التي أطلقتها الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم أمير قطر، خلال منتدى "تحالف الحضارات" الذي استضافته العاصمة الإسبانية (مدريد) تحت مظلة الأمم المتحدة في 15 يناير الماضي.

الجامعة الأميركية في بيروت: ماجستير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أعلنت دائرة الهندسة الكهربائية وهندسة الكمبيوتر في كلية الهندسة والعمارة في الجامعة الأميركية-بيروت أنها باشرت برنامج ماجستير في الدراسات العليا متخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بفضل منحة بـ 494 ألف يورو قدّمها الاتحاد الأوروبي عبر برنامج تمبوس، بالتعاون مع جامعة ميونيخ التكنولوجية، و"شركة سيمنز" في ألمانيا، وجامعة ساوثامبتون في بريطانيا.

ويشمل البرنامج الجديد، ومدته سنتان، أبحاثاً وتدريباً عملياً، وسيضم دروساً في الأعمال مع أداء مختبري ومحاضرات من اختصاصيين صناعيين وأساتذة ضيوف، وسيلزم الطلاب بالعمل خارج الجامعة كجزء من البرنامج لزيادة تجربتهم العملية.

34,3 مليون مسافر استخدموا مطار دبي

أظهر أحدث تقرير صادر عن مجلس المطارات العالمي، أنّ العام 2007 شكل عاماً فارقاً في تاريخ مطار دبي الدولي، حيث احتل المطار المرتبة الاولى ضمن قائمة أسرع مطارات العالم نمواً وضمن فئة المطارات التي تتعامل مع 20 مليون مسافر وما فوق.

وبالتزامن مع تقرير المجلس، ذكر تقرير صادر عن مؤسسة "مطارات دبي" التي تشرف على ادارة المطار، ان عدد المسافرين عبر مطار دبي الدولي ارتفع الى 34,3 مليون مسافر في 2007 بزيادة قياسية قدرها 19,3 في المئة مقارنة بالعام 2006 في تطوّر يعكس مدى الأهمية التي يحظى بها على خريطة السفر الدولية.

وتعليقاً على هذه الانجازات أكّد رئيس "مؤسسة مطارات دبي" رئيس "هيئة الطيران المدني" في دبي الشيخ **احمد بن سعيد آل مكتوم** "إن الارقام التي حققها مطار دبي تعدّ انجازاً قياسياً بكل معنى الكلمة ويتواكب مع الدور المتعاظم الذي تلعبه دبي كمركز تجاري عالمي ووجهة سياحية متميزة".

وقال: "شكّل العام 2007 اضافة نوعية لصناعة الطيران في دبي، حيث شهد احداثاً مهمة عدّة أبرزها، النجاح القياسي لمعرض الطيران 2007 وصفقات شراء الطائرات الاكبر من نوعها في التاريخ التي عقدتها كل من طيران الامارات ودبي لصناعة الطيران، واستقطاب المزيد من شركات الطيران وارتفاع عدد مستخدمي المطار الى 34,3 مليون مسافر بدلاً من توقعاتنا التي كانت تتمحور حول 33 مليوناً. إن كل هذه الانجازات تضع أمامنا المزيد من التحدّيات لمواصلة الحفاظ على الثقة الكبيرة التي يحظى بها المطار لدى المسافرين وشركات الطيران وتوفير ارقى الخدمات لهم"، متوقعاً أن يصل العدد إلى نحو 40 مليون مسافر على اقل تقدير".


الشيخ احمد بن سعيد آل مكتوم

يذكر أنّ عدد شركات الطيران العاملة عبر المطار ارتفع الى 120 ناقلة في العام 2007 من 113 في العام 2006، كما ارتفع عدد الوجهات التي يوفرها المطار للمسافرين الى 205 عواصم ووجهة سفر عبر العالم بدلاً من 198 وجهة.

مطار الفجيرة الدولي: تطوير بقيمة 100 مليون درهم

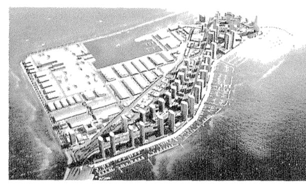

د. خالد المزروعي

في سياق خطة تطوير مطار الفجيرة الدولي، حققت إدارة المطار مؤخراً مجموعة من الإنجازات أبرزها توسيع مساحة المطار وإضافة مرافق خدمات جديدة، بكلفة إجمالية وصلت إلى 100 مليون درهم. أما على مستوى حجم عمليات الشحن فقد حصلت على جائزة "المطار الأول في نسبة الشحن فئة الـ100 ألف طن". كذلك وقعت إدارة المطار مؤخراً عدداً من الاتفاقيات العالمية، كان أهمها إتفاقية مع شركة "يورب" للطيران التي تتخذ من فرنسا مقراً لها. وتمنح الاتفاقية الجديدة التي تواكب خطة التطوير الشاملة، إمكانية إستثمار هذه الشركة في عمليات صيانة الطائرات داخل المطار.

وحول هذه التطورات الجديدة، يقول المدير العام للمطار د. **خالد المزروعي**: "إنطلقنا بتنفيذ الخطة التي تستمر حتى العام 2023 في إطار توجيهات عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة الشيخ **حمد بن محمد الشرقي** بجعل مطار الفجيرة الدولي مطاراً عالمياً بكل المقاييس، ونستغل المكانة الستراتيجية المتفردة والمتميزة لإمارة الفجيرة على ساحل عمان. وتمّ بالفعل تنفيذ المرحلة الأولى من خطتنا الشاملة. وبعد عمليات التوسعة وصلت المساحة الاجمالية للمطار إلى نحو 5,7 ملايين متر مربع".

يُذكر أن أعمال التوسيع شملت إضافة إلى عدد من "الكونتينرات" وتوسعة صالات المغادرين والقادمين وتوسعة السوق الحرة واستقطاب شركة كبرى ومعروفة لإدارة هذه السوق، وتشغيلها بأسلوب راقٍ وعالمي.

"مدينة دبي الملاحية" تطلق مراسي وأرصفة بحرية جديدة



وضعت "مدينة دبي الملاحية"، أول مدينة ملاحية متكاملة في العالم وعضو "مجموعة دبي العالمية"، خططها الأولية لإطلاق المرحلة الأولى من مشروع المراسي البحرية الجديدة إستعداداً لفعاليات الدورة الـ16 من "معرض دبي الدولي للقوارب" خلال مارس المقبل.

وتأتي المراسي الجديدة، التي سيتم إنشاؤها على جانب المنطقة التجارية لمدينة دبي الملاحية، نتيجة للطلب المتزايد على الأرصفة البحرية في دبي، إذ من المتوقع أن تشهد سواحل الإمارة ما يربو على 30 إلى 50 ألف زورق ويخت في غضون السنوات الخمس المقبلة.

وقال المدير التنفيذي في "مدينة دبي الملاحية" **عامر علي**: "يعتبر هذا المشروع ضخماً بالنظر إلى أنه سيتم إنجازه في غضون 9 أسابيع فقط، الأمر الذي يعكس التزامنا في تعزيز النمو المستمر للقطاع البحري في دولة الإمارات. ومن المتوقع أن تصبح دبي مركزاً بحرياً رئيسياً في المستقبل القريب، ونحن في "مدينة دبي الملاحية" نساهم في تطوير البنية التحتية في هذا المجال لكي يتم تحقيق هذا الهدف بأسرع ما يمكن".

تأهيل 4 إئتلافات لمشروع الجسر البري في السعودية

أعلنت "المؤسسة العامة للخطوط الحديدية" في السعودية عن تأهيل أربعة ائتلافات عالمية متنافسة على تنفيذ الجسر البري، الذي يربط شرق البلاد بغربها بطول 1065 كلم، حيث سيتم ربط ميناء جدّه في الغرب بميناء الدمام في الشرق.

وبمناسبة الإعلان عن تأهيل الإئتلافات الأربعة، قال رئيس المؤسسة العامة للخطوط الحديدية **عبد العزيز الحقيل**: "سيتم الاعلان عن الائتلاف الفائز مطلع شهر مايو المقبل. وستضم قائمة الائتلافات: "إجيلتي لوجستكس"، و"مدى"، و"بن لادن" السعودية وائتلاف "ترابط"." وأوضح **الحقيل** "أن المستثمر الفائز بالمشروع سيتولى تنفيذه وتشغيله، بالإضافة إلى تشغيل الشبكة الحالية".

وستتخذ المؤسسة خطوة احترازية في هذا المشروع، للإسراع في عملية التنفيذ، حيث سيتم اختيار العرض الأفضل، كما سيتم الإعلان عن العرض البديل، والإعلان عن إسم المستثمر الفائز، وستلجأ المؤسسة إلى الائتلاف الذي قدم العرض البديل في حال تفكك الائتلاف الفائز أو تأخر في تنفيذ خطوات المشروع. وتوقّع **الحقيل** أن يبدأ الائتلاف الفائز بعد إعلان ترسية المشروع في دعوة البنوك لتمويله، وكذلك وضع الخطط التنفيذية التفصيلية لخط سيره وجلب المعدات التي ستستخدم في عملية التنفيذ.


عبد العزيز الحقيل

وأضاف **الحقيل** "إن الفترة المتبقية من العام الحالي، بعد الإعلان عن الفائز، ستشكل فرصة مناسبة للانتهاء من الإجراءات الفنية والقانونية"، متوقعاً أن يبدأ العمل على الأرض قبل بدء العام 2009. وكانت المؤسسة قد أكدت عندما تسلمت العروض الفنية، أن الفضل في الفوز بالمشروع، سيكون للعروض الفنية وليس للعروض المالية. وقد وضعت المؤسسة موعداً جديداً للإعلان عن الفائز بالمشروع.

"طيران الجزيرة" في بورصة الكويت

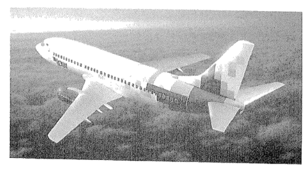
حصلت "طيران الجزيرة" على الموافقة النهائية لإدراجها في سوق الكويت للأوراق المالية. وكانت أرباح الشركة قد بلغت 8,7 ملايين دولار (2,5 دينار كويتي) العام 2006 أي بعد مرور عام واحد على بدء عملياتها. كما بدأت الشركة باستلام الجيل الجديد من طائرات إيرباص A320، حيث استلمت مؤخراً أول طائرة إيرباص A320 الجديدة، ليرتفع عدد طائراتها في أسطولها التشغيلي إلى 6 من أصل طلبية مؤكدة الشراء لـ 40 طائرة من الطراز نفسه وفقاً للعقد المبرم مع "شركة إيرباص".

وقال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في "طيران الجزيرة" **مروان بودي**: "باستلامنا اولى دفعات الجيل الجديد من الطائرات أصبحنا أول شركة طيران في الشرق الأوسط تستخدم هذا الطراز المطوّر لنؤكد التزامنا بتشغيل أحدث الطائرات وبأعلى معايير الجودة والأداء التي اشتهرت بها "طيران الجزيرة".



إحدى طائرات الشركة

"سما للطيران": رحلات إلى حلب وبيروت



ضمت شركة "سما للطيران" كلاً من بيروت وحلب إلى شبكة وجهاتها الدولية، وبدأت رحلات دولية وفقاً لنظام الطيران العارض، إعتباراً من 13 يناير الماضي، وانطلاقاً من مدينتي الرياض وجدّه، وبمعدل 6 رحلات أسبوعياً إلى بيروت و4 رحلات إلى حلب.

ويأتي تشغيل "سما للطيران" لهذه الرحلات امتداداً لسياستها التشغيلية التوسعية، واستجابة لطلبات المسافرين لهذه الوجهات، وتلبية لاحتياجات سوق السفر بين المملكة وكلٍّ من بيروت وحلب. وتبدأ أسعار التذاكر إلى بيروت من 425 ريالاً من جدّه، و475 ريالاً من الرياض، وتنطلق رحلات المغادرة أيام الأحد والإثنين والجمعة من جدّه، والأحد والأربعاء والجمعة من الرياض، في حين تبدأ أسعار التذاكر إلى حلب بنحو 260 ريالاً من جدّه، و 300 ريال من الرياض، أما رحلات المغادرة فتنطلق أيام الأحد والثلاثاء من جدّه، وأيام الإثنين والخميس من الرياض.

وبذلك ترتفع عدد الوجهات الدولية لشركة "سما للطيران" إلى 7 وجهات، لتشمل كلاً من أبوظبي والشارقة، وعمّان، ودمشق واللاذقية وحلب، وبيروت، انطلاقاً من المطارات الدولية في كلٍّ من الرياض وجدّه والدمام.

وكانت الشركة انطلقت في 18 مارس 2007 في أول رحلة لها من الدمام إلى جدّه، وهي تسيّر حالياً نحو 300 رحلة إسبوعياً.

الأردن: مشاريع متنوعة لتطوير قطاع النقل

تجري وزارة النقل الأردنية حالياً دراسة ستراتيجية لتطوير سكك الحديد ومن المفترض أن تنجز نهاية الشهر الحالي، وتتضمن الدراسة ربط مدن المملكة الرئيسة وربط المملكة مع الدول المجاورة بشبكة من سكك الحديد القياسية والحديثة. ومن المفترض أن يبدأ تنفيذ توصيات هذه الدراسة من خلال حجز واستملاك الأراضي اللازمة للمسارات المقترحة لتلك السكك والسير في إنشاء الشبكة.

وأوضحت وزارة النقل أنها انتهجت خطة ستراتيجية تهدف إلى تعزيز التعاون مع الدول العربية والأجنبية في مجال النقل وجعل الأردن نقطة "ترانزيت" في المنطقة فضلاً عن تطوير نوعية الخدمة للمواطنين في مجال النقل الجوي والبري للركاب والبضائع".

واتخذت الوزارة خلال العام الماضي خطوات عدة لتطوير النقل الجوي، شملت إحالة عطاء مشروع توسعة مبنى مطار الملكة علياء الدولي على ائتلاف شركة المطارات الفرنسية من خلال عطاء دولي ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في الخامس عشر من نوفمبر الماضي وسيقوم المستثمر بتنفيذ المشروع خلال الفترة الممتدة ما بين العامين 2007 و 2010 بمساحة تبلغ 83400 متر مربع لتوفير طاقة استيعابية تصل إلى 9 ملايين مسافر سنوياً وبتكلفة تصل إلى 680 مليون دولار.

في هذا الوقت، تمّ إعداد مسودة قانون النقل الدولي "متعدد الوسائط" للبضائع والقانون البحري الأردني الموجود حالياً في ديوان التشريع والرأي في رئاسة الوزراء. كذلك تم الإنتهاء من إعداد مسودات الأنظمة اللازمة لتطبيق هذه القوانين وإعداد ستراتيجية النقل البحري والخروج بالتوصيات لرفع كفاءة هذا القطاع. وأنهت الوزارة العمل على استكمال تحويل مؤسسة السكة الحديدية في العقبة إلى شركة مساهمة عامة تملك الحكومة كامل أسهمها كمرحلة أولى لمشروع خصخصة السكة ليتم بعد ذلك السير في المرحلة الثانية وهي مرحلة الخصخصة الكاملة. وتمّ توقيع اتفاقية إنشاء وتشغيل خط السكة الخفيف مع الائتلاف الباكستاني الصيني الاردني بين عمان والزرقاء، حيث من المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار 180 مليون دينار، ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ المشروع وبدء التشغيل نهاية العام 2009.

كما تمت إحالة دعوة استثمار خطوط النقل العام في العاصمة على الشركة المتكاملة بواقع 116 حافلة جديدة وبحجم استثمار يقدر بنحو 20 مليون دينار ودعوة استثمار التكسي المميز على شركة "نور الأردنية-الكويتية" في عمان بواقع 400 سيارة وبحجم استثمار يقدر بنحو 10 ملايين دينار.

وتمكنت الوزارة، في إطار توجهاتها لرفع كفاءة أسطول نقل البضائع وتوفير أنماط متخصصة قادرة على المنافسة خلال العام الماضي، من رفع نسبة الشركات المسجلة للنقل المتخصص إلى 18 في المئة. كما تمّ استكمال إجراءات ضبط استخدام الشاحنات ذات صفات الاستخدام الملائمة لأنماط النقل المتخصص المختلفة وذلك بناء على دراسة تحليلية لواقع قطاع الشاحنات من حيث الملكية والموديل وغيرها.

"سيتا": مركز متخصص لأبحاث تقنيات الطيران

أعلنت "سيتا" عن إنشاء "مختبر سيتا"، الذي يهدف إلى تعزيز الابتكار والإبداع في صناعة النقل الجوي، سواء من خلال العمل المستقل أو بالتعاون مع غيره من المؤسسات والمراكز.

وقال نائب الرئيس عن منطقة الشرق الأوسط وتركيا في "سيتا" **هاني الأسعد**: "إنّ الهدف الرئيسي لإنشاء "مختبر سيتا" هو تطوير أنظمة ذكية تلبي احتياجات صناعة النقل الجوي، وتساعدها على مواجهة تحدياتها.

وتخطط "سيتا" لإنفاق 110 ملايين دولار على نشاطات الأبحاث وتطوير المنتجات والخدمات، وهي ستطلق هذه المبادرة كي توفّر منشأة تعمل خارج إطار الإجراءات التقليدية للأبحاث والتطوير. هذا وسيتم فتح المجال للاستفادة من أنظمة المختبر أمام الموظفين، وأيضاً أمام العملاء والشركاء. وسيقوم المختبر ايضاً باحتضان الأفكار ذات الإمكانيات الأفضل والتأثيرات الإيجابية المحتملة الأعلى بالنسبة لصناعة النقل الجوي، وتنفيذها من خلال نماذج أولية.



هاني الأسعد

سفن حاويات جديدة لشركة "الملاحة العربية"

تسلّمت شركة "الملاحة العربية المتحدة" سفينتها "الصفاة" المخصصة لنقل الحاويات من شركة "Hyundai Heavy Industries" الكورية.

وكانت الشركة قد تعاقدت في شهر مارس 2005 مع الشركة الكورية لبناء ثماني سفن لنقل الحاويات بتكلفة إجمالية تصل إلى 850 مليون دولار. وسيتم استلام السفن المتبقية خلال العام الحالي.

وتعد سفينة "الصفاة" من جيل السفن الحديثة تقنياً من حيث السرعة والإقتصاد في استهلاك الوقود وسعة التحميل (6,919 حاوية نمطية للسفينة الواحدة) والتي بدورها ستؤدي إلى تطوير خدمات الشركة لعملائها.

وكان قد جرى التسليم في حفل أقامته إدارة شركة "الملاحة العربية المتحدة" بحضور ورعاية رئيس مجلس إدارتها الشيخ **علي بن جاسم آل ثاني**، ونائب رئيس مجلس الإدارة **عثمان ابراهيم العيسى** وأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية في الشركة.

"قاشقاي" تبيع في أوروبا 100 ألف سيارة في 9 أشهر



أعلنت "نيسان" عن تحقيق طراز الكروس أوفر "قاشقاي" مبيعات قياسية وصلت إلى 100 ألف سيارة خلال الأشهر التسعة الأولى من إطلاقها في السوق الأوروبية.

جُهّزت "قاشقاي" بمحرّك من 4 أسطوانات، سعة 2,0 ليتر، والمزوّد بـ 16 صمّاماً بقوّة 142 حصاناً عند 5200 د.د.، مع عزم دوران يبلغ 20,5 كلغ/ م عند 4400 د.د. حيث تنقل قوّته إلى العجلات الدافعة عبر علبة تروس دائمة التبديل "إكس ترونيك" مع نمط تعشيق يدوي بـ 6 سرعات. وتشمل التجهيزات الرئيسية مصابيح ضباب أمامية، نظاماً هاتفياً مزوّداً بتقنية البلوتوث، مصابيح أمامية زنون Xenon، نظام التحكّم الأوتوماتيكي بدرجة حرارة ثنائي المناطق، نظاماً صوتياً بـ 6 مكبّرات صوت ومبدّلاً لـ 6 أسطوانات مدمجة، مجسّات خلفية لركن السيارة، مفتاحاً ذكياً، مؤشرات "فاين فيجن" Fine Vision، نظام تثبيت السرعة، مفاتيح تشغيل مضاءة على المقود، وماسحات زجاج مستشعرة للمطر.

كما يتوفّر في السيارة نظام الدفع الرباعي الدائم الذي يعمل على منحها ثباتاً أكبر لقيادة آمنة وأكثر تحكّماً في مختلف الأحوال المناخية. ومن معزّزات السلامة الأخرى الوسائد الهوائية الستارية الجانبية وتقنية التحكّم الديناميكي بالمركبة.

وفي اختبار السلامة الذي خضعت له السيارة في شهر مايو من العام 2007 من قِبَل "البرنامج الأوروبي لتقييم السيارات الجديدة" Euro NCAP، حصلت "قاشقاي" على تقييم 5 نجوم.

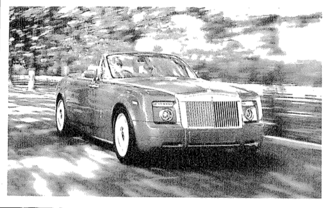
مبيعات "رولز رويس" تتخطى حاجز الـ 1000 سيارة

أعلنت "رولز رويس" Rolls-Royce عن تحقيقها مبيعات قياسية، خلال العام الماضي 2007، بلغت 1010 سيارة، بنسبة نموٌ قدرها 25 في المئة مقارنة بالعام 2006.

وحققت سيارات Phantom و Phantom Extended Wheelbase ذات قاعدة العجلات الطويلة، نسبة 75 في المئة من إجمالي المبيعات. ولاقت Phantom Drophead Coupé الجديدة إقبالاً استثنائياً وساهمت في هذه النتائج الإيجابية. وأعلنت Rolls-Royce أنّ مصنع الشركة في Goodwood يعمل بكامل طاقته الإنتاجية، إلى جانب اعتماد مناوبات إضافية.

وحافظت قارة أميركا الشمالية على مكانتها كأكبر سوق لسيارات الـ "رولز رويس" في العام الماضي، مستحوذة على حصة 40 في المئة من إجمالي مبيعات الشركة، وبنسبة نموٌ بلغت 22 في المئة. تليها بريطانيا، ومن ثمّ الصين التي نمت مبيعات "رولز رويس" فيها بمعدل 50 في المئة، والإمارات العربية المتحدة بنموٌ نسبته 70 في المئة.

وأعلنت Rolls-Royce، ضمن خططها للعام الحالي، عن عزمها طرح طراز Coupé Phantom من بابين في الصيف المقبل. وسيتم إضافة طرازات جديدة مستقبلاً، وإطلاق سيارة تحمل حالياً الاسم RR4 في العام 2010.



"تجربة فولسفاغن بلا حدود"



دعت فولسفاغن 600 شخص من عملائها وممثلي وسائل الإعلام في المنطقة لتجربة طرازاتها على حلبة البحرين، خلال فترة امتدت إلى 8 أيام، تضمّنت عروضاً مختلفة وجلسات تدريب قيادية وتثقيفية. وجرى الإطلاع على سيارات فولسفاغن وخدماتها وأحدث تقنياتها.

وأعدّت فولسفاغن للمشاركين في "تجربة فولسفاغن بلا حدود" 4 جلسات بإشراف 8 سائقين عالميين جاؤوا من ألمانيا، تضمنت مقدمة نظرية وتدريبات على فنون القيادة الرياضية على سيارات "غولف جي تي آر" (Golf GTR) و"غولف آر" (Golf 32 R 32) إضافة إلى بعض التدريبات المكثفة على متن سيارات "جيتا" و"فايتون" و"باسات"، وتجربة على الطرق الوعرة مع سيارة الطوارق.

المدير الإداري لـ "فولسفاغن الشرق الأوسط" **هانز ديتر كيلر** قال أن حدث "فولسفاغن بلا حدود" يعتبر برنامجاً شاملاً للقيادة، يمكّن السائقين من اكتشاف مهاراتهم في القيادة بوجود خبراء عالميين، والتعرّف أكثر على المزايا التي توفّرها سيارات فولسفاغن من القوة والسلامة.

وقالت مديرة العلاقات العامة والتسويق في فولسفاغن الشرق الأوسط **أيريس كراسكا** أن هذا الحدث يعتبر الأول، وقد سمح بالإطلاع على الإمكانيات الفعّالة ومزايا القيادة.

■ كمال البكري

تمّ تعيينه مديراً عاماً لـ"بنك القاهرة عمّان"، في خطوة تهدف إلى تعزيز الهيكل الإداري للبنك وتحقيق خططه الستراتيجية.

وكان **البكري** مزاولاً للمحاماة ومستشاراً قانونياً لعدد من الشركات المحلية والعالمية، وعضو مجلس إدارة في العديد من الشركات المساهمة العامة. وقبيل توليه منصب المدير العام، تولى مناصب إدارية عدة في البنك منها منصب مدير الدائرة القانونية ومستشارها القانوني، ومسؤولاً عن تعديل الائتمان والرقابة على الائتمان وتوثيق عقود وضمانات البنك، ثم نائباً للمدير العام.

■ علي صالح

تمّ تعيينه مديراً عاماً لفندق "الديار كابيتال" التابع لشركة "أبو ظبي الوطنية للفنادق".

ويتمتّع **صالح** بخبرة تمتد على مدار عقدين في القطاع الفندقي، حيث شغل منصب المدير العام لفندق المفرق في أبو ظبي، ومدير فندق فريزر سويتس، ومدير فندق برودر سبري بارك في المملكة المتحدة، قبل انتقاله العام 2003 للعمل في الإمارات مع افتتاح فندق المرفأ في أبو ظبي.

■ وليد جاسم المسلم

عيّنته شركة "دلالة للوساطة والاستثمار القابضة"، رئيساً تنفيذياً لها، وهو الحاصل على شهادة الماجستير في التمويل وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال، إضافة إلى البكالوريوس في الاقتصاد. كما شغل منصب مدير إدارة الاستثمار ومساعد المدير العام في "بنك قطر الوطني". وهو حالياً عضو في مجلس إدارة "سوق الدوحة للأوراق المالية".

■ جميل علي

عيّن رئيساً لمجلس إدارة "الشركة الأردنية السورية للنقل البري" ومديراً عاماً لها.

تأسست الشركة في العام 1975، برأس مال قيمته 8 ملايين دينار، وتبلغ موجوداتها حالياً نحو 24 مليوناً، ويضم أسطولها 324 شاحنة.

■ كلود باسيل



عيّنته (mtc touch) مديراً عاماً للشركة في لبنان، خلفاً للمدير العام السابق **محمد شبيب**، الذي تولى منصب مدير الشؤون التنظيمية للمجموعة الأم "زين".

يتمتّع **باسيل** بخبرة واسعة في مجال الاتصالات المتنقّلة والتكنولوجيا من خلال ممارسته لمسؤولياته نحو 18 عاماً في مجموعة من أبرز شركات الاتصالات في العالم مثل شركة FTML, (Cellis) France Telecom - Lebanon، وفي Vodafone Group Worldwide حيث تبوّأ مركز مدير المشاريع التسويقية للمشغّل الخليوي الإيرلندي Eircell.

■ تيم ريد

عيّنه بنك "HSBC" رئيساً لإدارة الأعمال المصرفية للشركات في منطقة الشرق الأوسط. ومن مسؤولياته تعزيز العلاقات المصرفية بين البنك وعملائه من الشركات الكبيرة والحكومات والشركات متعددة الجنسيات في كل أنحاء المنطقة.

وتتجاوز خبرة **ريد** العملية الـ 20 عاماً، وهو يتمتع بخبرة عالية في مجال الأعمال المصرفية للشركات العالمية في "HSBC". وكان أمضى 10 سنوات من العمل في أسواق رأس المال، كما عمل كرئيس مساعد لإدارة أعمال البنك في أسواق رأس المال في الولايات المتحدة حتى أواخر العام 2003.

■ أحمد العربيد

انضم إلى "دانة غاز" ليشغل منصب المدير التنفيذي لعمليات الاستكشاف والإنتاج، بعد أن كان يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة نفط الكويت.

ويحمل **العربيد** درجة البكالوريوس في هندسة البترول والغاز الطبيعي من جامعة ولاية بنسلفانيا الأميركية منذ العام 1977، ولديه خبرة تناهز 30 عاماً في صناعة البترول الدولية، اكتسبها من خلال عمله في العديد من المناصب القيادية في الكويت.

وانضم **العربيد** إلى مجلس إدارة "دانة غاز" منذ تأسيسها، وسيحتفظ بعضوية المجلس، بالإضافة إلى منصبه الجديد.

■ هيو إيفانز

عيّنه "بنك مسقط الدولي" مديراً جديداً للمخاطر. ويتمتع **إيفانز** بخبرة 27 عاماً في الأعمال المصرفية، وكان عمل في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا. وقبل التحاقه بالعمل لدى "بنك مسقط الدولي"، كان مسؤولاً عن جميع مجالات المخاطر في "بنك باركليز" في الصحراء الأفريقية والمحيط الهندي. وقبل ذلك، كان مسؤولاً عن تشكيل فريق من الاختصاصيين لتغطية المملكة المتحدة وأوروبا والولايات المتحدة في قطاع التقنية والاتصالات.

■ خواجة سيف الدين

عيّنته شركة "ويسترن ديجيتال"، المتخصصة في صناعة محركات الأقراص الصلبة، مديراً للمبيعات في الشرق الأوسط.

وكان **سيف الدين** انضم إلى "ويسترن ديجيتال" خلال العام 2004، وساهم بدور مهم في النمو المتواصل للشركة على مستوى الشرق الأوسط. وكان شغل قبل انضمامه إليها مناصب عدة رفيعة في مجال المبيعات لدى "إميتاك" و"سامسونغ". وهو يتمتّع بخبرة تزيد على 9 سنوات على الصعيد الإقليمي.

■ جورج كوبر

تمّ تعيينه رئيساً تنفيذياً لشركة "الخطوط الوطنية الكويتية". ويتمتّع **كوبر** بما يزيد على 30 عاماً من الخبرة في مجال الطيران، وهو الرئيس التنفيذي السابق لشركة الخدمات الجوية "أونير".

وقبل انضمامه إلى "أونير" في العام 2005، كان **كوبر** نائباً للرئيس في "سيتا"، وقبلها عمل في الخطوط الجوية البريطانية، كمدير للعمليات في أوروبا.

■ جون ثومسين

أعلنت شركة "ميناء حاويات العقبة" عن تعيينه رئيساً تنفيذياً لها. وشغل **ثومسين** مناصب في شركة "اي بي ام" لمحطات الحاويات الدولية، ويشغل حالياً منصب رئيس العمليات التنفيذي لمنطقة غرب ووسط آسيا، إضافة إلى منصبه الجديد.

تعيينات في شركة "التكافل الدولية"

تمّ تعيين **يونس جمال السيد** رئيساً تنفيذياً لشركة "التكافل الدولية". ويُعد **السيد** من الشخصيات البحرينية المؤهلة بالخبرة والمعرفة في مجال التأمين وإعادة التأمين، حيث سبق له العمل مدة 20 عاماً في "المجموعة العربية للتأمين"، كما عمل في "مركز دبي المالي العالمي" في منصب العضو المنتدب. أسس خلالها البنية التحتية والتنظيمات الخاصة بالتأمين وإعادة التأمين للمركز المالي.

كما تمت ترقية **عصام الأنصاري** إلى وظيفة المدير العام، وهو يمتلك خبرة تفوق الـ 17 سنة في مجال التأمين وإعادة التأمين، من خلال عمله في شركات عدة داخل وخارج مملكة البحرين. وهو يحمل شهادة محترفي التأمين من المملكة المتحدة ودبلوم التأمين من المعهد الملكي البريطاني. ويعمل حالياً للحصول على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سترايت كلايد بالملكة المتحدة.

كذلك، تمت ترقية **عبدالعزيز العثمان** إلى وظيفة نائب المدير العام، وهو يتمتع بخبرة تتجاوز 17 عاماً في التأمين التكافلي وإعداد السياسات الستراتيجية وتطوير الأفراد إلى جانب خبراته الإدارية والمالية لأعمال شركات التأمين التكافلي. وهو مجاز من جمعية المحاسبين البريطانية ويعد حالياً لنيل شهادة الماجستير من جامعة هال بالملكة المتحدة.

فوزي عبد المحسن العتيقي

تمت ترقيته إلى منصب مدير عام الاستثمار في "البنك التجاري الكويتي".

وكان **العتيقي** التحق بالعمل في البنك التجاري العام 1984 وتدرج في العديد من المناصب إلى أن تولى منصب مدير عام الاستثمار، إضافة إلى مسؤولياته في أمانة سر مجلس إدارة البنك.

الدكتور خان زاهد

تم تعيينه مديراً تنفيذياً لقسم الخزانة في "بنك الخليج التجاري". وهو يتمتع بأكثر من 10 سنوات من الخبرة في منطقة الخليج، إذ شغل سابقاً منصب كبير الاقتصاديين لدى "بنك الرياض" في المملكة العربية السعودية. **زاهد** حائز على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كولومبيا – نيويورك.

Baume & Mercier
تطور مصنعها "لي برنت" في سويسرا

أعلنت دار الساعات السويسرية Baume & Mercier عن تطوير مصنعها "لي برنت" في سويسرا، واستمرارها في استقطاب أمهر صناع الساعات في العالم وأكثرهم خبرة لمواكبة التطورات العالمية لقطاع الساعات الفاخرة، كما أعلنت عن إطلاق ساعات تتمتع بجودة وكفاءة عاليتين تحت شعار "Baume & Mercier لا يقبل سوى الاتقان".

ويبقى شعار الأخوين بوم ثابتاً من دون تغيير في "لي برنت"، والتي تعبر عن رؤية دار الساعات السويسرية في تقديم الأفضل دائماً وبإتقان شديد. ويتضمن المصنع العديد من الأقسام التي تهتم بأدق التفاصيل الخاصة بالساعات والتي تلبي احتياجات ومتطلبات الأفراد وتستخدم مواداً مثل الذهب والبلاتنيوم لضمان استمرار الجودة وتدعيم المكانة العالمية والحفاظ على ثقة العملاء التي اكتسبتها خلال السنوات الماضية.

من جهة أخرى، ارتدت الممثلة **كاثرين زيتا جونز** ساعتين من تصميم دار الساعات السويسرية Baume & Mercier في أحدث أفلامها "No Reservations".

وتصدرت ساعة "ريفييرا – RIVIERA" والتي تتوفر في أسواق منطقة الشرق الأوسط بالسوار المعدني المميز، الملصق الخاص بالفيلم. كما ارتدت ساعة "Hampton Classic" خلال أحداث الفيلم.

Bell & Ross
تطرح BR 01 Instrument Tourbillon

تقدم دار Bell & Ross تصميمها الجديد BR 01 Instrument Tourbillon، ذا الإصدار المحدود. تمتاز هذه الساعة بتصميمها الهندسي المتطور وبسهولة القراءة وبالمواد المستخدمة المتينة وخفيفة الوزن.

تعمل الساعة بحركة BR 01 Tourbillon ميكانيكية يدوية التعبئة، مع صفائح رئيسية من ألياف الكربون وهيكل التوربيون من الذهب الأسود، مع طاقة تخزين للوقت مدتها 120 ساعة. صمم ميناؤها من ألياف الكربون السوداء وتتوسطه عقارب مضيئة، مع عداد للساعات عند مؤشر الساعة 12، مؤشر لحفظ الطاقة عند الساعة 9، ومؤشر الدقة عند الساعة 3.



أما الزجاج فهو من الكريستال السفيري المعالج ضد انعكاسات الضوء. وفي ما يخص السوار فهو من المطاط أو من جلد التمساح. و تتوفر هذه الساعة باللون الأزرق والبرتقالي والأسود.

مدينة دبي الرياضية تنطلق هذا العام

كشفت مدينة دبي الرياضية الواقعة ضمن "دبي لاند" عن خطتها الستراتيجية للعام 2008، التي ستشهد تدشينَ المرافق الرئيسية في مدينة دبي الرياضية والتي تبلغ تكلفتها الإجمالية 4 مليارات دولار، حيث من المقرّر أن تبدأ باستقبال زوارها في العام المقبل. وتشمل الخطة الستراتيجية تنظيم فعاليات تستقطب اهتماماً محلياً وإقليمياً ودولياً.

خالد الزرعوني

وقال رئيس مدينة دبي الرياضية **خالد الزرعوني**: "إن العام 2008 سيشهد انطلاقة مدينة دبي الرياضية وسيكون العام الأهمّ في تاريخها".

وفي طليعة المنشآت الرياضية العالمية التي سيتم افتتاحها في المدينة ملعب الغولف، وتسليم مفاتيح أول دفعة من الفلل الواقعة ضمن مشروع "فيكتوري هايتس" الذي يضم مجموعة من الفلل السكنية الحصرية الراقية. كما ستشهد المدينة تدشين استاد كريكيت والانتهاء من تشييد استاد الهوكي في العام 2008.

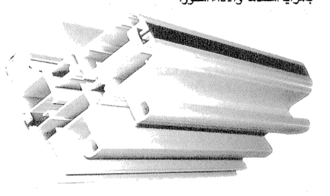
إلى ذلك، من المتوقع افتتاح منطقة الأكاديميات الرياضية التي تشمل أكاديمية برادينتون الإعدادية وأكاديميات عالمية المستوى لـ الكريكيت والتنس والهوكي. كما تضمّ مدينة دبي الرياضية مدرسة مانشستر يونايتد لكرة القدم التي ستنتقل إلى مقرها الدائم في السنة المقبلة.

"مصنع الإمارات للسحب" يطلق منتجات جديدة

أعلن "مصنع الإمارات للسحب"، التابع لشركة "مشاريع"، الذراع الإستثمارية لـ "دبي للإستثمار"، عن إنتاج مقاطع الألمنيوم المسحوب "إميرالد 2008" 120 ملم، و"باراغون 2008" 105 ملم، وذلك في إطار إطلاقه مجموعة جديدة من المنتجات لتلبية الطلب المتنامي على مقاطع الألمنيوم عالية الأداء والمتفوقة تقنياً والملائمة للبيئة في قطاع البناء الناشط في المنطقة.

وقال مدير عام "مصنع الإمارات للسحب" **خلفان السويدي**: "أدى النمو الكبير الذي شهده قطاع البناء إلى زيادة الطلب على أنظمة الألمنيوم الأكثر صلابة وذات مواصفات الجودة. وقام مصنعنا بتطوير هذه المنتجات لتلائم متطلبات المنطقة وتقديم فوائد بيئية متميزة".

ويعدّ "إميرالد 2008" نظاماً جديداً للعزل الحراري، يتمتع بالقوة الميكانيكية لتركيبة مواد الألمنيوم العازلة للحرارة والصوت، إضافة إلى تصميمه المبتكر، حيث يمنع تسرب الغبار والرمل إلى الداخل. أما "باراغون 2008" فهو نظام عادي يتمتع بالمزايا المتقدمة والأداء المطور.



معرض "فرانشيز إكسبو باريس" في مارس المقبل

توقّع منظمو معرض Franchise Expo Paris، الذي يقام في مركز المعارض في بورت دو فرساي في العاصمة الفرنسية من 14 إلى 17 مارس 2008، تحت رعاية الاتحاد الفرنسي للامتياز التجاري "الفرانشايز"، أن تشارك فيه أكثر من 400 ماركة تجارية تبحث عن إختيار وطرح وتطوير وتصدير شبكاتها، تمثّل أكثر من 75 نشاطاً في مجالات المأكولات المعلبة والملابس الجاهزة وصيانة السيارات والوكالات العقارية والهدايا والألعاب ومراكز التجميل والأدوات المكتبية وحمامات السباحة ...الخ.

ويتوقع أن يزور المعرض نحو 30 ألف زائر، وسيتم تنظيم جناح للماركات، ولقاءات مع مستثمري دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان ومصر، إضافة إلى برامج لقاءات خاصة برجال الأعمال، تتيح لهم لقاء جهات عرض قادرة على تلبية احتياجاتهم وتسعى للانتشار الدولي.

مهرجان دبي للتسوق قد يرفع المبيعات إلى 50 في المئة

توقّع رئيس مجموعة مراكز التسوق في دبي ومدير عام مركز برجمان **عيسى آدم** أن ترتفع مساحة التجزئة المغطاة في دبي من 15 مليون قدم مربع حالياً إلى 20 مليوناً بحلول العام 2010، وذلك نتيجة افتتاح عدد من مراكز التسوق الجديدة وتوسعة بعض المراكز القائمة، لاسيما افتتاح مول دبي الذي يعتبر أضخم مركز تسوّق في العالم.

وأوضح آدم أن مهرجان دبي للتسوق ساهم بشكل كبير في إبراز إمارة دبي كأفضل وجهات التسوق في المنطقة، إلى جانب تميزها كوجهة سياحية مهمة ومرغوبة لمختلف الجنسيات.

وأشار آدم إلى أن مهرجان دبي للتسوق يستحوذ على اهتمام أصحاب المحلات التجارية ومراكز التسوق التي ترصد له ميزانيات ضخمة، متوقعاً أن ترتفع المبيعات خلال المهرجان بنسبة 50 في المئة، مقارنة بالعام الماضي.

"أودي السعودية" الراعي الماسي لـ"منتدى جدة الاقتصادي"



سامي بحراوي وصلاح بموت يوقّعان الاتفاق

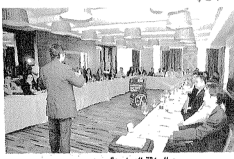
وقّعت "أودي السعودية" اتفاقية الراعي الماسي لـ"منتدى جدة الاقتصادي"، الذي سيقام أواخر شهر فبراير الحالي، حيث تستعد "أودي" لتجهيز أسطول من سياراتها لنقل كبار الشخصيات ورؤساء الدول خلال فترة انعقاد المنتدى.

وقال مدير عام "أودي السعودية" **صلاح بموت**: "إنّ مشاركة "أودي" لهذا الحدث يتوافق مع ستراتيجيتها في تعزيز مكانتها في سوق السيارات الفاخرة".

وشكر رئيس "منتدى جدة الاقتصادي" **سامي بحراوي** "شركة أودي" لما تقدمه من دعم للمنتدى، وما ستقدمه من تسهيلات في نقل ضيوفه.

يشار إلى أنه يشارك في "منتدى جدة الاقتصادي" السنوي نحو 2000 مشارك من أكثر من 50 دولة، بينهم أكثر من 15 رئيس دولة.

"شركة إيه جي إيه - إيه دي كيه" تكشف عن سرّ "التسويق المجرب"



من الحلقة الدراسية

أعلنت "شركة إيه جي إيه – إيه دي كيه للإعلان والتسويق" أنها تعتمد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نظاماً جديداً للتسويق وتطوير الماركة أطلقت عليه اسم "التسويق المجرب"، وهو نظام يلبي الحاجة الماسة لأفكار وتقنيات جديدة للتسويق وإشهار المنتج. ونظمت الشركة، على مدى يومين، حلقات دراسية ترأسها خبير النشر والتسويق البروفسور **بيرند شميت**، حضرها أعضاء من مكاتبها وفروعها في: أبوظبي، عمان، بيروت، دبي، جدّه والمغرب. وقدمت لهم نظام "التسويق المجرب"، في حضور كبار الموظفين من قسمي الإبداع، وخدمة الزبائن، والإعلام، إضافة إلى شركة العلاقات العامة ورعاية الفعاليات PenCell التي تعتبر شريكاً مقيماً لـ"إيه جيه إيه – إيه دي كيه".

وشهد اليوم الأول مجموعة من العروض السمعية والبصرية ونشاطات جماعية فعّالة تضمنت رحلة ميدانية إلى مركز تجاري ونشاطات سؤال وجواب مع د.**شميت**. أما اليوم الثاني، فقد خُصّص لزبائن وعملاء إيه جي "إيه – إيه دي كيه" ومجموعة مختارة من خبراء التسويق من بعض كبرى الشركات في الإمارات، حيث تمت دعوتهم إلى حلقة دراسية لمدة نصف يوم ليختبروا نظام التسويق الجديد الذي أخذ بالانتشار بين شركات العالم. وبعد الاستماع إلى تعليقاتهم واستفساراتهم، ثبت بشكل قاطع بأنّ نظام "التسويق المجرب" فاق بفعاليته كل التوقعات.

من ناحية أخرى، كشف البروفسور **شميت** خلال هذه الحلقات الدراسية عن كتابه الجديد "Big Think Strategy" حيث سبق الموعد الرسمي المحدد لإطلاقه الكتاب في نيويورك. وتم توزيع نسخة عنه على جميع الحاضرين خلال يومي الحلقات الدراسية بترحيب من شركة "إيه جي إيه – إيه دي كيه".

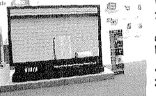
جود لو سفير "ألفريد دانهيل" لموسم ربيع وصيف 2008

أعلنت "شركة ألفريد دانهيل" المتخصصة في منتجات الرفاهية والأكسسوارات الخاصة بالرجال عن تعاونها مع النجم **جود لو** ليكون الوجه الخاص بالعلامة التجارية. وسيقوم **جود لو** بتمثيل وجه "دانهيل" في الحملة الإعلانية التي ستطلقها الشركة لموسم ربيع وصيف 2008 التي سيظهر خلالها **جود لو** "مرتدياً ملابس أنيقة من مجموعة ربيع وصيف 2008 ومنتجات "بوتشير" الجلدية الجديدة.

وقال **لو**: "لا يسعني القول إلاّ أن "دانهيل" هي بحقّ علامة تجارية فاخرة تعكس الرفاهية بكل أوجهها. وتتسم جميع منتجات هذه الشركة بطابع عملي فريد وجودة لا تُضاهى".

وأشار الرئيس التنفيذي لشركة "ألفريد دانهيل" **كريستوفر كولفير**: "نحن متحمسون جداً لاستمرار شراكتنا مع جود الذي سيبقى السفير المميز لفلسفة العلامة التجارية "دانهيل" التي تقوم على الرفاهية والترف والأناقة والذوق الرفيع. والآن سيرتبط اسمه بنا على مستوى العالم أجمع".

"باناسونيك" تقدّم منتجات باستهلاك منخفض للطاقة



عرضت "باناسونيك" خلال مشاركتها في القمة العالمية الأولى للطاقة المستقبلية التي انعقدت في مركز أبوظبي الوطني للمعارض، مجموعة واسعة من منتجاتها ذات الاستهلاك منخفض للطاقة، وتسليطها الضوء على مبادراتها الهادفة إلى تخفيض التأثير البيئي خلال تصنيع منتجاتها متطوّرة التقنية. وشملت منتجات الشركة منخفضة الاستهلاك للطاقة موقد الطهي "آي. إتش. كوك توب" الذي يعمل بتقنية "إحداث الحرارة"، ومكيفات الهواء المزوّدة بنظام تنقية الهواء "إي– يون"، وأجهزة تلفزيون "البلازما" الخالية من معدن الرصاص، إضافة إلى مكبرات الصوت التي تستخدم ألياف الخيزران.

وأكد مدير عام شركة "باناسونيك للتسويق الشرق الأوسط" **سيجي كوياناجي** على "التزام الشركة طويل الأمد في الحفاظ على البيئة، كما أننا استثمرنا على مر السنوات موارد كبيرة في تصنيع المنتجات التي لها تأثير ضئيل على البيئة".

Offices and Representatives

Al-Iktissad Wal-Aamal Offices

LEBANON (head office)

Minkara Center, Mme Curie St.
P.O.BOX: 113/6194 BEIRUT
TEL: + 961 1 780200 - 353577
FAX: + 961 1 780206 - 354952
E-mail: iktissad@iktissad.com

SAUDI ARABIA

RIYADH
P.O.BOX: 5157 RIYADH 11422
Al Olaya str., Al Nemr Center (B),
3rd Flr., Office # 302
TEL: + 966 1 293 2769
FAX: + 966 1 293 1837

JEDDAH
Adham Trade Center, Al Madinah Rd
1st Flr, Office # 105
TEL & FAX: + 966 2 651 9465
+ 966 2 614 1855

U.A.E. (Regional office)

P.O.BOX: 55034 DEIRA - DUBAI
TEL: + 971 4 294 1441
FAX: + 971 4 294 1035
E-MAIL: iktissad@iktissad.com

KUWAIT

P.O.BOX: 22955
SAFAT 13090 KUWAIT
TEL: + 965 2409552
MOBILE: + 965 7835590
FAX: + 965 2409553

QATAR

office # 16 ,Bin Tower center,
TV roundabout, Doha, Qatar
P.O.BOX: 747 Doha-Qatar
TEL: + 974 4877442
FAX: + 974 4873196
Mobile: + 9745112279
E-MAIL: raed.chehaib@iktissad.com

TURKEY

I. E. MURAT EFE
EMLAK BANKASI BLOKLARI C-4
NO. 15 34330 1. LEVENT - ISTANBUL
TURKEY
TEL: + 90 212 281 31 69
FAX: + 90 212 281 31 66
E-MAIL: turkey@iktissad.com

International Media Representatives

FRANCE

MRS. VICTORIA TOWNSEND
85 AVE. CHARLES DE GAULLE
92200 NEUILLY SUR SEINE
FRANCE
TEL: + 33 1 40883574
FAX: + 33 1 40883574
Email: vt22@wanadoo.fr

JAPAN

SHINANO INT'L
AKASAKA KYOWA BLDG
1-16-14 AKASAKA
MINATO - KU, TOKYO 107
JAPAN
TEL: + 813 35846420
FAX: + 813 35055628

MALAYSIA

Shallie Cheng
Publicitas International Sdn Bhd
S105, 2nd Floor, Centrepoint,
Lebuh Bandar Utama, Bandar Utama,
47800 Petaling Jaya, Selangor,
Malaysia.
Mobile Phone: + 6012 287 3092
TEL: + 603 7729 6923
FAX: + 603 7729 7115
Email: scheng@publicitas.com

RUSSIAN FEDERATION & CIS

LAGUK CO.
KRASNOKHOLMSKAYA NABEREZHNAJA
DOM 11/15, APP. 132
109172 MOSCOW,
RUSSIAN FEDERATION
TEL: + 7 495 911 2762, 912 1346
FAX: + 7 495 912 1260, 261 1367

SOUTH KOREA

BISCOMRM 521, MIDOPA BLDG.
145, DANGJU-DONG
CHONGNO-GU, SEOUL, 110-071
KOREA
1916 SEOUL, 110-619 KOREA
TEL: + 82-2 739 7841
FAX: + 82-2 732 3662

SWITZERLAND

LEADERMEDIA S.A.
CASE POSTALE 166,
ROUTE D'ORON 2
CH-1010 - LAUSANNE 10,
SUISSE
TEL: + 21 654 40 00
FAX: + 21 654 40 04

UNITED KINGDOM

TONY BEESTON
POWERS INTERNATIONAL LTD
GORDON HOUSE
GREENCOAT PLACE
LONDON SW1P 1PH
TEL: + 44 207 592 8325
FAX: + 44 207 592 8326
E-MAIL: tbeeston@publicitas.com

U.S.A, CANADA, PUERTO RICO

AD/MARKET INTERNATIONAL
136 EAST 36TH ST.
NEW YORK, NY 10016
TEL: + 1 212 213 8408
FAX: + 1 212 779 9651
E-MAIL: info@admarketintl.com
WEBSITE: admarketintl.com

THE MARCOM BUILDING
105 WOODROW AVE.
SOUTHPORT, CT 06490
TEL: + 1 203 319 1000
FAX: + 1 203 319 1004

Advertisers' Index

